قمع الدجاجلة

الطاعنين في معتقد أئمة الإسلام الحنابلة

(رد على حسن بن فرحان المالكي ، في كتابه " قراءة في كتب العقائد ")

تأليف

عبد العزيز بن فيصل الراجحي

تقديم

معالي الشيخ العلامة الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء ، وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

أبيات من الشعر لإسماعيل الترمذي

إذا ميــز الأشــياخ يومــا وحــصلوا ... فأحمــد مــن بــين المــشايخ جــوهر
رقيــق أديم الوجــه حلــو مهــذب ... إلى كــل ذي تقــوى وقــور مــوقر
أبي إذا مــا حــاف ضــيم مــؤمر ... ومــر إذا مــا خاشــنوه مــذكر
لعمــرك مــا يهــوي لأحمــد نكبــة ... من الناس إلا نــاقص العقــل معــور
هو المحنــة اليــوم الــذي يبتلــى بــه ... فيعتــبر الــسني فينــا ويــسبر
شــجي في حلــوق الملحــدين وقــرة ... لأعين أهــل النــسك عــف مــشمر
فقا أعين المــراق فعــل ابــن حنبــل ... وأخرس من يبغــي العيــوب ويحقــر
جرى سابقا في حلبة الــصدق والتقــي ... كما سبق الطــرف الجــواد المــضمر
إذا افتخــر الأقــوام يومــا بــسيد ... فقيــه لنــا – والحمــد لله – مفخــر
فقــل لــلألى يــشنونه لــصلاحه ... ومحنتــه والله بالعــذر يعــذر
جعلــتم فــداء أجمعــين لنعلــه ... فــإنكم منــها أذل وأحقــر
لريحانــة القــراء تبغــون عثــرة ... وكلكم مــن جيفــة الكلــب أقــذر
فيــا أيهــا الــساعي لتــدرك شــأوه ... رويــدك عــن إدراكــه ستقــصر
تمسكن بالعلم الذي كان قــد وعــى ... ولم يلهــه عنــه الخبــيص المزعفــر
حمى نفسه الدنيا وقــد ســنحت لــه ... فمترلــه إلا مــن القــوت مقفــر
فــإن يــك في الــدنيا مقــلا فإنــه ... مــن الأدب المحمــود والعلــم مكثــر
فقل للألى حادوا معــا عــن طريقــه ... ولم يمكثــوا حــتى أجــابوا وغــيروا
فلا تأمنوا عقــبى الــذي قــد أتيــتم ... فــإن الــذي جئــتم ضــلال مــزور

إسماعيل الترمذي

قمع الدجاجلة

الطاعنين في معتقد أئمة الإسلام الحنابلة

تقديم معالي الشيخ العلامة الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء ، وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين ، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد :

فإن من حكمة الله - تعالى - وسنته في خلقه : أنه يبتلي أهل الحق بخصومهم من أهل الباطل ، ليظهر الجهاد في سبيل الله ، والموالاة في الله والمعاداة فيه .

وليظهر المؤمن الصادق من المنافق الكاذب } `Å»9r Nåäß ŽÇ GR]w ª! $â$±„ ö9r 7ÿ¼Œ

Zd 7îhî 4".r ûüBìõ 3ß$`B #x‰ã @ÃèªÝ $Zè_ 7ÿ‹.r }[1] { <Ù è7î Nà6 Ÿè/ (qèö)

. [3] { ÇÈ #ŽÅ / 7ÿ‘ bŸ2 r šc rçÉ?ß pZFÏ <Ù è7ÿ Nà6 Ÿè/ $Yè_r }[2] { ÇÈ #ŽÅ Rr

والحـــق منـــصور وممـــتحن فـــلا   تعجـــب فهـــذي ســـنة الـــرحمن

وفي وقتنا هذا : ظهر كثير من هؤلاء الذين يبتلى بهم المسلمون ، ومن هؤلاء : شخص يدعى " حسن بن فرحان المالكي " من جنوب المملكة ، صار ينتقد أهل السنة ، ويؤيد أهل البدعة .

وظهرت له في ذلك كتابات جمعها في كتاب له سماه " قراءة في كتب العقائد ، المذهب الحنبلي نموذجا " ، شحنه بالافتراءات على أهل السنة وكتبهم .

فقيض الله من المشايخ من أبطل شبهاته ، وكشف زيفه ، وفضح كذبه . ومن هؤلاء : فضيلة الشيخ عبد العزيز بن فيصل الراجحي في كتابه " قمع الدجاجلة ، الطاعنين في معتقد أئمة الإسلام الحنابلة " .

---

(1) سورة محمد آية : 4 .
(2) سورة الفرقان آية : 31 .
(3) سورة الفرقان آية : 20 .

فجاء كتابه هذا وافيا بالمقصود من الرد على هذا المبطل ، وعلى من يقف وراءه ممن { NgG3=èf ª! $SNgRqG3=è? Ww } [1] ، فجزاه الله خيرا وأثابه ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

كتبه

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

(التوقيع)

في 1/815 هـ

(1) سورة الأنفال آية : 60 .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحـــمد لله رفـــع بدينه المـــتقين ، وأعز بوحيه المهتدين ، يحلون حلاله ، ويحرمون حرامه ، يعملون بمحكمه ، ويؤمنون بمتشابهه .

أذل به قـــلـــب كـــل مرتاب ، وجعل نصيبه منه ، تشكيكـــه المؤمنين في الســـنة والكتاب . إلا أنه - تعالت عظمته - لم يجعل سلطانا لمخدول ، أن يسقط ويعارض كـــلام الرسول r .

ومدح - سبحانه - عباده الصالحين ، فوصفهم بالإيمان بالغيب ، وأبـــان لهـــم أمور دنياهم وأخراهم ، فكانوا منها على حجة وبينة ، وإن كان غيرهم - من ذلك - في شك وريب .

وأخـــبر عباده - مثبـــتا ومحـــذرا لهـــم ، ومبينا نعمته وفضله عليهم - : أن الكافرين في حـــنق وغـــيض وحسد ، من إيمان المؤمنين ، وهـــل يســـتوي ما اســـتهوته الشـــياطين حـــيران ، وعبد قـــد ســـلم لله رسوله r ما جاء به في سنته والقرآن ؟ !

وصلى الله وسلـــم وبارك على نبـــيه الصادق الأمين ، بلـــغ الرســـالة ، وأدى الأمانة . أخبر بما أمره به ربه الناس ، فأمن به من حقت له النجاة ، ونكـــص عن ذلك من حقت عليه النار والإفلاس .

قـــال فصدقـــه المؤمنون ، وأمـــر فامتـــثل أمره الصالحون ، ونهى فـــجانب نهيه الورعون المتنسكـــون .

أنذر أمته من كـــل أمـــر خطير ، وأبعد عن النار كل من كان منها قريبا ، على جرف هار أو شفير . إن غضب r فـــغضبه لله ، وإن رضي ، فـــما أرضى مولاه - جل وعلا - أرضاه .

جـــاهد المشركين وحـــذر من المنـــافقين ، وما ترك سبيل خـــير إلا دعـــى أمـــته إليه ودلها عليه ، ولا سبيل شر إلا حذرها منه ، وأبعدها عـــنه . وكـــان ممـــا حـــذر مـــنه الـــنبي r وخشـــي عـــلى أمـــته مـــنه : { كـــل منافق عليم اللسان }[1] ، وأشد ما خشيه عليهم من الفتن والضلال : فتـــنة المسيح الدجال ، وقال : { ما من نـــبي قبلي إلا وحذر أمته من المسيح الدجال }[2] . ثم وصفه لهم ، وعرفهم به فقال : { إنه أعور ، وإن ربكم لـــيس بـــأعور }[3] . وما ذاك إلا لعظـــم افتـــتان الناس به ، وقد قال سبحانه : { [illegible] }[4] ، { [illegible] }[5] .

وكذلك حال كـــل دجال أراد فتنة المؤمنين عما جاء به المرسلون ، وبقدر الضلالة يكون الضلال والإضلال .

وكـــان من هؤلاء الدجاجلة : دجيجيل عظـــم في نفسه وكـــبر ، ما رأى المؤمنين فـــيه من خير إيمان وبر ، تلـــجلج تائها في مفازات الضلالة ، حين استقرت رحال المؤمنين في أرض النبوة والرسالة ، فأخذ العهد على نفسه ، متابعا إبليس لإغواء المؤمنين بحزبه ورجـــله وخيله وفلسه !

فاستعان بإخوانـــه من المبطلين ، واستظهر بالمتلجـــلجين ، من الروافض والعلمانيين والحداثيـــين ، فـــلـــم يروا خيرا أحق بالهدم وضرره بالإسلام أعـــم وأطـــم : أعظـــم من اعتقاد أئمة الإسلام وعلمائه الأعلام ، سلف الأمة ورياحين الجـــنة .

---

(1) أحمد (1 / 22) .
(2) البخاري المغازي (4141) ، أحمد (2 / 135) .
(3) البخاري الفتن (6712) ، مسلم الفتن وأشراط الساعة (2933) ، الترمذي الفتن (2245) ، أبو داود الملاحم (4316) ، أحمد (3 / 290) .
(4) سورة البقرة آية : 217 .
(5) سورة البقرة آية : 191 .

فجعلوها هدفهم ، وجمعوا لها ما قذفته الشياطين وتنزلت به عليهم وعلى سابقيهم ، ثم قلبوا شبههم ، وما اجتمع لديهم من خطلهم : فوجدوها بضاعة مزجاة لا تضل طفلا من أطفال الموحدين ، فكيف بفحول المهتدين ؟ ! فزادوها كذبا وتحريفا وتلبيسا ، عسى أن تجد من مرضى القلوب أذنا صاغية .

شبه تهافت كالزجاج تخالها حقا وقد سقطت على صفوان

واختاروا لعصارة كل مدحور مذموم اسم " قراءة في كتب العقائد ، المذهب الحنبلي نموذجا " لأخبثهم نحلة وأفسدهم ملة ، حسن بن فرحان المالكي . خصوا الحنابلة بالتسمية لمزيد عنايتهم بالسنة ، واشتهارهم بنصرتها ، والقيام بها ، والذب عن حماها وحياضها . فكم طاعن فيها قد جندلوه بسيوفهم ، وكم متكبر عليها قد أهانوه وأذلوه ببأسهم ، سارت بأخبارهم تلك الركبان ، وأقر بها أعداؤهم والإخوان .

فصل

ولـــما أعرض كـــثير من العـــلماء ، عما عصره واعتصره السفهاء : ظـــنوا أنـــهم قد أفحموهـــم ! وبكـــيد الشياطين قد كادوهم وأرغموهم !

فلا يستطيعون جوابـــا ! ولا قـــولا باطلا كـــان أم صوابا ! على حـــد قول الأول :

ســـكت عـــن الـــسفيه فظـــن أني عييت عن الجـــواب ومـــا عيـــيت

فعزمـــت عـــلى كـــتابة ورقـــات تبـــين ضعف ، هـــذه الـــتفاهات والترهات ، ليعلم حزب الشيطان أن النصر والحـــجة لحزب الرحمن ، ألم يقل الله - جل وعلا - :

{ ÇÐÌÈ bqçÏ»óø$$Ñg9 $R‰Zã_ bÎr } [1] بلا شك ولا امترى ؟ !

* * * *

(1) سورة الصافات آية : 173 .

فصل

في ذكر مقدمات قبل الشروع في الرد

المقدمة الأولى

أن التكفير والتـــبديع والتضليل والتفسيق ، كلها أحكام شرعية ، يطلقها أهل العلـــم على من استحقها بالحـــجة والدليل ، دون امتعاض ولا حياء أو استحياء من ذلك ، وإن حاول بعض الزنادقة أن يعيب أئمة الدين بهذه الأحكام ! آملا أن ينجيه كلامه هذا من حكـــم الإسلام فيه بالكـــفر أو التبديع ، إذا ارتكب موجباتها .

فلو طـــفق اليهود والنصارى وبقية الكفرة : يعيبون على المسلمين تكفيرهم لهم وتضليلهم : لم يكن للمسلمين ترك ذلك .

المقدمة الثانية

أن الحـــق واحد يعرفه المهتدون بدليله من الوحي ، فكـــثرة زاعميه من المخالفين لا تجعلـــه ملتبسا ولا خفيا إلا على من جهل الوحـــي ، وكـــان ســـبب الهداية ودليلها عنده : الدعاوى الخالية ، أو المـــزاعم الخاويـــة ، أو كـــثرة المـــدعين وســـوادهم ، قـــال - عـــز وجـــل - : } $J6ù M#%Gd$Èr ÓÅyR 4?ã @Ê& $JRîù MuÊ bÎ) @è ÇÎÈ Ò=fÌ% ìÏÿxÜ ™ ¼çR) úÎ n ¥<Î) ûÇqã { [1] .

وقـــد زعـــم اليهود الاهتداء ونفوه عن النصارى ، وكذلك زعم النصارى ، وفعلوا باليهود ما فعله اليهود بهم من قبل ! قال - سبحانه - : } 3 •»ÁZ9$$ÏM¡ø Šqßgu‹ø9$$ÏM9$%r { ăó« 4?ã Šqßgu‹ø9$$ÏM¡ø 3 •»ÁY9$$ÏM9$%r ăó« 4?ã [2] .

---

(1) سورة سبأ آية : 50 .

(2) سورة البقرة آية : 113 .

ثـــم عاب الله - تعالى - عليهم ذلك ، وبينهم الوحي ، لم يرجعوا إليه فـــقـــال : { [illegible] } [1] ، وقال سبحانه : { [illegible] } [2] .

وقـــال - جـــل وعلا - مبينا سبب ضلال الأمم الماضية ، وسبب هداية من هـــدى : { [illegible] } [3] .

المقدمة الثالثة

أن الجهمية ومن لـــف لـــفها وقال بقولها ، من خلق القرآن أو تعطيل صفات الرحمن وغير ذلك ، من تلك المسالك والمهالك : فهو كـــافر خارج من الإسلام مرتـــد عنه ، بإجماع أئمة الإسلام .

حكـــى إجـــماعهم جـــماعات ، وروي ذلك - ثابتا - عن عشرات بل مئات ، زادت عدتهم على خمس مائة إمام من أئمة السلف ، وحفاظ الإسلام .

وقـــد ســـاق أسماءهم بأقوالهم مسندة : الحافظ الكبير ، ذو القدر الخطـــير ، أبو القاســـم هـــبة الله بـــن الحسن بن منصور اللالكائي الشافعي (ت 418هـــ) في

(1) سورة البقرة آية : 113 .
(2) سورة البقرة آية : 135 .
(3) سورة الروم الآيات : 29 - 32 .

كـــتابه العظيم " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (1/ 0 6 2 - 2 34) وحكـــى إجماع سلف الأمة وعلمائها على ذلك .

ثم قال بعد ذلك (1/ 344) : (فهؤلاء خمس مائة وخمسون نفسا أو كـــثر من التابعين وأتباع التابعين ، والأئمة المرضيين سوى الصحابة الخيرين ، على اختلاف الأعصار ، ومضي السنين والأعوام .

وفيهم نحو مائة إمام ممن أخذ الناس بقولهم ، وتدينوا بمذاهبهم ، ولو اشتغلت بنقل أقوال المحـــدثين : لبلغت أسماؤهم ألوفا كثيرة . لكني اختصرت وحذفت الأسانيد للاختصار ، ونقلت عن هؤلاء عصرا بعد عصر ، لا ينكر عليهم منكر ، ومن أنكر قولـــهم استتابوه ، أو أمروا بقـــتله أو نفـــيه أو صلبه . ولا خـــلاف بين الأمـــة : أن أول من قال " القرآن مخلوق " : جعد بن درهـــم في سني نيف وعشرين ، ثم جهم بن صفوان) اهـــ .

وحكـــى إجماعهم قـــبله عن هؤلاء الأئمة الأعلام أيضا : الحافظ أبو القاســـم سليمان بن أيوب الطـــبراني (ت 0 6 3هـــ) - رحمه الله - في كتابه " السنة " ، ولذلك أشـــار الإمام العالم العامل ، أبو عبد الله ابن قـــيم الجوزية في " الكافية الشافية ، في الانتصار للفرقة الناجية " بقوله :

ولقـــد تقلـــد كفـــرهم ، خمـــسون في عـــشر مـــن العلمـــاء في البلـــدان
واللالكـــائي الإمـــام حكـــاه عنـــهم بـــل قـــد حكـــاه قبلـــه الطـــبراني

وقـــد ذكـــر مؤرخ الإسلام أبو عبد الله الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (1/ 2 2 90) : أن عدد من نصوا على أن " القرآن كلام الله غير مخلوق " من أئمة السلف : أزيد من ثلاثمائة إمام .

وروى اللالكـــائي في " شرح السنة " أيضا بسنده (1/ 253) : عن عمرو بـــن ديـــنار قـــال : (أدركـــت تســـعة مـــن أصـــحاب رسول الله r يقولون : " من قال القرآن مخلوق : فهو كافر ") اهـــ وروى البخاري في كـــتابه " خلق أفعال العباد " في أول أثر فيه بسند صحيح قال : (حدثني الحكـــم بن محمد الطبري - كتبت عنه بمكة - قال : حدثنا سفيان بن عيينة قال : (أدركـــت مشايخنا منذ سبعين سنة - منهم عمرو بن دينار - يقولون : القرآن كـــلام الله ، وليس بمخلوق) .

ورواه :

* البخاري أيضا في " تاريخه " (**2666**) بهذا الإسناد .

* واللالكائي في " شرح السنة " (**386**) و (**396**) .

* والبيهقي في " الأسماء والصفات " (ص **315**) ، و " الاعتقاد " (ص **46**) .

ورواه :

* الإمام أبو سعيد الدارمي في " الرد على الجهمية " (**344**) .

* والبيهقي في " الأسماء والصفات " (**315**) ، و " الاعتقاد " (ص **38**) .

* وابـــن بطـــة في " الإبانة الكـــبرى " (**2/ 548**) من طريق إسحاق بن راهويه عن سفيان عن عمرو به .

وقـــال اللالكـــائي في " شرح الســـنة " بعد روايته للأثر السابق (**1/ 267**) : (ولقد لـــقي ابن عيينة نحوا من مائتي نفس من التابعين من العلماء ، وأكـــثر من ثلاثمائة من أتـــباع التابعين ، من أهل الحرمين ، والكوفة ، والبصرة ، والشام ، ومصر ، واليمن) اهـــ .

والمسألة مبسوطة بتفصيل ، وذكـــر أقوال أئمة الســـلف فيها ، في كتب معتقد أهل السنة المسندة وغيرها ، مثل :

* " الرد على الجهمية " لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي (ت 280 هـ) .

* و " رد عـثمان بـن سـعيد ، عـلى بشـر المريسـي الكافـر العنـيد " للدارمي (ت 280 هـ) كذلك .

* و " السنة " لابن أبي عاصم (ت 287 هـ) .

* و " السنة " لعبد الله بن الإمام أحمد (ت 290 هـ) .

* و " السنة " لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخـلال (ت 311 هـ) .

* و " الشريعة " لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت 360) .

* و " الإبانة الكـبرى " لأبـي عبد الله عبيد الله بـن محمـد ابـن بطـة العكـبري (ت 387) .

* و " شرح أصـول اعـتقاد أهـل السـنة والجماعة " لأبـي القاسـم هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت 418 هـ) .

* و " الأسماء والصفات " لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458 هـ) .

* و " الاعتقاد " له أيضا .

* و " ذم الكـلام وأهله " لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (ت 481 هـ) ، وكلها مطبوعة ، وغيرها .

وقال الحافظ أبو العلاء الهـمذاني (ت 569 هـ) قي " فتواه في ذكر الاعتقاد وذم الاخـتلاف " (ص 90 - 91) : (فصل في ذكـر الاعتقاد الذي أجمع عليه علماء البلاد) .

ثـــم روى بســـنده الصحيح إلى الإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت 327 هـــ) قال : (سألت أبـــي وأبا زرعة - رضي الله عنهما - : عن مذاهب أهل الســـنة ، وما أدركـــا عليه العلماء في جميع الأمصار : حجـــازا ، وعـــراقا ، ومصر ، وشـــاما ، ويمنا ؟ فكـــان من مذهبهم :

* أن الإيمان قول ، وعمل ، يزيد ، وينقص .

* والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته) .

ثم ذكر بقية معتقدهما ، إلى أن قالا (ص 93) :

* (وأن الجـــهمية كـــفار .

* والرافضة رفضوا الإسلام .

* والخـــوارج مراق .

* ومن زعم أن القرآن مخلوق : فهو كـــافر كـــفرا ينقل عن الملة .

* ومن شك في كـــفره ممن يفهم : فهو كـــافر .

* ومن شك فـــي كـــلام الله ، فوقـــف فـــيه شـــاكـــا يقـــول : لا أدري مخلون أو غير مخلوق : فهو جهمي .

* ومن وقـــف في القرآن جاهلا : علم ، وبدع ، ولم يكفـــر .

* ومن قـــال : لفـــظي بالقـــرآن مخلـــوق ، أو القـــرآن بلفظي مخلوق : فـــهو جهمي) اهـــ .

وممن كفـــر القائلين بخلق القرآن ، جماعات - ذكر كثيرا منهم :

الحافظان أبو القاسم الطبراني واللالكائي كما سبق - منهم :

- علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، زين العابدين الهاشمي (ت 93 هـــ) ، - وابنه : محمد ، أبو جعفر الباقر (ت 114 هـــ) .

- وحماد بن أبي سليمان الكوفي (ت 120 هـــ) .

- وعمرو بن دينار الأثرم (ت 126 هـــ) .

- وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين (ت 148 هـ) .
- والنعمان بن ثابت ، أبو حنيفة الإمام (ت . 150 هـ) .
- وسفيان بن سعيد الثوري (ت 161 هـ) .
- والليث بن سعد الفهمي (ت 175 هـ) .
- وموسى بن أعين الجزري (ت 177 هـ) .
- ومالك بن أنس الأصبحي ، الإمام (ت 179 هـ) .
- وعبد الله بن المبارك الحنظلي المروزي (ت 181 هـ) .
- ويعقوب بن إبراهيم ، أبو يوسف صاحب أبي حنيفة (ت 182 هـ) .
- وهشيم بن بشير ، أبو معاوية السلمي (ت 183 هـ) .
- ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني (ت 183 هـ) .
- وإبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري (ت 185 هـ) .
- وإبراهيم بن محمد بن الحارث ، أبو إسحاق الفزاري (ت 185 هـ) .
- وعبدة بن سليمان الكـــلابي (ت 187 هـ) .
- ومعتمر بن سليمان بن طرخان التيمي (ت 187 هـ) .
- ومحمد بن يزيد الواسطي (ت 188 هـ) .
- وجرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي (ت 188 هـ) .
- ومحمد بن الحـــسن بن فرقد الشيباني (ت 189 هـ) .
- وعبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي (ت 192 هـ) .
- وأبو بكر بن عياش (ت 139 هـ) .
- وإسماعيل بن إبراهيم بن مقسم ابن علية البصري الحافظ (ت 193 هـ) .
- وحفص بن غياث بن طلق النخعي (ت 149 هـ) .

- وعبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي (ت 194 هـ) .
- والوليد بن مسلم الدمشقي (ت 195 هـ) .
- ومحمد بن خازم السعدي ، أبو معاوية الضرير (ت 195 هـ) .
- ووكيع بن الجراح (ت 196 هـ) .
- ومعاذ بن معاذ بن نصر العنبري (ت 196 هـ) .
- وسفيان بن عيينة (ت 198 هـ) .
- ويحيى بن سعيد بن فروخ القطان (ت 198 هـ) .
- وعبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري (ت 198 هـ) .
- وإسحاق بن سليمان الرازي الكوفي (ت 200 هـ) .
- وموسى بن سليمان الجوزجاني الحنفي (ت 200 هـ) .
- وحماد بن أسامة بن زيد ، أبو أسامة القرشي (ت 201 هـ) .
- وعلي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين الهاشمي ، الرضى (ت 203 هـ) .
- ومحمد بن إدريس الشافعي ، أبو عبد الله الإمام (ت 204 هـ) .
- ووهب بن جرير بن حازم الأزدي (ت 206هـ) .
- وشبابة بن سوار الفزاري (ت 206 هـ) .
- ومؤمل بن إسماعيل العدوي البصري (ت 206 هـ) .
- وحجاج بن محمد الأعور المصيصي (ت 206 هـ) .
- وهاشم بن القاسم الليثي ، أبو النضر البغدادي (ت 207 هـ) .
- وحسن بن موسى الأشيب (ت 209 هـ) .
- وعبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني (ت 211 هـ) .
- ومحمد بن يوسف بن واقد الفريابي (ت 212 هـ) .

- والضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني ، أبو عاصم النبيل (ت 212 هـ) .
- وعبد الله بن داود بن عامر الخريبي (ت 213 هـ) .
- ومحمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري (ت 215 هـ) .
- وعبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى الغساني الدمشقي (ت 218 هـ) .
- وعفان بن مسلم بن عبد الله الصفار (ت 219 هـ) .
- وإبراهيم بن موسى بن يزيد الفراء (ت 220 هـ) .
- والقاسم بن سلام ، أبو عبيد البغدادي (ت 224 هـ) .
- ومحمد بن مقاتل المروزي (ت 226 هـ) .
- ويحيى بن يحيى بن بكر التميمي النيسابوري (ت 226 هـ) .
- وهشام بن عبد الملك ، أبو الوليد الطيالسي (ت 227 هـ) .
- وعبد الله بن محمد بن أسماء الضبعي (ت 231 هـ) .
- ويوسف بن يحيى البويطي ، صاحب الشافعي (ت 231 هـ) .
- ويحيى بن معين بن عون الغطفاني (ت 233 هـ) .
- وعلي بن عبد الله بن جعفر المديني (ت 234 هـ) .
- وزهير بن حرب بن شداد النسائي (ت 234 هـ) .
- وسليمان بن داود العتكي ، أبو الربيع الزهراني (ت 234 هـ) .
- وعبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي ، أبو بكر الحافظ (ت 235 هـ) .
- وإسماعيل بن إبراهيم بن معمر ، أبو معمر القطيعي (ت 236 هـ) .
- وشيبان بن فروخ (ت 236 هـ) .
- وعبد الأعلى بن حماد بن نصر النرسي (ت 237 هـ) .

- وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي ، ابن راهويه الحافظ (ت 238 هـ) .

- ومحمود بن غيلان المروزي (ت 239 هـ) .

- وعثمان بن محمد بن أبي شيبة العبسي ، أبو الحسن الكوفي (ت 239 هـ) .

- وقـتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي (ت 240 هـ) .

- وأحمد بن محمد بن حنبل الشـيباني ، أبو عبد الله إمام أهل السنة ، وحافظ الإسلام (ت 241 هـ) .

- وهناد بن السري بن مصعب الدارمي (ت 243 هـ) .

- وهارون بن عبد الله بن مروان الحـمال (ت 243 هـ) .

- وعلي بن حجر بن إياس السعدي (ت 244 هـ) .

- وإسحاق بن موسى بن عبد الله الأنصاري (ت 244 هـ) .

- وهشام بن عمار بن نصير الدمشقي (ت 245 هـ) .

- ومحمد بن رافع بن سابور القشيري النيسابوري (ت 245 هـ) .

- ومحمد بن سليمان بن حبيب الأسدي ، لوين (ت 245 هـ) .

- ومحمد بن العلاء بن كريب ، أبو كريب الهمداني (ت 248 هـ) .

- وعبد الوهاب بن عبد الحكـم بن نافع الوراق (ت 251 هـ) .

- ومحمد بن بشار بن عثمان العبدي ، بندار (ت 252 هـ) .

- ومحمد بن المثنى بن عبيد ، أبو موسى العنزي (ت 252 هـ) - وأحمد بن سعيد بن صخر الدارمي (ت 253 هـ) .

- ومحمد بن حرب النشائي (ت 255 هـ) .

- ومحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت 256 هـ) .

- وعبد الله بن سعيد بن حصين الكندي ، أبو سعيد الأشج (ت 257 هـ) .

- والحسن بن عرفة بن يزيد العبدي (ت 257 هـ) .

- وعلي بن خشرم بن عبد الرحمن المروزي الحافظ (ت 257 هـ) .

- ومحمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي النيسابوري (ت 258 هـ) .

- ومسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت 261 هـ) .

- ويونس بن عبد الأعلى بن موسى الصدفي (ت 264 هـ) .

- وعبيد الله بن عبد الرحمن بن يزيد ، أبو زرعة الرازي (ت 264 هـ) .

- وإسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني (ت 264 هـ) .

- ويحيى بن محمد بن يحيى الذهلي (ت 267 هـ) .

- والربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي (ت 270 هـ) .

- ومحمد بن حماد الطهراني الرازي (ت 271 هـ) .

- ومحمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي ، أبو حاتم الرازي (ت 277 هـ) .

- وسهل بن عبد الله بن يونس التستري (ت 283 هـ) .

هؤلاء أكثر من مائة إمام ، كلهم من أئمة الإسلام ، وشيوخه العظام ، فضلهم ظاهر ، ونور صبح خيرهم سافر .

المقدمة الرابعة

أنه ما كفر من كفر ولا ضل من ضل إلا بتعليل باطل أو تأويل فاسد .

أما التعليل الباطل : فأول من كفر به إبليس ، فإن الله - سبحانه - لما أمره أن يسجد لآدم : أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ، وقال : } 9$R `B OÍF)=z çZB žöz $R&

{ [illegible] }[1] ، فقال سبحانه : { [illegible] }[2] .

ولما دعى نوح - عليه السلام - قومه للتوحيد والإيمان : كفروا و لم يستجيبوا ، وعللوا قبيح فعلهم ، بكون رسولهم بشرا مثلهم ! وأتباعه ضعفاء ! قال - تعالى - : { [illegible] }[3] .

ومشركو العرب لما اتخذوا الأصنام وعبدوها ، عللوا ذلك بأنها شفعاؤهم عند الله فحسب ! قال سبحانه : { [illegible] }[4] .

وقال جل وعلا : { [illegible] }[5] .

---

(1) سورة الأعراف آية : 12 .

(2) سورة الحجر الآيتان : 34 - 35 .

(3) سورة هود الآيات : 25 - 28 .

(4) سورة يونس آية : 18 .

(5) سورة الزمر آية : 3 .

ولما بعث الله - سبحانه وتعالى - نبيه محمدا r قال المشركون : } #<»d Al!t ŵçt$

. { ÇÎÈ ?Ïà ãÏ±tƒö)ø9$# ´`B @ã '?ã ã#äöà)ø9$# (1)

فهؤلاء جميعا سلف من رد الوحـــي بعقله ورأيه ، ومآلـــه هو كـــمآلهم هم ، عياذا بالله من سخــــطه وعذابه وعقابه .

أما التأويل الفاسد : فـــما من طامة أدخلت في الإسلام ، أو راجت على بعض أهلـــه إلا بسببه . وما افترقـــت أمـــة محمد r إلى ثلاث وسبعين فرقة ، كـــلها في النار إلا واحدة إلا بالتأويل .

و لم يقـــتل عثمان وعلي - رضي الله عنهما - إلا به ، ولا مرقت الخوارج من الإسلام إلا لأجله ، ولأجله استباحوا دماء المسلمين المعصومة وأموالهـــم . وكـــل فرقة ضلت عن صراط الله المستقيم ، أو أضلت غيرها عنه : فبه وبسببه .

ولله در الإمام الكبير أبـــي عبد الله محمد ابن قيم الجوزية ، حين وصف خطـــر التأويل الفاسد وضرره العظيم ، فقال في نونيته " الكافية الشافية ، في الانتصار للفرقة الناجية " : (فصل في جناية التأويل على ما جاء به الرسول ، والفرق بين المردود منه والمقبول) ولله در الإمام الكبير أبـــي عبد الله محمد ابن قيم الجوزية ، حين وصف خطــــر التأويل الفاسد وضرره العظيم ، فقال في نونيته " الكافية الشافية ، في الانتصار للفرقة الناجية " : (فصل في جناية التأويل على ما جاء به الرسول ، والفرق بين المردود منه والمقبول)

هـــذا وأصـــل بلـــية الإســـلام مـــن ... تأويـــل ذي التحريـــف والـــبطلان

وهو الذي قـــد فـــرق الـــسبعين بـــل ... زادت ثلاثـــا قـــــول ذي البرهـــان

وهو الذي قتل الخليفـــة جـــامع الــــ ... ــــقرآن ذا النـــورين والإحـــسان

وهو الـــذي قـــــتل الخليفـــة بعـــده ... أعـــني علـــــيا قـــاتل الأقـــران

(1) سورة الزخرف آية : 31 .

وهو الذي قتل الحسين وأهله   فغدوا عليه ممزقي اللحمان
وهو الذي في يوم حرهم أبا   ح حمى المدينة معقل الإيمان
حتى جرت تلك الدماء كأنها   في يوم عيد سنة القربان
وغدا له الحجاج يسفكها ويقـ   ـتل صاحب الإيمان والقرآن
وجرى بمكة ما جرى من أجله   من عسكر الحجاج ذي العدوان
وهو الذي أنشا الخوارج مثلما   أنشأ الروافض أخبث الحيوان
ولأجله شتموا خيار الخلق بعـ   ـد الرسل بالعدوان والبهتان
ولأجله سل البغاة سيوفهم   ظنا بأنهم ذوو إحسان
ولأجله قد قال أهل الاعتزا   ل مقالة هدت قوى الإيمان
ولأجله قالوا بأن كلامه   سبحانه خلق من الأكوان
ولأجله قد كذبت بقضائه   شبه المجوس العابدي النيران
ولأجله قد خلدوا أهل الكبا   ئر في الجحيم كعابدي الأوثان
ولأجله قد أنكروا لشفاعة الـ   ـمختار فيهم غاية النكران
ولأجله ضرب الإمام بسوطهم   صديق أهل السنة الشيباني
ولأجله قد قال جهم ليس رب   العرش خارج هذه الأكوان
كلا ، ولا فوق السماوات العلا   والعرش من رب ولا رحمن
ما فوقها رب يطاع ، جباهنا   تهوي له بسجود ذي خضعان
ولأجله جحدت صفات كماله   والعرش أخلوه من الرحمن
ولأجله أفنى الجحيم وجنة الـ   ـمأوى مقالة كاذب فتان
ولأجله قالوا الإله معطل   أزلا بغير نهاية وزمان
ولأجله قد قال ليس لفعله   من غاية هي حكمة الديان
ولأجله قد كذبوا بنزوله   نحو السماء بنصف ليل ثان
ولأجله زعموا الكتاب عبارة   وحكاية عن ذلك القرآن

ما عندنا شيء سوى المخلــوق والــــ ــقرآن لـــم يـــسمع مـــن الـــرحمن

مـــا ذا كـــلام الله قـــــط حقـــيقة لكن مجـــاز ، ويــــح ذا البهـــتان

ولأجله قــــتل ابـــن نـــصـــر أحمـــد ذاك الخـــزاعي العظـــيم الـــشـــان

إذ قال : ذا القـــرآن نفـــس كلامـــه مـــا ذاك مخلــــوق مـــن الأكـــوان

وهـــو الـــذي جـــر ابـــن ســـينا والألى قـــالوا مقالـــته علـــى الكفران

فـــتأولوا خلـــق الســـماوات العـــلا وحدوثهـــا بـــحقـــيقة الإمكـــان

وتـــأولوا علـــم الإلـــه وقولـــه وصـــــفاته بالـــسلب والـــبطلان

وتـــأولوا البعث الـــذي جـــاءت بـــه رســـل الإلـــه لهـــذه الأبـــدان

بفـــراقها لعناصـــر قـــد ركبـــت حـــتى تعـــود بـــسيطة الأركـــان

وهـــو الـــذي جـــر القرامطـــة الألى يـــــتأولون شـــــرائع الإيمـــان

فـــتأولوا العملي مثـــل تـــأول الــــ ــعلمي عندكـــم بـــلا فـــرقان

وهو الـــذي جـــر النـــصير وحزبـــه حـــتى أتـــوا بعـــساكر الكـــفران

فـــجرى على الإســـلام أعظـــم محنـــة وخمارهـــــا فيـــــنا إلى ذا الآن

المقدمة الخامسة

أن المالكي متناقض تناقضا شديدا في كتابه هذا ، وفي غيره ، فــلا تجــده يأمــر بأمــر إلا خالفــه ! ولا ينهى عن شيء إلا ارتكبه ! مع رميه الحــنابلة - وهم سالمون منه - بذلك !

1 - فأمــر وأوجب حصر بحوثنا وتصانيفنا في الرد على الإلحــاد القادم ! والتنصير ! وإبطال النبوات ونحوها .

وهذا يناقض أفعالــه ! فكــتــبه كــلها وبحوثــه ومقالاتــه - بلا استثناء - : فيما نهى عن الخوض فيه ، من ذكر الخلافات بين المسلمين ! ولم يكتــب حرفا واحــدا في كتاب أو بحث أو مقــال فيما أمــر بــه وأوجبه !

2 - ثــم أمر الناس ! وأوجب عليهم ! : الاقتصار على الإيمان الجــملي بالكــلــيات ! والإتيان بالواجبات والطاعات الكــبرى المــجمع عليها ! واجتناب المعاصي الكبرى المجمع عليها ! كما يسميها .

وهــذا مناقض لأفعاله وأقواله ! فــخاض فيما نهى عن الخوض فــيه ! مما هو ليس داخلا في الإيمانيات الجــملية الكبرى ! والواجبات الكبرى !

بل زاد على ذلك : التعصب لإثباتها ! والإنكــار على المخالف فــيها ! فأخرج جماعة من الصحابة من حد الصحبة ! وطعن في إجماع الصحابة على بيعة أبي بكر ! t وعنهم ، وطعن في جماعات من أئمة السلف والخلف ، ورماهم بما هم برآء منه ، مما سيأتي تفصيله .

وطــعن في علماء الحــنابلة ! زاعما أن طعنه في غلاتهم فحسب ! وقد طعن في إمامهم ! وإمام أهل السنة قاطبة أحمد بن حنبل رضي الله عنه .

بل أشغل نفسه ومن يقــرأ له بما هو دون ذلك بكثير : فكتب مقالات كثيرة ورد على باحثين كثر في القعقاع بن عمرو ، أيصح وجوده أم لا ؟ ! وكــأن مناط صحة الإيمان - عنده - أو استقامة الشريعة وحوزتها ، معلق بصحة وجوده أو عدمه ! !

3 - ثـــم أنكـــر على الحنابلة كـــرههم وبغضهم وشدهم على أهل البدع ، لكـــوهم داخلين في الإسلام !

ثم أغلظ على الحـــنابلة وشتمهم ، وافترى عليهم وطعن فيهم ، لبغضه لهم مع أنهم داخلون في الإسلام !

4 - وطـــعن المالكي في البربهاري وهو أحد أئمة الإسلام - رحمه الله رحمة واسعة ، وأكرم نـــزله ورفعه - وأساء القول فيه ، لزعمه : أن البربهاري لا يريد إلا الآثار ! ويذم من أراد القرآن دونها !

ثـــم تناقض فمدح الرافضة وهون مخالفتهم لأهل السنة ، مع أنهم مجمعون على الطعن في القرآن ! والقول بنقصه وتحريفه ! ومجمعون على الطـــعن في كتب السنة جميعا ! لرواية النواصب لها بزعمهم ! فـــمن أولى بالطعن والذم : البربهاري أم الرافضة ؟ !

5 - وأنكـــر على أهل الســـنة عامة ، وخص منهم الحنابلة : مطالبتهم بالسلف ، في مسائل الاعتقاد . وزعـــم أن مرد ذلك إلى الكتاب والســـنة ولغة العرب ، دون اشتراط المتابعة للسلف الصالح !

ثـــم تناقض ! فـــبدع من أطلق لفظ " العقيدة " على أمور الإيمان والاعتقاد : لعدم وجود سلف لهذا الإطلاق ! ! وخلو القرآن والسنة منه .

6 - وأمر بالعودة إلى متواتر الســـنة ثـــم الصحيح المشهور ، وترك الأحاديث المتنازع فيها ، سواء كان النزاع من حيث الثبوت ، أو دلالة النص .

ثم تناقض ! فطـــعن في بعـــض العلماء والأئمة لتضعيفهم بعض الأحاديث الـــتي لم تثبت ، ولم يروها أحـــد مـــن أهل الصحاح وليست متواترة ، بل حكـــم بعض الأئمة بوضعها وكذبها ، كحديث : (أنا مدينة العلم ، وعلي بابهـــا) ! فقد أنكر المالكي على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تضعيفه له ، مع أنه غير مسلـــم بصحته ! والثابت ضعفه .

7 - وحرم المالكي الإنكـــار على من أداه اجتهاده إلى قول ما ، مما ليس من أمور الدين المعلومة بالضرورة .

ثـــم تـــناقض ! فأنكـــر على الحـــنابلة وغيرهم كـــثيرا مـــن أقوالهـــم واجـــتهاداتهم ، مـــع أنهـــا - عنده - ليست مـــن أمـــور الدين المعلومـــة بالضرورة ! وحسبك إنكـــاره على من أثبت وجود القعقاع بن عمرو ، أو أثنى على بني أمية ، أو ضعف حديث " أنا مدينة العلم ، وعلي بابها " .

8 - وأنكـــر المـــالكي اســـتخدام لفـــظ " العقيدة " في مســـائل الإيمـــان والاعتقاد ، لزعمه أنه لفظ مبتدع !

ثم تناقض ! فاستخدمه في غير موضع دون إنكـــار ولا تنبيه !

9 - وزعم أن الحنابلة كانوا يضعفون البيهقي ! رحمه الله .

ثـــم تناقض ! فنسب القـــول بتضعيف البيهقي إلى شيخنا العلامة المحقـــق صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان حفظه الله ، وزعم أنه أول من ضعف البيهقي ! ! وتكـــلـــم فـــيه ! ! ولا أدري ! كـــيف كان الحنابلة يضعفون البيهقي ، وأول من تكلـــم فيه شيخنا صالح الفوزان ؟ !

وسيأتي بيان كـــذبه في نسبة تضعيف الشيخ صالح للبيهقي ، وأنه عند الشيخ صالح الفوزان وأئمة السنة كـــلهم : حافظ إمام .

10 - وزعـــم أن الحـــنابلة رموا مذهب أبـــي حنيفة بـــرد أحاديث رسول الله r وجعل ذلك ظلما وكـــذبا .

ثـــم تـــناقض ! فأثبـــت لأبـــي حنـــيفة وأصـــحابه رد أحاديـــث رسول الله r إلا أنـــه جعـــل مـــرد ذلك وسببه : منهجهم المتشدد في قبول الحديث ! وكـــأن محل النزاع : سبب الرد لا وجوده ! .

11 - وزعـــم أن من صفات الحنابلة النصب ! وانتقاص جماعة من آل البيت ! ووجود حساسية عندهم من الثناء على علي بن أبي طالب t وأهل بيته !

ثـــم تناقض ! فـــدافـــع عـــن الإباضـــية وهـــم نواصـــب باتفـــاق ، فطعنهم في الخليفتين الراشدين عثمان وعلي - رضي الله عنهما - ظاهر مشهور ، وكلاهما من آل البيت .

هـــذا طـــرف من تناقضـــات المـــالكي ، وسيأتي تفصيلها وذكـــر مثيلاتها عند الشروع في الرد بمشيئة الله .

المقدمة السادســـة

أن المالكي لا دليل له على جميع دعاواه التي ذكرها في كـــتابه هذا ، لذا تراه يلقي التهمة العظيمة ، والفرية الكبيرة ، دون دليل إلا أن يفتريه ولا وجود له !

1 - فـــزعم أن بعـــض الحـــنابلة ما زال على ذم بعـــض أئمة آل البيت ! البريئين من غلو الأتباع ، مع المبالغة في مدح بني أمية ! وتبرير مظالمهم !

ثم لم يذكر من المقصود ببعض الحنابلة ! ولا المقصود ببعض آل البيت ! البريئين من غلو الأتباع .

2 - ورمى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، والشيخ صالحا الفوزان حفظه الله : بالنصب ! و لم يذكر دليلا ! ولا مثالا صحيحا ! .

3 - ورمـــى الحـــنابلة بالتشديد في نقـــد الـــرجال وتضـــعيفهم ممـــن لا يوافقونهـــم في شواذ العـــقائد ، حتى ذموا لذلك الـــبخاري ومسلما ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم ! .

ثـــم لم يذكر من أولئك الحنابلة الذامون للبخاري ومن ذكر معه ! و لم يذكر شواذ العـــقائد التي قال بها أولئك الحـــنابلة وخالفهم فيها البخاري ومسلم ويحيى بن معين وعلي بن المديني ! وقـــد بينت في موضعه كـــذب زعمه هذا وبطلانه .

4 - ورمى الحـــنابلة بالتكفير بأشياء ليست مكـــفرة ! أو دون استيفاء شروط التكفير ! .

ثـــم لم يذكـــر تلك المكـــفـــرات الـــتي كـــفـــر بها الحـــنابلة وليســـت مكـــفرة ! و لم يذكر شروط التكفير ! التي لم يراعها الحنابلة .

5 - ورمـــى غـــلاة الحنابلة - كما يسميهم - بالاشتهار بالكـــذب على الإمام أحمد ! .

ثـــم لم يذكر من هـــم أولئك الغـــلاة الكذابـــون ؟ ! أو واحدا منهم فحسب ؟ ! أو تلك الأقوال التي كـــذبوها ؟ ! ولو قولا واحدا فحسب ؟ !

6 - وذكـــر أن الحـــنابلة يأمـــرون الـــناس بـــالوقوف عـــند النصـــوص الشرعية وعدم الزيادة عليها ، وهـــم يزيدون فيها كثيرا من العقائد مما ليست في الكـــتاب والسنة ! .

و لم يذكر تلك الزيادات التي زادها الحـــنابلة وليست في الكـــتاب والسنة ! أو شيئا منها ! .

7 - وزعم أن الحنابلة يأمرون النـــاس بمضايق الاعتقادات التي لم تخطر على بال صحابي ولا تابعي ! وبمسميات وألقاب ما أنزل الله بها من سلطان .

و لم يذكر لنا تلك المضايق ولا تلك المسميات والألقـــاب ! ولا حتى شيئا منها !

8 - وزعـــم الح الحـــنابلة يدعون الإجماع في أمور ليس فيها إجماع ! فإذا احتج عليهم بالإجماع : أنكروه وقالوا : " من ادعى الإجماع فقد كذب وما أدراك فلعل الناس قد اختلفوا " ! .

و لم يذكر لنا تلك المسائل التي ادعى الحنابلة فيها الإجماع - دون غيرهم - فـــلم يصيبوا ! أو تلك الأمور المجمع عليها وخالفها الحنابلة ! وأنكروا انعقاد الإجماع عليها !

9 - وزعـــم أن أحد الأساتذة بجامعة سعودية : ذكر له أن عند بعض طلاب الجامعة آراءا إلحادية ! .

ولم يذكر تلك الآراء الإلحادية ! ومقياس الإلحاد عنده وعند محدثه الأستاذ ! ! فلربما كان إلحاد أولئك الطلبة من جنس إلحاد الحنابلة ! وإمامهم ! وإلحاد أهل السنة في المعتقد ! .

10 - وزعم أن كثيرا من النقول عن الإمام أحمد في التكفير لو صحت : لردت عليه ! لعدم استيفائها ضوابط التكفير التي دلت عليها النصوص الشرعية ! .

ثم لم يذكر شيئا من تلك النقول التي لم تستوف الشروط ! ولا تلك الضوابط والشروط للتكفير التي دلت عليها النصوص الشرعية ، وغابت عن الإمام أحمد ! .

11 - وزعم أن المبالغة في صغائر المعتقدات ، المرتكزة على نصوص ظنية بزعمه : كان سببها : الصراعات السياسية والمذهبية ، وتسلط الحكام !

ولم يذكر لنا مثالا واحدا على ذلك ! من صغائر المعتقدات المبالغ فيها وهي لم تثبت إلا بنصوص ظنية ! .

12 - وزعم أننا نتواصى بالصبر على انتقاص علي وأهل بيته ! رضي الله عنهم ، وتكفير أبي حنيفة وسائر المسلمين ! وعلى الكذب على رسول الله r وتبريره ونتواصى على تشبيه الله بخلقه جل وعلا ! ثم لم يذكر مثالا ، أو مثل لبعضها بمثال مكذوب لا حقيقة له ! .

13 - وزعم أن الحنابلة ، خوارج وثوار على السلاطين ! ثم لم يذكر دليلا أو مثالا واحدا ! .

14 - ورمى الحنابلة بعدم إدراك معاني الألفاظ والمصطلحات التي يتحدثون عنها ! ويطلقون عبارات ضخمة ، فإذا سألت أحدهم عن معانيها : بهت ! ولم يذكر تلك الألفاظ والمصطلحات ولا واحدا منها ! .

15 - وزعم أن غلاة العقائديين من أقل الناس فهما لحجج المخالفين .

ثم لم يبين من هم أولئك الغلاة ! وحد الغلو عنده وضابطه ؟ ! وما حجج المخالفين تلك التي لم يفهمها الغلاة ! .

16 - وزعم أنـــا نطلق لـــفظ السلف الصالح ثـــم نحصره في خمسة أشخاص جـــاءوا في نهاية القـــرن الثالث وبداية القرن الرابع ! ورجلين جاءا في القرن الثامن !

ثـــم لم يذكـــر من هـــم هؤلاء الحـــاصرون للسلف الصالح في سبعة أشخاص ! ومن هم هؤلاء السبعة ! .

17 - وزعـــم أن في الحـــنابلة غـــلاة ! ورماهم بأمور باطلة كثيرة يأتي بيانها بمشيئة الله .

ثـــم لم يبين حـــد الغـــلـــو عنده ! ومن هؤلاء الغلاة ! وما الفرق بينهم وبين معتدليهم ! الذي جعـــل أولئك غـــلاة وهؤلاء معتدلين ! بل و لم يسم حنبليا واحدا في المعتدلين .

وهـــذا أوان الشـــروع في الـــرد وفصـــوله ، فـــأقول مســـتعينا بـــالله جل وعلا ، وعليه توفيقي .

فصل

في بطلان ما ادعاه المالكي لنفسه من طلب للعلـــم والحق

قال المالكي ص (9) :

(أولا : قد يكـــون من فضول القول : التأكيد بأنني والحمد لله ، من طلبة الحـــق والعلـــم ، ومن أهل الســـنة والجـــماعة . ولا أرفـــع من الشعارات إلا قال الله وقال رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

متحريا الحـــق والصـــواب بحسب قدراتـــي واجتهادي ، فـــما أصبت فـــيه الحـــق ، فـــمن توفيق الله وفـــضله ، وما أخطأت فيه فـــمن ضعف أنفسنا ومن الشيطان ونستغفر الله ، ولا أدعي في أبحاثي السلامة من الخطأ) اهــ .

والجـــواب :

أن المالكي ادعى في هذه المقدمة مسائل عدة ، كـــلها باطلة :

- **أولاها** : أنه من طلبة الحق ، متحر له وللصواب بحسب قدرته .

وهـــذا باطل ، فطالب الحـــق والمـــتحري للصواب : لا يكذب في نقلـــه ولا ينســـب أقـــوالا لغير أصـــحابها ، ولا يبـــتر النقول ويحـــرف النصوص - وسيأتي بمشيئة الله تفصيله - وإنما ينقل بأمانة ويـــؤدي بسلامة ثم ينقد .

- **الثانية** : أنـــه من طلبة العلـــم !

وهذا باطل أيضا ، فإن العلـــم يؤخذ من أهله ، فعلى من درس ؟ !

و لم يعرف إلا بالجلوس عند أهل الأهواء والبدع والريـــب ، والأخذ عنهم ، وها هو ذا يحاول في كتابه هذا ، تقريبهم وترويجـــهم لأهل السنة .

- **الثالثة** : أنه من أهل السنة والجـــماعة !

وكتابه هذا شاهد عليه ببطلان ذلك ، وأنه مبتدع رافضي وأبعد الناس عن الســـنة وأهلها . بل إن في كتابه هذا مسائل مبتدعة ، لم يجرؤ كثير من المبتدعة على التصريح بها والمـــجاهرة بنشرها ، كما فـــعل هو .

- **الرابعة** : أنه لا يرفـــع من الشعارات إلا قال الله وقال رسوله r .

وهـــذا باطل ، فإنه لم يرفـــع من الشعارات إلا شعارات المبتدعة ، وقـــد صرح المالكي في غير موضع من كتابه هذا ، وأمر الناس وألزمهم : أن يجتمعوا على خطـــوط الإسلام العريضة - كـــما ســـماها - الإيمانيات القطعية ، وهي أركان الإيمان الستة فقط ، إيمانا جمليا بلا تفصيل .

وأمرهم كذلك بالالتزام بالمحرمات والواجبات المقطوع بها ، غير المتـــنازع فيها فحسب ! فأين قال الله وقال رسوله r وهو يرد أمرهما حين يخالف من الناس مخالف ؟ !

وكيف يجعل خـــلاف من خالف : حاكما عليهما محكـــما فيهما لا العكس ؟ ! نسأل الله السلامة من الخـــذلان .

فصل

في بطلان انتساب المالكي لمذهب أحمد

قال المالكي ص (10) :

(ومن ذلك أيضا : أن يقوم حنبلي النشأة والتعليم والالتزام العام الواعي ، بنقد أخطاء الحنابلة . لأن الحنابلة غير أحمد بن حنبل ، مع أن أحمد بن حنبل نفسه بشر يخطىء ويصيب ، وهو الذي حث أتباعه على ترك التقليد) إلخ كلامه .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن دعواه أنه حنبلي ، دعوى باطلة ، وإنما هو زيدي معروف بذلك . وإن كان الضابط في المذهب : النشأة ، فمذهب الزيدية أولى به ، فلم ينشأ حنبليا .

والولادة بالمملكة فحسب : لا تدخل أحدا في الحنابلة . مع أن في المملكة المذاهب الفقهية الأربعة وغيرها فقهية وعقدية !

أما التعليم : فإن كان قصده بالتعليم : التعليم النظامي : فلم يكن تعليمه النظامي شرعيا حتى يقال فيه : حنبلي أو غير حنبلي !

وإن كان قصده بالتعليم : التعليم في المساجد في حلقات المشايخ : فهذا باطل كذلك ، فعلى من أخذ ؟ وعمن تلقى ودرس ؟ أما شيوخ هذه البلاد وعلماؤها : فلم يعرفوه إلا بضلالاته في كتبه بعد نشرها !

الثانية : أن من يقوم بالنقد الموفق : لا بد أن يكون بصيرا بما ينقد ، أمينا لا جاهلا خائنا .

الثالث : أن أئمة الدين كمالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم ، كانوا ينهون الناس عن تقليدهم في الفقه ، لأنه مجال أخذ ورد ، ومعلق بصحة الأدلة وضعفها .

أما العقيدة : فلا ، فإن الأمر فيها على التسليم ، واتباع الكتاب والسنة على ما مضى عليه السلف الصالح .

ولم يكن بينهم - رحمهم الله - خلاف واختلاف فيها حتى ينظر في الترجيح ، وما يسنده الدليل وما هو خلو منه ، بل أقوالهم متوافقة تخرج من مشكاة واحـــدة .

لهذا لما خالفت المعتزلة الأمـــة بقولها بخلق القرآن ، واستدلت لذلك واحتجت له بزعمها : لم يعذرهـــم أئمة الإســـلام ، بل كـــفروهم وأجمعوا عـــلى كـــفـــرهم ، وقـــد قـــدمنا أسماء جملة من مكـــفـــريهم في " المقدمـــة الثالثة " أول الكـــتاب .

وخلـــط المالكي هنا متعمد مقصود ! معلوم النية والهدف !

فصل

في بطلان حكم المالكي في المذهب

ثم أفتى المالكي ! ص (10) فقال :

(فالإســـلام يجب الانتساب إليه . وترك الانتساب إليه : كــفر مخرج من الملــة بإجماع المسلمين قاطبة . أما المذهب : فلا يجب الانتساب إليه ، بل قـــد يحرم إذا اقترن هذا الانتساب بـــرد الحق المخالف للمذهب) إلخ كلامه .

والجواب :

أن هذه فتوى وحكـــم لا حقيقة له ! فإن كان المالكي يعني بترك الانتساب إلى الإســـلام : التمذهب ! : غالب أئمة الإسلام والمسلمين على قوله : كــفـــار ! خارجون من الإســـلام ! لانتسابهم إلى تلك المذاهب ! وهي عنده ليست الإسلام !

وإن كـــان المقصود بترك الانتساب إلى الإسلام : أن يقول الرجل : " لست بمسلم " : فهذا ليس بمسلم أصـــلا حتى نـــحكـــم بخروجه من الملة ! وهل دخل فيها حتى يخرج منها ؟ !

وإن كـــان مقصوده : الانتساب إلى المذاهب العقدية : فالمالكي نفسه كافر ! فـــقد زعـــم فيما سبق : أنه من أهل السنة والجماعة ، فلـــماذا تـــرك الانتساب إلى الإسلام وانتسب إلى غيره ؟ !

فصل

في بيان سبب اختيار المالكي مذهب الإمام أحمد لنقده

قال المالكي ص (12 - 13) :

(رابعا : بدايتي بنقد الأخطاء في كتب الحنابلة ، له أسبابه المذكورة في الكتاب .

وهذا لا يعني : أنني أقر أخطاء المذاهب الأخرى ، سواء كانت سنية أو غير سنية .

وقد ذكرت هذا صريحا في الكتاب ، وذكرت أنني سأقوم بنقد مواطن الغلو في جميع المذاهب المشهورة ، إيمانا مني بأن بيان الأخطاء وإيضاحها يسهم في وحدة المسلمين .

لأن كل أصحاب مذهب لا يعرفون التواضع إلا إذا عرفوا أخطاء مذهبهم ، وهذا التواضع يدفع أصحاب المذاهب لتصحيح مذهبهم قبل الانشغال بنقد الآخرين) اهـ

والجواب من وجوه :

أحدها : أنه اختار المذهب الحنبلي لشدة لزومه للسنة ، وقيام الحنابلة بنصرة السنة حتى أصبح ذلك علما عليهم ، من عهد إمامهم وإمام أهل السنة جميعا ، الإمام أحمد t حين نصر السنة وقام بها وصدع بالحق ، ولقي ما لقي في سبيل ذلك من ثلاثة خلفاء مبتدعة ، أضلتهم المعتزلة فحملوا الأمة على القول بخلق القرآن .

وإلا لو كان السبب ما رآه من قصور وخلل : لكان مذهب الرافضة والمعتزلة والإباضية والزيدية ونحوهم : أولى بالنقد .

أما الحنابلة : فمعتقدهم معتقد سلفي صحيح هو الإسلام الخالص من غير شائبة ، لاعتصامهم بالوحيين على فهم السلف الصالح .

إلا أن الحنابلة عند المالكي أولى بالنقد من أولئك جميعا ، لاحتجاجهم بالأحاديث الموضوعة ! والإسرائيليات ! والتكفير والتبديع ظلما ! كما صرح في غير موضع من كتابه .

ولا أدري ما تلك الأحاديث الــتي احتج بها الحــنابلة وكانت موضوعة أو إسرائيلية ؟ .

أوما علم بكــذب الرافضة وتعمدهــم ذلك ، وقد طفحت كتبهم بذلك ؟ ! أم لم يعلــم بتكفيرهم خــيار الأمة ، كــأبي بكــر وعمر رضي الله عنهما ؟ ! أم أد ؟ هذا من جملة إنصافــه الذي وعد به ؟ !

الثاني : أنــني أتحــدى المالكي - إن كان صادقا - : أن ينقد مذاهب الرافضة أو الزيدية أو الأشاعرة ونحوهــم كــما صنع في كتابه هذا ، بهذه الوقاحة وهذه الصــفاقة . إذ أنــهم حزبه ورهطــه الأدنــون الناصرون المناصرون ، وإن حــاول ذر الرماد في العيون بكلامه هــنا ، وفي بعــض التعليقات الســمجة في حواشي بعــض الصفحات ، كنقده بعض مسائل الشيعة أو الزيدية ، كــاتــخاذ بعض فرق الشيعة الغالية - كما يسميها - : قتل السني قربة !

وكــأن هذه المسألة لم يقــل بها إلا بعض الشاذين من الرافضة ، مع إجماعهم - لعنهم الله - على تحريف القرآن ونقصه ، واتهامهم أمنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وعلى مسائل كثيرة يطول عرضها ، كــلهم مجمعون عليها ، والسلف مجمعون على كــفر من قال بها .

وإنما عاب المــالكي عــلى الرافضة مســألة القــتل دون غيرهــا : لــيهون أمرها بعد ذلك حين زعم : أن جميع أهل المذاهب والعقائد - كما يزعم - يســتحلون دماء المــخالفين ! كالرافضة تماما ! فــمن عاب الرافضة بهذا : لــزمه عيب غــيرهم ! وها هم الحنابلة - ويعني بهم أهل السنة - يستحلون دماء القائلين بخلق القرآن ! وهكذا .

الثالثــة : قولــه بأن بيان الأخطاء وإيضاحها يسهم في وحــدة المسلمين ، فيه أمران :

- **الأول** : أن ذلك لا يحصل إلا بنقد عالم عارف بما ينقد ، وأن يكون ميزان نقده ميزان عدل وصدق ، أما موازين المالكي : فباطلة تبخس الناس أشياءهم ولا توفيهم كيلهم ، مع جهله وعدم معرفته .

- **الثاني** : أن قوله هذا هنا ، مناقض لما قرره في كتابه هذا مرارا ، من أمره بترك الاختلافات ، والتوحد على خطوط الإسلام العريضة !

فإذا نقد أحذ مذهب المالكي الفاسد : كان ذلك النقد غير مثمر ! مفرقا لوحدة المسلمين ! ويجب ترك النقد والاتحاد على خطوط الإسلام العريضة !

أما إذا كان النقد لاعتقاد أهل السنة ، كان النقد صائبا ! يسهم في وحدة المسلمين !

الرابعة : قوله بأن بيان الأخطاء وإيضاحها ، يسبب تواضع المخالفين حين يرون خلل مذهبهم : - إن سلمنا ذلك - فهو مشروط بما سبق بالعلم والمعرفة ، وسلامة الميزان ، وقد قدمنا تعذرها جميعا في المالكي وتخلفها .

ثم أنه لم يزل أهل السنة يردون على أهل البدع ولم نر منهم تواضعا . بل إما متعصب لبدعته ، يزيده الرد بحثا لجمع الشبه ، والاستكثار بها ، وآخر رأى الحق فرجع عن مذهبه جملة .

وعلى كلا الحالين : ليس فيهما متواضع لأخطاء مذهبه ، بل إما متعصب ، أو تارك لمذهبه إلى غيره .

فصل

في عد المالكي كتابه هذا وأمثاله من نعم الله عز وجل على أمته

قال المالكي - مبينا نعمة الله - تعالى - على أمته بكتابه هذا ! - ص (13) :

(ولن نعرف الأخطاء التفصيلية إلا بمثل هذه الأبحاث التي تتناول مصادرنا الثانوية " كتب العلماء " ، لا الأولية " القرآن والسنة " بالنقد العلمي المبني الواضح على الأدلة الشرعية) اهـ .

والجواب من وجهين :

أحدها : أن كتاب المالكي كتاب ضلالة لا علم فيه ، يتضح ذلك ببرهانه إذا شرعنا في بيان انتقاداته على عقائد الحنابلة .

الثاني : أن كتب العلماء المستندة على الوحيين ، كتب أولية : لتعلق فهم الكتاب والسنة عليها .

وهل يكون عالما بالكتاب والسنة : من لم يعرف معناهما ؟ ! ولا المقصود بأحكامهما ؟ !

وكيف يكون الكتاب والسنة مصادر أولية ! وهي بهذه المثابة ! مجهولة المقاصد والأحكام ؟ ! وما فائدة جعلها أولية وهي غير معلومة ؟ !

فصل

في بيان تعميم المالكي أحكامه على جميع الحنابلة وكذب زعمه في نفي ذلك

قال المالكي ص (13 - 14) :

(خامسا : لم أقصد التعميم عندما أذكر كلمة " الحنابلة " أو " السلف من الحنابلة " . وقــد صرحت في أكثر من موضع : أنني أريد الغلاة فقط ، أو مواطن الغلــو ، وإذا كــان ما ذكرته متفرقا وغير واضح : فإنني أؤكد الأمر الآن بأنني أعرف أن الحنابلة كغيرهم من أصحاب المذاهب ، فيهم المعتدلون المنصفون الذين يحرصون على تجنب الأحاديث الموضوعة والإسرائيليات وتجنب التكفير أو التبديع الظالم) اهــ ثم قال المالكي ص (14) :

(لكــن الخلاصة في هذه الفقرة : أن من ظن أنني أعمم الأخطاء على كــل الحنابلة أو كتبهم ، فــقد أخطأ) اهــ .

والجواب من أربعة وجوه :

أحدها : أن المالكي لا يقصد بكــلمة " الحــنابلة " : الغلاة منهم ، ولا غلاة فيهم أصلا ، بل يقصد أهل السنة والجماعة والسلف كــلهم .

ودليل ذلك - أنه يعني أهل الســنة عامة والسلف الصالح - : ظاهر بين ، فإنــه ذكر أقوالا نسبها للحنابلة ثم انتقدها ، وشنع على قائليها وذم الحــنابلة لأجلها ، وهي في المصادر - التي نقل عنها المالكي وغيرهــا - : أقــوال لأئمــة السلف وكــبار عــلماء الإسلام قــبل أحمد وأصحابه ! كالفضيل بــن عياض ومــالك بن أنس وسفيان الثوري والأوزاعي وعبد الله بن المبارك وغيرهم . فدعواه هنا وزعمه : كاذب .

الثاني : أنــه عــد تكفــير المخالفين كتكفير القائلين بخلق القرآن ، غلــوا ظاهرا - كما سيأتي - والحنابلة مجمعون على كــفــر أولئك ، ولا خلاف بينهم في ذلك ، فهــم جميعا غــلاة عنده . بل قد قدمنا إجماع السلف كذلك على ذلك ، ويلحق السلف ما لــحق الحنابلة !

وقـــد عاب المالكي على غلاة الحنابلة - بزعمه - مسائل مجمعا عليها بين الحنابلة كافة ، لا خلاف فيها بينهم ، بل لا خلاف بين سلف الأمة فيها .

ونحـــن نطالـــب المالكي هنا - ليظهر كـــذبـــه للناس - : أن يذكر لنا الحـــنابلة غير الغـــلاة ! الـــذين رضـــي المالكي عنهم ! ورضي مذهبهم وأقوالهـــم ! وكانوا معتدلين عنده ! وما كتبهم المرضية في العقيدة ؟ !

الثالث : أن الحنابلة لا يحتجون إلا بالقرآن والسنة الصحيحة ، أما ما في كتبهم من الموضوعات - كما يسميها المالكي ، دون حجة أو دليل - أو الإسرائيليات : فأمرها مختلف ، ولم يذكروها رحـــمهم الله احتجاجا ، وإنما ذكروها لسببين :

1 - أحدهما : لبيان جميع ما ورد في ذلك الباب الواردة تحته ، وهذه طريقة الأئمة في جمع الأحاديث والآثار في باب معـــين ، إذا لم يشترطوا الصحة .

وقد فعل ذلك كثير من الحفاظ من غير الحنابلة ، كالحافظ البيهقي في كـــتابه " الأسماء والصفات " وهو أشعري ، بل من أئمة الأشاعرة ، أورد في كـــتابه سالف الذكر شيئا من الموضوعات ، وشيئا آخـــر من الإسرائيليات ، قاصدا بيان جميع ما في الباب مما حفظ .

قال شيخ الإسلام وعلم الأعلام ، أبو العباس ابن تيمية - رحمه الله - في " منهاج السـنة " (7/ 38 - 39) فيما رواه أبو نعيم في " الحلية " وغيره من أحاديث صحيحة وضعيفة ومنكرة : (وكان رجلا عالما بالحديث فيما ينقله ، لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب ليعرف أنه روي ، كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير ، والفقيه الـــذي يذكر الأقوال في الفقه ، والمـــصنف الذي يذكر حجج الناس ، ليذكر ما ذكروه ، وإن كان كثير من ذلك لا يعتقد صحته ، بل يعتقد ضعفه ، لأنه يقول " أنا نقلت ما ذكر غيري " فالعهدة على القائل لا على الناقل .

وهكذا كثير ممن صنف في فضائل العبادات وفضائل الأوقـــات ، وغـــير ذلك : يذكـــرون أحاديث كـــثيرة وهي ضعيفة ، بل موضوعة باتفاق أهل العلم) .

ثم قال - رحمه الله - (7/ 9 3) : (وهذا وأمثاله : جروا على العادة المعروفة لأمثالهم ممن يصنف في الأبواب : أنه يروي ما سمعه في هذا الباب) اهـــ .

2 - السبب الـــثاني : أن غالـــب مـــا يـــورده الأئمـــة مـــن أخـــبار بني إسرائيل ، لم يأتنا شرعنا بتكـــذيبه ، وهو :

- إما أن يكون له من شرعنا ما يؤيده .
- أو يكون مسكوتا عنه .

وهذا من حيث الإذن بذكره والتحديث به : مأذون فيه قـــد نص النبي r على ذلك حين قال : { وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج } [(1)] .

وكثير من الإسرائيليات والأحاديث الضعيفة المذكورة في كتب أهل العلـــم ، خاصة كتب العقيدة : لها أصل صحيح قـــدموه قبل ذكرها ، من آية أو حديث .

والخلاصة : أن مقصودهم من روايتهم لها :

- إيراد ما ورد في ذلك الباب من صحيح وضعيف .
- والاستدلال - من حيث الجملة - بالقدر المشترك بـــين الأحاديث الصحاح وغيرها من الضعاف والإسرائيليات ، لا بما انفردت به .

ثـــم إن رواية تلك الأحاديث الضعيفة والإسرائيليات : لا يلزم منها التشبيه حتى لو قيل بصحتها . فإن السني المهتدي : يمضي فيها اعتقاد السلف في باب الأسماء والصفات من غير تشبيه ولا تكييف ، تمر كما جاءت ، وليست بأعجب من بقية الصفات الثابتة .

وإنما يكون المحذور في هذا - إن أثبت صفة بحديث لم يصح - : في إثبات صفة لم تثبت ، لا في التشبيه والتجسيم .

ولا يجعل مجرد إثبات الصفات تشبيها أو تجسيما ، إلا مضطرب في باب الصفات .

(1) البخاري أحاديث الأنبياء (3274) ، الترمذي العلم (2669) ، أحمد (2 / 159) ، الدارمي المقدمة (542) .

وثبوت الحديث في الصفات وصحته : لا يزيل عن المشبه التشبيه ، كما أن ضعف الحديث : لا يثبت التشبيه لأحد .

وكذلك المؤول إذا أخذ بحديث في الصفات لم يصح : فإنه يعمل فيه قانون التأويل فيؤولها ، ويصرفها عن ظاهرها بمحامل اللغة ، كما يفعل في بقية باب الصفات .

وبالجملة : لم يشذ هذا ولا هذا عن قواعد معتقده وأصوله برواية هذه الأحاديث ، والله الموفق .

الوجه الرابع - وقد أشير إليه - وهو : أن زعم المالكي هنا : أن لغلاة الحنابلة - كما يسميهم - حرصا على الأحاديث الموضوعة والإسرائيليات ، فيروونها ويحتجون بها ! وعندهم - كذلك - تكفير وتبديع ظالم ، فلذلك رد عليهم ! : زعم باطل ، ولو - سلمنا له بذلك ولا نسلم - فإن الرافضة أولى بذلك ، فما رووه من الموضوعات والمكذوبات في كتابهم " الكافي " - أصح كتبهم عندهم ، بل أصح عندهم من القرآن ! - يفوق جميع ما رواه الحنابلة في جميع كتبهم في المعتقد . فضلا عما رووه في كتبهم الأخرى من أحاديث وآثار مكذوبة كـ " الاحتجاج " وغيره .

مع ما في تلك الروايات من طعن في النبي ﷺ وفي آل بيته وصحابته وأمهات المؤمنين رضي الله عنهم جميعا ، وغير ذلك . فلم لم يوجه المالكي نقده إليهم ؟ !

وإن كان عمد المالكي إلى الحنابلة ، لوجود التكفير والتبديع عندهم : فما - والله - كفروا مسلما قط ، حاشا لله ، وإنما كفروا من حكم الله ورسوله بكفره ، وحكم السلف عليه بما حكما .

وأينه من الرافضة وقد كفروا صحابة رسول الله ﷺ ولعنوهم ، إلا نفرا قليلا آثروهم بالغمز واللمز دون التكفير !

وممن صرحوا بتكفيره وجاهروا به : أبو بكر وعمر ، وابنتاهما عائشة وحفصة ، وعبد الله وعبيد الله ابنا العباس بن عبد المطلب ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وأبوه ، وأمه هند بنت عتبة ، وعمرو بن العاص ، وغيرهم . وكفروا كذلك بني أمية إلا عمر بن عبد العزيز ، فإنهم معه على استحياء !

فمن أولى بنقد المالكي ، مكفرو الجهمية والرافضة ؟ أم مكفرو الصحابة وأمهات المؤمنين ؟ !

فصل

في حال الحنابلة المعاصرين عند المالكي

قال المالكي ص (14) :

(لكـــن الـــذي أراه : أن معظـــم الحـــنابلة الـــيوم ، ليس على تكفير أبي حنيفة وأصحابه ، ولا تكفير الأشاعرة ، ولا تكفير الشيعة من إمامية وزيدية ، ولا الإباضية ، ولا غيرها من طوائف المسلمين) اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن الأصل أن متأخري أصحاب كل مذهب على مذهب متقدميهم ، ولا ينقلون عنه إلا بحجة ما وبرهان ، لا بهوى وكذب وبهتان .

فإذا كـــان متقدمو الحـــنابلة عـــلى ما ذكـــر المالكي في كـــتابه : فإن متأخريهم - المفتخرين بما كان عليه أسلافـــهم - عليه كذلك .

الثاني : أن الحنابلة لم يكفروا أبا حنيفة - رحمه الله - كما سيأتي تفصيله في فصل قادم (ص 137 - 142) عند ذكر المالكي له .

الثالث : أن قـــرن الأشاعرة بالرافضة والإباضية : ظلـــم ، فهـــم - على بدعتهم - خير من أولئك . والرافضة الإمامية : قد أجمعت على جملة معتقدات ، قد أجمع السلف على كـــفر قائل آحادها .

وأما الزيدية والإباضية : فمعتزلة ، يقولون بخلق القرآن ، وجملة أمور قد أجمع السلف على كـــفر قائلها .

فصل

في زعم المالكي غلو بعض الحنابلة المعاصرين في ذم أبي حنيفة

قال المالكي ص (14) :

(لكن المشكلة أن الغـــلـــو أيضا له وجود قوي نشعر به ، ويكفي أن هناك كتبا وأبحاثا معاصرة ، لا زالت على ذم أبي حنيفة وتبديعه وتضليله) اهـــ .

والجواب :

أنـــا لا نريد من المالكي دليلا على صدق كلامه ، إلا كتابا واحدا فقط ، لحنبلي معاصر في ذم أبي حنيفة ! من تلك الكتب ! والبحوث ! المعاصرة التي زعمها !

ولا ينس أن يكـــون صاحب الكـــتاب حنبليا ! لكونهـــم المنتقدين لا سواهم ، فليتنبه ! ونحن بالانتظار !

فصل

في زعم المالكي غلو كثير من الحنابلة المعاصرين في تكفير المسلمين والرد عليه ، وبيان كـــذبه

قال المالكي ص (14) :

(ولا زال كـــثير من الحنابلة المعاصرين على تكفير سائر المسلمين ، من الطوائـــف الأخرى ، كالشيعة والمعتزلة ، بلا تفريق بين المعتدلين والغلاة . وتضـــليل سائر الأشاعرة والصوفية ، وهـــم معظـــم المنتسبين لأهل السنة والجـــماعة اليوم) اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : مطالبة المالكي بالتفريق بـــين معتدلي الشيعة والمعتزلة ، وغلاتهم ! وهذا يرتب أمرين :

- **الأول :** إقراره بتكفير غـــلاة الشيعة والمـــعتزلة وغـــلاة غيرهم ، دون معتدليهم ! وفي هذا إقرار لمبدأ تكفيرهم ، بغـــض النظر عن سببه .

- **الثاني :** أنـــا نطالبه ببيان الفـــروق الجوهرية بـــين غلاة الشيعة والمعتزلة ومعتدليهم ! التي لأجلها جاز تكفير غلاتهم ! وحرم تكفير معتدليهم !

فإن وجـــد فروقا : فـــما هي ؟ وإن لم يجد : فلأي شيء فـــرق بينهم ؟ ! ولأي شيء مـــنع تعميم الحكـــم عليهم جميعا ؟ !

الوجه الثاني : أن احتجاجه بالكثرة على الهداية : حجـــة باطلة فاسدة ، بالقرآن والسنة وإجماع المسلمين قاطبة ، من أهل السنة وغيرهم .

أما القرآن : ففي مثل قوله - تعالى - : { وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ } (1) ، وقوله سبحانه : { وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ } (2) .

---

(1) سورة يوسف آية : 103 .

(2) سورة الأنعام آية : 116 .

وأما السنة : ففي مثل قوله r { يقول الله - تعالى - : يا آدم ! فيقول : لبيك وسعديك ، والخير في يديك . فيقول : أخرج بعث النار . قال : وما بعث النار ؟ قال : من كل ألف : تسعمائة وتسعة وتسعون . فعنده يشيب الصغير } [1] .

ثم قال النبي r في آخره : { ما أنتم في الناس - يعني أمته - إلا كالشعرة السوداء في جلد ثور أبيض ، أو كشعرة بيضاء في جلد ثور أسود } [2] . رواه أحمد في " مسنده " (3 / 32 - 33) ، والبخاري في " صحيحه " (3348) و (4741) و (6530) ، ومسلم (222) .

ومن السنة : حديث أنس t قال : قال رسول الله r { إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة ، وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة ، كلها في النار إلا واحدة ، وهي الجماعة } [3] . رواه ابن ماجه (3993) عن هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم حدثنا أبو عمرو حدثنا قتادة عن أنس به . وهذا إسناد رجاله رجال البخاري .

وفي بعض رواياته : { ثلاث وسبعين } [4] ، والمقصود : كثرة المخالفين مع قلة المتبعين المهتدين .

أما الإجماع : فقد أجمع أهل السنة على صحة اعتقادهم ، وضلال من خالفهم مع كثرة مخالفيهم .

---

(1) البخاري أحاديث الأنبياء (3170) ، مسلم الإيمان (222) ، أحمد (3 / 33) .
(2) البخاري الرقاق (6163) ، مسلم الإيمان (221) ، الترمذي صفة الجنة (2547) ، ابن ماجه الزهد (4283) ، أحمد (1 / 386) .
(3) ابن ماجه الفتن (3993) ، أحمد (3 / 145) .
(4) الترمذي الإيمان (2640) ، أبو داود السنة (4596) ، ابن ماجه الفتن (3991) ، أحمد (2 / 332) .

وكذلك الأشاعرة زمن أبي الحسن الأشعري وبعده وكانوا قلة ، ولم تمنعهم كثرة مخالفيهم من أهل السنة والمعتزلة والرافضة وغيرهم ، من التمسك بمذهبهم .

وكذلك الحال في جميع الفرق والطوائف ، وإن كان بعضها اليوم له كثرة وسواد ، فقد كانت ولا سواد لها ولا كثرة ، ولم يمنعها ذلك من البقاء على مذهبها وطريقتها .

ثم لو كان الحق متعلقا بالكثرة ، وكانت الكثرة دليلا عليه : لكان اعتقاد أهل السنة أولى بالاتباع ، فهو اعتقاد المسلمين جميعا زمن النبي r وزمن أصحابه في صدر الإسلام . وكل اعتقاد مخالف لاعتقادهم : فهو أمر محدث ، لم يكن عليه إلا صاحبه ، ثم تتابع الضلال عليه ، فبدأوا قلة ، وإن حصلت لهم أخيرا كثرة .

فصل

في زعم المالكي أن بعض الحنابلة يطعن في بعض أئمة أهل البيت

قال المالكي ص (14) :

(ولا زال بعضهم على ذم بعض أئمة أهل البيت البريئين من غلو الأتباع ، مع المبالغة في مدح ملوك بني أمية ، وتبرير مظالمهم ، وقد ذمتهم الأحاديث الصحيحة ، والآثار الصحابية والتابعية ، ولبيان هذا موضع آخر) اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أنـــا لا نعرف حنبليا قط ، ذم أحدا من أهل البيت ، من المهتدين المقتدين بسنة جـــدهم ونبيهم محمد r فلا يعرف في الحنابلة ناصبي قط حاشاهم .

ولهذا لم يستطع المالكي هنا أن يسمي أحـــدا ، بل اكتفى بقول : " بعضهم " ، ولم يســـم كذلك المطعون فيه ، واكتفى بقوله " بعض أئمة أهل البيت " ! فـــمن الطـــاعن ؟ ! ومن المـــطعون فـــيه ؟ ! ولا أظن ذكر المالكي لهما ، سيطيل الكتاب ! ويزيد حجمه هـــذا ! ليصبح أضعافا !

أما من ضل من آل البيت : فلا يغنيه نسبه ، قال - تعالى - لنبيه وخيرته من خلقه :

{ 7 ètå £Ü6ó ‹9 |Møžõ & ûèE š• î6% `Ë ûï%$’‹Îr 7 øÎ ÓÇré6%)9r } [1] .

وقـــال الـــنبي r { من بطـــأ بـــه عملـــه ، لـــم يسرع بـــه نسبه } [2] رواه الإمـــام أحمـــد في " مسنده " (2/ 252) ومســـلم في " صحيحه " (2699) وأبو داود (3643) والترمذي (2945) وابن ماجـــه (225) كـــلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

---

(1) سورة الزمر آية : 65 .

(2) مسلم الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (2699) ، الترمذي القراءات (2945) ، ابن ماجه المقدمة (225) ، أحمد (2 / 252) ، الدارمي المقدمة (344) .

وقـــد زعم المالكي في غير موضع ، غير هذا : أن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله رحمة واســعة - وشيخنا العلامة ، العالم العامل ، بقية السلف ، وخيرة الخـــلـــف ، صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان : ناصبيان ، و لم تسعفه شـــبهه الشيطانية ، وتلبيساته الغبية ، أن يأتي على ذلك ببينة .

الثاني : أن خلفاء بني أمية من خيار ملوك المسلمين ، ولا أدل على ذلك ولا أظهر من كثرة فتوحاتهم ، وما خصهم الله U به من نشر الإسلام ، وتمكينه في الأرض ، حتى أصبح المسلم عزيزا ، لا تجرؤ أمة على انتقاص قدره أو هضم حقه ، وسيأتي تفصيل القول فيهم في فصل قادم (ص 212 - 234) .

فصل

في بيان الفكر المنحرف الذي يجب محاصرته عند المالكي وما يترك

قال المالكي ص (16) :

(بمعنى : يجب أن يكون عندنا نظرة استشرافية للمستقبل ، ونفكر في الإلحاد القادم ، وعقيدة إبطال النبوات ، والتنصير ، والعلمانية بتعريفها الصحيح لا المتوهم .

فهذا هو الفكر الذي يجب محاصرته ، وإعداد الدراسات والبحوث لحماية أبنائنا منه ، وقد بدت بوادر هذه المصائب بين أبنائنا) اهـ .

والجواب عن هذا من وجوه :

أحدها : أن هذا الكلام البارد لا يغر ذا لب ، فإن المالكي قد بين - هنا - الأخطار المحيطة بالإسلام ، بل زاد على ذلك : شهادته برؤية بوادر تلك الأخطار في الخروج بين أبنائنا ! ثم بين العلاج ، وهو إعداد الدراسات والبحوث لحماية أبنائنا منها ، وترك الاختلافات الخارجة عما سبق ، كما بينه فيما مضى ، وسيعيده فيما يأتي .

ثم لم نره فعل تجاه هذه المخاطر العظيمة شيئا قط ، فبحوثه كلها ، وكتبه ورسائله ودراساته : لم تتعرض لشيء مما سبق وصفه ، وإنما هي محصورة فيما نهى عن الاشتغال به ! فلم تخرج عما حدث بين الصحابة - رضي الله عنهم - من فتن معروفة في كتب التواريخ وغيرها ، وعن الطعن في أهل السنة ، ورميهم بالنصب والتعصب وغيرها من الجهالات كحال كتابه هذا .

وأنا أذكر هنا مؤلفاته وكتبه وبحوثه التي نشرها ، أو وعد بنشرها ، ليطلع القارئ الكريم على مدى كذب هذا الرجل ، وقفة حيائه ، فذكر المالكي أن له مع كتابه هذا المردود عليه :

2 - نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي .

3 - الصحبة والصحابة .

4 - مع الشيخ عبد الله السعد ، حول الصحبة والصحابة .

5 - مع سليمان العلوان ، حول الصحبة والصحابة .

6 - مع سليمان العودة ، في موضوع عبد الله بن سبأ .

7 - مع الشيخ عبد المحسن العباد ، حول الصحبة والصحابة .

8 - مع الشيخ ناصر العقل بين حراسة العقيدة ، وحراسة الإيمان .

9 - نقض كشف الشبهات (للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب) .

10 - معنى الإمساك عما شجر بين الصحابة .

11 - نقد التقريب .

12 - بيعة علي بن أبي طالب ، في ضوء الروايات التاريخية (مشترك) .

13 - القعقاع بن عمرو حقيقة أم أسطورة (مقالات كثيرة نشرت في الصحافة) وغيرها .

فأين هو من المخاطر التي وصف عظم خطرها ، وظهور شرها ؟ ! ألا يكون لهذه الأفكار الفاسدة ، والمفاسد المقيمة ، نصيبا في بحوثه ومؤلفاته ، ولو واحدا من عشرة ؟ !

ثانيا : نسأله لماذا يرى خطر ما سبق أن ذكر ؟ فإن قال : لخطرها على الدين ، ولربما أزالت اعتقاد المسلمين .

قلنا : هذا حق أردت به باطلا ، فإن ما خافه أئمة الإسلام على المسلمين - من انتحال العقائد الفاسدة ، من تجهم ورفض واعتزال ونحوها - : هو ما تزعم أنت خوفه .

إلا أنه يضاف لما خشوه : خفاء ظهوره على كثير من الأغمار ، لتلبيسهم شرهم بمتشابه القرآن ، واغترارهم بما ألقاه في قلوبهم الشيطان ، وكما قال الإمام أبو عبد الله ابن قيم الجوزية في " نونيته " :

والناس أكثرهم فأهل ظواهر تبدو لهم ليسوا بأهل معاني

وإلا فإن مآل أتباع الحزبين ، ومصير الفريقـين - أعني الجهمية وأذنابها ، وبقية أعداء الدين - واحد ، وهو الكفـر ، غير أن الأولين يتسمون ويزعمون الإسلام ، والآخرين لا يدعونه . وهذا الفرق قد أضل كثيرا من الجهال .

ثالثا : أنـا لم نـر أحدا قـام لدحض شـبه أولئك الملاحدة الذين طلب المالكي التصدي لهم ، إلا أئمة أهل السنة الذين طعن المالكي فيهم ، ووصفهم بكـل نقيصة وجريرة ، ولم يرتض تسميتهم إلا بـ " العقائديين " !

رابعا : قولـه : (وقـد بدت بوادر هذه المصائب بين أبنائنا) : هذا الأمر نتيجة تصدر هذا المشبوه المفتون وأمثاله ، فإنه لما كان علماء الأمة الربانيون هم المتصدرين للتأليف والتعليم والتوجيه : لم نر شيئًا من بوادر ذلك . فإن حصل : كفوا المسلمين شره ، ببيان خطره بالعلم النبوي ، لا بالكتابات الصحفية ، والمقالات الارتجالية!

فصل

في زعمه وجود آراء إلحادية عند بعض طلاب الجامعات السعودية والرد عليه

قال المالكي في حاشية ص (16) :

(أخبرني أحـد أسـاتذة العقيدة بإحدى الجامعـات السـعودية : أن الآراء الإلحادية لها وجود عند بعض الطلاب ، أثناء فتح باب الحوار معهم ، وهم من طلبة الأقسام الشرعية ، فضلا عن غيرها) اهـ .

والجواب :

أن هذا كذب وإسناده تالف ، فالمالكي كذاب! بـينا كـذبه في غير موضع ، وسيأتي ذكر العشرات ، ومن نقل عنه المالكي : مجهول عين وعدالة!

ومما يدل على كذب خبر المالكي أمران :

أحدهما : أن العادة تحيل دراسة العلـوم الشرعية عن الملاحدة وأشباههم ، خاصة بمثل جامعاتنا بكـلـياتها الشرعية ، لغـيرة كثير من المشايخ المـحاضرين بها ، وتمسك غالب الطلاب الدارسين فيها .

الثاني : عدم بيان المالكي مراده بالآراء الإلحادية ، فإن صدق في زعمه السابق -ولا يصدق- فمراده بها جزما : القول بتكفير القائلين بخلق القرآن! ومنكري الرؤية! ومعطلي الصفات!

فصل

في إبطال زعم المالكي أنه سني سلفي حنبلي

قال المالكي ص (17) :

(وأخيرا ، فيجب أن أؤكد أنني مسلم ، سني ، سلفي ، حنبلي ، ومن زعم أنني أنتمي لمذهب آخر : باهلته .

وهذا لا يتناقض مع نقدي لأخطاء المسلمين ، أو السنة ، أو السلفية ، أو الحنابلة) إلخ كلامه .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن انتساب رجل لمذهب ما ، أو جماعة ما : لا يصح إلا بدليله ، خاصة إذا اقترن بتلك الدعوى أمران :

1 - كذب المدعي ، وشهرته بــه .

2 - وإتيانه بنواقض دعاوه .

وأي سنة أو سلفية يدعيها المالكي ، وهو يقرر في كتابه هذا ، أنواعا من البدع والضلالات ، تكفي آحادها لتضليل أمة!

وبــم أصبح حنبليا ؟ ! أبطعنه في معتقداهم ؟ ! أم تكذيبه لجملة من أئمتهم وانتقاصهم ؟ ! ألا يخجل ويستحي ؟ ! ولكن :

يعيش المرء ما استحيا بخير ... ويبقى العود ما بقي اللحاء

فلا والله ما في العيش خير ... ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

الثاني : أنه لا حاجة له في مباهلة أحد ، إن زعم أنه ليس بسلفي أو ليس بحنبلي! وإنما إن كان المالكي صادقا ، فليقل : من زعم أني لست بحنبلي سلفي : أقمت عليه الحجة ، وأظهرت له صواب دعواي .

وأنا أختصر الأمر على المالكي فأقول :

قـــد زعمت أنك سني سلفي حنبلي ، ولا نقبل دعواك -إن أردت قبولها- حتى تبـــين لنا اعتقادك في أبواب المعتقد ، فإن ما ظهر لنا منك الآن : يخالف اعتقاد أهل السنة!

وقد بينا سابقا ضلال المالكي ، ومخالفته لاعتقاد أهل السنة حنابلة وغيرهم في أبواب كثيرة ، سبق شيء منها ، وسيأتي الكثير ، وإنما قلنا ما قلنا : من باب إرغامه .

فصل

في طلبه الاقتصار على أمور الإيمان الكلـــية دون تفصيل وبيان مراده وإبطاله

قال المالكي ص (20) :

(كــان المسلم في عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يتعلـــم الدين كـــلـــه ، إيمانا ، وأحكاما ، وأخلاقـــا ، وأوامر ، ومنهيات ، جملة واحدة ، لا فصل للإيمانيات " العقيدة فيها ، عن الأخلاق والأحكام " العمليات " .

وكـــان ما يســـمى بالعقيدة ، لا يعدو أركـــان الإيمان المعروفة ، من الإيمـــان بـــالله ، وملائكـــته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والقضاء ، والقدر خيره وشره .

بل حتى هذه الأمور الســـتة ، أصول الإيمان : لم يكـــن لها تلك التفصيلات المحيرة التي استحدثت في أزمنة الصراعات الكلامية .

وإنما كـــان يؤمن بها الصحابة على وجه الإجمال ، دون الدخول في تفصيلات جزئية ، وتشقيقات كـــلامية ، تـــثير الاختلافات والشكـــوك ، ولا يكون لها ذلك الأثر الإيجابي على العمل والسلوك) اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أنـــا لا نـــلـــزم أحـــدا دخل في الإسلام بغير ما سبق من أركان الإسلام الخمسة ، وأركان الإيمان الستة .

أما إذا اعتقد المسلم أمورا مخالفة لما جاء به الشرع ، سواء كانت في الأصول أو في فروع تلك الأصول : فيجب رده إلى حظيرة الإسلام ، وبيان ما وقـــع فيه من مخالفات ، ليسلـــم له إسلامه ، وليؤمنه في الآخرة إيمانه .

الثاني : أنا -كذلك- لا نفصل بين أمور الإيمان وبقية أمور الشرع العملية ، من حيث وجوب الإتيان بها ، واتفاق مصدر تشريعها ، وأنها شرع مطهر من رب العالمين .

أما من حيث ما يدخل الرجل به في الإسلام ، وما يبقى في دائرته إذا تركه : فهاهنا نفـــرق ، لكـــي لا يدخل في الإسلام أحد من غير أهله ، ولا يخرج منه أحد من أهله .

ففي التفريق بين الاعتقادات والعمليات من هذا الوجه : محض الخير للمؤمنين ، وعدم التفريق ، فيه الشر كــله .

الثالث : أن جميع أمور وتفاصيل عقائد أهل السنة : مرجعها إلى أركــان الإيمان الســتة . فــما آمن بالله -جل وعلا- حقا وصدقا ، رجل وهو يجحد صفاته ، وقد أثبتها سبحانه لنفسه ، وأثبتها له رسوله r أو أخرجها بالتأويل أو التشبيه عن حقيقتها .

و لم يؤمن به U من ينكر كلامه الــذي أثبته لنفسه ، أو أنكر شيئا مما أثبــته الله وأمــر بــه . وما آمن بمحمد r رجل أنكر شيئا صح عنه ، مما حكــم به أو أخبر عنه .

وكذلك القول في بقية أركــان الإيمان ، وإن كــنا لا نلزم الناس إلا بالإيمان بها جملة ، إلا أنه يجب بيان الحق لمن اعتقد ضلالة أو خطأ في بعض فروع ومسائل تلك الأصول .

الرابع : أن جميع أمور وتفاصيل عقائد أهل السنة : مما جاء بها الشرع ، ونص عليها القرآن الكريم ، أو الســنة المطهرة .

لهذا تجد أئمة السلف إذا استدلوا لتلك الفروع من هذه الأصول : استدلوا عليها بالكتاب والسنة ، وهذا يجعل الإيمان بها لمن بلغته واجبا .

أرأيــت أن أركــان الإسلام خمســة : (الشــهادتان والصلاة والصــيام والحــج والزكاة) وأن الناس -كانوا ولا زالوا- يؤمرون بها جميعا : لكن هل دل ذلك على قبول الله تعالى ، صلاة من لم يقم أركان صلاته وشروطها ، وهي أمور لا يتم هذا الركــن إلا بها ، و لم يأت تفصيلها في حديث أركان الإسلام ، وقد أجمع المسلمون قاطبة على ذلك .

وقــل مثل ذلك في الصيام والحــج والزكــاة ، وكذلك -بلا شك- الشهادتان .

أما من أراد فعل هذه الأركان دون بقية ما يستقيم به حالها : فقد ردت عليه و لم تقبل .

الخامس : أنه إذا تقرر واستقر : أن مرجع عقائد أهل السنة : الوحيان ، علـــم وظهر أن كـــلما زاد علم الرجل بأمور العقيدة ، كـــلما زاد إيمانه وزادت بصيرته ، لزيادة علمه بالله تعالى ، وبرسوله r .

وكذلك كان السلف الصالح الذين نقلت عنهم عقائد أهل السنة أئمة في الورع والزهد والصلاح والعبادة والعلم وكمال أمور الإسلام فيهم .

خلافا للمبتدعة من أرباب الكلام وغيرهم ، الذين لا يزيدهم علم الكلام إلا بعدا عن الإسلام وحقيقته ، حتى قـــال كبيرهم ، وقد عانـــى الكلام خمسين عاما :

طلبتـــك جاهـــدا خمـــسين عــــاما فلـــم أحـــصل علـــى بـــرد الـــيقين

فهـــل بعـــد الممـــات بـــك اتـــصال فـــأعلم غـــامض الـــسر المـــصون

فصل

في رمي المالكي السلف الصالح بالتكفير الظالم والتبديع والتضليل

قال المالكي ص (21 - 22) :

(ويظن بعـــض الناس : أن هذه الأمراض التي دخلت في كتب العقائد ، وفي عقول المسلمين ، من التكفير الظالم أو التبديع والتضليل دون استناد على أدلـــة وبراهين صحيحة ، مع نشر الأكاذيب على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إنما كان في الأزمنة المتأخرة فقط .

وهذا نتيجة لعدم الاطلاع على كتب المتخاصمين في القرن الثالث والرابع ، ففيها الكـــثير مـــن هذا التكفير الظالم والتبديع والتفسيق . وهي الكتب التي يتحاكم إليها العقائديون المعاصرون ، تاركين نصوص القرآن والســـنة ، ومحتجين بما لا حجة فيه ، بأن السلف الصالح!! كـــانوا يكفرون ويفسقون ويضللون ويفحشون القول ويفتون بقتل مخالفيهم ، واستحلال دمائهم وأموالهم وأعراضهم .

ويقصدون بالسلف الصالح من كان على مذهبهم في الخصومات ، فمن كان منهم ، فهو من السلف الصالح ، وإن كان كـــاذبا فاجرا! ومن كان من غيرهـــم ، فهو من السلف الطالح!! وإن كان من أعبد الناس وأصد قهم) اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن هذا كـــلام كـــذب محـــض ، والمالكي -كـــعادته- يلقي الاتهامات بلا دليل ولا تمثيل! ويرمي غيره بعدم الاستدلال مع استدلاله .

ومن هذا : زعمه هنا ، فـــما مثال زعمه ودليله ؟

الثاني : ما الأحاديث المكذوبة التي نشرها الحنابلة ؟ وكيف كان نشرهم لها ؟ إن كـــان بمجرد روايتهم لها ، فهذا جائز بالإجماع ، إن رووها بأسانيدها ، وعلى هذا عمل المسلمين من جميع الطوائف ، وإن كان غير ذلك ، فـــليبينه .

الثالث : أن كتب أئمة الدين في العقيدة في القرون الفاضلة المفضلة الـــثلاثة الأولى ، هـــي حجـــة عـــلما المســـلمين المـــتقدمين والمـــتأخرين ، لا المعاصرين فحسب كما يزعم المالكي ! وهذا من جهله بحال أئمة الإسلام ، أو تلبيسه .

أما من لم يحتج بها ، ويرجع إليها : فهي حجة عليه ، ولا يردها إلا راد الكـــتاب والســـنة ، فليس فيها إلا آية أو حديث ، أو أثر صحابي ، أو تابعي ، أو إمام هدى ، ممن جاء بعدهم ، يبين معنى الوحي .

أما سلخ المالكي آيات الكـــتاب ، وأحاديث الرسول r من فـــهم أهل العلم -من أهل القرون الثلاثة المفضلة ، أو ممن قفى أثرهم ، وكان على منهاجهم- : فهي دعوى فاسدة ، من جنس قول الخوارج منازعي علي t في الفهم وغيره ، لاضطراب هذا الباب عندهم ، حين قالوا له : " لا حكم إلا لله ، وقد حكـــمت الرجال في دين الله " ! وهكذا كان فـــهمهم للوحـــي ، ولهذا أشار ابن قيم الجوزية في " نونيته " حين قال في وصف حالهم :

ولهـــم نـــصوص قـــصروا في فهمهـــا فـــأتوا مـــن التقـــصير في العرفـــان

الرابع : أنـــنا نتره السلف الصالح ، مما رماهم ووصفهم به المالكي ، بأنهم يكفـــرون! ويفسقون! ويضللون! ويفحشون القول! ويفتون بقتل مخالفيهم ظلما! واستحلال دمائهم ، وأموالهم ، وأعراضهم! نعرف لهـــم فـــضـــلهم ، وعلمهم ، وسابقتهم في الإسلام ، ونشرهم لعلومه ، وإظهار المـــندرس من رسومه ، ومنافحتهم عنه ، وذبهم عن حياضه ، حتى بقي صافيا ، فـــجل وعلا من أقامهم لحفظ دينه .

ولا يستقيم إسلام رجل غمطـــهم حقـــهم ، أو رأى ضلالهم! فالإسلام الحـــق ما كانوا عليه ، والإيمان الصالح ما كانوا يدعون إليه .

فـــمن أفتوا بكـــفره وضلاله : فهو كافر ضال ، ومن حكموا بردته وأوجـــبوا قـــتله : فـــهـــو حـــكم الله فيه ، فـــما حكـــموا في أحد قـــط بغير الوحي ، ولا تحاكـــموا وحاكـــموا أحدا إلا إليه ، حيا كان أو ميتا .

وخلاف هؤلاء الأئمة مع أولئك المكــفرين الضالين من الأمة : من جنس خلاف النبي **r** مع مشركي وقته .

فما كـــان تضليلهم أو تكفيرهم لأحد لهوى أو دنيا ، أو نزاع شخصي ونحوه ، حاشا لله أن يقال ذلك في حملة الإسلام وهداة الأنام .

ومن كفـــروه أو ضللوه لقول قاله ، فكـــل من قال ذلك عندهم : ضال هالك ، لا تتبدل أحكامهم بتبدل حكامهم ، ولا تغير فتاواهم تغير أيـــامهم وأعوامهم . قولـــهم ثابت ، وحكـــمهم ماض ، إن جلدوا فـــهم عليه ، وإن قتلوا فمصيرهم إلا الله تعالى ليس إليه .

أو لـــم يجلـــد أحمد ، ليقول ما لا يحمد ، فـــما تزعزع قوله ، ولا خـــالف حكـــم الله وما جاء به رسوله ، بل كان شامخا كالجبل ، ثابتا على الحق الذي أوتيه ، كالأنبياء والرسل ، حتى عادت السنة ، وسلمت الأمة ، وارتفعت عن الإسلام وأئمته الغـــمة . فلله درهم ، لا تفارق خشية الله قلوبهم ، ولم تجف من وجلهم عيونهم ، رحماء بالمؤمنين ، هداة قداة للمتبعين ، حتى إذا كـــاد المـــبطلون للدين ، وأرادوا حماه الحصين ، هبوا لنصرته أشداء قاسين ، لا يعرف الضعف إليهم مسلكا ، ولا الوهن منهم موضعا ، وصدق الله -وهو أصدق القائلين- حين وصف محمد **r** ومن معه : } ÓâtC

«!$`Ï WÕÒù bqãG6ö #%ÉÜß' $èGã ÑG1•? ÑÐz•/ ã$Hqã í$ÿã2ã$'?ã ã#%Ï© ÿqèB ûïï%©!$r «!$ÃqØ'§

?ö". ã$ŠÅÚÑ$'Î ö&èBr þ1'ö9$'Î ÑGèB 7ÿ°Œ Šqã •¡ 9$Ì0 ôÏ OgÏdqã_ã 'Î Ñd$J‹Å $ÈqÉ ír

ª!$%ãr '$ÿã2ã$Ñí áŠÉ9 í#§“9$Ü Éêã¾ìqß' 4?ã 3' qFö'$î á=öGö'$î ¼ç'–$«ù ¼ç«Ö© l•z&

. [1] { ÇÊÈ $J‹Ìà #•ô_&r ž•ÿóB Nåk÷] Ï M»s î»¢Á 9$(qè) ãr (qã#ä ûïï%©!$

---

(1) سورة الفتح آية : 29 .

فكل من أبغــض أئمة الإسلام الأبرار : كان نصيبه من هذه الآية } xáÅö¨Ûx© ñ‘$¤ÿä3ø9$# { .(1)

الخامس : أن المقصود بالسلف الصالح عندنا : الصحابة رضي الله عنهم جميعا ، والتابعون لهم بإحسان ، وأتباعهم على ذلك .

وهذا منضبط غـــير مضطرب ، وهم مقبولون عند جميع المسلمين ، عدا عباد الضلالة من الرافضة والجهمية ونحوهم .

فهؤلاء هـــم سلفنا الصـــالح : الصـــحابة والتابعون وتابعوهم ، لا من زعم المالكي ! وليذكر لنا -إن كان صادقا- : من الكذابون الذين أدخلناهم في السلف الصالح وليسوا منهم ؟ !

أما السلف الطـــالح : فهـــم من تلبس بالبدع المخالفة للشرع الحنيف ، وأحدثوا في الدين ما ليس منه ، كانوا من كانوا .

وعـــبادهم -إن كانـــت- وصدقهم : لا يثبت لهـــم الاتـــباع والاستقامة على السنة ، وقد كـــان في اليهود والنصارى عباد صادقون ، إلا أن ذلك لا ينفعهم و لم ينفعهم ، حتى يتابعوا نبينا محمدا r ويؤمنوا بـــه ، فيسلموا ، قال سبحانه : } ö@è% ö@d

bqä3Ã¥tà úüÎ7n ¨B ÉÏAu $¨B u‘óÍ 'Î¯B ö@è% ö@d ÇÊÉÌ ¸x»yJôãr& tûïÎŽy£÷zF{$$Î/ ...

ÇÊÉÍ $·Zôl ãJóÁtbÎr& öNåk¨Xr& tbqç7|¡øts öNèdur $u‹÷R‘‰9$# Ío4quŠysø9$# ’Îû öNåkß÷èy™ ¨@|Ê tûïÏ%©!$#

ÇÊÉÎ $ZRø—ur ÏpyJ»uŠÉ)ø9$# tPöqtƒ öNçlm; ãLìÉ)çR Ÿxsù { (2) وقال تعالى : } ö@d

y7s?r& ß]ƒÏ‰tn Ïpu‹Ï±»tóø9$# ÇÊÈ ÓyèÏ±»yz >‹Í´tBöqtƒ ×nqã_ãr ÇËÈ ×pt6ÏB$¯R ×'s#ÏB$tã ÇÌÈ { (3) .

---

(1) سورة الفتح آية : 29 .

(2) سورة الكهف الآيات : 103 - 105 .

(3) سورة الغاشية الآيات : 1- 5 .

فصل

في رمي المالكي المسلمين كافة بأن ضابط الصلاح عندهم هو المذهبية والتعصب لها لا الالتزام بالشرع

قال المالكي ص (2 2) :

(فضابط الصلاح عند كــل فرقة من فرق المسلمين بلا استثناء ، هو المذهبية والتعصب لها لا غير ، وليس الالتزام بأوامر الله عز وجـــل ، واجتناب نواهيه) اهــ .

والجواب :

أن كـــلام المالكي هنا عن المسلمين : إن كان حقا - وكان ضابط الصلاح عند فرق المسلمين بلا استثناء ، هو المذهبية والتعصب- : فهو الصواب! لإجماع المسلمين- بلا استثناء من جميع الفرق والمذاهب -عليه ، وأمة محمد r لا تجتمع على ضلالة ، ويكون على ذلك ضابط الصلاح : هو المذهبية والتعصب!

وإن كـــان ذلك باطلا ، وضابط الصلاح : هو متابعة الوحيين ، والاستقامة عليهما- فإن الأمة لم تجتمع ، ولن تجتمع على خلافه -فكلام المالكي كـــذب محض .

وقـــد بيـــنا فـــيما سبق مـــن هم السلف الصالح ، فمن سار على نهجهم ، واقتدى بهم ، فهو مهتد صالح ، ومن خالفهم ، فهو ضال طالح .

فصل

في اضطراب معنى السلف الصالح عند المالكي باختلاف المراد به عند أهل المذاهب والفرق وبيان معناه الصحيح والرد عليه

قال المالكي ص (22) :

(فسلف الحنابلة يختلف عن سلف الأحناف والشافعية والمالكية والظاهرية وسائر الأشاعرة . وسلف هؤلاء ، يختلف عن سلف المعتزلة والشيعة . وسلف هؤلاء ، يختلف عن سلف الإباضية والنواصب .

وهكذا أصبح المصطلح -مصطلح السلف الصالح- مصطلح عائم [1] يدور مع المذهبية أينما كانت ، وليس مع الصلاح .

وأصبح هذا الصلاح يضبط بمعايير المذهبية ، وليس بالقرآن الكريم ، ولا بما صح من السنة النبوية .

فمن كان معنا : فهو العالم الصالح ، الثقة الزاهد ، الحريص على دينه إلخ .

ومن خالفنا في اجتهاد : فهو المشكوك في كلامه ، وفي نيته ، بل وفي دينه! وعلى هذا ، فهو الكذاب المتعصب المبتدع إلخ) اهـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن سلف أهل السنة باختلاف مذاهبهم : متفق واحد ، قد قدمنا من يدخل فيهم عندنا ، ومن يخرج ، وذكرنا بعض أعلامهم قبل نشوء المذاهب الفقهية وبعد نشوئها .

والمالكي لجهله ، يخلط بين المذاهب الفقهية والمذاهب العقدية! فيذكر المذاهب الفقهية الأربعة ، مع الأشاعرة والمعتزلة والشيعة والإباضية والناصبة!! وهذا شيء وذاك آخر .

---

(1) هكذا هي في كتاب المالكي (مصطلح عائم) ! والصواب : (مصطلحا عائما) ، خبر أصبح منصوب وصفته ، ولعل المالكي استغنى عن نصبها بنصبه! .

الثاني : أن مشاركة أهل البدع لأهل الســـنة في تسمية أسلافهم بالسلف الصالح ، لا يجعل في هذا المصطلح اضطرابا ، فلا تكاد تجد مصطلحا أو لفظا إلا وجماعات متباينة تدعيه وتزعمه ، والعبرة في ذلك كــلــه بالحــق لا بمجــرد الدعوى . فاليهود قد زعموا أن **إبراهيم** -عليه الصلاة والسلام- سلفهم ، وكذلك زعموا في **موسى** -عليه السلام- فكذبهم الله تعالى في مزاعمهم تلك ، فقال : } $B b%. ãŠÏd°•ö/Î) $ÿŠqåky Ÿwr $ÏR#ŽõÇ
`Å3»s9r šc%. $ZÿÏZym $VJÎ=ó¡B $Br b%. `ÏB ûüÏ.Îô³ßJø9$# ÇÏÐÈ { [1] .

ولما رأى النبي r اليهود بالمدينة تصوم عاشوراء وتقول : إنه يوم نجى الله فيه موسى من الغرق ، فنحن نصومه شكرا لله ، قال النبي r { نحن أولى بموسى منهم } [2] فــصامه وأمر بصيامه .

والثالث : أن السلف الصالح رحمهم الله ، كـــانوا مستقيمين على الكتاب والسنة ، ولهذا رضيهم أهل السنة سلفا .

وكـــيف يكـــون سلف أهـــل الســـنة ، مرتبطا ومـــتعلقا بالمذهبية ، وقد وجدوا قبل أن تخلق المذاهب وأصحابها .

والرابع : أن المخالفات الاجتهادية الفرعية : قد حصلت في الصدر الأول وما بعده ، و لم توجب نزاعا بينهم ولا بين من بعدهم كما زعم المالكي .

أما الأمـــور الاعتقادية : فلا يسوغ فيها الاجتهاد ، وإنما هو الاتباع لا الابتداع . ومن خـــالف : فهو مبتدع ، إلا أنه لا يكون عند أهل السنة كاذبا بذلك إلا إن كَـــذب ، خلاف زعم المالكي الكـــذوب .

---

(1) سورة آل عمران آية : 67 .

(2) البخاري تفسير القرآن (4460) ، مسلم الصيام (1130) ، أبو داود الصوم (2444) ، ابن ماجه الصيام (1734) ، أحمد (1 / 336) ، الدارمي الصوم (1759) .

دليل ذلك : رواية أئمة أهل السنة حنابلة وغيرهم ، عن جماعة من أهل البدع لصدقهم في روايتهم مع ابتداعهم ، فلو كان سبب التوثيق عندهم وقبول الرواية : المذهبية! لردوا حديث أولئك ، وجعلوهم كذابين ! ولما تركوا الرواية عن جماعة من أهل السنة وضعفوهم ، لضعف حفظهم أو اختلاطهم ونحو ذلك .

وطعن المالكي هنا في أهل السنة ، وأن ضابط التعديل والتجريح عندهم في رواة الحديث : التعصب والمذهبية ، لا إتقان الراوي : لم ينفرد به المالكي ، بل هو طعن طعن به أسلافه من أهل البدع زيدية وغيرهم في أهل السنة ، ومن أولئك : علم أعلامهم ، وأطول أقزامهم ، مرجعهم في المشكلات ، ومضلهم في الواضحات الجليات : علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن جعفر الصنعاني (ت 837 هـ) ، كتبه في كتاب مشهور ، وأظهره إظهار مجاهر مغرور ، فرد عليه الإمام العلامة محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله ، فلم يبق له من شبهاته لا قليلا ولا كثيرا ، في كتابين صنفهما ردا عليه ، أولهما : " العواصم والقواصم " ، ومختصره " الروض الباسم ، في الذب عن سنة أبي القاسم r " ، تجدها في المختصر في (1/ 195) .

فصل

في طعن المالكي في الإمام ابن أبي يعلى ورميه للعقائديين كما يزعم بأن مقياسهم في الرجال مبتدع والرد عليه

قال المالكي في حاشية ص (22) :

(يقول ابن أبي يعلى : " ما أحب أحد أحمد بن حنبل من محب صادق ، أو عدو منافق ، إلا وانتفت عنه الظنون ، وأضيفت إليه السنن " . انظر " طبقات الحنابلة " لابن أبي يعلى (1/ 5 1) .

وهذا دليل على إهمال العقائديين لمقياس الإسلام ، وإعمالهم للمقياس المبتدع المتمثل في الثناء على الموافق ، ولو كان منافقا كاذبا فاجرا ، بل يصبح ما يقوله سنة!!) إلخ كلامه .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن الإمام الكبير الحافظ أبا الحسين محمد بن أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء الحنبلي البغدادي (1 5 4 هـ - 6 2 5 هـ) رحمه الله رحمة واسعة : لم يضع مقياسا للسنة والاتباع ، وإنما يحكي حال الناس وعلماء المسلمين مع محب أحمد ومبغضه ، فيقول : إنه لحب الناس للإمام أحمد وقيامه بالسنة ، حتى أصبح إمام أهلها في عصره بإجماع أئمة الإسلام : قد ارتضوه وجعلوه محنة واختبارا ، يعرفون بحبه المهتدي ، كما يعرفون ببغضه الضال الردي .

فليس في أحمد -رضي الله عنه وأرضاه- شيء يبغض لأجله ، سوى تمسكه بالسنة ونصرته لها ، فإذا رأى الناس محبا له -سواء كان صادقا في حبه ، أو منافقا أراد خداع الناس بذلك- : انتفت عنه ظنونهم أن يكون مبتدعا ، أو متلبسا ببدعة ، وأضيفت إليه السنن ، أي إلى اتباعها . لا كما يهذو به المالكي : أن ما يقوله محب أحمد يصبح سنة!

الثاني : أن ما ذكره الإمام ابن أبي يعلى : لم ينفرد به ، بل قاله وذكره جماعة من أئمة الإسلام وحفاظه الكبار ، مثل :

- قول أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي الإمام (ت 204 هـ) : " من أبغض أحمد بن حنبل : فقد كفر " .

- وقول قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي (ت 240 هـ) : " أحمد بن حنبل إمامنا ، من لم يرض به : فهو مبتدع " .

وقال قتيبة أيضا : " إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل : فاعلم أنه صاحب سنة " .

- وقول أحمد بن إبراهيم الدورقي (ت 246 هـ) : " من سمعتموه يذكر أحمد بن حنبل بسوء : فاتهموه على الإسلام " .

- وقول سفيان بن وكيع بن الجراح (ت 247 هـ) : " أحمد عندنا محنة ، من عاب أحمد عندنا : فهو فاسق " اهـ .

- وقول محمد بن يحيى الأزدي البصري (ت 252 هـ) : " إنا نقول بقول أبي عبد الله أحمد بن حنبل ، وإنه إمامنا ، وهو بقية المؤمنين ، ولا نخالفه ، وقد رضينا به إماما (فيما) فيه خلف من العلماء ، ونتبرأ ممن خالفه ، فليس يخالفه إلا مخذول مبتدع " .

- وقول أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب " السنن " (ت 275 هـ) : " إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل : فاعلم أنه صاحب سنة " .

- وقول أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي (ت 277 هـ) : " إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل : فاعلم أنه صاحب سنة ، وهو المحنة بيننا وبين أهل البدع " .

- وأنشد إسماعيل الترمذي مادحا الإمام أحمد t :

إذا ميـــز الأشـــياخ يومـــا وحـــصلوا فأحمـــد مـــن بـــين المـــشايخ جـــوهر

هو المحنـــة اليـــوم الـــذي يبتلـــى بـــه فيعتـــبر الـــسني فينـــا ويـــسبر

- وقـــول الحافظ الإمام الكبير ، أبي جعفر محمد بن جرير الطـــبري (ت **310** هـــ) ، صاحب " التفسير " : " وأنا أتبع في هذا قول أبي عبد الله -رحمه الله- في جميع ما تكلم فيه الناس من هذه المعاني ، وخاضوا فيه .

وهو الرضا عندنا ، والإمام في كـــل ما قال ، ومن حاد عنه : فهو مبتدع رديء .

ومن قـــصده بعيب ، أو ذكره بسوء ، أو ببغض ، أو أحـــدا من أوليائه ، وأتباعه ، ومن كـــان على مذهبه : فهو رديء خبيث .

لأنـــه الشيخ الإمام الـــذي ارتضاه أهل الإسلام ، وأهل الدين والسنة والجـــماعة " اهـــ .

- وقول علي بن أحمد الطرخاباذي : " أحمد بن حنبل محنة ، به يعرف المسلم من الزنديق " .

- وأنشد غير واحد من أئمة أهل السنة هذين البيتين الشهيرين :

أضـــحى ابـــن حنبـــل محنـــة مأمونـــة وبـــــحب أحمـــد يعـــرف المتنـــسك

فـــإذا رأيـــت لأحمـــد متنقـــصا فاعلـــــم بـــأن ســـتوره ســـتهتك

- وأنشـــد الحـــافظ أبـــو مـــزاحم موســـى بـــن عبـــيد الله بـــن يحيـــى الخاقاني (ت **325** هـــ) :

جـــــزى الله ابـــن حنبـــل التقيـــا عـــن الإســـلام إحـــسانا هنيـــا

وأنشد أيضا رحمه الله :

لقـــد صـــار في الآفـــاق أحمـــد محنـــة وأمر الورى فيهـــا لـــــيس بمـــشكل

ترى ذا الهوى جهـــلا لأحمـــد مبغـــضا وتعرف ذا التقوى بحـــب ابـــن حنبـــل

- وأنشد شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري (ت **481** هـــ) في مدح الإمام أحمد ، وذكر مناقبه **t** :

وإمـــامي القـــوام لله الـــذي دفنـــوا حميـــد الـــشأن في بغـــدان
جمع التقى و الزهـــد في دنـــياهم والـــعلـــم بعـــد طـــهارة الأردان
حبر العـــراق ومحنـــة لـــذوي الهـــوى يـــدرى ببغـــضته ذوو الأضـــغان
هانـــت علـــيه نفـــسه في دينـــه فـــفدى الإمـــام الـــدين بالجثمـــان
لله مـــا لقـــي ابـــن حنبـــل صـــابرا عـــزما وينـــصره بـــلا أعـــوان
أنا حنبلي مـــا حييـــت فـــإن أمـــت فـــوصيـــتي ذاكـــم إلى إخـــواني

فما ذكره الإمام ابن أبي يعلى : حق لا ريب فيه .

ولا ينفرد الإمام أحمد t بذلك ، بل يشاركـــه في ذلك كـــل إمام عرف بنصرة السنة والقيام بها ، والرد على أهل البدع .

وكـــما نعرف أن محب الشيخين أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- ومقدمهما على سائر الصحابة في الفضل : بريء من الرفـــض في الظاهر .

وكـــما نعرف أن محب علي t ومقدمه على سائر الصحابة عدا الثلاثة قبله : بريء من النصب .

وكـــمـــا نعـــرف أن محـــب معاويـــة بـــن أبـــي ســـفيان -رضـــي الله عنهما- والمرضي عنه ، ومجتنب الطعن فيه ، لصحبته رسول الله r سالم من معتقدات الرافضة في الصحابة ، وأقوالها المنكـــرة .

كذلك نعرف المتبع المهتدي ، بـــحبه لأهل السنة ، وبغض من يبغضهم .

وعكـــس ما تقدم : عكسه ، فمبغض أحد الصحابة -رضي الله عنهم جميعا- : رافضي خبيث .

ومحـــب عـــبد الـــرحمن بـــن ملجـــم ، أو عمـــران بـــن حطـــان ، أو أحمد بن أبي دؤاد ، أو الجهم بن صفوان ، أو الجعد بن درهم ونحوهم من أئمة الضلال ، ممن لم يعرف إلا بضلالة وشر : هو ضال مضل مبتدع .

فالحـــب والبغض في الله U أعظم عرى الإيمان .

ومـــا سبق دلـــيل واضـــح صـــادق ، لســـلامة الـــرجل واســـتقامته ، أو بدعته وضلالته ، وقد قال الإمام أبو عبد الله القحطاني الأندلسي في " نونيته " الشهيرة :

لا يمــــدح البــــدعي إلا مثلـــه   تحـــت الرمـــاد تأجـــج النـــيران

تنبيه :

قد تلاعب " المالكي عمدا بكلام ابن أبي يعلى -رحمه الله- و لم يتمه ، ولو أتمه لنقض كلامه! وأفسد مراده!

وأنـــا أذكـــر كـــلام ابـــن أبـــي يعلـــى تامـــا ليظهر تلاعبه ، قـــال الإمام أبو الحســـين محمد بن أبي يعلـــى رحمه الله في " طبقات الحنابلة " (1 / 5 1) : (أنه ما أحبه أحـــد -إما محب صادق ، وإما عدو منافق- : إلا وانتفت عنه الظنون ، وأضيفت إليه السنن .

ولا انـــزوى عـــنه رفـــضـــا ، وأظهـــر لـــه عـــنادا أو بغضـــا : إلا واتفقـــت الألسن علـــى ضلالته ، وسفه في عقله وجهالته . وقـــد قدمنا قـــول الشافعي : " من أبغض أحمد بن حنبل : فقد كفر " ، وقال قتيبة بن سعيد : " أحمد بن حنبل إمامنا ، من لم يرض به : فهو مبتدع " ا هـــ .

فسبب حـــذف المالكي تتمة كلام ابن أبي يعلى ، المتضمن قول الشافعي ، وقول قتيبة بن سعيد : ظاهر!

ولـــو ذكره لكـــان الشافعي رحمه الله : أولى بالنقد والطعن والرمي بالتعصب من ابن أبي يعلى ! كيف لا ؟ ! وهو يجعل مبغض أحمد كافرا ؟ !

فصل

في أسباب نكسات المسلمين عند المالكي وبيان فساد طريق السلامة منها عنده

قال المالكي ص (25) :

(لو تتبعنا أسباب نكسات المسلمين في الماضي ، كسقوط بغداد ، واحتلال الشام ، وفلسطين من قبل الصليبيين ، وسقوط الأندلس : لوجدنا أن السبب الظاهر للخاصة والعامة ، هو تفرق المسلمين .

ولو نظرنا لسبب هذا التفرق : لوجدناه يكمن في الاتهامات المتبادلة ، بالضلالة والبدعة والكفر ، مع الاستغلال السياسي لهذه الطوائف ؛ إذ أصبحت كل فرقة ترى أن اليهود والنصارى والصليبيين والمغول ، أقرب لها من الطائفة الأخرى التي تلتقي معها في الأصول العامة للإسلام) اهـ .

والجواب :

أن هذا قياس منطقي صحيح المقدمات ، فاسد النتيجة! فإن سبب نكسات المسلمين في الماضي والحاضر ، هو التفرق ، وعلاج ذلك وحله ، هو الاعتصام بحبل الله كما أمر سبحانه وتعالى فقال : } $Gã ÅÁqß ($ @ötž $ » _ Ü‹Ÿ$ r Ÿw ?yŠèq (#ŠÅ6äã r (’è JM$ $ « Nä.ø æ (Ðö äZ â&‰!â ùÇ© # /ü èq!â ãN ù' ö7 sô èL ÏŸèKFiï¨)z-qZ$ { [1] ، وقال U : } r&b d»< # ÅŽ ºÛ ‘ a óÉ)Š$$ ¡ $?$ ©?âqã mq (Ÿwr ?F ãâq (#$9 ¡ ç6 ã@ -ÿy ? Nä.â ã` ™ ¾Î#‹Î { [2] . فالحل والعلاج : هو الاعتصام بحبل الله جل وعلا ، واتباع ما أنزل في كتابه وأتى به رسوله r لا مجرد الاجتماع والاتفاق الظاهري! وكما قال الأول :

وإذا الجرح رم على فساد تبين فيه تفريط الطبيب

---

(1) سورة آل عمران آية : 103 .

(2) سورة الأنعام آية : 153 .

ولا يصلح حال آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ، كما قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه .

والمسلمون ليسوا قلة كي تكون قوتهم في اجتماعهم وتجمعهم ليكونوا كثرة ، وإنما علتهم القاتلة : بعدهم عن الوحي والاعتصام بدينهم ، فكانت كثرتهم وحالهم هذه كالغثاء ، كما أخبر النبي r حين قال : { تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها " قالوا : أمن قلة نحن يا رسول الله يومئذ ؟ قال : " لا! أنتم كثير لكن غثاء كغثاء السيل } [1] (حم (5 / 8 7 2) د (7 9 2 4) من حديث ثوبان رضي الله عنه) .

و لم يسقط دول المسلمين ويسلط عليهم أعداءهم إلا فشو المعاصي فيهم ، والبدع والضلالات ، واللهو والمجون .

وأما سقوط بغداد : فلم يكن سببه تقريب اليهود والنصارى ، وإنما كان سببه تقريب المبتدعة والضلال ، حتى إذا تمكنوا من وزارة الخلافة العباسية : كشفوا أسرارها ، وأظهروا لعدو المسلمين عوارها ، وشجعوه على النيل منها ، فقدمت جيوشهم على حين غرة ، فقتلوا الخليفة والعلماء والقضاة ، وكثيرا من عامة المسلمين ، حتى ذكر بعض العلماء : أن القتلى من المسلمين بلغوا ألف ألف نفس ، أو نحو ذلك .

وقال غيره : لم ينقص القتلى عن سبع مائة ألف ، و لم يزيدوا على ألفي ألف نفس ، فالمقل يقول : سبع مائة ألف نفس ، والمكثر يقول : ألفي ألف نفس .

وكان ذلك بسبب استوزار آخر خلفاء بني العباس المستعصم لابن العلقمي الرافضي ، الذي كان يراسل هولاكو قائد جيوش المغول ، ويشجعهم على غزو دار الخلافة بغداد -مع إكرام المستعصم له ، وثقته الكبيرة به ، ومترلته في دولته- : فقدمت جيوش المغول ، وأسقطت الخلافة الإسلامية فيها ، وأبادوا أهلها ، فشفى هذا اللعين نفسه

(1) أبو داود الملاحم (4297) ، أحمد (5 / 278) .

الخبيثة من المسلمين ودولتهم ، وسانده في ذلك رفيق دينه وشبيهه الرافضي الآخر المسمى بالنصير الطوسي ، فكان منجما مقربا عند هولاكو ، وكان هولاكو يستشيره قبل همه في كثير من أموره ، فأشار عليه الطوسي بقتل العلماء والقضاة وأهل الحـــل والعقـــد ، ولا يبقي فيها أحدا سوى أهل الصنائع والحـــرف فحسب! فأخذ هولاكـــو بمشورته ، وأنفذ وصيته ، فأباد أهل بغداد ، وأتلف غالب كتبهم الشرعية ، بل بلغ القتل بالنساء والأطفال ، فتبدلـــت بغداد على عارفيها ، وأصبحت أثرا بعد عين ، فهل يعتبر المسلمون اليوم ؟ !

قال الإمام أبو عبد الله ابن القيم في " نونيته " ذاكرا ذلك :

وكذا أتى الطوسي بـــالحرب الـــصري	**ـــــح بـــصارم منـــه وســـل لـــسان**
وأتـــــى إلى الإســـلام يهـــدم أصـــله	**مـــن أســـــه وقواعـــــد البنيـــان**
عمـــر المـــدارس للفلاســـفة الألـــــى	**كـــفـــــروا بـــدين الله والقــــــرآن**
وأراد تحويـــــل " الإشـــارات " الـــتي	**هي لابن سيـــنا موضـــع الفرقـــــان**
لكنـــه علــــم اللعـــين بـــأن هـــــ	**ـــذا ليس في المقـــدور و الإمكـــــان**
إلا إذا قتــــل الخليفـــــة والقـــــضا	**ة وســـــائر الفقهـــاء في البلـــــدان**
فسعى لذاك وســـاعد المقـــدور بالـــــ	**أمر الـــذي هـــو حكـــــمة الـــرحمن**
فأشار أن يـــضع التــــتار ســـيوفهم	**في عسكـــر الإيـــــمان والقـــــرآن**
لكنهم يبقـــون أهــــل صـــنائع الـــد	**نيا لأجــــل مـــصالـــح الأبــــدان**
فغدا على ســـيف التتـــار الألـــف في	**مثـــل لــــها مـــضروبـــة بـــــوزان**
وكـــــذا ثمـــان مئينـــها في ألفهـــا	**مـــــضروبة بالعـــــد والحـــــسبان**
حتى بكـــى الإســـلام أعـــداه اليهـــو	**د كـــذا المجـــوس وعابـــد الـــصلبان**
فشفى اللعين النفس من حزب الرســـو	**ل وعـــسكـــر الإيـــــمان والقـــرآن**

وقال رحمه الله في موضع آخر منها :

وكـذلك الطوسـي لمـا أن غـدا ذا قـدرة لـم يخـش مـن سـلطان
قتل الخليفة والقـضاة وحـاملي الـ قـرآن والفقهـاء في البـلدان
إذ هـم مـشبهة مجـسمة ومـا دانـوا بـدين أكـابر اليونـان

وما زال الروافض يحيكون المكـائد بالمسلمين ، ويسعون لما سعى إليه نصير الكفر الطوسي ، كادهم الله ، وجعل النار مثواهم ومثواه .

وما زالت الروافض يعدون مكـائد الطوسي تلك ، من محاسنه ومناقبه ، قال السيد حسين الموسوي ، أحد علماء النجف ، وخريج الحوزة العلمية النجفية الشيعية ، في كتابه " كشف الأسرار ، وتبرئه الأئمة الأطهار " ص (**95**) : (وتحدثـنا كتب الـتاريخ ، عما جرى في بغـداد عند دخـول هولاكـو فيها ، فإنه ارتكب أكبر مجزرة عرفـها التاريخ ، بحيث صبغ نهر دجلة باللون الأحمر ، لكثرة من قتل من أهل السنة .

فأنهار من الدماء جرت في نهر دجلة ، حتى تغير لونه فـصار أحمر ، وصبغ مرة أخرى باللون الأزرق ، لكثرة الكتب الـتي ألقيت فيه .

وكـل هـذا بسـبب الوزيـرين : النصـير الطوسـي ، ومحمـد بـن العلقمي ، فقد كانا وزيرين للخليفة العباسي ، وكانا شيعيين ، وكانت تجري بينهما وبين هولاكو مراسلات سرية ، حيث تمكنا من إقناع هولاكو بدخول بغداد ، وإسقاط الخلافة العباسية ، التي كانا وزيرين فيها .

وكانت لهما الـيد الطـولى في الحكـم ، ولكنهما لم يرتضيا تلك الخلافة ؛ لأنها تدين بمذهب أهل السنة .

فدخل هولاكـو بغداد ، وأسقط الخلافة العباسية ، ثم ما لبثا حتى صارا وزيرين لهولاكـو ، مـع أن هولاكـو كان وثـنيا) . ثم ذكر الموسوي بعض من كان يترضى

عن الطوسي وابن العلقمي من الرافضة ، لأعمالهم تلك ، ويعدونها من أعظم الخـــدمات الجليلة للإسلام!

ثم قال السيد الحسين الموسوي بعد ذلك : (وأختم هذا الباب ، بكـــلمة أخيرة ، وهي شاملة وجامعة في هذا الباب ، قـــول السيد نعمة الله الجزائري في حكـــم النواصب ، أهل السنة فقال : " إنهم كـــفار ، أنجاس ، بإجماع علماء الشيعة الإمامية ، وإنهم شر من اليهود والنصارى . وإن من علامات الناصـــبي ، تـــقديم غـــير علي علـــيه في الإمامـــة " " الأنـــوار النعمانـــية " (2 0 6 - 2 0 7) اهـــ كلام الموسوي ، وقـــد كـــان من كبار علماء شيعة العراق ، ومن المرضيين عندهم .

إلا أنـــه لـــما ظهر له الحـــق ، وظهر له فساد اعتقاد الشيعة ، وأنـــهم صنيعة يهودية مجوسية ، رجع إلى السنة ، وكـــتب كتابه هذا -المنقول منه- مبينا مكيدة الشيعة بالإسلام وأهله ، وما رآه -هو- منهم من فساد وإفساد وضلال وحقد على المسلمين جميعا ، وعزا ذلك كـــله إلى كتبهم المشهورة المعتـــبرة عندهم -وهو الخبير المقدم فيها- ووعد بكتابة غيره ، وفضحهم ، إلا أنـــهم عاجلوه بالقتل -قتلهم الله- فـــمات شهيدا في نحو شهر رجب عام (1 4 2 2 هـــ) رحمه الله رحمة واسعة ، وأبدل سيئاته حسنات .

وهذا الأمر -أعني حدوث البدع ، وظهور المبتدعة- هو سبب كـــل الفتن والمحن ، من أول فتنة حدثت في صدر الإسلام إلى هذا اليوم .

فبسببهم -لعنهم الله- قتل عثمان t واستحـــل دمه الطاهر الشريف .

وبســـببهم خـــرجوا عـــلى أمير المؤمـــنين علـــي بـــن أبـــي طالـــب t وقاتلوه في النهروان وغيرها ، وهكـــذا ســـار ركـــبهم ، ينقض بناء الإسلام ، وينخر في جوف أعمدته العظام .

فمن تـــولاهم ، أو دافـــع عنهم ، أو زين ما هم فيه : فقد كاد الإسلام ، وسعى في هدمه ، هدم الله أركانه .

فصل

في إبطال المالكي الانتساب إلى السلف الصالح لتردد معناه عند أهل الفرق والرد عليه

قال المالكي ص (25 - 26) :

(والغريب : أن كـــل الفرق الإسلامية ، دعواها واحدة ، فكـــل فرقة تزعم أنها امتداد للســـلف الصالح ، وللمنهج الصحيح!! وأن الفرقة الأخرى ، هي المبتدعة ، المبتعدة عن الطريق الصحيح .

وأصبحت كـــل فرقة ، تسرد أسماء بعض علماء الصحابة والتابعين في سلفها الصالح!! ثـــم تدلل على ذلك بأقوال موهمة لهذا الصحابي ، أو هذا التابعي .

وأغلـــب تلك الأقـــوال أو الآثار ، تكـــون ضـــعيفة أو موضـــوعة ، وإن صحت تكون دلالتها موهمة ، أو غـــير صريحة) اهـــ .

والجواب من وجوه ثلاثة :

أحدها : تقدم أول الكتاب في " المقدمة الثانية " (ص 13 - 14) ، وأن العبرة بصواب وصدق الادعاء ، وموافـــقة الوحي ، لا بمجرد وجوده .

ولو اطـــرد هذا الشك والحـــيرة عند المالكي : لفسد الإسلام عـــنده ، فـــإن أهل الأديـــان ، يدعـــون في أديـــانهم وصـــحتها ، ما تدعيها أهل الفرق في صحة مذاهبها ، فاليهود والنصارى ، يدعون أنهم على دين الله الذي ارتضاه لعباده ، وأنهم أتباع الأنبياء والرسل!

الثاني : زعـــم المالكي ، أن كـــل فرقة تزعم أنها امتداد للسلف الصالح : بـــاطل ، فمنها : من يدعـــي ذلك ، سواء صدق في دعواه ، أم لم يصدق . ومنها : من لا يدعيها! ولا يتشرف بنسبته إليهم! كرءوس المعتزلة ، وكبار أئمة الاعتزال ، عمرو بن عبيد ومن بعده .

الثالث : أنـــا -بحمد الله- قاطعون جازمون بلا شك ولا ريب ، بعلـــم ضروري قطعي : أن الصحابة -رضي الله عنهم- والتابعين لهم بإحسان ، وتابعيهم على ذلك : كانوا على عقيدة أهل السنة .

روى معتقداتهم ، بأسانيدها الصحيحة العالية : أئمة الإسلام في مصنفاتهم ، المفـــردة في العقيدة ، أو العامة الـــتي تطرقوا فيها إلى مسائل الاعتقاد .

فأما المفردة التي صنفها أئمة السلف : فزادت على المائتين .

وأما مصنفاتهم العامة في التفسير ، والحديث ، والفقه ، وغيرها التي تطرقوا فيها لجملة من مسائل الاعتقاد : فهي أكثر من أن تحصى .

قال الإمام ابن قيم الجوزية في " نونيته " :

وانظر إلى السنن التي قد صـــنف الـــ ـــــعلماء بالآثـــــار والقــــرآن

زادت علـــى المئـــتين منـــها مفـــرد أوفى مـــن الخمـــسين في الحـــسبان

منـــها لأحمـــد : عـــدة موجـــودة فيـــــنا رســـــائله إلى الإخـــوان

والـــلاء في ضـــمن التـــصانيف الـــتي شـــهرت ولـــم تحـــتج إلى حـــسبان

فكثيرة جـــدا فـــمن يـــك راغبـــا فيها يجـــد فيهـــا هـــدى الحـــيران

أصـــحابها فـــم حـــافظو الإســـلام لا أصحاب جهم حـــافظو الكـــفران

وهـــم النجوم لكـــــل عبـــد ســـائر يبغـــي الإلــــه وجنـــة الحيـــوان

وسواهـــــم والله قطـــاع الطـــــ ـــــريق أئمـــة تـــدعو إلى الـــنيران

ما في الذين حكـــيت عنـــهم آنفـــا مـــن حنبلـــي واحـــــد بـــضمان

بـــل كـــــلهم والله شيـــعة أحمـــد فأصولــــه وأصولهـــــم ســـــيان

وبذاك في كـــتب لهـــم قـــد صـــرخوا وأخـــــو العمايـــة مالـــه عيــــنان

فمن ادعى غير ذلك ، كانـــت دعواه كاذبة ، محتاجة إلى دليل ، لا قدرة له عليه ولا سلطان .

أما زعـــم المالكي : أن أقوالهـــم موهمة الدلالـــة! ضـــعيفة الأسانيد غالبا! : فكبقية مزاعمه ، لا وجود لها إلا في مخيلته وذهنه ، لذا لم يأت بمثال ، ولو كان مثالا يتيما ! .

فصل

في تنازع الفرق رجالا من أئمة السلف كلهم يدعيهم مما يدل على بطلان دعاواهم جميعا عند المالكي والرد عليه

قال المالكي ص (26) :

(والغريب : أن الفرق تتنازع أسماء معينة ، فرجل مثل علي بن أبي طالب مثلا ، يذكـــره السنة في سلفهم ، وكذلك المعتزلة يذكرونه في سلفهم ، ويذكره الشيعة في سلفهم وهكذا .

وكذلك الحـــال في الحسن البصري ، وجعفر الصادق ، وزيد بن علي ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وغيرهم من العلماء المشهورين .

إذ تحاول كـــل فرقة ، أن تجعلـــه على منهجها ، وتدعي أنه من سلفها الذين تسير على خطاهم!!) اهـــ كلامه .

والجواب :

أن زعـــم المعتزلة والشيعة أن عليا t من أسلافهم! كدعوى اليهود في إبراهيم - عليه الصلاة والسلام- فهي دعوى باطلة ، لا دليل لها ، و لم تخلق المعتزلة إلا بعده ، فأينه وأينهم ؟ !

أما دعوى أهل الســـنة فيه : فصحيحة ، لا ريب فيها ولا مرية ، بأبي هو وأمي t وأرضاه ، فقد تواتر عنه أنه خطب في الكوفة - مركز الشيعة- وتوعد من فـــضله أو قـــدمه على الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهم ، بأن يجلده حـــد المفتري .

ولما سألـــه ابنه محمد : من أفضل الناس بعد النبي r ؟ قال t "أبو بكر ثم عمر " وهذا في " صحيح البخاري " . فـــمن أيـــن تصح دعـــوى الشـــيعة فـــيه ؟ ! و لم يتركـــوا له ، أمرا إلا خالفوه ، ولا نهيا إلا ارتكبوه ؟ !

أو لـــم يخبر t بنسخ نكاح المتعة ، وأنه آخر الأمر ، فلم خالفوا أمره ، وردوا خبره ؟ !

وسر دعواهــم في علي **t** معروف ظاهر ، وإن خفي على الأغمار ، فــما الــذي وجدته الرافضة فيه ، و لم تجده في إخوانه من الصحابة السابقين ؟ !

وإنمــا القــوم أرادوا الكــيد بالإســلام ، وقــد روى الإمــام الكــبير أبو سعيد عثمان بن ســعيد الدارمــي في " الرد على الجهمية " (**382**) عن الإمام الحافظ أبــي الربيع الزهراني -وهو أحد شيوخه الثقات- أنه قال : (كــان من هؤلاء الجهمية رجل ، وكــان الذي يظهر من رأيه الترفــض ، وانتحال حب علي بن أبي طالب **t** فقال رجل ممن يخالطه ويعــرف مذهــبه : قــد علمــت أنكــم لا تــرجعون إلى دين الإســلام ، ولا تعتقدونه ، فــما الذي حملكــم على الترفــض ، وانتحال حب علي ؟ !

قــال : " إذا أصدقــك أنــا ، إن أظهرنا رأينا الذي نعتقده ، رمينا بالكفر والزندقة ، وقد وجــدنا أقواما ينتحلون حبا علي ويظهرونه ، ثم يقعون بمن شاءوا ، ويعتقدون ما شاءوا ، ويقولون ما شاءوا ، فنسبوا إلى الترفــض والتشيع! فــلم نــر لمذهبنا أمــرا ألطف من انتحال حب هذا الرجل! ثــم نقول ما شئنا! ونعتقد ما شئنا! ونقــع بمن شئنا! فلأن يقــال لــنا : رافضة ، أو شيعة ، أحــب إليــنا مــن أن يقــال : زنادقــة كــفار . وما علي عندنا أحسن حالا من غيره ، ممن نقع بهم ") اهــ

وهــذا المعنى ، ذكره غــير واحــد من الأئمة ، بــل من طالع كتب الرافضة : وقــف عــلى غمــزهم لآل البيت ، بــل لأئمــة الآل رضــي الله عــنهم : كعلــي بــن أبــي طالــب ، وزوجــه فاطمــة بنــت رسول الله **r** والحسن والحســين ابني علي ، وعبد الله بــن عباس ، وجعفر الصادق وتسميتهم له بالكاذب! وزيد بن علي ، وموسى الكاظم ، وزين العابدين علي بن الحسين ، ومحمد الباقر . ومحمد القانع طعنوا في نسبه ، وشكــكــوا فيه! أكــان ابنا للرضا ، أم ابن زنا!!

بل لم يسلم منهم النبي **r** نفسه ، فرموه في زوجه ، ونسبوها إلى ما برأها الله منه ، حين قال : } bÎ$%ïiû `ãr $ÎŠdYÅ ã Á6óp ËYaz w B ¡çqç ŸÏ#©9aN /@ dq zöŽ9©at ï9aè

[illegible]

[illegible] } [1] .

فكانت الرافضة كـــلها ممن تولـــى كبره ، وحق عليها ، ما حق على سالفها .

وارتقى طعنهم في النبي **r** فوق ذلك ، فقال عالمهم ، ومقدم جهالهم علي غـــروي ، أحد أكبر علماء حوزهم : (إن النبي **r** لا بـــد أن يدخـــل فـــرجه الـــنار ؛ لأنـــه وطـــيء بعـــض المشـــركـــات) يـــريد بذلـــك أمي المؤمنين : عائشة بنت أبي بكر الصديقة بنت الصديق ، وحفصة بنت عمر رضي الله عن زوجات رسول الله **r** وأرضاهن .

وهـــل خفيت مكـــيدهم بـــابن رســـول الله **r** وســـبطه وريحانـــته : الحســـين بن علي رضي الله عنهما ، حين غرروا به ، فبايعه منهم عشرون ألفا ، حتى إذا لقي خصمه ، تركوه يقتل وأهله!

وقد اعترفوا بذلك! في كـــبار كتبهم وأصولهم ، فذكـــر صاحب " الاحتجاج " (2/ 8 2) -وهو أحد صحاح كتبهم عندهم- : (أن فاطمة الصغرى رضي الله عنها ، خطبت في أهل الكوفة فقالت : " يا أهل الكوفة ، يا أهل الغدر والمكـــر والخـــيلاء ، إنـــا أهل البيت ، ابتلانا الله بكـــم ، وابتلاكم بنا ، فـــجعل بلاءنا حسنا . . فكفـــرتمونا ، وكذبتمونا ، ورأيتم قتالـــنا حـــلالا ، وأموالـــنا نهـــبا . . كما قتلتم جدنا بالأمس ، وسيوفكم تقطر من دمائنا أهل البيت .

تـــبا لكـــم ، فانـــتظروا اللعـــنة والعـــذاب ، فكـــأن قـــد حـــل بكـــم . . . ويذيق بعضكم بأس بعض ، ثم تخلدون في العذاب الأليم يوم القيامة ، بما ظلمتمونا ، ألا لعنة الله على الظالمين .

---

(1) سورة النور الآيتان : 11 - 12 .

تـبا لكم يا أهل الكـوفة! كـم قرأت لرسول الله صلى الله عليه وآلـه قـبلكم ، ثـم غدرتم بأخـيه علي بن أبي طالب ، وجدي ، وبنيه ، وعترته الطيبين " .

فـرد عليها أحد أهل الكوفة مفتخرا فقال : " نحـن قتلنا عليا ، وبـني علـي ، بسـيوف هـندية ورمـاح ، وسـبينا نسـاءهم سـبي تـرك ، ونطحناهم فـأي نطاح ") اهـ .

بل كتب الرافضة المعتمدة ، مليئة من شكوى آل البيت مـن شيعتهم ، وأذاهم لهم ، وانتقاص هؤلاء المتشيعين لهم .

وقد أعرضت عن ذكرها لكثرتها ، ولئلا يطول هذا الموضع ، فيخرج عن المراد ، ومـن أراد أن يـرى ذلـك مجموعا في كـتاب ، فليطالع كتاب " كشف الأسرار ، وتبرئة الأئمة الأطهار " للحسين الموسوي (ص 14 - 32) .

ومن وقـف على هـذا الكتاب ونحـوه ، أو كـلام أئمـة الإسلام والسـنة : قطـع بأن الرافضة ، مزيج من المجوس الفـرس ، واليهود الطبرسيين وغيرهـم . جمعهـم الكـيد للإسلام ، فلم يبقوا للإسلام ركـنا إلا سـعوا في هدمـه ، فطعـنوا في القـرآن بالـنقص! وفي السنة بـرواية النواصب لها! وأنهم كـفار ، لا يصح الاحتجاج بأقوالهم .

ثـم عمدوا إلى رسول الله r وزوجاته ، وأصـحابه ، وآل بيته ، فنفوا عنهم كـل فضيلة! وألصقوا بهم كـل رذيلة!

فجميع دعاوى الرافضة في آل البيت ، أو الصحابة ، أو علماء الإسلام الصالحين : دعوى باطلة ، وإنـما سلفهم اليهود والصابئون .

وكيف تصح دعوى المعتزلة في علي t وهم مقرون أن ما أمروا الناس بـه ، وحملوهم عليه : لم يدعو النبي r إليه ، ولا أحد من الصحابة ؟ !

وإنما المالكي رجـــل أعمـــى الله قلبه وبصـــيرته ، وتلبسته الفتن والشكـــوك ، حتى غـــدا في ليل من الشك مظلم ، فـــما يدري ما الصحيح من السقيم ، ولا السمين من ذي الورم ، نسأل الله السلامة والعافية .

وقـــل مثل ذلك ، في دعوى هؤلاء المبتدعة في الحسن البصري ، وأبي حنيفة وغيرهم .

أما الشافعي : فـــما نصيبهم منه ، إلا حكـــمه فيهم بضربهم بالنعال والجـــريد ، وأن يطـــاف بهـــم في القـــرى والهجـــر ، ويـــنادى عليهم : هذا حكـــم من ترك كتاب الله إلى علـــم الكـــلام .

فصل

في زعم المالكي أن المستفيد من كتب اعتقاد المسلمين هم أعداء الإسلام وإيجابه الاقتصار على الإيمان الجملي بأركان الإيمان الستة والإتيان بالواجبات الكبرى والانتهاء عن المنهيات الكـــبرى ليتحد المسلمون ويكونوا صفا واحدا والرد عليه وبيان أن هذا باب الزندقة

قال المالكي ص (27) :

(وأكـــثر المســـتفيدين مـــن الـــتراث العقـــدي ، المليـــيء بالـــتكفير والتفســـيق والتبديع ، هـــم أعـــداء الأمـــة الإسلامية ، مـــن أهـــل الإلحـــاد ، والـــيهود والنصارى .

واستفادهم لم تكـــن مؤامرة منهم ، وإنما بمبادرة منا نحن المسلمين ، الذين رضينا أن نعيش في الصراعات المزمنة ، وننسى المهمة الكبرى ، التي يجـــب أن نقوم بها ، من الاعتصام بحبل الله ، والالتقاء على الأصـــول الجامعة ، من الإيمان الجملي ، بالله ، واليوم الآخر ، والرسل ، والكتب ، والأنبياء ، والقضاء والقدر .

وفعل الواجبات الظاهرة : من صلاة ، وصيام ، وحج ، وزكاة .

والأخلاق ا لواجبة : من عدل ، وصدق ، وأمانة ، ووفاء ، وتعاون إلخ . وترك المحرمات المعروفة : من ظلم ، وسرقة ، ونهب ، وغش ، وزنا ، وشرب للخمر ، وكذب ، وخيانة ، إلخ .

فهذه الإيمانيات الكـــبرى ، والواجبات الكـــبرى ، والمنهيات الكـــبرى : علامات بارزة ، لمن أراد الهداية والاستقامة ، وكـــان له حـــظ من تدبر وتعقل .

وهـــذه ا لإيمانيات ، والواجبات ، والمنهيات ، كل لا يتجزأ ، وهي التي يتفق عليها جميع المسلمين .

فالاعتصام بهذه الأصول الكبرى ، مع الاتفاق بين المسلمين ، كانت خيرا للمسلمين ، من التركـــيز على الفرعيات والجزئيات ، التي لا يمكن الاتفاق فـــيها ، مـــع ما يسببه

هـــذا ، من التفرق ، والاختلاف بينهم ، فما نكرهه في الاجتماع ، خير مما نحبه في الفرقة) اهـــ كلامه .

والجواب من وجوه :

أحدها : أنا لا نسلم أن المستفيد من كتب العقائد السلفية السنية ، هم أعداء الأمة الإسلامية! ولا وجه لذلك .

بل أعداء الأمة هـــم المستفيدون من تركها ، ليدخل في المسلمين غيرهـــم من الكفرة والملحدين ونحوهم ، ممن تتضمن عقائدهم ، مزعزعات في العقيدة الصحيحة ، في الله جـــل جلاله ، أو في دلالة الكتاب والسنة ، أو صحتهما ، ونحو ذلك .

الثاني : أن الإيمـــان الجـــملي بأركـــان الإيمـــان الستة : بـــالله ، وملائكته ، ورسله ، وكتبه ، واليوم الآخر ، والقدر خـــيره وشره : لا يصح ولا ينفع صاحبه ، إذا خالطه شيء مما يبطله ، أو لم يؤمن ببعض فروع تلك الأصول ، إذا بلغته فـــردها .

فهل يكون مؤمنا بالله جل وعلا : من أنكر أسماءه وصفاتـــه ؟ ! أو آمن ببعض وكفر ببعض ؟ ! أو رد شيئا من كلام الله تعالى ؟ !

وهل يكـــون مؤمنا بنبينا محمد r من رد ما ثبت عنه بغير وجه حق ، بل بأمور بدعية محدثة ، لم يعرفها المسلمون في سالف عصرهم ؟ !

وهل يكون مؤمنا بكتب الله سبحانه : من زعم أنها ليست كلام الله حقيقة وأن القرآن لم يتكلم به الله على الحقيقة وإنما خلقه كسائر مخلوقاته ؟ !

وهل يكـــون مؤمنا باليوم الآخر وما فـــيه : من أنكر أحوالـــه التي وصفها الله سبحانه لنا ، أو وصفها رسوله r أو بغضها ، كالميزان حقيقة ، ووزن الأعمال بـــه ، ومخاطبة الله سبحانه لعبـــيده في ذلك اليوم العظيم ، ورؤيتهم له ، وإتيانه إليهم ، والصراط ونصبه ، والحوض ، وغير ذلك مما صح وثبت ؟ !

وهل يكون مؤمنا بالقدر خيره وشره : من يقول بالجبر أو ينفيه ؟ ! فالإيمان بأركـــان الإيمـــان السابقة ، دون معانيها المذكـــور شيء منها سابقا ، هو إيمان بألفاظ

لا يدرى معناها الحـــق! وماذا يتضمن ذلك اللفظ من معان ، يجب فيها ، ما يحب في أصلها .

وأما الاقتصـــار عـــلى الإتيان بالواجـــبات الكبرى -كما يســـميها المالكي - وتجنب المنهيات الكبرى : فهو باطل كذلك .

لأن سبب الإتيان بالطاعة ، أو الامتناع عن المعصية : هو أمر الله سبحانه أو نهيه ، أو أمر رسوله الكريم r أو نهيه ، لا كونها كـــبرى أو صغرى! أو اختلف الناس فيها! أو لم يختلفوا! فـــمن بلغـــه أمر الله أو أمر رسوله r الموجـــب الصـــحيح غير المنسوخ فـــرده ، أو نهيه فلم يجتنبه : كـــان عاصيا آثما باغيا ، وافقـــه غيره أو لم يوافقه ، قال سبحانه وتعالى : } ë#‹ã Nå•Ä ã#¤ pZFÏ Nå$Ä ê b& ýÍ‡D& ôã bqà$ Ü‡ãû ùÏ‰G$ÿ ‹ós Šü { [1] .

وقال : } #r'‰G $? qã‹Ü ê b)r { [2] ، } Aq¤ß $9#(qã‹Ü &r ®$#(qã‹Ü &r { [3] . وقال : } Aqç ®$žc &#(þq3=ã$# Nà6 ‹Íø $J9 Nä$ãš #Œ) Éq¤ß $9#r ¬! #(qç6Š Ét G™$# `/ÿ‰$!$# $ k»‰ ƒ'¯ { [4] . وقـــال : } #•B& ÿ©ãq¤ß ‘r ª! $# Ó|Ó % #Œ) pZÏ$B ÷ r 9Bs$J9 b%. $B r{ } ‰ÏŸr ãøJ$#$šú ‰/ { [5] .

وقال تعالى : } 4?»è?r «!$ `»s6ö™ ã•Ïz$#B Ü šc %Ÿ2 $B â$FÏø r ä$±„ $B ß,è=ø šƒ š‘ r { ÇÏÈ bqà2 Îô ç$Bã { [6] . والآيات في هذا ، والأحاديث كثيرة معلومة .

---

(1) سورة النور آية : 63 .
(2) سورة النور آية : 54 .
(3) سورة المائدة آية : 92 .
(4) سورة الأنفال آية : 24 .
(5) سورة الأحزاب آية : 36 .
(6) سورة القصص آية : 68 .

فبأي حجـــة أو دليل ، يرد المالكي أمر الله وأمر رسوله r ؟ ! إلا بزندقة يراد منها ، أن تؤتـــى معاصي الله ، وتجتنب مراضيه ، بحجة اجتماع الناس!

ألا يأمرهم أيضا ، بترك ما أبقاه لهم من طاعات ، حتى يكون الجـــمع أكبر ؟ ! ويدخل فيهم اليهود والنصارى والصابئون ؟ !

أليست الكـــثرة مقصدا صـــحيحا عنده ؟ ! فهكذا أكثر! والجمع أكبر! وأبى الله إلا أن يملأ جهنم .

الثالث : أن المالكي يأمر الناس أن يقتصروا على الإيمان الجـــملي بالكليات ، والإتيان بالطاعات الكـــبرى! واجتناب المعاصي الكبرى! وهو -مـــع بطلان هذه المزاعم وفسادها كما سبق- يناقض نفسه! ويخالف أمره! فـــلماذا لا يلتزم بما نصح به ، ودعى إليه ، ويترك البحث في عدالة الصـــحابة ؟ ! ومن يصـــح أن يســـمى منهم صحابيا ، ومن لا يصح! وهل القعقـــاع بـــن عمرو التميمي ، رجـــل له حقيقة ووجـــود ؟ ! أو مختلق مفقود ؟ !

ولماذا لا يتـــرك الطـــعن في عقائد الســـلف الصالح ، تحـــت ستار الطـــعن في عقائد الحـــنابلة ؟ ! ويترك النصب والنواصب ؟ ! والبحث في عبد الله بن سبإ ؟ ! وهلم جرا .

أم أنـــه أصبح يراها من الإيمانيات الكبرى ، التي لا يصح الإسلام إلا بها! فـــمن لم يعتقد أن القعقاع بن عمرو رجـــل مختلق ، فهو مرتد لا يصح إسلامه ؟ !

فصل

في زعم المالكي أن كتب عقائد المسلمين فيها باطل كثيروحق قليل والرد عليه

قال المالكي ص (28) :

(وكتب العقائد رغم ما فيها من حق قليل ، إلا أن فيها الكثير من الباطل ، بل هو الغالب عليها ، لما فيها من الأحاديث المكذوبة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، والإسرائيليات المشككة للمسلم ، والتكفير للمسلمين ، وزرع بذور الشقاق ، والتباغض ، والتنازع بين المسلمين ، وغير ذلك من الهوى والظلم والجهل ، سواء كان ذلك في كتب العقائد عند الشيعة ، أو السنة ، أو الإباضية ، أو الصوفية ، أو غيرهم) اهـ .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن هذا كلام باطل بإجماع المسلمين كافة ، بجميع فرقهم ، فكلهم يرى أن مذهبه فيه الهدى والخير كله ، فالمسلمون في الجملة ، مجمعون على صحة كتبهم في المعتقد ، كل فرقة في كتبها ، ولا يرى أحد منهم ، ما يراه المالكي : أن في كتب العقائد عامة ، حقا قليلا ، وباطلا كثيرا .

الثاني : أن عقائد أهل السنة كلها ، خير وحق ، لا باطل فيها أبدا ، لاعتمادها على الوحيين ، وعلى أئمة السلف والإسلام ، في فهم معانيهما .

لذلك لم يستطع المالكي -مع كذبه- أن يأتي بدليل على صحة كلامه ، أو يضرب مثالا ، وكأن كلامه المجرد ، دليل بنفسه يستدل به لا له!

أما عقائد غيرهم : فلا يصح منها ، إلا ما وافق الوحيين .

فصل

في رد دعوى المالكي أنه لم يسلم من كتب العقائد إلا شيء قليل جدا

قال المالكي ص (28) :

(ولم ينج من كثير من ذلك ، إلا بعض كتب المجتهدين في الماضي أو الحاضر ، وهي قلة ، نسبة إلى هذه الكثرة) .

ثم بين المالكي في حاشية تلك الصفحة من يعني فقال :

(كالإمام ابن الوزير في كتابه " إيثار الحق على الخلق " ، والإمام المقبلي في كتابه " العلم الشامخ ، في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ " ، وابن الأمير الصنعاني في كتابه " إيقاظ الفكرة " ، وجمال الدين القاسمي في كتاب " تاريخ الجهمية والمعتزلة " ، و " الجرح والتعديل " ، وغيرهم من العلماء ، الذين حاولوا التخلص من المذهبية العقدية والفقهية ، والعودة لأصول الإسلام الجامعة ، والابتعاد عن الجزئيات المفرقة ، مع إعذار من اجتهد فأخطأ من سائر الطوائف الإسلامية) اهـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : تقدم ببيان نجاة أهل السنة جميعا ، مما وصمهم به المالكي ، لاعتصامهم بالوحي . وتقدم كذلك ذكر شذوذ المالكي بقوله هذا ، وأنه مخالف لإجماع المسلمين كافة ، باختلاف طوائفهم .

الثاني : مطالبته ببيان الفروق ، التي ميزت كتب المجتهدين السابقين -كما وصفهم المالكي - عن كتب غيرهم من أهل العلم .

فإن قال -كما زعم سابقا- : محاولتهم التخلص من المذهبية العقدية والفقهية ، والعودة لأصول الإسلام الجامعة ، والابتعاد عن الجزئيات المفرقة ، وعذر المجتهد إن أخطأ من جميع الطوائف .

قلنا : هذا غير صحيح! وكتبهم كلها تدل على خلاف ذلك ، فابن الوزير -وهو إمام مجتهد بحق- لم يعذر شيخه علي بن محمد بن أبي القاسم (ت 837

هـ) عندما صنف كتابا عاب فيه على أهل السنة والحديث أمورا ، وتنقص بعض الأئمة ، وطعن في بعض الأحاديث ، وقال بمعتقدات مخالفة . ورد عليه ابن الوزير في كتابه الكبير " العواصم والقواصم ، في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم " وهو في بضعة مجلدات .

ثم زاد في إيجاع خصمه باختصاره المسمى " الروض الباسم " وبين مترلة المردود عليه العلمية ، وتنقصه تنقصا بالغا ، وسفه ما جاء به .

أما المقبلي : " فالعلم الشامخ " دليل ظاهر على عدم إعذاره لأي مخالف له ، فحمل على شيخ الإسلام ابن تيمية حملة كبيرة بغير حق ، وحمل على القائلين بعلو الله سبحانه على خلقه ، وتكلم في حقهم بكلام عظيم ، يدل على أنه إمام لكن في الضلالة .

وكذلك حمل على الزيدية ، وسفه أقوالهم وأحلامهم ، حتى قال قائل الزيدية فيه (وهو الحسن الهبل ت **1079** هـ) ، ضمن أبيات جائرة :

المقبلي ناصبي أعمى الشقا بصره
فرق ما بين النبي وأخيه حيدره
لا تعجبوا من بغضه للعترة المطهرة
فأمه معرفة لكن أبوه نكرة

فلم يعذر المقبلي أحدا من مخالفيه ، ولم يخلع ربقة التبعية للمذاهب الضالة ، بل خلع ربقة مذهب فاسد -أعني الزيدية- إلى مثله! وكتابه السابق ، يدل على ذلك .

أما الصنعاني : فمثلهم ، لم يعذر أحدا خالفه قي أصول الدين ، وكتبه شاهدة بذلك ، وحسبنا قصيدته التي بين فيها ضلال عباد القبور ، وكان مطلعها في مدح الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، ومنها :

سلام على نجد ومن حل في نجد ... وإن كان تسليمي على البعد لا يجدي
لقد صدرت من سفح صنعا سقى الحيا ... رباها وحياها بقهقهة الرعد
سرت من أسير ينشد الريح إن سرت ... ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد
يذكرني مسراك نجد وأهله ... لقد زادني مسراك وجدا على وجدي
قفي واسألي عن عالم حل سوحها ... به يهتدي من ضل عن منهج الرشد
محمد الهادي بسنة أحمد ... فيا حبذا الهادي ، ويا حبذا المهدي
لقد أنكرت كل الطوائف قوله ... بلا صدر في الحق منهم ولا ورد
وما كل قول بالقبول مقابل ... ولا كل قول واجب الرد والطرد
وقد جاءت الأخبار عنه بأنه ... يعيد لنا الشرع الشريف بما يبدي
وينشر جهرا ما طوى كل جاهل ... ومبتدع منه فوافق ما عندي
ويعمر أركان الشريعة هادما ... مشاهد ضل الناس فيها عن الرشد
أعادوا بها معنى سواع و مثله ... يغوث وود بئس ذلك من ود
وقد هتفوا عند الشدائد باسمها ... كما يهتف المضطر بالصمد الفرد
وكم عقروا في سوحها من عقيرة ... أهلت لغير الله جهرا على عمد
وكم طائف حول القبور مقبل ... ويلتمس الأركان منهن بالأيدي
وحرق عمدا للدلائل دفترا ... أصاب ففيها ما يجل عن العد
غلو نهى عنه الرسول وفرية ... بلا مرية فاتركه إن كنت تستهدي
أحاديث لا تعزى إلى عالم ولا ... تساوي فليسا إن رجعت إلى النقد
وصيرها الجهال للذكر ضرة ... ترى درسها أزكى لديها من الحمد
لقد سرني ما جاءني من طريقه ... وكنت أرى هذي الطريقة لي وحدي

فإن قال المالكي : قد تراجع الصنعاني عن هذه القصيدة ، لـما بلغه عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، أمور تخالف ما يعتقده هو ، ونظـم فـيه قصيدة ثانية ذمه بها .

قلنا : جواب هذا من وجهين :

أحدهما : أن قصيدته التي ذكـر أنه تراجع فيها : إنما تراجع فيها عن مدحه للشيخ محمد بن عبد الوهاب فحسب ، ولم يتراجع عن اعتقاده في فساد معتقدات القبورين ، وذم بدعهم المحدثة ، مما سبق ذكر شيء منه ، ومحل الشاهد من قصيدته الأولى ، هو ذمه لأهل البدع المخالفين ، وعدم إعذاره لهم بمخالفاتهم ، لا مدح الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وإذا تقرر هذا ، فمحل الشاهد سالم من الاعتراض والانتقاض .

الثاني : إن صح تراجعه ، فهو دليل لنا لا علينا ، فإن الصنعاني مع موافقته الجملية ، للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في توحـيد العـبادة ، إلا أنـه لـما بلغه عنه شيء يخالفه ، لم يعذره ، ونظم قصيدة في ذمه ، والتحذير منه .

وتمسك الشـيخ الإمام المـجدد ، محمد بن عبد الوهاب رحـمه الله بالكـتاب والسنة ، واشتهاره بنصرتها ، وتحملـه الأذى لذبه عنها : قـد أغناه الله به ، عن مدح الصنعاني أو ذمه .

أما جمال الدين القاسمي : فلا أظن أحدا يجعله مجتهدا! وأي علم بلغ القاسمي الاجتهاد فيه ؟ ! كما أنه لم يسلم من تبعية المذاهب العقدية! فقد كـان أشعريا صوفيا خلوتيا ، كتب ذلك بخط يـده عند إتمامه نسخ كـتاب " الفوائد الجليلة ، في مسلسلات ابن عقيلة " فقال : (تم كتابة ، على يد الفقير إلى الله تعالى : محمد جمال بن الشيخ محمد سعيد بن الشيخ قاسم ، الشهير بالحلاق الدمشقي موطنا ، الشافعي مذهبا ، والخلوتي طريقة ، والأشعري معتقدا ، غفر الله له ولوالديه ومشايخه والمسلمين أجمعين .

وذلـك في يـوم الأحـد ، في الضـحوة الكبرى ، الواقـع في أربعـة وعشرين من شهر محرم الحرام ، سنة اثنتين وثلاثمائة وألف **1302** هـ) اهـ .

وصورة خطه هذا ، في صفحة (8 4) من طبعة الكتاب ، التي نشرتها " دار البشائر الإسلامية " عام (1 4 2 1 هـ) .

وكتاباه اللذان ذكرهما المالكي ، دليلان كافيان على عدم تحقيقه في العلم عامة ، والعقيدة خاصة .

وقد ذكر بعض أهل العلم : أن القاسمي كان على ذلك أول حياته ، ثم رجع عنه آخرها ، وتأثر بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الحنبليين ، وعكف على مطالعتها ، فصلحت عقيدته ، واستقامت طريقته ، ودللوا على ذلك بما في " تفسيره " وبعض رسائله المتأخرة الأخرى ، مما يخالف ما كان عليه أول حياته مما تقدم ، والله أعلم .

الوجه الرابع : أن المالكي اختط منهجا ، لم يسر عليه أحد قط غيره! ولم يستطع أن يمثل عليه هو بمثال واحد صحيح فقط . بل أعجب من ذاك وأغرب : أن يلزم الناس به ، ثم يكون أول مخالفيه!

فأين التزامه بأمره بالاقتصار على الإيمانيات الكلية ، وبحوثه لم تخرج قط عن باب الصحبة والصحابة ، والنصب والنواصب ، وأخطاء الحنابلة ، ونحوها من أمور لا يراها هو داخلة في أركان الإيمان الستة ؟ !

بل أين إعذاره -هو- للمخالف ، وهو يطعن في جمع من أئمة الإسلام ، ولا يعذر أحدا منهم ، كالمروذي ، وعبد الله بن الإمام أحمد ، والبربهاري ، وابن بطة ، وابن أبي يعلى ، وابن تيمية ، وابن القيم ، والفوزان ، وغيرهم ممن سلط لسانه السليط ، في أعراضهم المصونة ؟ !

فصل

في زعم المالكي أن المصنفين أقحموا في كتب العقيدة مباحث ليست منها كمبحث الصحابة والدجال وغيرها وإبطال زعمه والرد عليه

قال المالكي ص (28) :

(إضافة إلى ذلك ، فإن المؤلفين في كتب العقائد : لم يرضوا بهذا ، حتى أدخلوا في العقيدة أمورا أخرى ، ووسعوا جانب العقيدة ، مع تشدد على المخالفين ، فأدخلوا مباحث الصحابة ، والدجال ، والمهدي المنتظر ، والمسح على الخفين ، والجهر بالبسملة ، وغير ذلك من الأخبار أو المواعظ أو الأحكام . فضلا عن التكفير ، والتبديع ، ونشر الأكاذيب . أدخلوا كل هذا وزيادة في العقيدة ، وأصبح المخالف في شيء من ذلك ، مبتدعا عندهم) ا هـ

والجواب عن هذا الهذيان :

أنه لما كان من أصول الإيمان ، ومعاقد الإسلام المجمع عليها : الإيمان بما جاء عن الله U وصح عن نبيه r إيمانا مجملا ، ومفصلا بما بلغ المسلم منها . وكان كلما خرجت طائفة وفرقة ، كذبت بشيء مما جاء عن الله جل وعلا ، أو عن رسوله r نص أئمة الإسلام -مقابل ذلك- على الإيمان بذلك الأمر خصوصا ، والإيمان عموما بكل ما جاء ، لخلل هذا الإيمان الكلي ، بعدم الإيمان بجزء من فروعه .

لذا لا تراهم نصوا على الإيمان بشيء من فروع تلك الأصول ، إلا بعد ظهور من يكذب بها ، ألا ترى أن الصحابة رضي الله عنهم ، لم يكتفوا بالأمر بالإيمان بالغيب وأمور الآخرة على الإجمال ، وصرحوا بوجوب الإيمان بأمور فرعية منها ، لما ظهر التكذيب ببعض فروعها في عهدهم في القرن الهجري الأول ، وضللوا من لم يؤمن بها وبدعوه ، كعبيد الله بن زياد لما كذب بالحوض ، أخبروه بصحة الأحاديث فيه ، وأغلظوا عليه ا لقول ، وزجروه ، وبدعوه ، ومنهم : أبو برزة الأسلمي ، وزيد بن أرقم ، والبراء ، وعائذ بن عمرو وغيرهم رضي الله عنهم جميعا .

وذكر بعض أهل العلم أن ابن زياد رجع عن ذلك ، لما رواه الإمام أحمد في " مسنده " (2 / 162 - 163) أن أبـــا سبرة حـــدث ابن زيـــاد عن عبد الله بن عمرو أنه سمع رسول الله r يقول : { موعدكـــم حوضي } [1] ، فقال ابن زياد : (أشهد أن الحوض حق) .

وكـــان ابن زياد ضالا ظالما مبتدعا ، جمع إلى النصب الرفض ، ولي البصرة سنة (55 هـــ) وله ثنتان وعشرون سنة ، وولي خراسان ، وقتل يوم عاشوراء سنة (67 هـــ) . وصح عند الترمذي (3780) بإسناد صححه أنـــه لما جئ برأس ابن زياد قتيلا ، أتت حية فدخلت في منخره ، فمكثت هنيهة ، ثم خرجت وغابت ، ثم عادت ففعلت ما فعلت ، مرتين أو ثلاثا .

قال الذهبي في ترجمته في " ســـير أعلام النبلاء " (3 / 545 - 546) : (كـــان جميل الصورة ، قبيح السريرة . . . . وقد جرت لعبيد الله خطوب ، وأبغضه المسلمون لما فعل بالحسن رضي الله عنه) ا هـــ .

أما حفظ حق الصحابة رضي الله عنهم ، ومعرفة فضل الأربعة الخلفاء الراشدين على ترتيبهم ، والإمساك عما شجر بينهم ، وذكر فضلهم ، وكـــف اللسان عن غـــمطهم : فمن الإيمان بلا شك ، وقـــد أمـــر الله ورسوله بذلك .

وأجمعـــت الأمة كـــلها ، سنة ومبتدعة ، على أن مبحث الصحابة رضي الله عنهم مبحـــث عقدي ، ولم تخـــل كتـــب معتقداتهم باخـــتلاف مذاهبهم منها ، فالمهتدون يعتقدون فيهم ما سبق ، والضالون المضلون يعتقدون خلافه .

وإن كـــان المالكي لا يرى مباحـــث الصـــحابة داخلة في العقيدة ، وقد أمر المسلمين -ليتحدوا- بالاقتصار على الإيمان بالأركان الستة ، إيمانا جمليا : فـــلم كـــتب في مبحثهم وهو غـــير عقدي عنده ، وترك مباحث الاعتقاد الجملي الكـــلي ؟ !

---

(1) مسند أحمد (2 / 163) .

وكذلك الإيمان بالمسيح الدجال : قد تواترت أحاديثه ، ولا يردها إلا ضال استبان ضلاله .

والمهدي : قد ثبتت أحاديثه وصحت ، بل قال جماعة من أهل العلم : إنها متواترة ، منهم :

محمد بن عبد الرسول البرزنجي (ت 1103 هـ) .

ومحمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت 1188 هـ) .

ومحمد بن علي الشوكاني (ت 1250 هـ) .

ومحمد بن جعفر بن إدريس الكتاني (ت 1345 هـ) .

وقد أفرد جماعة من أهل العلم المهدي بالتصنيف ، منهم : أبو بكر أحمد بن زهير بن حرب ، ابن أبي خيثمة (ت 279 هـ) .

وأبو الحسن أحمد بن جعفر ابن المنادي (ت 336 هـ) .

وأبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 656 هـ) .

ومحمد بن يوسف الكنجي الشافعي (ت 658 هـ) .

ويوسف بن يحيى السلمي الشافعي (ت 685 هـ) .

وإسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي الشافعي (ت 774 هـ) .

وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي (ت 911 هـ) .

وابن كمال باشا أحمد بن سليمان الحنفي (ت 940 هـ) .

ومحمد بن علي ابن طولون الصالحي الحنفي (ت 953 هـ) .

وأحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي (ت 974 هـ) .

وعلي بن حسام الدين المتقي الهندي (ت 975 هـ) له فيه كتابان .

وعلي بن سلطان القاري الحنفي (ت 1014 هـ) .

ومرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت 1033 هـ) .

ومحمد بن إسماعيل الصنعاني ، ابن الأمير (ت 1182 هـ) .

ومحمد بن علي الشوكاني (ت 1250 هـ) .

وأحمد بن محمد بن الصديق الغماري المغربي (ت 1380 هـ) .

وحمود بن عبد الله بن حمود التويجري الحنبلي (ت 1413 هـ) .

وعبد العليم بن عبد العظيم البستوي (معاصر) في كتابين ، أحدهما في الأحاديث الصحيحة التي وردت فيه ، وأقوال العلماء ، والآخر في الأحاديث الضعيفة ، وهما كتابان نافعان .

هذا طرف ممن صنف فيه من أهل العلم ، وأثبته ، من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم ، وهم أكثر من هؤلاء ، ولكن ما سقته ، فيه خير ، ويغني ذا البصيرة ، ومن أراد الهداية والحق . أما المبطل : فقد قال فيه سبحانه : } `ã âä¥9$ ãM»ƒÿ$Ó_Ïø$Br ÇÌÈ bqäß‡sãø ¨Qöç% { [1] .

قال الحافظ أبو الحسن محمد بن الحسين الآبري السجزي (ت 363 هـ) في كتابه " مناقب الشافعي " : (وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن رسول الله r بذكر المهدي ، وأنه من أهل بيته ، وأنه يملك سبع سنين ، وأنه يملأ الأرض عدلا ، وأن عيسى عليه السلام يخرج فيساعده على قتل الدجال ، وأنه يؤم هذه الأمة ، ويصلي عيسى خلفه ، في طول من قصته وأمره) ا هـ .

واستشهد الأئمة بكلام الآبري رحمهم الله جميعا ، مقرين بما قاله ، ومنهم :

محمد بن أحمد الخزرجي القرطبي (ت 671 هـ) في " التذكرة " (2/ 723) .

وأبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي الشافعي (ت 742 هـ) .

ومحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية الحنبلي (ت 751 هـ) في " المنار المنيف " .

---

(1) سورة يونس آية : 101 .

والحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الشافعي (ت 852 هـ) في " فتح الباري " (6 / 494) ، و " تهذيب التهذيب " (9 / 144) .

ومحمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي (ت 902 هـ) في " فتح المغيث " (3 / 14) .

والجلال عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي (ت 911 هـ) ، في غير كتاب .

وأحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي (ت 974 هـ) في " الصواعق المرسلة " (ص 99) وغيره .

وعلي بن سلطان القاري المكي الحنفي (ت 1014 هـ) .

ومرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت 1033 هـ) .

ومحمد بن عبد الرسول البرزنجي (ت 1103 هـ) .

ومحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت 1122 هـ) ، وغيرهم .

وقد أنكره بعض أهل البدع ، ومنهم ابن خلدون في " تاريخه " ، ولم يكن من أصحاب هذا الشأن .

بل مع إنكاره ، أو تشكيكه في صحة أحاديث المهدي : اعترف بشهرة أمر المهدي بين أهل الإسلام كافة ، فقال في " تاريخه " (1 / 555) : (اعلم أن المشهور بين الكافة من أهل الإسلام على ممر الأعصار : أنة لا بد في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت ، يؤيد الدين ، ويظهر العدل ، ويتبعه المسلمون ، ويستولي على الممالك الإسلامية ، ويسمى المهدي ، ويكون خروج الدجال وما بعده -من أشراط الساعة الثانية في الصحيح- على أثره . وأن عيسى يترل من بعده ، فيقتل الدجال ، أو يترل معه فيساعده على قتله ، ويأتم بالمهدي في صلاته) ا هـ .

وهذا باب يطول فـــيه التفصيل ، ويغني عنه ما تقدم من الإجمال والتجميل } `Jù`

{ Éó=Ö'ŸMÏ ¼çq'ö¦ 1 ÿ Žö „ ¼çq/Ï‰ôg/ b& ª! $Šì•ã [1] .

(1) سورة الأنعام آية : 125 .

فصل

في إنكار المالكي مصطلح العقيدة وزعمه أنه لفظة مبتدعة ليست في الكتاب والسنة فيجب تركها والرد عليه

قال المالكي ص (0) تحت عنوان : (أولا : مصطلح العقيدة بين السنة والبدعة) .

ثم قال : (مع أنـــني أستخدم مصطلح العقيدة بشروط سيأتي ذكرها ، إلا أنـــه عند تعريفي لعنوان المحاضرة " قراءة في كتب العقائد " لفت نظري عدم وجود كـــلمة " عقيدة " في النصوص المتقدمة ، لا في القرآن ، ولا كتب السنة ، ولا المؤلفات المشهورة في القرون الثلاثة الأولى .

فكانـــت هذه أول فـــائدة ، وفي الوقـــت نفســـه كانـــت أكبر مصيبة ، إذ لا يتم التنبيه عـــلى ذلـــك ، مـــع حرصنا فـــيما نزعم ، على هجـــران المصطلحات البدعـــية المســـتحدثة ، الـــتي لا أصـــل لهـــا في الكـــتاب والسنة!!) ا هـــ .

ثم قال في حاشية هذه الصفحة :

(والغريب أننا ننكر على بعض الطوائف الأخرى كالأشاعرة ، استحداثهم ألفاظـــا لم تـــــــــــــــرد في القـــــــــــــــرآن ، ولا في الـــــــــــــــــســـنة ، مـــثل " الجـــزء " و " الجوهـــر " و " القديم " إلـــخ . وننكر على الصوفية ، تسميتهم أنفسهم " أهل الحقيقة " ، و " أهل الطريقة " إلخ كلام المالكي .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن إنكـــار المالكي للفظ العقيدة ، لعدم وروده في القرآن والســـنة : من جملة جهله ، وسذاجة فكره . فإنا لو تركنا تسمية " العقيدة " بهذا الاســـم ، وسميناها " الإيمان " أو غير ذلك من الأسماء التي يرضاها المالكي ! : لم يكـــن ذلك حلا لاختلاف المسلمين ، وتوحيد اعتقاداتهم ؛ لأن الخلاف في المعنى والمسمى ، لا في الاسم .

الثاني : أن السلف رحمهم الله ، إنما أنكروا أحد أمرين في هذه المسميات :

أحدهما : إحـــداث مســـميات لم تأت في الشرع ، ثم إثباتها لله U أو نفيها ، كمسمى " الجزء والجوهر " ونحوها .

الـــثاني : استبدال ألفاظ شرعية بألفاظ أخرى كلامية مستحدثة ، تتضمن معاني ، لا يتضمنها اللفظ الشرعي ، أو تنقص عما في اللفظ الشرعي من معان .

أمـــا اســـتخدام الألفـــاظ اللغويـــة ، مصطلحات عـــلى المسميات الشرعية : فلا حرج فيه ، ولم ينكره أحد من علماء الإسلام ، سنة كانوا أو مبتدعة ، لهذا لم يجـــد المالكي -كما صرح واعترف- أحدا نبه عليه ، فكان هو أول منبه ، فلله دره !!

وقـــد سمى المســـلمون جمـــيعا أمور الإيمان ، فروعها وأصولها : " عقيدة " ، ولم ينازع في ذلك أحد ، لعدم وجود سبب للنزاع ولعدم فائدته! ولو ســـرت واطـــردت ضلالة المالكي هـــذه : لبطلت غالب المصطلحات الشرعية ، وغيرها من مصطلحات الفنون العلمية .

فصل

في إبطال محاولة المالكي تقرير ما زعمه سابقا أن لفظ العقيدة لفظ مبتدع

ثم ذكر المالكي ص (32 - 33) : ما ورد في القرآن والسنة في جذر كلمة " عقد " ! ولم يجد -كما ذكر- أن لفظ " العقيدة " موجود فيهما ، فكيف يستخدم في معنى كبير عظيم ، ولا وجود له في القرآن ولا السنة ؟ ! وقال ص (33 - 34) : إذن فليس لمصطلح " العقيدة " أصل في السنة النبوية أيضا .

أما مصطلح " الإيمان " : فهو مشهور في الكتاب والسنة بالمعنى الشرعي ، وألف فيه بعضهم في هذا المصطلح وموضوعاته ، ولعل أشهر هؤلاء : البيهقي في كتابه المشهور " شعب الإيمان " .

إضافة إلى وجود هذا المصطلح في كل مصنف من مصنفات المسلمين الحديثية المشهورة ، كالصحيحين ، والكتب الستة ، تحت اسم " كتاب الإيمان " ا هـ .

والجواب :

قد تقدم قريبا بأن العبرة بالمسمى لا بالاسم ، وبالمعنى لا بمجرد اللفظ .

وباب اختيار الألفاظ ، مفتوح غير مقيد ، إلا إذا خالف الشرع ، ولفظ العقيدة هنا ، وصف لغوي صحيح ، موافق للإيمان تماما ، وقد استعمله الأئمة دون نكير ، كما استعملوا لفظ الإيمان كذلك .

والبيهقي ، إن كان قد صنف كتابا سماه " شعب الإيمان " : فقد صنف آخر وسماه " الاعتقاد " ! جمع فيه مسائل العقيدة فيه ، وصنف ثالثا سماه " الأسماء والصفات " ، ولم يسمهما الإيمان ، كما يطالب المالكي ويلزم ! .

وهنا أمر آخر :

وهـو جهل المالكي بكتب السـنة حيـث قـال : (كالصحيحين والكتب الســتة)! ، والصحيحان داخــلان في " الكتب الستة " كما يعلــم عامــة الناس ، فضلا عن غيرهم من طلاب العلم .

إضافة إلى جهل آخــر : وهو عدم وجود " كتاب الإيمان " بهذه التســمية في " سنن أبي داود " كما زعــم ، وهــي ضمن " الكتب الستة " ، وإنما في " ســننه " رحمه الله " كتاب السنة " ، وأدخــل فــيه مــا يتعلق بالإيمان وغيره من أمور المعتقد الأخرى .

فصل

في إيجاب المالكي تقييد السلف الصالح بالمهاجرين والأنصار من الصحابة دون سائرهم وبأتباعهم بإحسان خلاف أهل السنة بزعمه الذين حصروهم في سبعة أشخاص والرد عليه

قال المالكي ص (37 - 38) :

(ثم عند استخدامنا لـــ " السلف الصالح " ينبغي أن نقيده مباشرة بـــ " المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان " ، أو نشير إلى ذلك في المقدمة أو نحوها ، حتى لا تختلط الأمور .

أما إطلاق هذا اللفظ ، ثم حصره في خمسة أشخاص جاءوا في نهاية القرن الثالث ، وبداية القرن الرابع ، ورجلين جاءا في القرن الثامن : فهذه غفلة ، مخلوطة بجهل وتعصب **! !**) اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : مطالبة المالكي بمن سبقه إلى هذا القيد ؟ ومن أين أتى به ؟ وأنى له بذلك **!**

الثاني : أن تخصيص السلف الصالح بالمهاجرين والأنصار ، دون بقية الصحابة رضي الله عنهم جميعا ، فيه نفس رافضي لا يخفى ، وإلا لما فرق بين المهاجرين والأنصار ، وبين بقية الصحابة في هذا الباب .

فإنهم رضي الله عنهم جميعا ، وإن كانوا مختلفين في الأفضلية ، والمهاجرون والأنصار أفضل من بقية الصحابة ، إلا أنهم في هذا الباب ، متفقون غير مختلفين ، فلم التفريق إذا ؟ **!**

وسبب تفريق المالكي هذا : صرح به المالكي في كتبه الأخرى في " **الصحابة** " ، حين حصر الصحبة في المهاجرين والأنصار ، دون البقية من مسلمة الفتح وغيرهم .

ولا أدري أسبطا رسول الله ﷺ وريحانتاه ، وابناه : الحسن والحسين داخلان في الصحبة والصحابة ، أم خارجان منها ؟ **!**

وما أقرب باب النصب ، من باب الرفض ! بل إن كل رافضي ناصبي ، وكل ناصبي رافضي عند التحقيق .

فالرافضة - لعنها الله - لما زعمت توليها لعلي وفاطمة رضي الله عنهما وابنهما الحسين ، وذريته ، ونحوهم : تبرأت من سبط رسول الله r وابنه : الحسن بن علي ، وسمته " **بمسود وجوه المؤمنين** " سود الله وجوههم .

وكذلك طعنوا في بعض زوجات النبي r وطعنوا في عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، حبر الأمة ، وترجمان القرآن .

وهؤلاء جميعا من آل البيت ، بل هم زهرته ، بعد علي وفاطمة رضي الله عنهما ، وعنهم جميعا .

الثالث : أن " **السلف الصالح** " عند أهل السنة جميعا ، حنابلة وغيرهم : هم الصحابة جميعا ، وتابعوهم على الإيمان والإحسان ، وتابع تابعيهم ، خير القرون بتزكية رسول الله r لهم حين قال : { خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم } [1] ثم ذكر الخلوف بعدهم .

رواه البخاري (**2 6 5 1**) و (**3 6 5 0**) و (**6 4 2 8**) و (**6 6 9 5**) ، ومسلم (**2 5 3 5**) ، من حديث عمران بن حصين **t** وقال : (**لا أدري ، أذكر النبي r بعد قرنين أو ثلاثة**) .

ورواه من حديث ابن مسعود **t** البخاري (**2 6 5 2**) و (**3 6 5 1**) و (**6 4 2 9**) و (**6 6 5 8**) ، ومسلم (**2 5 3 3**) .

ورواه من حديث أبي هريرة **t** مسلم (**2 5 3 4**) .

---

(1) البخاري الشهادات (2508) ، مسلم فضائل الصحابة (2535) ، الترمذي الفتن (2222) ، النسائي الأيمان والنذور (3809) ، أبو داود السنة (4657) ، أحمد (4 / 427) .

ورواه من حديث عائشة رضي الله عنها : مسلم (2536) ، وذكرت فيه ثلاثة قرون .

ومن سار على نهج هؤلاء السابقين المهديين وتقدم : كان سلفا لمن تأخر .

ولم يحصر الحنابلة أو غيرهم من أهل السنة : السلف الصالح في خمسة رجال ! أو حتى عشرة ! كما زعم هذا الكذوب !

وإنما - هو ومن كان على شاكلته - : هم الذين خصوا هذا اللفظ ، بأشخاص معدودين من الصحابة فحسب ! بل لم يرضهم ذلك ، فأدخلوا المهاجرين والأنصار ، وأخرجوا البقية ! دون بينة مرضية !

فصل

في زعم المالكي أن مراد بعض الحنابلة بالسنة هو التكفير والتجسيم والظلم والإسرائيليات وبيان مراد المالكي والرد عليه

قال المالكي ص (38) :

(بل تجد بعض غلاقم يقول : " لا خير في الإسلام بلا سنة " وقد يقصد بعضهم بالسنة للأسف : ما سيأتي ذكره من أمراض فكرية ، كالتكفير ، والظلم ، والإسرائيليات ، والتجسيم إلخ .

فيكون بهذا ، قد نفى الخيرية عن الإسلام الصافي من هذه الأمراض . وهذه ضلالة ، وجرأة على الإسلام باسم " العقيدة " ! !) اهـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن معنى قول بعض الأئمة " **لا خير في الإسلام بلا سنة** " : أي لا خير في انتساب رجل إلى الإسلام بالاسم ، دون حقيقة تحقيقه ، باتباع الكتاب وسنة النبي r .

فمعنى " السنة " في هذا الأثر ، الذي قاله بعض أئمة الإسلام والسنة يشمل أمرين :

1 - العمل بسنة رسول الله r القولية والفعلية والإقرارية ، بتصديقه فيما أخبر ، واجتناب ما عنه نهى وزجر ، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع .

2 - وأن لا تصرف سنة رسوله r بتأويلات المتأولين المتكلفين ، ولا المتكلمين المتهوكين ، فتذهب روحها ، ويفسد روحها .

بل يفهم ذلك ، بفهم الصحابة رضي الله عنهم ، وفهم تابعيهم بإحسان وتابعيهم عليه ، ومن سار على نهج هذه النخبة ، التي اختصها الله بحفظ وحيه ، والانتصار لدينه ، وإغاضة الباطل ومحقه .

إذا علم هذا : علمت صحة تلك الجملة ، بل إن من أنكر أن ما أتى به النبي r وقاله : وحي ، فهو كافر ، لا يقبل منه إسلام ولا إيمان ، ما بقي على ذلك ، وهذا ليس بغلو .

الثاني : مطالبة المالكي بمراده " ببعضهم " في عبارته السابقة ، ومَن مِن أهل العلم ، جعل التكفير ، والظلم ، والإسرائيليات ، والتجسيم هي السنة ، ولا يقصد سواها ؟ !

الثالث : أن التكفير حكم شرعي ، إذا وافق الشرع ، كان من الدين ، ومن الإسلام والسنة ، قال تعالى : } ß¨ÅJ¨ø$qè ©ý$bÎ) (#þqä9$s% šúïÏ%©!$# ôs)s9 { [1] ، وقال سبحانه : } $Br ãøÿä. šúïÜ»u‹¤±9$# £`Å3»s9ur ß»yJøŠn=ß™ ãxÿx. { [2] ، وقال جل وعلا : } ß]Ï9$rO ß]Ï9$sO ©!$# žc Î) (#þqä9$s% ûïÏ%©!$# ôs)s9 { [3] .

وقال النبي r } العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها : فقد كفر { [4] ، رواه الإمام أحمد في " مسنده " (5 / 346) والترمذي (2621) والنسائي (463) وابن ماجه (1079) من حديث بريدة بن الحصيب .

وقال r } بين الرجل وبين الشرك والكفر : ترك الصلاة { [5] رواه مسلم (82) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

---

(1) سورة المائدة آية : 17 .

(2) سورة البقرة آية : 102 .

(3) سورة المائدة آية : 73 .

(4) الترمذي الإيمان (2621) ، النسائي الصلاة (463) ، ابن ماجه إقامة الصلاة والسنة فيها (1079) ، أحمد (5 / 346) .

(5) مسلم الإيمان (82) ، الترمذي الإيمان (2620) ، أبو داود السنة (4678) ، ابن ماجه إقامة الصلاة والسنة فيها (1078) ، أحمد (3 / 389) ، الدارمي الصلاة (1233) .

فالتكفير : ليس ظلما ولا بغيا ، متى وافق الشروط ، وزالت الموانع ، بل هو من صلب الشرع . فمن أنكر ذلك ، فقد أنكر شيئا من الدين .

أما الظلم والتجسيم : فهذه مذاهب المالكي وأرباب نحلته ! وهل من العدل الطعن في جملة من الصحابة رضي الله عنهم ، وجملة من أئمة السلف ، وآخرين من أئمة الخلف ؟ ! والكذب عليهم ، واختلاق الأباطيل ، لتهجين اعتقادهم ؟ !

أما التجسيم : فهو دين أسلافه ، الرافضة الأوائل ، وليس مذهبا لأهل السنة رحمهم الله .

فصل

في زعم المالكي أن الحنابلة يكفرون أبا حنيفة وأصحابه ويذمونهم ويبدعونهم والرد عليه

قال المالكي ص (106 - 107) تحت عنوان : " تكفير الإمام أبي حنيفة والحنفية وذمهم وتبديعهم في كتب الحنابلة " : (ساق عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت 290 هـ) في كتابه " **السنة** " جملة من اتهامات وشتائم خصوم أبي حنيفة ، تلك الاتهامات التي تصف أبا حنيفة بأنه . . .) ثم ساق نحو اثنين وأربعين وصفا أو عبارة .

والجواب من وجوه سبعة :

أحدها : أن تلك الأقوال جميعها ، ليست بأقوال حنابلة ، بل ليس فيها من أقوال الإمام أحمد رحمه الله ، إلا قولين أو ثلاثة ! أما بقية تلك الأقوال : فلجماعة من الأئمة المتقدمين على أحمد ! بل جملة منهم لم يدرك أحمد حياتهم ، بله أن يكونوا أتباعا له ؟ ! فمولده سنة (164 هـ) ، ووفاته رحمه الله سنة (241هـ) ، ومن أولئك :

- أيوب بن كيسان السختياني (ت 131 هـ) .
- وعثمان بن مسلم البتي (ت 143 هـ) .
- والأعمش سليمان بن مهران (ت 157 هـ) .
- وعبد الله بن عون المزني (ت 150 هـ) .
- والأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو (ت 157 هـ) .
- وسفيان بن مسروق الثوري (ت 161 هـ) ، فهؤلاء كلهم لم يدرك أحمد حياتهم ، فكيف كانوا حنابلة ؟ ! ومتى ؟ !

وساق عبد الله بن الإمام أحمد بأسانيده ، أقوال آخرين ، هم من طبقة شيوخ شيوخ أبيه ، وليسوا بحنابلة أيضا ، مثل :

- همام بن يحيى العوذي (ت 165 هـ) .
- وحماد بن سلمة (ت 167 هـ) .
- والحسن بن صالح (ت 169 هـ) .
- وأبي عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري (ت 176 هـ) .
- ومالك بن أنس الأصبحي ، إمام دار الهجرة (ت 179 هـ) .
- وحماد بن زيد (ت 179 هـ) .
- وعبد الله بن المبارك (ت 181 هـ) .
- وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت 182 هـ) تلميذ أبي حنيفة وصاحبه .
- وأبي إسحاق الفزاري إبراهيم بن محمد بن الحارث (ت 185 هـ) .
- وأبي خالد الأحمر سليمان بن حيان (ت 189 هـ) .
- ويوسف بن أسباط (ت 195 هـ) .

وساق بأسانيده أقوال جماعة آخرين من شيوخ أبيه ، أو من طبقتهم ، أو من أقرانه ، مثل :

- وكيع بن الجراح (ت 196 هـ) .
- وسفيان بن عيينة (ت 198 هـ) .
- والأصمعي عبد الملك بن قريب (ت 216 هـ) .
- وهوذة بن خليفة (ت 216 هـ) .
- ويحيى بن معين (ت 233 هـ) .

فهؤلاء كلهم ، ليس فيهم حنبلي واحد ، بله أن يكونوا كلهم حنابلة **!** فأين إنصاف هذا المنصف المزعوم ؟ **!** وما مقصده من هذا التلبيس ؟

الوجه الثاني : أن عبد الله بن الإمام أحمد رحمهما الله ، ناقل لا قائل ، وتابع لا متبوع ، ولم يذكر هو شيئا في أبي حنيفة ، وإنما روى في كتابه " **السنة** " ما حفظ عن

أبيه وغيره من العلماء فيه . لهذا قال أول ذلك الباب (1/ 180) : (ما حفظت عن أبي وغيره من المشايخ في أبي حنيفة) . وكان أول أثر رواه في هذا الباب : ما سمعه من أبيه عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : " **من حسن علم الرجل ، أن ينظر في رأي أبي حنيفة** " ، فأين إنصاف هذا المنصف المزعوم ؟ ! !

الوجه الثالث : أن أهل العلم ، قد أسقطوا العهدة عمن روى الأحاديث الموضوعة والواهية عن النبي r إذا ساقها بأسانيدها وإن كانت واهية ، أو بين حالها إذا لم يروها بأسانيدها تلك . وهذا في حديث النبي r وهو وحي وتشريع . فكيف يعاب على الإمام عبد الله بن أحمد ، روايته تلك الآثار في حق أبي حنيفة ، وهو قد رواها بأسانيدها ، وغالبها صحيح الإسناد ؟ !

الوجه الرابع : أن عبد الله بن الإمام أحمد ، لم ينفرد برواية تلك الآثار ، بل رواها معه جماعة من حفاظ المسلمين ، كالحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي (ت 277 هـ) في كتابه العظيم " **المعرفة والتاريخ** " (1/ 779 - 803) و (3/ 21) و (2/ 277 و 785) وهو متقدم على عبد الله .

ورواها أيضا ، حافظ العراق ، بل حافظ المشرق : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463 هـ) في تاريخه " **تاريخ بغداد** " (13/ 323 - 423) وغير هذين الإمامين ، فلم يحمل على عبد الله ، ويترك غيره ؟ !

الوجه الخامس : أن هذا الزيدي المنصف المالكي ! يتباكى - بزعمه - على انتقاص بعض الأئمة المتقدمين لأبي حنيفة ، بينما ينتقص - هو - عشرات الأئمة ، ممن تكلموا في أبي حنيفة ، وهم أعلم وأعظم منه ! كالإمام مالك بن أنس ، وعبد الله بن المبارك ، وسفيان بن عيينة ، والثوري ، وغيرهم .

ومراده ليس الدفاع عن أبي حنيفة ، وإنما الطعن في أولئك ، متسترا بذلك .

الوجه السادس : أن هذا المنصف ! يعيب الطعن في الحنفية ، وينتصر لهم بزعمه ، وهو يرميهم بالتجهم ! فقد زعم المالكي في كتابه ص (106) أن في كتاب عبد

الله بن الإمام أحمد : (أن استقضاء الحنفية على بلد ، أشد على الأمة من ظهور الدجال) .

وهذا باطل غير صحيح ، وإنما روى عبد الله بن الإمام أحمد بإسناد صحيح (1 / 214) (352) إلى عبد الله بن المبارك أنه سئل : أيهم أسرع خروجا الدجال أو الدابة ؟ فقال عبد الله بن المبارك : " **استقضاء فلان الجهمي على بخارى ، أشد على المسلمين من خروج الدابة ، أو الدجال** " .

فهل يرى المالكي أن الحنفية جهمية ؟ ! وإلا لما أقحم قولا قيل في جهمي في الحنفية !

الوجه السابع : أن ما ساقه الإمام عبد الله بن أحمد في أبي حنيفة ، لا يخرج عن أحد أمرين .

1 - إما أمر عابه الأئمة المتقدمون على أبي حنيفة ، وهم على حق ، كرده جملة من الأحاديث التي بلغته ، وأخذه بالرأي مع وجودها ، وهذا النوع قد ساق جملة منه ، الإمام أبو بكر بن أبي شيبة رحمه الله (ت 235 هـ) في كتابه العظيم " **المصنف** " (13 / 148 - 282) قال في أول رده : (كتاب الرد على أبي حنيفة ، هذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذي جاء عن رسول الله r) . ثم ساق رحمه الله بأسانيده أربعمائة وخمسة وثمانين ، ما بين حديث وأثر .

2 - وإما شيء عابه الأئمة على أبي حنيفة في اعتقاده ، فهذا يظهر رجوعه عنه ، كما دلت عليه نقول أصحابه وغيرهم .

أما من حكم من الأئمة المتقدمين على أبي حنيفة أنه مات على تلك الأمور : فلم يبلغه الرجوع .

وهذا هو الأولى ، لا أن ينتقص أحد بقول آخر ، بل يمسك عن الجميع رحمهم الله ، ما داموا على السنة أو تاب من خالفها ، فعاد إليها .

وليس مقصد هذا الزيدي ، الانتصار لأبي حنيفة - فليس أبو حنيفة عنده بأكرم من جملة من أصحاب رسول الله r الذين لاك أعراضهم - وإنما قصده ، الغض من الأئمة الآخرين ، كما تقدم .

فصل

في إبطال المالكي تبديع الحنابلة لأهل البدع ببطلان قولهم بابتداع أبي حنيفة بزعمه والرد عليه وإبطال مزاعمه

قال المالكي ص (107) :

(هذا نموذج واحد ، من نماذج سلفنا الصالح ! ! من غلاة الحنابلة) ا هـــ كلامه .

قلت : قد تقدم أنه ليس فيهم حنبلي واحد .

ثم قال المالكي ص (107 - 108) :

(وهذا الفكر عند غلاة الحنابلة لا معتدليهم ، هو الذي فرخ لنا اليوم ، هؤلاء الغوغاء ، من التيار التبديعي ، الذي يصم الناس بالبدعة والضلالة ، ولعلهم أوقع الناس فيها ، فلذلك لا يستغرب بعض الأخوة إن قام بعض هؤلاء الغلاة ، وشبه الباحثين من طلبة العلم المخالفين له بالمستشرقين ، أو بفرعون ، أو إبليس ، أو سلمان رشدي . . . . ولا نستغرب منهم هذا التبديع والتكفير ، فنحن نرحمهم ، لأننا نعرف من أين أتوا ! ! أتوا من الجهل المسمى علما ، والظلم المسمى عدلا ، والبدعة المسماة سنة ! !) ا هـــ .

والجواب :

أن التبديع كالتكفير ، له ضوابطه وأسبابه ، التي يعرفها أهل العلم ، فمن بدعوه كان مبتدعا ، ومن كفروه ، كان الفاجر الكافر .

فتبديع السلف إذا بدعوا : كان حقا صوابا ، فهم أعلم الناس ، وأصدقهم لهجة ، وأتقاهم لله ، وأتمهم خشية ، فمن اقتدى بهم أصاب .

أما التبديع غير الصحيح : فصاحبه غير مقتد بأولئك ، فلا يحملون أخطاء غيرهم .

ثم إنا لم نر أحدا من أهل العلم أو طلبته ، حنبليا كان أو غير حنبلي ، بدع أحدا في أمر يسوغ عنده فيه الخلاف . فما الأمور التي بدع أولئك الغوغاء ، مخالفيهم من طلاب العلم ، والباحثين المخالفين لهم ! حتى وصفوهم بفرعون وإبليس ؟ !

ولم أخفى المالكي أسباب تبديعهم وعماها ؟ !

وما الأمر الذي يراه أولئك سنة ، وهو عند المالكي بدعة ؟ !

وما ضابط البدعة عند المالكي ؟

وعمن أخذه إن لم يرتض ضوابط السلف ؟

وكيف يعيب أمرا هو واقع فيه ؟ !

فصل

في زعم المالكي أن تكفير الحنابلة لأبي حنيفة فيه خير لإظهاره حال من ينسب إليهم الصلاح ومقياس الحق عندهم والرد عليه

قال المالكي ص (1 0 8) :

(على آية حال ، لا يخلو شر من خير في الغالب ، وعلى هذا فلا يخلو تكفير هؤلاء لأبي حنيفة من فوائد عظيمة ، لعل أبرزها : معرفة طغيان العواطف على العلم ، عند بعض السلف ، الذين نصفهم بالصلاح ، ونصم مخالفيهم بالضلالة ! !) ا هـ .

والجواب :

أن التكفير والتبديع - كما تقدم - له ضوابطه الشرعية ، ولا يكون بالعواطف أو الأهواء ، وهذا طعن آخر في السلف رحمهم الله .

ونتيجة المالكي هذه ، بناها على مقدمات كاذبة ، بينا كذبها ، فهي نتيجة فاسدة .

ثم قال المالكي ص (1 5 8) :

(فهذه الكتب تصلح لدراسة وقياس الإنصاف والظلم عند سلفنا ، وقياس فهمهم للحجة من عدمها ، مع قياس العلم والجهل ، والصدق والكذب عند المتقدمين ، فهي شاهد على ذلك العصر) ا هـ .

والجواب :

أن من جعل كتب ومصنفات كبار أئمة الإسلام ، ومدار أئمته الأعلام : كتبا مليئة بعدم الإنصاف ! والظلم ! وعدم فهم حجة المخالف ! وتظهر قدر علمهم ، وجهلهم ، وعدم صدقهم ، وظهور كذبهم ! لهو الظالم الباغي ، فإن أولئك هم ريحانة الإسلام ، وعلماؤه العظام ، بهم استقامت الشريعة ، وعرف الحلال والحرام .

وهي - بلا شك - دليل علمهم ، وإنصافهم ، ودقة فهمهم وصدقهم ، ولو كانوا غير ذلك ، لسقطت السنة ، فهم حملتها ، ورواتها ، وحافظوها .

فصل

في إبطال المالكي تكفير الأئمة لفرق الضلالة كالرافضة والمعتزلة وغيرهم ببطلان تكفيرهم لأبي حنيفة الذي زعمه والرد عليه

قال المالكي ص (108) :

(كما أن ظلمنا في تكفير أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله ، يجعلنا نتوقف في ظلمنا فرقا أخرى ، كالشيعة ، والمعتزلة ، والصوفية ، والأشاعرة ، وغيرهم . لأنه إن سلمنا بأن تكفيرنا لأبي حنيفة كان خاطئا ، فما الذي يمنع من أن تكفيرنا لهؤلاء ، كان خاطئا أيضا ؟ !) اهـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن السلف ، رحمهم الله ، لم يظلموا أبا حنيفة ، وقد تقدم رد هذا ، فنتيجته هذه ، مبنية على مقدمته تلك الفاسدة .

مع أن أبا حنيفة ليس معصوما ، حتى نطعن في غيره من أئمة الإسلام ، إذا جرحوه أو تكلموا فيه ، بل الأقرب صحة كلامهم ، وإمضاء قولهم ، لو تعارض الأمران ، إما عدالة أبي حنيفة ، أو صوابهم .

الوجه الثاني : أن كلام السلف في الرافضة والمعتزلة والصوفية والأشاعرة : ليس مبنيا على الظنون والأهواء ، بل بنوه على الأدلة الواضحة ، والحجج الظاهرة .

فحال الرافضة : فصله شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله (ت 728 هـ) في " **منهاج السنة** " ، وبين ضلالهم ، وقبيح أقوالهم ، وفساد اعتقادهم ، بالحجة والدليل .

وأما المعتزلة والأشاعرة : فبين حالهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، وبين موقف السلف الصالح منهم ، في كثير من مؤلفاته منها :

- " **درء تعارض العقل والنقل** " .
- و " **بيان تلبيس الجهمية** " .

- و " **الحموية** " .

- و " **التسعينية** " .

- و " **النبوات** " .

- و " **الإيمان** " ، وغيرها كثير .

وكذلك الصوفية في كتابيه :

- " **الاستقامة** " .

- و " **الفرقان بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن** " ، وغيرهما .

وقد بين حالهم ، وحكمهم بالدليل ، وروى أقوال السلف فيهم جماعة من أئمة الدين وحفاظه ، في كتب كثيرة .

فمقصود هذا المخذول (المالكي) من زعمه ظلم الحنابلة - ويقصد بهم السلف - : تبرئة أهل البدع والضلال ، كالرافضة ، والمعتزلة ، والصوفية ، والأشاعرة .

أما زعم المالكي : أن الرافضة والمعتزلة والصوفية والأشاعرة كفار ، ففيه تفصيل :

- فإن كان - هو - يكفرهم ، فليبد حجته ! !

- وإن كان يقصد تكفيرنا - نحن - لهم ، مع عدم تكفيره - هو - لهم : فليذكر لنا أسباب تكفيرنا لهم التي لم يرضها ، وليبين لنا بطلانها .

أما نحن : فحالهم عندنا على تفصيل يطول ذكره ، مختصره : أن المعتزلة والرافضة كفار ، قد أجمع السلف المتقدمون ، والأئمة المرضيون على كفرهم ، بل كفر من قال بآحاد مسائلهم ، كخلق القرآن ونحوها .

أما الأشاعرة : فمبتدعة .

وأما الصوفية : فغلاتهم من القائلين بالحلول والاتحاد ونحوه ، فلا شك في كفر من لم يكفرهم ، بَلْهَ عنهم هم ، وكذلك عباد القبور ، ودعاة الموتى .

أما من دونهم من أصحاب الأذكار والأوراد البدعية والرقص والضرب بالدف ، والموالد ونحوها : فهم مبتدعة ليسوا بكفار .

فصل

في طلب المالكي الاتغاظ بما حصل من السلف من تسرع في التكفير والرد عليه

ثم قال المالكي ص (108) :

(والعاقل من اتعظ بهذه عن تلك ، فلا يتسرع في التكفير قبل معرفة حجج الخصم ، وارتفاع موانع تكفيره ، ومعرفة شبهه واعتذاراته من قوله ، لا من نقل خصمه) اهـــ .

وجوابه :

أن السلف رحمهم الله لم يكفروا ، إلا من ارتكب مكفرا ، واستوفى شروط التكفير ، وهم أتقى وأورع وأعظم من أن يكونوا متسرعين فيمن كفروه .

فإن وقف المالكي على أحد كفروه بقول لم يقله : فليبد لنا حجته !

أما قوله : " من قوله لا من نقل خصمه " : ففيه تفصيل :

. فإن كان الخصم الناقل ثقة عدلا قُبِل ، وبأي دليل شرعي ، أو عقلي يرده ؟ ! وقد قبلت أقوالهم في نقل الوحي ، ألا تقبل فيما سواه ؟ !

. وإن لم يكن عدلا ثقة : لم يقبل ، كان خصما أو لم يكن ، إلا بعد التثبت والتبين .

فصل

في طعن المالكي فيما رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة والرد عليه

قال المالكي (108) :

(فبعض ما نقله عبد الله بن أحمد هنا ، لا يقره الأحناف ، بل ينكر الحنفية أن يكون أبو حنيفة يقول بذلك أو يعتقده) اهـ .

وجوابه من وجوه :

أحدها : أن عبد الله بن الإمام أحمد لم يقل في أبي حنيفة شيئا ، وإنما روى بأسانيده ما بلغه عن أئمة السلف كمالك والأوزاعي والثوري وابن المبارك وغيرهم ، وهم أئمة عدول ثقات .

الثاني : أن كلام بعض أئمة السلف ، الذين روى أقوالهم عبد الله بن أحمد في أبي حنيفة : هم معاصرون لأبي حنيفة ، وأدرى به ممن جاء بعده ، وتمذهب بمذهبه ، فهم رحمهم الله مُحَكَّمون لا مَحْكومون ، ومقدمون لا متقدمون .

الثالث : أن الإنكار المجرد ليس بحجة ، وقد تكاثر وتتابع كلام السلف في أبي حنيفة ، فلا ينكر ولا يرد ، إلا بحجة ودليل .

فصل

في تكذيب المالكي من رمى أبا حنيفة برد الأحاديث واعتذار المالكي عنه رحمه الله بأن له وأصحابه منهجا متشددا في قبول الأحاديث والرد عليه

قال المالكي في الحاشية ص (108) :

(مثل قولهم : إن مذهب أبي حنيفة رد أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ؟ ! فهذا ظلم وكذب ، فأبو حنيفة لا يرد أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا ردا بالهوى ، وإنما له ولأصحابه منهج متشدد في قبول الأحاديث وردها ، يختلف عن منهج المحدثين) ا هـــ .

والجواب :

أن هذا الجاهل ، ينفي عن أبي حنيفة ما يثبته - هو - له ، فنفى وكذب من قال : إن أبا حنيفة رد أحاديث الرسول r ثم أثبت ذلك لأبي حنيفة !

إلا أنه جعل ذلك ، لمنهج أبي حنيفة المتشدد في قبول الحديث ! ! فرد أبي حنيفة لأحاديث رسول الله r عنده ثابت ، وإنما الاختلاف : في سبب الرد لا وجوده .

ثم إذا كان الأمر كما سبق ، فمن أين علم المالكي أن السلف جعلوا رد أبي حنيفة للأحاديث للهوى ، لا إلى منهجه المتشدد في قبولها ؟ !

أما زعم المالكي ، أن منهج أبي حنيفة ، منهج متشدد في قبول الحديث ، وقوله في حاشية ص (108) : (وإنما له ولأصحابه منهج متشدد في قبول الأحاديث وردها ، يختلف عن منهج المحدثين ، فلا يجوز اتهامه برد أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما يجوز تخطئته في المنهج نفسه .

وكذلك الحنابلة عندما قبلوا ذلك ، وظنوه صحيحا ، وفق منهجهم المتساهل) ا هـــ :

فجوابه من وجوه :

أحدها : أن هذه مغالطة باردة ، فمعلوم تساهل الأحناف في قبول الأحاديث ، فاحتجاجهم بالرأي غالب عليهم ، حتى أصبحوا لا يعرفون إلا به ، فهم أهل الرأي ، وغيرهم أهل الأثر .

وأبو حنيفة نفسه - مع إمامته في الفقه رحمه الله - إلا أنه لم يكن صاحب حديث . بل أحاديثه القليلة التي رواها ، ضعف لأجلها وردت ! لذا لم يخرج له الشيخان شيئا قط ، بل حتى أهل السنن الأربع لم يرووا له شيئا ، عدا حديث واحد عند النسائي ، اختلف فيه ، هل المذكور في سنده أبو حنيفة النعمان بن ثابت أو غيره ؟

ولا يكاد يسلم لأبي حنيفة حديث رواه ، فإن سلم منه هو ، لم يسلم من ضعف غيره ! فأين المنهج المتشدد ؟ ! وممن أخذه ؟ !

الثاني : أن عناية الحنابلة رحمهم الله بالحديث ، أعظم من أن يحتج لها ، وحسب إمامهم حفظه ألف ألف حديث ، وأنه عمدة أهل الفن ومرجعهم ، في معرفة أحوال الرجال ، وتعديلهم وتجريحهم ، ومعرفة العلل وغيرها ، وأنه شيخ الشيوخ ، وإمام الأئمة ، المجمع على عدالته وتقدمه وإتقانه .

الثالث : أن من عاب أبا حنيفة برد الأحاديث : جماعات من أئمة السلف ، قدمنا بعضهم ، كالحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة (ت 235 هـ) في " مصنفه " ، وليسوا بحنابلة ، فلم علق المالكي رمي أبي حنيفة برد الأحاديث بالحنابلة ؟ ! وجعل سبب ذلك ومرجعه : منهجهم المتساهل في قبول الحديث ! ! بخلاف منهج أبي حنيفة وأصحابه المتشدد في قبولها ؟ ! !

فصل

في رمي المالكي الأئمة بتصحيح الروايات لتشويه الخصم وعدم سماعهم حجته وتكفيرهم له بغير مكفر ! والرد عليه

قال المالكي (158) :

(فمعنى هذا : أن عندنا خللا في النقل ، فنصحح الروايات في تشويه الخصم ، ولا نتفهم حجة الطرف الآخر ، ولا نسمع له ، ونكفر بأشياء ليست مكفرة ، أو نكفر بإلزامات لا يجوز التكفير بها ، فلازم القول ليس بقول) ا هـــ .

وجوابه من وجوه :

أحدها : أن عبد الله بن الإمام أحمد ، ليس خصما لأبي حنيفة ، بل وما أدرك شيئا من حياته ليكون خصما له ، فإن كان ثم خصومة ، فما سببها ؟ وما الدليل ؟

الثاني : أن غالب ما نقله عبد الله بن الإمام أحمد ، من أقوال أئمة السلف ، هو من باب الإخبار ، أن أبا حنيفة يقول بكذا وكذا ، وأنه كذا وكذا ، وليس فيه مناظرة وجدال أو حكم ، حتى نتفهم حجة الآخر ونسمع له !

الثالث : مطالبة المالكي بالمكفرات التي كفرنا بها ، وليست بمكفرات ! لنجعلها مجالا للنقاش والجدال ؟ !

فلماذا لم يذكر لنا الأمور التي كفرنا بها ، وليست مكفرة ، لئلا يحكم علينا بلا دليل ولا بينة ! وحتى تبين له حجتنا ، ونسمعه إياها ! !

الرابع : قوله : " أو نكفر بإلزامات لا يجوز التكفير بها ، فلازم القول ليس بقول " : غير مسلم له ، وهذه المسألة ، فيها خلاف طويل ، وتدل على جهل المالكي بأصول الحوار والمناظرة ! فإنه لا يستدل على الخصم إلا بأحد أمرين :

- أمر يلتزمه ، أو يقول به .
- أو أمر لا يقول به وينكره ، إلا أن مناظره يقرر صحته قبل الاستدلال به ، ثم يحتج به .

فصل

في رميه الحنابلة بتكفير معظم فرق المسلمين

كالمعتزلة والرافضة والقدرية والمرجئة والجهمية والرد عليه

وبيان حال من ذكر

قال المالكي ص (108 - 109) :

(وقد كفر غلاة الحنابلة ، معظم فرق المسلمين ، كالمعتزلة والشيعة والقدرية والمرجئة والجهمية وغيرهم) ا هـــ .

والجواب :

أنه ليس بالحنابلة غلاة ، بل هم على الإسلام والسنة بحمد الله .

ثم إن تكفير من ذكر : لم ينفرد به غلاة الحنابلة كما زعم ، وإنما هو حكم شرعي استحقوه بشروطه ، وقد كفر المعتزلة - القائلين بخلق القرآن وغيرها من الضلالات - : أئمة السلف والخلف ، وقد قدمنا ذكر جملة منهم في " **المقدمة الثالثة** " أول الكتاب .

والرافضة والجهمية على اعتقاد المعتزلة ، وهم متفقون في اعتقاد ما كفرهم السلف لأجله ، وإن اختلفوا في أمور أخرى .

أما القدرية النفاة : فقد كفرهم : عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قبل الحنابلة وغيرهم ، عندما بلغه خبر رأسهم معبد الجهني ، ونفيه للقدر ، وهذا في " **صحيح مسلم** " (8) .

وتكفير القدرية والمرجئة : فيه تفصيل طويل ، والمرجئة فرق ، وليسوا كلهم بكفار ، وليس محل نزاعنا في بسط فرقهم ، والكلام على معتقداتهم . وإنما محل النزاع : هل انفرد الحنابلة بتكفير المعتزلة والجهمية والقدرية أو لا ؟

وقد بينا عدم انفراد الحنابلة بذلك ، بل هم متبعون لا مبتدعون ، وتكفيرهم محل إجماع ، والحمد لله .

وقد طالبت المالكي فيما سبق : أن يذكر لنا من هم المعتدلون في الحنابلة ؟ وهل هم يوافقون الغلاة في معتقداتهم الغالية أو لا ؟

وبينت كذلك ، أن اعتقاد السلف كله ، وتكفير المارقين من فرق الزنادقة : غلو عند المالكي ! و لم ينفرد به الحنابلة .

فصل

في رميه غلاة الحنابلة بزعمه بالكذب على الإمام أحمد
وبيان كذبه هو والرد عليه

قال المالكي ص (109) :

(وقد أكثر الحنابلة من الاحتجاج بأقواله في تكفير المخالفين له من المسلمين) .

ثم قال في حاشية ص (109) :

(كنت أستبعد صدور مثل هذه الأقوال عن أحمد بن حنبل رحمه الله ، لاشتهار غلاة الحنابلة بالكذب عليه) ا هـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن المخالفين الذين كفرهم الإمام أحمد رحمه الله : لم يكن خلافهم فرعيا ، وإنما خلافهم أصلي أصولي ، لا يسع أحدا قبوله ، لذا كفر هؤلاء المخالفين أئمة السلف ، وقد قدمنا جملة من أسمائهم في " **المقدمة الثالثة** " أول الكتاب .

الثاني : أن تكفير هؤلاء المخالفين ، القائلين بخلق القرآن ونحوه : أمر تواتر عن السلف جميعا ، ومنهم الإمام أحمد رحمهم الله ، وأقواله في ذلك متواترة عند جميع المسلمين ، سنة ومبتدعة ، تفيد العلم الضروري ، بلا شك .

وتشكيك المالكي في صحة نسبة ذلك إلى أحمد رحمه الله ، يدل على أمرين :

- جهله بحال الإمام أحمد رحمه الله ، وأقواله الظاهرة التي لا تخفى .
- وجهله بسبب تكفير السلف لهم ، وعظم مخالفتهم لأصول الإسلام .

الثالث : مطالبة المالكي بأسماء غلاة الحنابلة - كما يصفهم - الذين كذبوا على الإمام أحمد رحمه الله ! بل اشتهروا بالكذب عليه !

أو يضرب لنا مثالا واحدا ، أو مثالين لهؤلاء الكذبة ! وفيما كذبوا ! ليظهر - عيانا - كذب المالكي ، ودجله ، وظلمه ، وخبثه .

وقد روى مسائل الإمام أحمد وفتاواه : عشرات الأئمة ، حنابلة ، وغير حنابلة : فلم يناقض شيء منها شيئا آخر ، بل هي تخرج من مشكاة هدى واحدة ، ولولا مخافة الإطالة ، لسقت جملة كبيرة منهم ، لكني أكتفي بالإحالة إلى كتاب الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد " **المدخل المفضل** " (**2/ 622 - 665**) ، فقد ذكر جملة كبيرة منهم ، يغني من طالعه عن غيره ، بمشيئة الله وتوفيقه .

فصل

في رد طعنه في الإمام أحمد رحمه الله بأن فيه حدة في التكفير والتبديع

قال المالكي في حاشية ص (109) :

(لكنني أصبحت متوقفا في صدور هذه الأقوال عن أحمد ، لسببين اثنين :

السبب الأول : كثرة النقولات عن أحمد في التكفير ، حتى أصبحت تقترب من المتواتر عنه ، خصوصا في تكفير القائلين بخلق القرآن .

السبب الثاني : خروج أحمد منتصرا من السجن ، بعد أن ظلم من المعتزلة وسلطتهم ، وكان لنشوة الانتصار ، والغضب على الخصوم ، أثر على حدة الإمام في التكفير والتبديع ، حتى هجر أمثال علي بن المديني ، ويحيى بن معين ، وللأسف أن أغلب المنتصرين ، لا يتحكمون في عواطفهم) اهـ .

وجوابه من وجوه :

أحدها : تقدم في ثبوت تكفير الإمام أحمد ، بل والسلف جميعا ، للقائلين بخلق القرآن ، وتواتر هذا عنهم ، فإنكاره إما جهل مطبق ، أو تلبيس .

الثاني : أن الإمام أحمد بن حنبل ، إمام أجمعت الأمة على عدالته ، وورعه ، وتقواه ، وزهده ، بل ارتضوه إماما لهم ، باختلاف مذاهبهم الفقهية ، وسموه إمام أهل السنة والجماعة ، إمام أهل الحديث .

وهو t أجل وأعظم من أن يعادي لحظ نفسه ، وهذا معلوم من حاله وسيرته .

الثالث : أن تبديع الإمام أحمد ، وتكفيره للقائلين بخلق القرآن : لم يكن بعد خروجه من السجن فحسب ، بل كان قبل ذلك ، وما أدخله السجن إلا ذاك .

الرابع : أن شدة الإمام أحمد على بعض أئمة السنة - رحمهم الله جميعا - ممن أكرهوا على القول بخلق القرآن بالسيف - وهم لا يرون ذلك - كان من أحمد غيرة لله U وشرعه .

وكان رحمه الله ، لا يرى رخصة لهؤلاء المكرهين ، لعظم وخطر إجابتهم على معتقد المسلمين .

لهذا كان هؤلاء المكرهون يعتذرون للإمام أحمد ، بعرضهم على السيف ، وأن الله U قد جعل رخصة لهم في قوله جل وعلا : { ÇJƒÿ$ BÈJÖB¼çÌ¾r nÌò2 éôBžvĵ } [1] .

الخامس : أن علي بن المديني ، ويحيى بن معين وغيرهم رحمهم الله ، ممن أجابوا في الفتنة ، وقالوا بخلق القرآن بعد عرضهم على السيف : هم ممن كفروا القائلين بخلق القرآن ، قبل الفتنة وبعد زوالها ، فلا خلاف بينهم مع أحمد في هذا .

وإن كانت في أحمد حدة لأجل تكفيره القائلين بخلق القرآن ! فالحدة فيهم أيضا ! .

---

(1) سورة النحل آية : 106 .

فصل

في رميه الإمام أحمد رحمه الله بأنه لم يتحكم في عواطفه لكون الدولة والعامة معه وبيان مراده والرد عليه

قال المالكي بعد كلامه السابق ، في حاشية ص (109) :

(وللأسف أن غالب المنتصرين لا يتحكمون في عواطفهم ، خصوصا إذا كانت الدولة والعامة معهم . فالقلائل من عقلاء الناس ، يتحكمون في خصوماتهم ، حتى لا تخرج عن الشرع .

ولعل من أبرز النماذج الجميلة في تاريخنا : نموذج الإمام علي مع الخوارج ، فرغم أنهم كانوا يصرحون بعداوته ، ويكفرونه ، ويسبونه ، ورغم ورود النصوص فيهم بأنهم يمرقون من الإسلام ، إلا أن الإمام علي [1] كان شريف الخصومة ، فلم يستغل كل هذا في تكفيرهم ، وإنما قال : " إخواننا بغوا علينا " . وكان يمنحهم حقوقهم كغيرهم من المسلمين ، و لم يقاتلهم إلا بعد سفكهم الدماء) اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن الإمام أحمد وغيره من أئمة الإسلام سلفا وخلفا : لم يكفروا أحدا لعواطفهم ، أو خصومتهم معه ، بل كان ضابط ذلك ومرجعه : كتاب الله سبحانه ، وسنة رسوله r .

لهذا تجد اتفاق أئمة الإسلام ، بجميع مذاهبهم الفقهية ، وطبقاتهم الحديثية ، على كفر أولئك .

فإن كانت العاطفة أخذت أحمد - حاشاه - ، فهل أخذت أئمة الإسلام جميعا ؟ !

الثاني : أن قياس الجهمية بالخوارج على الخليفة الراشد علي t كما فعل المالكي : قياس مع الفارق غير صحيح .

---

(1) كذا في كتاب المالكي ! والصواب : " عليا " .

فإن الخلاف مع الجهمية أصولي ، أما الخوارج : فخلافهم - عند نشوئه في أوله - لم يكن أصوليا ، لهذا قال فيهم علي t ما قال .

إلا أنهم - أعني الخوارج - انتحلوا بعد ذلك الاعتزال ، فحكمهم كحكم بقية الجهمية والمعتزلة .

الثالث : أن الإمام أحمد رحمه الله - وإن كان كفر المعتزلة - إلا أنه لم يقتل أحدا منهم ، و لم يحرض الخليفة العباسي على قتل أحد منهم ، بخلاف علي t فإنه مع عدم تكفيره للخوارج ، إلا أنه سفك دماءهم ، ونكل بهم - في مواقع مشهودة - شر تنكيل ، فعلي t أشد في دين الله من أحمد رحمه الله ، وفعل علي t في الخوارج ، حق ولا ريب . بل إن قتله لهم منقبة وفضيلة أتت في غير حديث له ، فأخرج الإمام أحمد (1 / 113) والبخاري (6930) ومسلم (1066) عن علي t قال : سمعت رسول الله r يقول : { يخرج في آخر الزمان ، قوم أحداث الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة } [(1)] .

وعنه t قال : قال رسول الله r : { يخرج قوم فيهم رجل مودن اليد ، أو مثدون اليد ، أو مخدج اليد ، ولولا أن تبطروا ، لأنبأتكم بما وعد الله الذين يقاتلونهم على لسان نبيه } [(2)] رواه الإمام أحمد في " مسنده " (1 / 59) ومسلم (1066) .

---

(1) البخاري المناقب (3415) ، مسلم الزكاة (1066) ، النسائي تحريم الدم (4102) ، أبو داود السنة (4767) ، أحمد (1 / 131) .

(2) مسلم الزكاة (1066) ، أبو داود السنة (4763) ، ابن ماجه المقدمة (167) ، أحمد (1 / 113) .

وعن أبي سعيد الخدري t أن رسول الله r قال : { تمرق مارقة في فرقة من المسلمين ، يقتلهما أولى الطائفتين بالحق } [1] رواه مسلم (1065) .

وروى الإمام أحمد في " مسنده " (3 / 33) وابنه عبد الله في " **السنة** " (1512) عن أبي سعيد الخدري t - وقد روى حديثا في الخوارج وعلاماتهم - قال : (**فحدثني عشرون أو بضع وعشرون من أصحاب رسول الله r أن عليا ولي قتلهم**) .

الرابع : أن عليا t إن كان وسعه خروج الخوارج عليه ، وقال فيهم ما قال ، إلا أنه لما خرج الزنادقة في عهده ، ممن يزعمون حبه وتوليه ، وكانت مخالفتهم عقدية أصولية : حرقهم بالنار ونكل بهم ، و لم يكتف بتكفيرهم . فلو كانت الجهمية والمعتزلة في عصر علي ، وبلغه منهم ما بلغ أحمد : لأرانا علي t فيهم ، ما أرانا في أشباههم .

(1) مسلم الزكاة (1065) ، أحمد (3 / 95) .

فصل

في زعم المالكي بطلان نقول الحنابلة عن الإمام أحمد في التكفير على أي حال صحت أو لم تصح والرد عليه

قال المالكي ص (109 - 110) :

(وهذه النقولات الكثيرة ، التي نقلها الحنابلة عن الإمام أحمد في التكفير :

- إما أن تكون صحيحة .
- وإما أن تكون باطلة .

فإن كانت صحيحة : فهي مردودة على الإمام أحمد ، لعدم استيفائها لضوابط التكفير ، التي دلت عليها النصوص الشرعية .

وإن كانت هذه النقولات ، باطلة عن الإمام أحمد : فهي دليل على وجود الكذب ، داخل المنظومة الحنبلية) ا هـــ .

وجوابه من وجوه :

أحدها : تقدم مرارا ، وهو أن تكفير الإمام أحمد للقائلين بخلق القرآن ، أشهر وأظهر من أن يحتج له ، وقد تواتر ذلك عنه .

الثاني : أنه لا شك في كفر من قال بخلق القرآن ، وقد أجمع أئمة الإسلام على ذلك ، وتقدم ذكر جملة منهم في " **المقدمة الثالثة** " أول الكتاب ، و لم ينفرد الإمام أحمد أو الحنابلة بذلك .

ثم ما ضوابط التكفير التي غابت عن الإمام أحمد وأئمة السلف عند تكفيرهم الجهمية ، وعرفها المالكي الجاهل ؟ !

و لم أغفلها و لم يبدها ، ونحن في أمس الحاجة لها ؟ ! كيف لا ، وقد غابت عن السلف وجهلوها ! !

الثالث : تقدم أيضا ، في رد طعنه واتهامه لأئمة الحنابلة بالكذب تارة ، وتشكيكه في صدقهم تارة أخرى ، كما في كلامه السابق هنا .

ونحن نتره علماء المسلمين وأئمتهم ، حنابلة كانوا ، أو غير حنابلة ، من الكذب و الصفات الذميمة ، التي يحاول المالكي إلصاقها بهم .

فصل

في رميه شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه بالغ في التفريق بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وهون من شأن الأول وعظم الثاني وتبديع المالكي لأصل هذا التفريق والرد عليه

زعم المالكي ص (116 - 117) :

(أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، بالغ في التفريق بين توحيد الربوبية ، وتوحيد الألوهية ، وأنه رحمه الله هون من شأن الأول ، وبالغ في شأن الثاني) .

ثم قال المالكي :

(والتفريق نفسه ، تفريق مبتدع ، ليس في كتاب الله ، ولا سنة رسوله ، و لم يقل بهذا التفريق أحد من الصحابة ولا التابعين ، فالتوحيد شأنه واحد .

وهذا التفريق ، هو الذي جعل مقلدي ابن تيمية يزعمون : أن الله لم يبعث الرسل ، إلا من أجل توحيد الألوهية ، أما توحيد الربوبية ، فقد أقر به الكفار ! ! ونسوا أن فرعون قال : { A$)ù $R& 4’ãF$$Nä3š Ç‘ÎÈ } [1] وقوله : { 7’»$gÎ$J$ ⊥ $B ÏM‘Ìä } ، وأن صاحب إبراهيم قال : { ‘9 Nà6 ôÏB 9)÷ ÎöÎ ” } [2] ، وأن صاحب إبراهيم قال : { $R& ‘é ó¾Ö ‘Bé‹ÏM } [3]

فضلا عن سائر الملحدين في الماضي والحاضر ، وغير ذلك .

مما يؤكد أن الرسل بعثوا للإقرار بوجود الله وربوبيته ، واستحقاقه للعبادة ، وبعثوا بسائر أنواع العبادة ، والأخلاق ، وتحريم المحرمات ، وغير ذلك) اهـ .

---

(1) سورة النازعات آية : 24 .

(2) سورة القصص آية : 38 .

(3) سورة البقرة آية : 258 .

والجواب :

أن في كلامه هذا مغالطات وتلبيسا ، فإن الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - بعثوا بأنواع التوحيد الثلاثة : الألوهية ، والربوبية ، والأسماء والصفات .

إلا أنه لما كانت الفطر السليمة ، مفطورة – بالاضطرار - إلى نسبة هذا الخلق إليه خالق عظيم ، وأن الخلق لم يخلقوا أنفسهم ، ولم يوجدوا دون خالق : كانت حاجة الناس إلى توحيد الألوهية والأسماء والصفات أعظم ، لفسادهما عند أكثر الناس قبل بعثة الأنبياء والرسل ، قال سبحانه : } ô‰s)s9ur $uZ÷Wyèt/ ’Îû Èe@ä.2 7p¨Bé& »wqß™§‘ Âcr& (#r߉ç6ôã$# ©!$# (#qç6Ï⁄Gô_$#ur |NqäóÜ9$# { [1] .

ولذا ألزم الله U كفار قريش بتوحيده في العبادة ، بإقرارهم له بتوحيد الربوبية ، فقال سبحانه لنبيه r } ûÈõs9ur NßgtFø9r'™ ô`B t,n={ ÏNºuq»yJ¡¡9$# uÚö‘F{$#ur £`ä9qà)u‹s9 ª!$# { [2]

وقال جل وعلا : } @è% Ç`J|9 ÞÚö‘F{$# `tBur !$pkŽÏù bÎ) óOçFZä. šcqßJn=÷ès? tbqä9qà)u‹y™ ¬! 4 { [3] وهذا في القرآن كثير .

وهذان التوحيدان ، متضمنان لتوحيد الربوبية بلا شك ، ولم يخالف فيه إلا قليل كالمانوية !

أما قول فرعون : فكان مكابرة منه ، لا اعتقادا له ، وإلا فمن خلقه هو ؟ ! وخلق الخلق قبله ؟ !

---

(1) سورة النحل آية : 36 .

(2) سورة لقمان آية : 25 .

(3) سورة المؤمنون الآيتان : 84 - 85 .

لهذا قال سبحانه : { #qèãr $V˜è=B ßàã$ ÿR& $gF) øŠó$ $¸ß (r‰s _r } [1] وقال موسى - عليه الصلاة والسلام - لفرعون : { 9)‰ à MH$ã $B A“R& à‰dwâ ŽvÌ ‘ <• ÇËÈ #Yq¢6B Üc öä‹¯»f 7ZßV ’Îoør •ÍšÁ/ ŠÚ öR‘$ ÏN°q»J¡¡9$ } [2] .

أما قول النمرود { ‡ßR ê ÏóÁ ¾‹¯Bé‹ ßM } [3] : فلم يرد به الإنشاء من العدم ، وإنما أراد قدرته على القتل ، والعفو عن مستحقه . فأخرج رجلا حكم عليه بالقتل ، فعفى عنه ! وآخر قتله ! وهذا أمر يستوي فيه النمرود وغيره .

أما تبديع المالكي لمن قسم التوحيد : فمن جملة جهله !

وتسمية أمر الله U لخلقه ، بإفراده بالعبادة : توحيد الألوهية ، وتسمية إخباره سبحانه ، بأنه له الخلق ، وأنه منشؤهم من العدم : توحيد الربوبية ، وتسمية ما وصف الله به نفسه ، من صفات الكمال ، وما سمى به نفسه : توحيد الأسماء والصفات : حق .

ومن أنكر التسمية لمزيد جهله ، وعمى بصره : فلا يسعه إنكار المعنى ، ومن أثبت المعنى - وإنكاره كفر - : لم يكن لإنكاره التسمية معنى .

---

(1) سورة النمل آية : 14 .

(2) سورة الإسراء آية : 102 .

(3) سورة البقرة آية : 258 .

فصل

في تعلق المالكي بكون أئمة الإسلام بشرا يصيبون ويخطئون لرد أقوالهم في الاعتقاد والتشكيك في صحة ما اعتقدوه وقالوه والرد عليه

قال المالكي ص (120) :

(والصواب ليس مع هؤلاء ولا هؤلاء . فأبو حنيفة ، وأحمد ، وابن تيمية ، وابن القيم ، والأشعري ، ومحمد بن عبد الوهاب : مسلمون مؤمنون ، لكنهم بشر يصيبون ويخطئون) ا هـــ .

وأقول :

نعم ! الصواب ليس مع هؤلاء ، ولا مع هؤلاء ! وإنما هو مع المالكي ! فإن أبا حنيفة ، وأحمد ، وغيرهم ممن ذكر ، بشر يصيبون ويخطئون ، أما المالكي فلا ! ولعله من مارج من نار !

ثم بنى المالكي على ما سبق ، وأدخل فيمن ذكر غيرهم فقال :

(وكذلك الحال في أئمة المعتزلة أو الشيعة ، مثل واصل بن عطاء ، وعمرو بن عبيد ، وابن المطهر ، والجهم بن صفوان ، والجعد بن درهم ، وغيلان الدمشقي وغيرهم من العلماء : هم مسلمون ، لهم حق الإسلام ، لكنهم بشر يصيبون ويخطئون ، بغض النظر عن نسبة الصواب والخطأ هنا) ا هـــ .

وأقول :

انظر لهذا الضال المضل ، كيف يخلط عمدا ، بين أئمة الإسلام والسنة ، وبين أئمة الكفر والبدعة ، كمن ذكرهم هنا أخيرا .

وقد حكم أئمة الإسلام والسنة - وهم أئمة عدل وعلم وتقى - بكفر هؤلاء الضلال وزندقتهم .

مع خرق المالكي إجماع من سبق ! فإن كل طائفة لم تجعل الأخرى داخلة معها في الإسلام ، بل كل فريق يكفر الآخر !

أما أمر المالكي : بغض النظر عن نسبة الصواب والخطأ هنا :

فمن جملة ضلاله ! فإن نسبة الخطأ والمخالفة ، ونوعها : معتبر مطلوب ، وإلا ما من أحد في الدنيا ، لا يهودي ولا نصراني ولا غيرهم من الكفار والملحدين إلا وعنده شيء من الحق وشيء من الباطل ، إلا أن نوع باطلهم ونسبته عظيمة .

فصل

في زعم المالكي كثرة الأكاذيب والأحاديث الموضوعة والآثار الباطلة في كتب أهل السنة الحنابلة بزعمه والرد عليه

ذكر المالكي ص (122) : فصلا بعنوان " كثرة الأكاذيب من الأحاديث الموضوعة ، والآثار الباطلة " ، ثم قال :

(وخاصة تلك المشتملة على التجسيم ، وتشبيه الله بالإنسان ، سواء ما كان منها مكذوبا على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم . أو ما كان مكذوبا على بعض الصحابة والتابعين ، أو كان مما تسرب إلى الكتب من الإسرائيليات المأخوذة عن اليهود والنصارى) اهـ .

ثم ذكر جملة آثار ، رواها الإمام عبد الله بن الإمام أحمد في كتابه العظيم " السنة " بأسانيده ، منها : ما ذكره المالكي فقال ص (124) :

(وروى بإسناده عن ابن مسعود : " إذا تكلم الله U سمع له صوت كجر السلسلة على صفوان !! ") .

ثم قال المالكي :

(واتهم عبد الله بن أحمد من لم يقر بهذا بالجهمية والبدعة !! مع أن هذا فيه تشبيه واضح ، ولم يأت عليه دليل صحيح) اهـ .

وكذب المالكي أيضا أحاديث أخرى ، رواها عبد الله في كتابه ليس في رواتها أحد متهم ! والجواب من وجوه :

أحدها : أن وصف الله U بصفة ما : شيء . ورواية ما ورد في الباب من الصفات شيء آخر ، ومن ساق الإسناد فقد أحال ، ولا تبعة عليه .

وهذا الحافظ البيهقي أشعري شافعي ، ليس بحنبلي : قد روى ما رواه عبد الله بن أحمد وغيره ، في كتابه " الأسماء والصفات " ، وكتابه الآخر " **الاعتقاد** " .

وما حواه كتابه " **الأسماء والصفات** " ، من الأسماء والصفات أكثر بأضعاف مما حواه كتاب عبد الله بن الإمام أحمد . بل لا يساوي عشره ، بل هو أقل من ذلك . وفيها الصحيح والضعيف ، وما دون ذلك وفوقه .

الثاني : مطالبة المالكي : بدليل صحة كلامه ، فإنه كذب ما رواه عبد الله بن أحمد من أحاديث وآثار في كتابه " **السنة** " ، ولم يذكر - في جميع ما ساقه - دليلا واحدا ، ولا علة واحدة ! بل لم يطعن في أحد من رواتها بحرف ، فمن أين يسلم له بصحة دعواه ؟ !

الوجه الثالث : أن أثر ابن مسعود t الذي ذكره المالكي ، وعاب على عبد الله بن الإمام أحمد روايته أثر صحيح ، قد رواه عبد الله في " **السنة** " (1/ 281 - 282) بإسناد صحيح فقال : (حدثني أبو معمر (أخبر) نا جرير عن الأعمش ، و(أخبر) نا ابن نمير ، وأبو معاوية ، كلهم عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله قال : " **إذا تكلم الله U بالوحي ، سمع أهل السماء له صلصلة ، كصلصلة الحديد على الصفا** " **اهـ .**

وهذا إسناد صحيح ، لا ريب فيه ، وقد شارك عبد الله في روايته غير واحد من الأئمة ، منهم :

- البخاري في " **خلق أفعال العباد** " (367 - 368) موقوفا ، من طريق الأعمش به .

- وأبو داوود في " **سننه** " (4738) من طريق أبي معاوية به مرفوعا .

والبيهقي في " **الأسماء والصفات** " (262 - 263) من طريق أبي معاوية به ، مرفوعا وموقوفا .

- واللالكائي في " **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة** " (547 - 549) مرفوعا وموقوفا .

- والدارمي في " **الرد على الجهمية** " (308) موقوفا .

- " وابن خزيمة في " **التوحيد** " (**1/ 350 - 354**) من طرق عدة ، مرفوعة وموقوفة .

- وأبو الشيخ في " **العظمة** " (**144**) موقوفا .

- وابن حبان في " **صحيحه** " (**37**) مرفوعا .

والخطيب البغدادي في " **تاريخه** " (**11** / 392 - 393) مرفوعا وموقوفا .

ورجح الخطيب ، وقبله الدارقطني : الرواية الموقوفة ، وقالا : (هي المحفوظة) .

وهذه الرواية - وإن كانت موقوفة - فلها حكم الرفع ، إذ أن مثلها لا يقال بالرأي .

فإن كانت رواية عبد الله بن الإمام أحمد ، لهذا الأثر تجسيما وتشبيها : فكل من خرجه معه - ممن ذكرناه أو غيرهم - مجسمون مشبهون !

وقد جاء هذا الأثر مرفوعا بنحوه ، من رواية أبي هريرة **t** عن النبي **r** قال : { إذا قضى الله الأمر في السماء ، ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله ، كأنه سلسلة على صفوان } ÇÌÈ ç̌ô3$•’íè$qèr ¨; s$(q$% Näš‘ A$% #Œ$B (q$% óôg/qè `ã í̇hè#Œ) ûLm { [1] } [2]

رواه :

- البخاري في : **صحيحه** (4701) و (4800) و (7481) ،

وفي " **خلق أفعال العباد** " (369) ، وهذا لفظه .

- والترمذي (3223) ، وقال : (هذا حديث حسن صحيح) .

- وابن ماجه (194) .

---

(1) سورة سبأ آية : 23 .

(2) البخاري تفسير القرآن (4522) ، الترمذي تفسير القرآن (3223) ، أبو داود الحروف والقراءات (3989) ، ابن ماجه المقدمة (194) .

- واللالكائي (6 54) .

- والبيهقي في " **الأسماء والصفات** " ص (2 6 1) ، وغيرهم .

قال البخاري في " **خلق أفعال العباد** " (70) بعد أن ذكره : (وكذا قال ابن عباس ، وابن مسعود رضي الله عنهما ، وأهل العلم) ا هـ ثم روى أثر ابن مسعود السابق .

فهل كان رسول الله r وابن عباس ، وابن مسعود ، وأبو هريرة رضي الله عنهم ، وأهل العلم - كما قال البخاري - : مشبهين مجسمين ؟ !

ولم رمى المالكي عبد الله بن الإمام أحمد بالتشبيه والتجسيم لروايته هذا الحديث ، وترك غيره ممن شاركه في روايته ؟ ! بل ترك من قاله ؟ !

والمالكي لا يريد الطعن في عبد الله بن أحمد ، ولا في عقيدته ، إنما يريد أمرا فوق ذلك ! وهو الطعن في اعتقاد المسلمين ، وأئمة الدين .

وما عابه المالكي أيضا ، على عبد الله بن أحمد ، أنه اتهم من لم يقر بحديث ابن مسعود السابق : بالتجهم والابتداع : حق ، فإن أئمة الإسلام على الإقرار به . وبكل ما صح عن النبي r ولم يخالف في ذلك إلا أهل البدع ، كالجهمية .

مع أن ما عابه المالكي عليه : ليس من قوله هو - رحمه الله - وإنما هو من قول أبيه الإمام أحمد ، وهو رواه عن أبيه .

إلا أن المالكي أراد نسبته لعبد الله دون أبيه ظانا أن الطعن في عبد الله أهون وأقرب من الطعن في أبيه !

فصل

في رمي المالكي الحنابلة بالنصب والرد عليه

زعم المالكي في حاشية ص (127) :

أن الحنابلة لديهم حساسية كبيرة ، من الثناء على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب t وأهل بيته ! بينما ينتشر بينهم ، الثناء على بني أمية ، وخاصة معاوية ، وابنه يزيد !

ثم زعم المالكي كذلك : أن المناهج التعليمية عندنا في المملكة ، تسببت في انتشار النصب بين عموم طلبة العلم ! !

والجواب :

أن هذه الحساسية المزعومة ، لا يشعر بها إلا الرافضة ، وأبناؤهم ، وأذنابهم .

وما زالت كتب أهل السنة حنابلة وغيرهم : مليئة بفضائل أصحاب رسول الله r عامة ، وخلفائه الراشدين الأربعة خاصة ، وهذه كتبهم بيننا .

والحنابلة من أشد الناس حرصا على سلامة أعراض أصحاب رسول الله r عامة ، فكيف بخواص الصحابة وكبارهم منزلة ؟ ! وما زال طلبة العلم يدرسونها ويدرسونها .

وهذه مساجدنا ، وهاهم خطباؤنا ، لا يختمون خطبهم إلا بالترضي على الخلفاء الأربعة ، أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي رضي الله عنهم .

غير أن الحنابلة لم يؤلهوا عليا t ! ولم يقولوا بعصمته ! أو رجعته ! ولم يقدموه t على أبي بكر وعمر .

فإن كان ذلك هو النصب الذي يعنيه المالكي ، فنعم إذن !

أما رمي المالكي لمناهج تعليمنا ، أنها تسببت في انتشار النصب بين عموم طلبة العلم : فدعوى باطلة ، فليذكر لنا حرفا واحدا فحسب - ولا نريد منه دليلا غيره - في كتاب واحد فحسب من تلك المناهج التعليمية فيه تنقص لعلي t أو غض من مكانته الرفيعة t أو أحد من أهل بيته . فإذا لم يفعل - ولن يفعل - فلعنة الله على الكاذبين .

وهذا " **كتاب الشريعة** " ، مثال لكتاب من كتب الحنابلة في الاعتقاد ، للحافظ الكبير الإمام أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري رحمه الله (ت 360 هـ) . وترجمته عند :

- ابن أبي يعلى (ت 526 هـ) في " **طبقات الحنابلة** " (332 - 333) .

- والنابلسي (ت 797 هـ) في " **مختصر طبقات الحنابلة** " (332) ؟

- والبرهان ابن مفلح (ت 884 هـ) في " **المقصد الأرشد ، في تراجم أصحاب الإمام أحمد** " (2/ 389) .

- والعليمي (ت 927 هـ) في " **الدر المنضد ، في ذكر أصحاب الإمام أحمد** " (1/ 175) .

- وفي كتاب العليمي الآخر " **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد** " (2/ 271) .

- وابن العماد الحنبلي (ت 1089 هـ) في " **شذرات الذهب** " (3/ 35) .

- وابن عثيمين (ت 1410 هـ) في " **تسهيل السابلة ، لمريد معرفة علماء الحنابلة** " (637) (1/ 428 - 429) .

- وبكر بن عبد الله أبو زيد ، في " **علماء الحنابلة** " ص (92) وغيرهم كثير .

عقد الآجري رحمه الله في كتابه " **الشريعة** " : كتبا وأبوابا كثيرة في فضائل الصحابة رضي الله عنهم ، عامة وخاصة ، وعقد كتابا في " **الشريعة** " سماه : (**كتاب فضائل أمير المؤمنين t**) .

ثم عقد تحته اثني عشر بابا في ذلك ، يذكر الباب ، ثم يسوق ما حفظ فيه ، هي :

- كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

- باب ذكر جامع مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

- باب ذكر محبة الله U ورسوله r لعلي t وأن عليا محب لله U ولرسوله r .

- باب ذكر منزلة علي t من رسول الله r كمنزلة هارون من موسى .

- باب ذكر قول النبي r { من كنت مولاه فعلي مولاه ، ومن كنت وليه فعلي وليه } [(1)] .

باب ذكر دعاء النبي r لمن والى عليَّ بن أبي طالب t وتولاه ، ودعائه على من عاداه .

باب ذكر عهد النبي r إلى علي أنه لا يحبه إلا مؤمن ، ولا يبغضه إلا منافق ، والمؤذي لعلي t المؤذي رسول الله r .

باب ذكر ما أعطي علي بن أبي طالب t من العلم والحكمة ، وتوفيق الصواب في القضاء ، ودعاء النبي r له بالسداد والتوفيق .

باب ذكر دعاء النبي r لعلي بن أبي طالب t بالعافية من البلاء مع المغفرة .

باب أمر النبي r لعلي t بقتال الخوارج ، وأن الله U أكرمه بقتلهم .

باب ذكر جوامع فضائل علي بن أبي طالب t الشريفة الكريمة عند الله U وعند رسوله r وعند المؤمنين .

باب ذكر مقتل أمير المؤمنين علي t وما أعد الله الكريم لقاتله من الشقاء في الدنيا والآخرة .

باب ذكر ما فعل بقاتل علي كرم الله وجهه .

كتاب فضائل فاطمة رضي الله عنها .

باب ذكر قول النبي r " { إن فاطمة سيدة نساء عالمها } .

---

(1) الترمذي المناقب (3713) ، أحمد (4 / 368) .

باب ذكر إكرام النبي r لفاطمة رضي الله عنها ، وعظم قدرها عنده . باب ذكر غضب النبي r لغضب فاطمة رضي الله عنها .

- باب ذكر تزويج فاطمة بعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، وعظيم ما شرفها الله U به في التزويج من الكرامات التي خصهما الله U بها .

- باب ذكر بيان فضل فاطمة رضي الله عنها في الآخرة ، على سائر الخلائق .

- كتاب فضائل الحسن والحسين رضي الله عنهما .

- باب ذكر قول النبي r { الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة } [1] .

- باب شبه الحسن والحسين رضي الله عنهما برسول الله r .

- باب ذكر محبة النبي r للحسن والحسين رضي الله عنهما .

- باب حث النبي r أمته على محبة الحسن والحسين ، وأبيهما ، وأمهما رضي الله عنهم أجمعين .

- باب قول النبي r للحسن والحسين رضي الله عنهما: { هما ريحانتاي من الدنيا } [2] .

- باب ذكر حمل النبي r للحسن والحسين رضي الله عنهما على ظهره في الصلاة ، غير الصلاة .

- باب ذكر ملاعبة النبي r للحسن والحسين رضي الله عنهما .

- باب ذكر إخبار النبي r عن صلاح المسلمين بالحسن بن علي رضي الله عنهما .

- باب إخبار النبي r بقتل الحسين t وقوله : { اشتد غضب الله على قاتله } .

- باب ذكر نوح الجن على الحسين رضي الله عنه .

- باب في الحسن والحسين رضي الله عنهما : من أحبهما فللرسول يحب ، ومن أبغضهما فللرسول يبغض .

---

(1) الترمذي المناقب (3768) .

(2) البخاري المناقب (3543) ، الترمذي المناقب (3770) ، أحمد (2 / 114) .

- باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها .
- باب ذكر تزويج النبي r خديجة رضي الله عنها ، وولدها منه .
- باب ذكر غضب النبي r لخديجة رضي الله عنها ، وحسن ثنائه عليها .
- باب إخبار النبي r لخديجة رضي الله عنها ، سيدة نساء عالمها .
- باب بشارة النبي r لخديجة رضي الله عنها ، بما أعد الله U لها في الجنة .
- كتاب جامع فضائل أهل البيت رضي الله عنهم .
- باب ذكر قول الله U : } $yJ¯Rà) ß‰ƒÌãƒ ª! $# |=ÏdõãÏ Zã 6àÎ ãÑ$ ƒ¯ô § ‡ #7Ïd¨ ÏM¯ØÜ$ ÷ä.Ìã£gÜãƒ ÇÌÌÈ { [1] .
- باب ذكر أمر النبي r أمته بالتمسك بكتاب الله U وبسنة رسوله r وبمحبة أهل بيته ، والتمسك على ما هم عليه من الحق ، والنهي عن التخلف عن طريقتهم الجميلة الحسنة .
- باب قول الله U : } r?Ö)èM ©!$#¯ÎŸ$Ÿ2 ´ÎŸ7$ ÇÊÏÏÈ { [2] .
- باب فضل جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه .
- باب فضل حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه .
- كتاب فضائل العباس بن عبد المطلب ، وولده رضي الله عنهم أجمعين .
- باب ذكر تعظيم قدر العباس بن عبد المطلب t عند رسول الله r .
- باب ذكر دعاء النبي r للعباس t ولولده ، وأنه قد أجيب في ذلك .
- باب ذكر من آذى العباس t فقد آذى رسول الله r .
- باب ذكر غضب النبي r لغضب العباس رضي الله عنه .
- باب ما روي أن للعباس t شفاعة ، يشفع بها للناس يوم القيامة .

---

(1) سورة الأحزاب آية : 33 .

(2) سورة البقرة آية : 166 .

- باب فضل عبد الله بن عباس t وما خصه الله الكريم من الحكمة والتأويل الحسن للقرآن .

- باب ذكر ما انتشر من علم ابن عباس رضي الله عنه .

- باب ذكر وفاة ابن عباس t بالطائف ، والآية التي رويت عند دفنه .

- باب ذكر إيجاب حب بني هاشم ، أهل بيت النبي r على جميع المؤمنين .

- باب ذكر فضل بني هاشم على غيرهم .

- باب فضل قريش على غيرهم .

روى الآجري رحمه الله في هذه الأبواب ، كثيرا مما حفظ وروى من حديث وأثر ، فجاءت هذه الأبواب حافلة ، بكثير مما جاء في فضلهم ، وعظيم حقهم .

وكان مما قال الآجري رحمه الله ، في أول كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب t من " **الشريعة** " : (أما بعد ، فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب t شرفه الله الكريم بأعلا الشرف ، سوابقه بالخير عظيمة ، ومناقبه كثيرة ، وفضله عظيم ، وخطره جليل ، وقدره نبيل .

أخو الرسول r وابن عمه ، وزوج فاطمة ، وأبو الحسن والحسين ، وفارس المسلمين ، ومفرج الكرب عن رسول الله r وقاتل الأقران ، الإمام العادل ، الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة ، المتبع للحق ، المتأخر عن الباطل ، المتعلق بكل خلق شريف .

الله U ورسوله r له محبان ، وهو لله والرسول محب ، الذي لا يحبه إلا مؤمن تقي ، ولا يبغضه إلا منافق شقي ، معدن العقل والعلم والحلم والأدب t) .

وقال رحمه الله في " **كتاب فضائل فاطمة رضي الله عنها** " من " **الشريعة** " : (اعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن فاطمة رضي الله عنها ، كريمة على الله U وعلى رسوله r وعند جميع المؤمنين .

شرفها عظيم ، وفضلها جزيل ، النبي r أبوها ، وعلي t بعلها ، والحسن والحسين رضي الله عنهما سيدا شباب أهل الجنة ولداها ، وخديجة الكبرى أمها .

قد جمع الله الكريم لها الشرف من كل وجه ، مهجة رسول الله r وثمرة فؤاده ، وقرة عينه رضي الله عنها ، وعن بعلها ، وعن ذريتها الطيبة المباركة ، قال النبي r : { فاطمة سيدة نساء عالمها } .

وقال r : { حسبك من نساء العالمين : مريم ابنة عمران ، وخديجة بنت خويلد ، وفاطمة بنت رسول الله r ، وآسية امرأة فرعون } [1] .

وقال الآجري رحمه الله أيضا في " **الشريعة** " ، في " **فضائل الحسن والحسين رضي الله عنهما** " : (اعلموا - رحمنا الله وإياكم - : أن الحسن والحسين رضي الله عنهما ، خطرهما عظيم ، وقدرهما جليل ، وفضلهما كبير ، أشبه الناس برسول الله r خلقا وخلقا) .

الحسن والحسين رضي الله عنهما ، هما ذريته الطيبة الطاهرة المباركة ، وبضعتان منه ، أمهما فاطمة الزهراء ، مهجة رسول الله r وبضعة منه ، وأبوهما أمير المؤمنين علي بن أبي طالب t أخو رسول الله رب العالمين ، وابن عمه ، وختنه على ابنته ، وناصره ، ومفرج الكرب عنه ، ومن كان الله ورسوله له محبين .

فقد جمع الله الكريم للحسن والحسين رضي الله عنهما الشرف العظيم ، والحظ الجزيل من كل جهة ، ريحانتا رسول الله r وسيدا شباب أهل الجنة .

وسنذكر ما حضرني ذكره بمكة من الفضائل ، ما تقر بها عين كل مؤمن محب لهما ، ويسخن الله العظيم بها عين كل ناصبي خبيث باغض لهما ، أبغض الله من أبغضهما) .

وقال رحمه الله في " **الشريعة** " ، في " **باب ذكر إيجاب حب بني هاشم ، أهل بيت النبي r على جميع المؤمنين** " :

(واجب على كل مؤمن ومؤمنة : محبة أهل بيت رسول الله r بنو هاشم : علي بن أبي طالب ، وولده ، وذريته ، فاطمة ، وولدها ، وذريتها ، والحسن والحسين ،

---

(1) سنن الترمذي كتاب المناقب (3878) ، مسند أحمد (3 / 135) .

وأولادهما ، وذريتهما ، وجعفر الطيار ، وولده ، وذريته ، وحمزة ، وولده ، والعباس ، وولده ، وذريته رضي الله عنهم .

هؤلاء أهل بيت رسول الله r واجب على المسلمين محبتهم ، وإكرامهم ، واحتمالهم ، وحسن مداراتهم ، والصبر عليهم ، والدعاء لهم .

فمن أحسن من أولادهم وذراريهم : فقد تخلق بأخلاق سلفه الكرام الأخيار الأبرار .

ومن تخلق منهم بما لا يحسن من الأخلاق : دعي له بالصلاح والصيانة والسلامة ، وعاشره أهل العقل والأدب ، بأحسن المعاشرة ، وقيل له : نحن نجلك عن أن تتخلق بأخلاق لا تشبه سلفك الكرام الأبرار ، ونغار لمثلك أن يتخلق بما نعلم أن سلفك الكرام الأبرار ، لا يرضون بذلك ، فمن محبتنا لك ، أن نحب لك أن تتخلق بما هو أشبه بك ، وهي الأخلاق الشريفة الكريمة ، والله الموفق لذلك) اهـ .

وقد قدمت أن الآجري رحمه الله ، قد روى في كل باب ، ما حفظ فيه من حديث وأثر ، وساقه بإسناده ، فاجتمع فيها أحاديث كثيرة ، وآثار تسر المؤمنين .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد حديث سفينة t مرفوعا : { خلافة النبوة ، ثلاثون سنة ، ثم يؤتي الله ملكه أو الملك من يشاء } [1] :

(رواه أهل السنن ، كأبي داوود وغيره ، واعتمد عليه الإمام أحمد وغيره في تقريره خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة ، وثبته أحمد ، واستدل به على من توقف في خلافة علي ، من أجل افتراق الناس عليه ، حتى قال أحمد : " **من لم يربع بعلي في الخلافة ، فهو أضل من حمار أهله** " ، ونهى عن مناكحته .

وهو متفق عليه بين الفقهاء ، وعلماء السنة ، وأهل المعرفة والتصوف ، وهو مذهب العامة .

---

(1) الترمذي الفتن (2226) ، أبو داود السنة (4646) ، أحمد (5 / 220) .

وإنما يخالفهم في ذلك ، بعض أهل الأهواء ، من أهل الكلام ونحوهم ، كالرافضة الطاعنين في خلافة الثلاثة ، أو الخوارج الطاعنين في خلافة الصهرين المنافيين : عثمان وعلي .

أو بعض الناصبة النافين لخلافة علي t أو بعض الجهال من المتسننة ، الواقفين في خلافته !

ووفاة النبي r كانت في شهر ربيع ، سنة إحدى عشرة من هجرته .

وإلى عام ثلاثين سنة ، كان إصلاح ابن رسول r الحسن بن علي السيد بين فئتين من المؤمنين ، بتروله عن الأمر عام إحدى وأربعين ، في شهر جمادى الأولى ، وسمي " **عام الجماعة** " لاجتماع الناس على معاوية ، وهو أول الملوك) ا هـ من " **مجموع الفتاوى** " (35 / 18 - 19) .

وكلام شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الباب كثير ، في كثير من مصنفاته وفتاواه ، وفي " **مجموع الفتاوي** " شيء كثير وقفت عليه ، وما قدمته يغني بمشيئة الله .

وقال الإمام العلامة يحيى بن يوسف بن يحيى الأنصاري الصرصري الحنبلي (ت 656 هـ ، شهيدا على يد المغول لعنهم الله ، لما دخلوا العراق) في قصيدته اللامية العظيمة ، التي ذكر فيها اعتقاد الحنابلة ، والثناء على إمامهم أحمد بن حنبل وأتباعه رحمهم الله جميعا ، بعد ذكره الخلفاء الثلاثة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان رضي الله عنهم ، قال :

وكان أحق الناس بالأمر بعدهم	**أبو الحسن المرضي تاج الهدى علي**
وكان بأمر الله أعدل قائم	**على السنن المحمود لم يتنقل**
إمام هدى أكرم به من خليفة	**خليفة عدل للخلافة مكمل**
عظيم لأسباب المجادل قاطع	**كمي لأبطال الرجال مجدل**
أبر فتى جاءت به هاشمية	**كريم معم في الكرام ومخول**
يجلي دجى الهيجا بأبيض منصل	**يقطع من أبنائها كل مفصل**

ودرع علي كان صدرا فما الذي ... تظن بمقدام على الحرب مقبل

وفي قتله عمرو بن ود ومرحبا ... دليل على ما قلت غير مبطل

وسماه في الدارين أحمد سيدا ... وذلك فضل جامع كل أفضل

وحلاه من زهرائه وإخائه ... بتاج من العلياء سام مكلل

وكان له السبطان في جيد فضله ... كعقد بياقوت ودر مفصل

وأنزله منه وتلك فضيلة ... كهارون من موسى فلا تتأول

وأثنى عليه يوم خيبر إذ علا ... برايته العليا على كل أطول

ثناء بحب الله ، ثم رسوله ... وفتح عليه عاجل متسهل

علامة إيمان الموحد حبه ... وفي بغضه محض النفاق المضلل

وكم جمعت ألفاظه من بلاغة ... وجاءت بحكم في قضاياه فيصل

بفضل فتاواه وحد حسامه ... دياجي القضايا والوقائع تنجلي

تقلد خمسا أمرها متحملا ... بأعبائها العظمى أشد تحمل

يصوم هجير الصيف أجرا وحسبة ... ويهجر لذات الرقاد المخبل

إلى أن أتى ما لا مرد لوقعه ... وما يتعجل وقته لا يؤجل

فخضب أشقاها من الرأس شيبة ... تسامت وقارا بالدم المتبزل

وذلك وعد صادق من محمد ... فآل بذاك الوعد أشرف موئل

فأكرم بهم في الناس أربعة هم ... الربيع لقلب الموقن المتقبل

ولم تجتمع إلا بباطن مؤمن ... محبتهم ، لا في فؤاد مغلل

وبعد علي كرم الله وجهه ... استنيب بصلح السيد المتفضل

لذي الحلم والتقوى معاوية الرضى ... أمين على التنزيل للوحي مسجل

رديف رسول الله ثم دعى له ... بحلم وعلم إذ له بطنه يلي

ثم شرع - بعد ذلك - في ذكر فضائل آل البيت رضي الله عنهم ، فقال :

وأذكـــر شـــيئا مـــن فـــضائل أهلـــه ففضلهم المـــشهور والظـــاهر الجلـــي

هـــم العـــروة الـــوثقى لمستمـــسك ونـــور الهـــدى للمبـــصر المتأمـــل

ثم ذكر جملة منهم رضي الله عنهم ، فبدأ بذكر سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب t فمدحه وأطال ، ثم جعفر بن أبي طالب ، ثم العباس بن عبد المطلب ، ثم الحسنين : الحسن والحسين ابني علي ، ثم عبد الله بن عباس رضي الله عنهم .

وقال الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي ، في "**الجوهرة الفريدة ، في تحقيق العقيدة** " (ص 13) ، في " **باب الخلافة ، ومحبة الصحابة وأهل البيت رضي الله عنهم** " .

وهو من المتون المتداولة عند الحنابلة ، حفظا وشرحا ، وممن شرحه : شيخنا العلامة المحقق عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين القضاعي الحنبلي حفظه الله ، شرحه كاملا صيف عام (1422 هـ) ، قال حافظ :

كذا علـــي أبـــو الـــسبطين رابعهـــم بـــالحق معتـــضد ، للكفـــر مـــضطهد

فهـــؤلاء بـــلا شـــك خلافتـــهم بمقتضى الـــنص ، والإجمـــاع نعتقـــد

وأهل بيت الـــنبي والـــصحب قاطبـــة عنهم ندب ، وحـــب القـــوم نعتقـــد

والحق في فتنة بين الـــصحاب جـــرت هو الـــسكوت ، وأن الكـــل مجتهـــد

والنصر أن أبا السبطين كان هو الـــ محـــق مـــن رد هـــذا قولـــه فنـــد

تبـــا لرافـــضة ، ســـحقا لناصـــبة قبحا لمارقـــة ، ضـــلوا ومـــا رشـــدوا

هذا شيء مما تيسر لي في هذا ، مما يظهر - جليا - كذب هذا الرافضي المالكي على أئمة الإسلام ، حنابلة وغير حنابلة من أهل السنة .

فأين الحساسية - التي زعمها المالكي الرافضي - من ذكر فضائل علي وأهل البيت رضي الله عنهم جميعا .

وكتب الحنابلة طافحة بفضلهم ، والترضي عنهم ، وهذا أمر مستقر عندهم - بحمد الله - لا نزاع فيه .

وقد أجمع أئمة الإسلام والسنة وأطبقوا ، حنابلة وغيرهم ، على عظم كتاب " **الشريعة** " وفضله ، وأثنى على هذا الكتاب وصاحبه : شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، في غير موضع من كتبه .

وكذلك الحافظ ابن قيم الجوزية رحمه الله في غير موضع ، منها " **اجتماع الجيوش الإسلامية** " .

وقد أخد هذا السفر العظيم - أعني كتاب " **الشريعة** " - رسالة دكتوراة جامعية بالمملكة ، وحقق في " **جامعة أم القرى** " بمكة المكرمة ، ثم طبع بعد ذلك في المملكة أيضا ، بتحقيق - صاحب الرسالة - الشيخ الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي .

وهذا كتاب " **شرح العقيدة الطحاوية** " لابن أبي العز الحنفي رحمه الله (ت 792 هـ) ، أحد الكتب المقررة على طلاب كلية الشريعة بالمملكة ، وفيه الثناء على علي t قال رحمه الله فيه (2/ 721 -722) : قوله : " **ثم لعلي بن أبي طالب t** " . ش : أي وثبت الخلافة بعد عثمان لعلي رضي الله عنهما .

لما قتل عثمان ، وبايع الناس عليا : صار إماما حقا ، واجب الطاعة ، وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة ، كما دل عليه حديث سفينة المقدم ذكره ، أنه قال : قال رسول الله r : { خلافة النبوة : ثلاثون سنة ، ثم يؤتي الله ملكه من يشاء } [1] اهـ .

ثم ذكر شيئا من فضائله t في (2/ 725 - 726) ، وفي غير موضع .

(1) سنن أبي داود كتاب السنة (4646) .

ثم ذكر شيئا مما يجب في حق الآل رضي الله عنهم ، في (**2** / 737 – 745) عند شرحه قول الطحاوي : (ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله **r** وأزواجه الطاهرات من كل دنس ، وذرياته المقدسين من كل رجس : فقد برئ من النفاق) اهـــ .

فصل

في بيان حال معاوية رضي الله عنه والذب عنه وبيان حال ابنه يزيد

أما زعم المالكي انتشار الثناء على بني أمية ، خاصة معاوية وابنه يزيد عند الحنابلة : ففيه تفصيل .

أما معاوية : فنعم ، وهو من جملة أصحاب رسول الله r وصهره ، وكل نسب وسبب منقطع يوم القيامة ، إلا سبب النبي r ونسبه ، ومعاوية - بلا شك - منهم رضي الله عنه .

ولما ذكر الآجري تلك الكتب والأبواب السابقة ، في فضائل علي وفاطمة وابنيهما الحسن والحسين ، والآل عامة وخاصة رضي الله عنهم : ختم كتابه بفضائل معاوية t فقال : " **كتاب فضائل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما** " .

ثم قال الآجري رحمه الله : (معاوية t كاتب رسول الله r على وحي الله U وهو القرآن ، بأمر الله عز وجل .

وصاحب رسول الله r ومن دعا له النبي r أن يقيه العذاب .

ودعا له أن يعلمه الله الكتاب ، ويمكن له في البلاد ، وأن يجعله هاديا مهديا .

وأردفه النبي من خلفه فقال : } " ما يليني منك ؟ " قال : بطني ، قال : " اللهم املأه حلما وعلما " { .

وأعلمه النبي r } إنك ستلقاني في الجنة { . وصاهره النبي r بأن تزوج بأم حبيبة أخت معاوية رضي الله عنهما ، فصارت أم المؤمنين ، وصار هو خال المؤمنين ، فأنزل U فيهم : } * ã¤ÓO$!ª &b øè@ /•Yã3ä r/#ûü$%ïïû ã$Š£N B3äN BqSZ { [1] .

(1) سورة الممتحنة آية : 7 .

وقال النبي r { إني سألت ربي U ألا أتزوج إلى أحد من أمتي ، ولا يتزوج إلى أحد من أمتي ، إلا كان معي في الجنة } " .

وهو ممن قال الله U } Pöqƒ w “Ìtƒä ª!$# ôÉ<9$# `ƒÏ%©!$# (qZB#uä ¼çmyètB { [1] ، فقد ضمن الله الكريم بأن لا يخزيه ، لأنه ممن آمن برسول الله r .

وسيأتي في الأخبار ما يدل على ما قلت ، والله الموفق لذلك إن شاء الله . اهـــ .

ثم عقد الآجري في عشرة أبواب في ذلك ، هي :

- باب ذكر دعاء النبي r لمعاوية رضي الله عنه .
- باب بشارة النبي r لمعاوية t بالجنة .
- باب ذكر مصاهرة النبي r لمعاوية بأخته أم حبيبة .
- باب ذكر استكتاب النبي r لمعاوية بأمر من الله عز وجل .
- باب ذكر مشاورة النبي لمعاوية رحمه الله .
- باب ذكر صحبة معاوية للنبي r ومترلته عنده .
- باب ذكر تواضع معاوية t في خلافته .
- باب ذكر تعظيم معاوية t لأهل بيت رسول الله r وإكرامه إياهم .
- باب تزويج أبي سفيان t بهند أم معاوية رضي الله عنهم .
- باب ذكر وصية النبي r لمعاوية رضي الله عنه .

وهذا أمر مستقر عند أهل السنة جميعا ، حنابلة وغيرهم رضي الله عن معاوية ، وجميع أصحاب رسول الله r وأرضاهم .

أما يزيد : فلا ! بل صنف ابن الجوزي (ت 597 هـــ) - وهو حنبلي - جزءا معروفا في لعنه .

---

(1) سورة التحريم آية : 8 .

وأمر يزيد لا يخفى ، وقد نص إمامنا وإمام المسلمين ، الإمام أحمد بن حنبل فيه ، فقال صالح بن أحمد : قلت لأبي : إن قوما يقولون : إنهم يحبون يزيد ! فقال : " **يا بني ! وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر ؟ !** " .

فقلت : يا أبت فلماذا لا تلعنه ؟

فقال : " **يا بني ! وهل رأيت أباك يلعن أحدا ؟ !** " .

وقال أبو محمد المقدسي الحنبلي ، لما سئل عن يزيد : " **فيما بلغني لا يسب ولا يحب** " .

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، كما في " **مجموع الفتاوى** " (4 / 483) و (4 / 487) .

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله (4 / 481 - 482) : أن الناس قد افترقوا في يزيد ثلاث فرق ، طرفان ووسط :

فأحد الطرفين : كفروه ! وجعلوه منافقا زنديقا ! سعى في قتل سبط رسول الله r تشفيا من رسول الله r وانتقاما منه ! وأخذا بثأر جده عتبة ، وأخي جده شيبة ، وخاله الوليد بن عتبة وغيرهم ! وأنشدوا له في ذلك شعرا .

والطرف الآخر : جعلوه رجلا صالحا ! وإماما عادلا ! بل ظنه بعضهم صحابيا !

وذكر شيخ الإسلام بعض أصحاب هذا القول ، وليس فيهم حنبلي واحد .

ثم قال شيخ الإسلام رحمه الله (4 / 482) : (وكلا القولين ظاهر البطلان ، عند من له أدنى عقل وعلم بالأمور ، وسير المتقدمين . ولهذا لا ينسب إلى أحد من أهل العلم المعروفين بالسنة ، ولا إلى ذي عقل من العقلاء ، الذين لهم رأي وخبرة) اهـ .

أما الوسط بين هذين الطرفين الشاذين : فذكر قولهم شيخ الإسلام (4 / 483) فقال : (القول الثالث : أنه كان ملكا من ملوك المسلمين ، له حسنات وسيئات ، ولم يولد إلا في خلافة عثمان ، ولم يكن كافرا ، ولكن جرى بسببه ما جرى

من مصرع الحسين ، وفعل ما فعل بأهل الحرة ، ولم يكن صاحبا ، ولا من أولياء الله الصالحين ، وهذا قول عامة أهل العقل والعلم والسنة والجماعة) اهـ .

ثم ذكر شيخ الإسلام رحمه الله (4/ 483 - 486) : أن أصحاب هذا القول الوسط ، قد اختلفوا فيما بينهم ، وافترقوا في يزيد ثلاث فرق ، مع اجتماعهم على ما سبق ، من ظلمه وفسقه :

- ففرقة لعنته .
- وفرقة أحبته .
- وفرقة أمسكت ، فلم تسب ، ولم تحب .

وبين شيخ الإسلام رحمه الله : مأخذ كل أصحاب قول :

فاللاعنون كأبي الفرج ابن الجوزي الحنبلي ، وإلكيا الهراسي وغيرهما : لعنوه :

1 - لما صدر منه من أفعال تبيح لعنته .

2 - وقد يقولون : هو فاسق ، وكل فاسق يلعن .

3 - وقد يقولون بلعن صاحب المعصية ، وإن لم يحكم بفسقه .

فهذه ثلاثة مآخذ للعنته .

أما الذين أحبوه : أحبوه ، أو سوغوا محبته ، كالغزالي - عالم الشافعية الشهير - فلهم مأخذان :

1 - أحدهما : أنه مسلم ، ولي أمر الأمة على عهد الصحابة ، وتابعه بقاياهم . وكانت فيه خصال محمودة ، وكان متأولا فيما ينكر عليه من أمر الحرة وغيره ، فيقولون : هو مجتهد مخطئ .

ويقولون : إن أهل الحرة ، هم نقضوا بيعته أولا ، وأنكر ذلك عليهم ابن عمر رضي الله عنهما وغيره .

أما قتل الحسين t فلم يأمر به ، ولم يرض به ، بل ظهر منه التألم لقتله ، وذم من قتله . ولم يحمل الرأس إليه ، وإنما حمل إلى عبيد الله بن زياد .

2 - والمأخذ الثاني لهؤلاء المحبين : أنه قد ثبت في " صحيح البخاري " عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله r قال : { أول جيش يغزو القسطنطينية ، مغفور لهم }[1]

وأول جيش غزاها ، كان أميره يزيد .

ثم قال شيخ الإسلام رحمه الله (4 / 486) بعد ذكره مأخذ اللاعنين والمحبين : (والتحقيق : أن هذين القولين ، يسوغ فيهما الاجتهاد ، فإن اللعنة لمن يعمل المعاصي ، مما يسوغ فيها الاجتهاد . وكذلك محبة من يعمل حسنات وسيئات .

بل لا يتنافى عندنا : أن يجتمع في الرجل الحمد والذم ، والثواب والعقاب ، كذلك لا يتنافى أن يصلى عليه ، ويدعى له ، وأن يلعن ويشتم أيضا ، باعتبار وجهين) .

أما المسكون عن سبه ولعنته : فلأنه لم يثبت فسقه الذي يقتضي لعنه ، أو لأن الفاسق المعين ، لا يلعن بخصوصه ، إما تحريما أو تنزيها .

وأما تاركو محبته : فلأن المحبة الخاصة ، إنما تكون للنبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وليس يزيد أحد هؤلاء ، وقد قال النبي r { المرء مع من أحب }[2]

(خ (6168) و (6169) م (2641) عن ابن مسعود ، وخ (6170) م (2641) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما) .

ثم قال شيخ الإسلام (4 / 484) : (ومن آمن بالله واليوم الآخر ، لا يختار أن يكون مع يزيد ، ولا مع أمثاله من الملوك ، الذين ليسوا بعادلين) .

ثم ذكر شيخ الإسلام مأخذين لتاركي محبته :

ا - أحدهما : أنه لم يصدر منه من الأعمال الصالحة ، مما يوجب محبته ، فبقي واحدا من الملوك المسلطين ، ومحبة أشخاص هذا النوع ، ليست مشروعة .

---

(1) البخاري الجهاد والسير (2766) .

(2) البخاري الأدب (5816) ، مسلم البر والصلة والآداب (2641) ، أحمد (4 / 405) .

وهذا المأخذ ، ومأخذ من لم يثبت عنده فسقه ، اعتقد تأويلا .

2 - الثاني : أنه صدر منه ما يقتضي ظلمه وفسقه في سيرته ، كأمر الحسين **t** وأمر أهل الحرة .

و لم يثبت عند شيخ الإسلام رحمه الله ، علاقة يزيد بمقتل الحسين ، من حيث الأمر به ، أو الرضى .

وقد نبه عليه مرارا ، لهذا قال رحمه الله (**4/ 487**) : (وأما من قتل الحسين ، أو أعان على قتله ، أو رضي بذلك : فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا) اهـــ ونحوه في (**4/ 505**) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (4/ 505 - 506) ذاكرا مقتل الحسين t : (وكان الذي حض على قتله : الشمر بن ذي الجوشن ، صار يكتب في ذلك إلى نائب السلطان على العراق عبيد الله بن زياد) .

وعبيد الله هذا ، أمر - بمقاتلة الحسين - نائبه عمر بن سعد بن أبي وقاص ، بعد أن طلب الحسين منهم ، ما طلبه آحاد المسلمين ، لم يجئ معه مقاتلة ، فطلب منهم :

- أن يدعوه إلى أن يرجع إلى المدينة .
- أو يرسلوه إلى يزيد ابن عمه .
- أو يذهب إلى الثغر ، يقاتل الكفار .

فامتنعوا إلا أن يستأسر لهم ، أو يقاتلوه !

فقاتلوه حتى قتلوه وطائفة من أهل بيته وغيرهم .

ثم حملوا ثقله وأهله إلى يزيد بن معاوية إلى دمشق ، و لم يكن يزيد أمرهم بقتله ، ولا ظهر منه سرور بذلك ، ورضى به .

بل قال كلاما فيه ، ذما لهم ، حيث نقل عنه أنه قال : " **لقد كنت أرضى من طاعة أهل العراق ، بدون قتل الحسين** " . وقال : " **لعن الله ابن مرجانة - يعني عبيد الله بن زياد - والله لو كان بينه وبين الحسين رحم لما قتله** " يريد بذلك الطعن في استلحاقه ،

حيث كان أبوه زياد ، استلحق حتى كان ينتسب إلى أبي سفيان صخر بن حرب : وبنو أمية وبنو هاشم ، كلاهما بنو عبد مناف .

وروي أنه لما قدم على يزيد ، ثقل الحسين وأهله ، ظهر في داره البكاء والصراخ لذلك ، وأنه أكرم أهله ، وأنزلهم مترلا حسنا ، وخير ابنه عليا ، بين أن يقيم عنده ، وبين أن يذهب إلى المدينة ، فاختار المدينة . والمكان الذي يقال له : سجن علي بن الحسين بجامع دمشق ، باطل لا أصل له .

لكنه مع هذا ، لم يقم حد الله على من قتل الحسين t ولا انتصر له ، بل قتل أعوانه لإقامة ملكه .

وقد نقل عنه ، أنه تمثل في قتل الحسين بأبيات تقتضي من قائلها الكفر الصريح ، كقوله :

لما بدت تلك الحمول وأشرفت تلك الرؤوس إلى ربى جيرون

نعق الغراب فقلت : نح أو لا تنح فلقد قضيت من النبي ديوني

وهذا الشعر كفر) اهـ .

ثم قال شيخ الإسلام رحمه الله (4/ 507 - 508) : (وأما الحسين t فقتل بكربلاء ، قريب من الفرات ، ودفن جسده حيث قتل ، وحمل رأسه إلى قدام عبيد الله بن زياد بالكوفة ، هذا الذي رواه البخاري في " **صحيحه** " (**3748**) ، وغيره من الأئمة .

وأما حمله إلى الشام إلى يزيد : فقد روي ذلك من وجوه منقطعة ، لم يثبت شيء منها ، بل في الروايات ما يدل على أنها من الكذب المختلق ، فإنه يذكر فيها : أن يزيد جعل ينكت بالقضيب على ثناياه ، وأن بعض الصحابة الذين حضروه كأنس بن مالك ، وأبي برزة ، أنكر ذلك .

وهذا تلبيس ! فإن الذي جعل ينكت بالقضيب ، إنما كان عبيد الله بن زياد ، هكذا في الصحيح والمسانيد (خ (3748) حم (3/ 261) عن أنس بن مالك t) .

وإنما جعلوا مكان عبيد الله بن زياد : يزيد !

وعبيد الله لا ريب أنه أمر بقتله ، وحمل الرأس إلى بين يديه .

ثم إن ابن زياد قتل بعد ذلك ، لأجل ذلك .

ومما يوضح ذلك : أن الصحابة المذكورين ، كأنس وأبي برزة ، لم يكونوا بالشام ، وإنما كانوا بالعراق حينئذ . وإنما الكذابون ، جهال بما يستدل به على كذبهم .

وأما حمله إلى مصر : فباطل باتفاق الناس ، وقد اتفق العلماء كلهم ، على أن هذا المشهد الذي بقاهرة مصر ، الذي يقال له : مشهد الحسين : باطل ، ليس فيه رأس الحسين ، ولا شيء منه ، وإنما أحدث في أواخر دولة بني عبيد الله ابن القداح) .

ثم قال رحمه الله (4/ 511 -512) : (والحسين t أكرمه الله تعالى بالشهادة في هذا اليوم ، وأهان بذلك من قتله ، أو أعان على قتله ، أو رضي بقتله) .

وله أسوة حسنة بمن سبقه من الشهداء ، فإنه وأخوه سيدا شباب أهل الجنة ، وكانا قد تربيا في عز الإسلام ، لم ينالا من الهجرة ، والجهاد ، والصبر على الأذى في الله ، ما ناله أهل البيت ، فأكرمهما الله تعالى بالشهادة ، تكميلا لكرامتهما ، ورفعا لدرجتهما .

وقتله مصيبة عظيمة ، والله سبحانه قد شرع الاسترجاع عند المصيبة بقوله تعالى :

} 7 Í»9rë ÇÌÎÈ bqãÅ°‘ ïnØ) $R) r ¨ $R) ¬!(pt6ŠÅÁ•B NßgF÷;»¹ & !Œ) ûïÏ%©!$# ÇÌÎÈ šú ï΃É9»¢Á9$# ÎÅe±o0ur

{ ÇÌÐÈ br߉tGôgßJø9$# ãNèd š•Í»9r 'ré& ur ×pJôm‘ r öNÍkÍh5 §` iB ÔN°qn=¹ öNÍköŽn=tæ [1] .

---

(1) سورة البقرة الآيات : 155 - 157 .

وفي " **الصحيحين** " عن النبي r أنه قال : { ما من مسلم يصاب بمصيبة فيقول : إنا لله وإنا إليه راجعون ، اللهم أجرني في مصيبتي ، وأخلف لي خيرا منها ، إلا آجره الله في مصيبته ، وأخلف له خيرا منها } [(1)] .

ومن أحسن ما يذكر هنا : أنه قد روى الإمام أحمد (1 / 201) وابن ماجه (1600) عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين t قال : قال رسول الله r { ما من مسلم يصاب بمصيبة ، فيذكر مصيبته وإن قدمت ، فيحدث عندها استرجاعا ، كتب الله له مثلها يوم أصيب } [(2)] .

هذا حديث رواه عن الحسين : ابنته فاطمة ، التي شهدت مصرعه .

وقد علم أن المصيبة بالحسين ، تذكر مع تقادم العهد ، فكان من محاسن الإسلام ، أن بلغ هو هذه السنة عن النبي r وهو أنه كلما ذكرت هذه المصيبة يسترجع لها ، فيكون للإنسان من الأجر مثل الأجر يوم أصيب بها المسلمون .

وأما من فعل مع تقادم العهد بها ، ما نهى عنه النبي r عند حدثان العهد بالمصيبة : فعقوبته أشد ، مثل لطم الخدود ، وشق الجيوب ، والدعاء بدعوى الجاهلية .

ففي " **الصحيحين** " عن عبد الله بن مسعود t قال : قال رسول الله r { ليس منا من ضرب الخدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية } [(3)] (خ (1297) و (1298) و (3519) م (103)) . ثم ذكر رحمه الله شيئا مما ورد في النهي عن ذلك .

---

(1) مسلم الجنائز (918) ، أبو داود الجنائز (3119) ، أحمد (6 / 314) ، مالك الجنائز (558) .

(2) ابن ماجه ما جاء في الجنائز (1600) ، أحمد (1 / 201) .

(3) البخاري الجنائز (1235) ، مسلم الإيمان (103) ، الترمذي الجنائز (999) ، النسائي الجنائز (1860) ، ابن ماجه ما جاء في الجنائز (1584) ، أحمد (1 / 465) .

وكلام شيخ الإسلام في هذا الباب وهذه المسألة كلام جيد محرر كثير ، سواء في المواضع التي سبقت أو غيرها ، وما سبق يكفي بمشيئة الله .

فصل

أما ما زعمه هذا الرافضي : أن الحنابلة لا يذكرون آل البيت ، أو لديهم حساسية من ذلك : فكذب باطل ، لم يستطع أن يختلق دليلا عليه ، بله أن يجد دليلا غير مختلق ! لبعدهم رحمهم الله عن ذلك ، ومحبتهم العظيمة ، لآل البيت رضي الله عنهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " **العقيدة الواسطية** " - المتن المختصر اللطيف في العقيدة ، الذي يحفظه طلابنا ، ويحرسه علماؤنا في مساجدهم - : ويحبون [1] أهل بيت رسول الله r ويتولونهم ، ويحفظون فيهم وصية رسول الله r حيث قال يوم غديرخم :

{ أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي } [2] .

وقال أيضا للعباس عمه ، وقد شكا إليه أن بعض قريش يجفو بني هاشم فقال :

{ والذي نفسي بيده ، لا يؤمنون حتى يحبوكم ولقرابتي } .

وقال : { إن الله اصطفى إسماعيل ، واصطفى من بني إسماعيل كنانة ، واصطفى من كنانة قريشا ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم } [3] .

ويتولون أزواج رسول الله r من أمهات المؤمنين ، ويقرون بأنهن أزواجه في الجنة بالآخرة ، خصوصا خديجة ، أم أكثر أولاده ، وأول من آمن به ، وعاضده على أمره ، وكان لها منه المنزلة العلية . والصديقة بنت الصديق ، التي قال فيها النبي r { فضل عائشة على النساء ، كفضل الثريد على سائر الطعام } [4] .

ويتبرؤون من :

---

(1) أي أهل السنة والجماعة .

(2) مسلم فضائل الصحابة (2408) ، أحمد (4 / 367) ، الدارمي فضائل القرآن (3316) .

(3) مسلم الفضائل (2276) ، الترمذي المناقب (3606) ، أحمد (4 / 107) .

(4) البخاري أحاديث الأنبياء (3230) ، مسلم فضائل الصحابة (2431) ، الترمذي الأطعمة (1834) ، النسائي عشرة النساء (3947) ، ابن ماجه الأطعمة (3280) ، أحمد (4 / 394) .

- طريقة الروافض ، الذين يبغضون الصحابة ، ويسبونهم .

- وطريقة النواصب ، الذين يؤذون أهل البيت ، بقول أو عمل . اهـ .

وهذا المختصر " **الواسطية** " ، ليس أحد من طلاب العلم عندنا إلا وهو يحفظه . وليس أحد من مشايخنا ، إلا وقد شرحه مرارا ، في حلقات العلم بالمساجد ، أو أفرده بشرح مؤلف .

قال الشيخ العلامة المحقق عبد الرحمن بن ناصر السِّعدي التميمي النجدي الحنبلي رحمه الله (ت 1376 هـ) ، في كتابه " **التنبيهات اللطيفة ، فيما احتوت عليه العقيدة الواسطية ، من المباحث المنيفة** " (ص 121) عند شرح الموضع السابق منها : (فمحبة أهل بيت النبي r واجبة من وجوه ، منها : لإسلامهم ، وفضلهم ، وسوابقهم) .

ومنها لما تميزوا به من قرب النبي r واتصال نسبه . ومنها لما حث عليه ، ورغب فيه . ومنها ولما في ذلك ، من علامة محبة الرسول r . اهـ .

ومن المعلوم المستقر عندنا وعند غيرنا ، ممن له علم وعقل : أن كثيرا من بني هاشم طالبيين وغيرهم : حنابلة ، بل فيهم جماعة ، هم من كبار أئمتهم ومصنفيهم ، كأبي الحسن اليونيني ، وابن أبي موسى .

فهل انتحل هؤلاء الهاشميون ، مذهبا ينتقص من شأنهم ! ويطعن في أجدادهم ؟ !

أو أنهم أصبحوا يأمرون بذلك ! ويصنفون فيه ! ويحثون عليه ؟ !

أو أنهم لم يعلموا بتلك الأمور ؟ !

ولما سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (4/ 478 - 488) عن محبة آل البيت قال : (محبتهم عندنا : فرض واجب ، يؤجر عليه ، فإنه قد ثبت عندنا في " **صحيح مسلم** " (2408) عن زيد بن أرقم قال : { خطبنا رسول الله r بغدير يدعى خما ، بين مكة والمدينة فقال : " يا أيها الناس ! إني تارك فيكم

الثقلين ، كتاب الله " فذكر كتاب الله وحض عليه ، ثم قال : " وعترتي أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي } [1] .

قلت لمقدم - وهو السائل :

ونحن نقول في صلاتنا كل يوم " **اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد** " .

قال مقدم : فيمن يبغض أهل البيت ؟

قلت : من أبغضهم ، فعليه لعنة الله ، والملائكة ، والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا . اهـــ .

---

(1) الترمذي المناقب (3786) .

فصل

في الذب عن خلفاء بني أمية الأئمة الفاتحين المجاهدين

قد سبق ذكر جملة من مطاعن المالكي في بني أمية ، مما يشق حصره في كتابه هذا ، فضلا عن كتبه الأخرى ومقالاته ! .

فرماهم بكل قبيحة ورذيلة ، وكل ظلم وبغي ، وزعم مزاعم كبيرة ، وكذب كذبات بلقاء كثيرة ، لا يسترها الليل وإن طال ، ولا مغيب الشمس ، ولو حرمت الشروق والزوال .

وزعم أن الأحاديث النبوية الصحيحة - زيدت شرفا - : قد جاءت بذمهم ! والآثار الصحابية والتابعية ، تكاثرت في ذم زمانهم !

والجواب عن هذا كله وغيره ، من وجوه :

أحدها : أن خلفاء بني أمية من خيار ملوك المسلمين ، ولا أدل على ذلك ولا أظهر ، من كثرة فتوحاتهم ، وما خصهم الله U ويسره على أيديهم ، من نشر الإسلام ، وتمكينه في الأرض ، حتى أصبح المسلم عزيزا ، لا تجرؤ أمة - وإن عظمت - على انتقاص قدره ، أو هضم حقه .

الثاني : ما حصل من بعضهم من ظلم : لم ننكره ، وما ادعينا لهم العصمة ؟ !

بل هم كغيرهم من المؤمنين ، يحصل منهم تقصير وتفريط ، وأفعالهم السابقة ، كفيلة - بمشيئة الله ورحمته ورضوانه - بإزالة ما قيل إن صدقا ، وإن كذبا ، وكما قال الأول :

من ذا الذي ترضى سجاياه كلها   كفى المرء نبلا : أن تعد معايبه

الثالث : أن زعمه أن الأحاديث الصحيحة قد جاءت بذمهم فكذب ، ولم يصح في ذلك شيء ، عدا ذم الحجاج بن يوسف الثقفي (ت 95 هـ) ، ولم يكن أمويا ! وإنما كان عاملا لهم ، استعملوه على العراق ، ولم يوفقوا في اختياره . قال الإمام العلامة الكبير أبو عبد الله ابن قيم الجوزية في " **المنار المنيف ، في الصحيح والضعيف** " (ص 117) : (وكل حديث في ذم بني أمية : فهو كذب) اهـ .

الرابع : أن ما صح من الآثار الصحابية والتابعية ، في ذم بني أمية : فلكون ميزانهم عزيزا ، ولسان منجمهم رفيعا دقيقا ، أحسوا بفرق حالهم في خلافة الخلفاء الأربعة الراشدين ، عمن جاء بعدهم مع ما حصل من بعض بني أمية من معاصي وجور ، لم يكن في عهد من قبلهم .

وكان بعض ذم أولئك الأئمة في الزمان ، لا في الأعيان ، لدخول المولدين في الإسلام ، وما قدموا به معهم إليه ، فأزالوا ثوابت ، وأحدثوا حوادث .

ولظهور بدع زلزلت السنة ، كبدعة الخوارج ، والقدرية والرافضة ، والجهمية ، وغيرهم .

فصل

في ذكر فضائل بني أمية وتقريب الرسول صلى الله عليه وسلم لهم واعتماده عليهم وإبقاء أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم لهم وذكر سبب كثرة الافتراءات على بني أمية

لقد كان عهد بني أمية من خير عهود الإسلام ، ففيه انتشر الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها ، وانحسر الكفر وكبت .

وفيه انتشر العلم والفقه ، ودون الحديث ، ودون التفسير ، وعم الرخاء أرجاء العالم الإسلامي ، حتى بلغ الحال بالمسلمين في بعض عهود بني أمية ، ألا يجدوا محتاجا يأخذ زكاة أموالهم ، لغنى المسلمين وكفايتهم ، على الرغم من اتساع الرقعة ، وكثرة المسلمين .

ويشهد لفضلهم - على الجملة - قوله r { خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم }[1] أخرجاه في " **الصحيحين** " وتقدم تخريجه (ص **1 3 0**) .

وكذلك قوله تعالى : } óOßZÿÏ9 ÇMs9 ãr É9$#(qè=ÏJtãr óOä3ZÏB (qãZtB#ä úïÏ%©!$# ª!$# yìtãr NåkÍ5 ÷r ãsç; ¨Ó?ö$# ” Ï%©!$# NåkÍ5 ÷r ãsç; £ZåKãr NßgÏ9ö% `ÏB šú ïÏ%©!$# #=÷; G$ó$$J ÿ2 ÇÚöF{$# ’Î Nåk¨] 7ÏÎ9rè ù 7Ï9ºE ‰èy/ •ÿŸ2 `Br $\«ø© ’Î šc qä.Îô³ç„ w ÓÍ_tRr߉ç6÷èt $YZøBr& NßgÏùöqz ‰÷èt/ .`ÏB $#qß»yÅ¡ Èbqà) ÇÎÎÈ {[2] .

---

(1) البخاري الشهادات (2509) ، مسلم فضائل الصحابة (2533) ، الترمذي المناقب (3859) ، ابن ماجه الأحكام (2362) ، أحمد (1 / 434) .

(2) سورة النور آية : 55 .

وقوله تعالى : } ŽŠ9r ŽÇ Ÿ‎ ž$ c ª! B` Yƒ Çž ŷŵž ĵ c ž$ ® 9)ŧ " : ã ìƒî ÈĹÇ $‰ùîû ĵb

B#Y»ð ĵî ´$ ŦÕ ÇŲ ‰%$ ŦqÞ9$ Á$ r# â?ŧ$9" Y2 q$ r&B ŧ$# ŷ JèÛ r$ Ŧ ŧRŋq Ç$ Ç‰Ŗ3Z ŀ r ł ã»ŏb

{ ŧ$ ŋq Í ÈĹÇ .[1]

فالله U قد مكن لبني أمية في الأرض ، وبدل خوفهم أمنا ، ونصرهم في جهادهم ، حتى فتحوا مشارق الأرض ومغاربها ، من " كاشغر " على حدود " الصين " في الشرق ، إلى " الأندلس " وجنوب " فرنسا " في الغرب . ومن " بحر قزوين " في الشمال ، إلى " المحيط الهندي " في الجنوب .

فهل بعد هذا النصر نصر ؟ ! وهل بعد هذا التمكين تمكين ؟ !

وهذه الأمور وغيرها زادت غيظ الحاقدين والمتربصين بالمسلمين ، فأخذوا يلفقون الأكاذيب والأباطيل ، محاولين تشويه عصر بني أمية ، ونشروها بين الناس . خاصة عندما اشتد عود دعوة العباسيين في آخر عهد الدولة الأموية .

وهكذا استمرت هذه الحملة بل الحملات ، حتى بعد سقوط الدولة الأموية .

وكان ممن يروج هذه الشائعات : الروافض والخوارج . فقد أقضت هذه الدولة الفتية مضاجعهم ، وكسرت شوكتهم ، وأبطلت شبههم . كما أقضت مضاجع الروم والفرس ، وسائر الكافرين .

يعاونهم في ذلك كل طوائف الضلال ، من منافقين أبطنوا الكفر وأظهروا الإسلام ، خوفا من المسلمين ، ومن مبتدعة كرهوا ما كانت عليه الدولة الأموية من نشر السنة ، والعقيدة الصحيحة ، ومحاربة البدع .

وجهال تأثروا بهذه الدعوات ، إذ أرضعوها منذ الصغر ، فلم يجد معهم نصح ولا إرشاد ، فعير بعضهم بني أمية ، بأنهم عادوا الإسلام في بداية عهده ! ! وأن إسلامهم قد تأخر إلى آخر ما قالوه !

---

(1) سورة الحج آية : 41 .

قال العلامة الدكتور عبد الشافي بن محمد عبد اللطيف - أستاذ التاريخ الإسلامي ، بجامعة الأزهر - في كتابه : " العالم الإسلامي في العصر الأموي " ص (ب - د) رادا على أولئك الجهال وغيرهم :

(فلئن كان بعض الأمويين ، عادى الإسلام في البداية ، وتأخر إسلامهم : إلا أنهم لما أسلموا عام الفتح ، أظهروا من حسن البلاء في الفتوحات ، وقاموا بأدوار بارزة في رفع راية التوحيد ، وأبدوا من الحب لدين الله والجهاد في سبيله ما لفت إليهم الأنظار ، حتى إن رسول الله r أسند إلى كثير منهم أجل الأعمال وأخطرها ، وكذلك فعل الخلفاء الراشدون الثلاثة من بعده .

ولكن على الرغم من ذلك كله ، فإن بعض الكتاب والمؤرخين ، سواء ممن اندفعوا وراء رغبة العباسيين ، والتقرب إليهم بالإساءة إلى الأمويين ، أو ممن سيطر عليهم الهوى ، وأعماهم التعصب المذهبي : لم يستطيعوا التخلص من نظرهم إليهم قبل إسلامهم ، فراحوا يعيرونهم بأنهم " الطلقاء وأبناء الطلقاء " ! ونسوا أن الإسلام يجب ما قبله . بل وصل ببعضهم إلى حد اتهامهم بالكفر) .

ثم قال الدكتور عبد الشافي كذلك ، في ص (7 - 8) من كتابه المذكور :
(ومع أن الجميع أسلموا بعد فتح مكة ، وحسن إسلامهم ، وأبلوا بلاء حسنا في نصرة الإسلام ، وإعلاء كلمة الله ، إلا أن بعض الناس ، نسي كل عداوات قريش للرسول r ولم يذكر إلا عداء بني أمية ! ! وكأنهم وحدهم الذين وقفوا هذا الموقف ! !

ومع أن الإسلام يجب ما قبله ، إلا أن بعض ذوي الأهواء ، لا يريد أن يفهم ذلك ، ولا يكفون عن ذكر المواقف السيئة لبني أمية التي كانت قبل إسلامهم ، وكأن القوم ما أسلموا ! ! وما جاهدوا في الله حق جهاده ! !

حتى إن هؤلاء المدعين لتأصل العداوة بين البيتين (بني هاشم وبني أمية) قديما ، نسوا أن بعض بني أمية ، كانوا من السابقين إليه من بني هاشم ، فقد كان عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية من السابقين إلى الإسلام . وكذلك كان أبناء سعيد بن العاص : خالد

بن سعيد ، وعمرو بن سعيد ، من السابقين إلى الإسلام ، فقد أسلم خالد بن سعيد بن العاص ، وكان خامسا في الإسلام ، كما تقول ابنته أم خالد : **" كان أبي خامسا في الإسلام - أي أسلم بعد أربعة سبقوه فقط - وهاجر إلى أرض الحبشة ، وأقام بها عشر سنين ، وولدت أنا بها "** [1] .

وكذلك أسلم أخوه عمرو بن سعيد بن العاص ، وهاجر الهجرتين [2] ثم لحق بهما أخوهما أبان بن سعيد [3] .

وكان خالد وأبان ابنا سعيد بن العاص ، من كتاب الوحي للرسول r [4] .

لكن رغم إسلام هؤلاء الرجال من بني أمية ، منذ البداية ، وتضحياتهم ، وهجرتهم إلى الحبشة ، ورغم إسلام جميع بني أمية عند فتح مكة ، وترحيب الرسول بهم ، وفرحه بإسلامهم ، والاعتماد عليهم في جلائل الأعمال - كما سنذكره بعد قليل - إلا أن كل ذلك لم يشفع عند أصحاب الأهواء ، حتى الكلمة الطيبة ، التي قالها الرسول r في معرض العفو العام عنهم ، وفي اليوم الذي سماه يوم بر ووفاء ، وهي قوله r { اذهبوا فأنتم الطلقاء } حتى هذه الكلمات ، جعل بعض الناس منها ، سبة في جبين بني أمية وحدهم ! وجعلوا يعيرونهم بأنهم الطلقاء ، وأبناء الطلقاء !

ولم يفهموا أن هؤلاء الطلقاء وأبناءهم ، قد أسلموا ، وحسن إسلامهم ، وكانت لهم مواقف مشهودة ، في نصرة الإسلام في حياة الرسول r وبعده في الفتوحات في عهد خلفائه الراشدين . . .) .

---

(1) عزاه الدكتور إلى " السير " للذهبي (1 / 260) ، و " الإصابة " للحافظ ابن حجر (1 / 16) .
(2) عزاه الدكتور إلى " السير " للذهبي (1 / 261) ، و " الإصابة " للحافظ ابن حجر (1 / 16) .
(3) عزاه الدكتور إلى (السير) للذهبي (1 / 261) ، و " الإصابة " للحافظ ابن حجر (1 / 15) .
(4) عزاه الدكتور إلى أبي الحسن الخزاعي في " تخريج الدلالات السمعية " (ص 159) .

ثم قال الدكتور عبد الشافي ص (9) :

(فتعيير الأمويين بأهم الطلقاء ، وأبناء الطلقاء ، يكشف عن الحقد الدفين ، عند بعض الغلاة من الشيعة وغيرهم .

فبنو أمية يدخلون في جملة مسلمة الفتح ، الذين وعدهم الله بالحسنى في قوله تعالى :

} w „ óG¨ “ B Oa ô B y , B `ö¨@$Ey G@r 7 í¨9r é ãàS ‘ _ z B ` $ ïû y (q) B ` .

(1)
. [1] { /è% r ¨è (q) ä r x ã $! $ª ç ó ¿4 $! ª Jî $? è J è q b z î¨ ¸ È Ç

الله سبحانه وتعالى يعدهم بالحسنى ، جزاء قتالهم وجهادهم ، حتى مع تأخر إسلامهم ، رحمة منه سبحانه وتعالى .

ولكن بعض أصحاب الأهواء من المؤرخين يأبى إلا أن يرميهم بالكفر ، نعيذ أنفسنا وإياهم بالله من ذلك) .

ثم ذكر الدكتور عبد الشافي في كتابه السابق ، تحت عنوان " الأمويون في عهد النبي r " ص (10 - 11) جملة ممن ولاه النبي r من بني أمية ، ثم قال ص (12) : (وخلاصة القول : فقد قبض رسول الله r ومعظم رجالات بني أمية على مختلف الأعمال ، من الولاية ، والكتابة ، وجباية الأموال ، ولا نعرف قبيلة من قبائل قريش ، فيها عمال لرسول الله r أكثر منهم [2]

واستعمال النبي r لأكثر رجال بني أمية : أكبر دليل على كفاءهم وأمانتهم ، فلو لم يكن الرسول r مطمئنا إلى كفاءهم ، وقدرهم ، وأمانتهم ، لما عهد إليهم بعمل من الأعمال ؛ لأن النبي r لم يكن يحابي أحدا حاشا لله ، و لم يكن يستعمل إلا أهل الكفاية والأمانة . . .) .

---

(1) سورة الحديد آية : 10 .

(2) عزاه الدكتور عبد الشافي في حاشية كتابه إلى " منهاج السنة " لشيخ الإسلام (3 / 175) .

وقال الدكتور ص (12 - 13) تحت عنوان : " الأمويون في عهد أبي بكر t " : (لحق النبي r بالرفيق الأعلى ، بعد أن بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، وبويع أبو بكر الصديق t بالخلافة ، فسار على نهج الرسول r في استعمال بني أمية ، والاستعانة بهم في جلائل الأعمال .

وقد استجابوا للصديق ، ولكنهم فضلوا الجهاد في سبيل الله على الأعمال الإدارية ، فاشتركوا في معارك الإسلام الكبرى ، في عهدي الصديق والفاروق ، سواء في حروب الردة ، أو في معارك الفتوح في الشام وفارس . . .) .

ثم ذكر أمثلة ذلك ، وعزاها لبعض كتب التاريخ والسير ، ثم قال ص (14) : (وهكذا استمر الأمويون يعملون في عهد أبي بكر ، مجاهدين في سبيل الله ، مفضلين ميادين القتال على الأعمال الإدارية ، ولو كانوا يبحثون عن المناصب ، والجاه والمال ، لقعدوا في ولاياتهم ، وأعمالهم الإدارية ، كما طلب منهم أبو بكر) .

ثم قال الدكتور عبد الشافي ص (15) تحت عنوان " الأمويون في عهد عمر بن الخطاب t " : (عندما توفي الصديق t في جمادى الآخرة سنة 13 هـ وبويع الفاروق بالخلافة : سار على نهج صاحبيه في استعمال بني أمية ، والثقة فيهم ، فلم يعزل أحدا منهم من عمل ، ولم يجد على أحد منهم مأخذا ، والكل يعرف صرامة عمر ، وتحريه أمر ولاته وعماله ، وتقصيه أعمالهم وأخبارهم ، ومحاسبتهم بكل دقة وحزم . فاستمرارهم في عهده ، يدل على أمانتهم وكفايتهم ، فقد بقي يزيد بن أبي سفيان واليا على دمشق ، كما زاد عمر في عمل معاوية بالشام ، فقد ضم إليه ولاية حمص فوق ما كان يتولاه من أعمال مدن الساحل) .

إلى أن قال ص (16) : (وهكذا استمر الأمويون في خلافة الفاروق ، وكانوا في خيرة من عماله ، وعلى كثرة محاسبة عمر للولاة والعمال ، وعزل بعضهم بسبب التقصير والإهمال ، فقد بقي معاوية طوال خلافته في عمله ، مواجها للروم ، واقفا لهم بالمرصاد ، ضابطا لعمله ، قائما بالقسط ، مرضيا عنه من الرعية ، ومن الخليفة) .

أما سبب كثرة الافتراءات على الأمويين : فقد بينه الدكتور عبد الشافي في كتابه السابق ص (أ – جـ) من المقدمة ، في معرض كلامه عن سبب تأليفه كتابه ذلك حيث قال : (ولقد كان الدافع لهذا العمل ، أن تلك الحقبة من تاريخ المسلمين ، لا تزال في حاجة إلى دراسة واعية متأنية ، يكون رائدها البحث عن الحقيقة التاريخية المجردة ، مستقاة من أوثق مصادرها ، وإلى كلمة حيادية منصفة ، تقوم على تحليل الروايات ، ومقارنة الحوادث ، واستنطاق النصوص التاريخية ، ذلك لأن معظم الكتابات المعاصرة - وهي كثيرة - التي تناولت هذا العصر : اتخذت موقفا معاديا للأمويين ! معتمدة في ذلك على روايات خصومهم ! أو آراء ذوي الهوى والميول من المؤرخين ! فجاء تاريخ خلفائهم وولاقم مشوها ، يشوبه كثير من الزيف والتحريف ، والبعد عن حقائق التاريخ ، وقد تظافرت عدة عوامل أسهمت في ذلك التشويه ، وصبغت عصر بني أمية بألوان قاتمة مظلمة ، منها :

1 - أن معظم الأمويين ، وقفوا من الرسالة المحمدية موقف العداء المطلق ، وحملوا لواء معارضتها ، وشن الحرب ضدها أكثر من عشرين عاما ، و لم يدخلوا الإسلام ، إلا عند فتح مكة سنة (**8** هـ) .

ومع أنهم أسلموا ، وحسن إسلامهم ، إلا أن بعض خصومهم ، استغلوا هذا الموقف ، واتخذوا منه ذريعة للنيل منهم ، والتشهير بهم .

2 - أن بني أمية ، دخلوا في صراع سياسي مع آل البيت ، منذ مقتل عثمان **t** فمالت عواطف كثير من المسلمين إلى آل البيت ، نظرا لمكانتهم في نفوس الناس .

وعمق هذا الشعور ، ما تعرض له بعض أفراد آل البيت من المآسي ، مما خلق شعورا يكاد يكون عاما بالكراهية للأمويين ، حيث لم يكن من السهل على أي مسلم ، مهما كان مذهبه واتجاهه السياسي : أن يرضى عن حادث مقتل الحسين **t** ذلك الحادث الذي شغل حيزا كبيرا في كتب المؤرخين ، وأساء إلى سمعة الدولة الأموية .

3 - ما وقع فيه بعض خلفاء وولاة بني أمية من أخطاء جسيمة ، مثل غزو المدينتين المقدستين مكة والمدينة ، مما هز مشاعر المسلمين ، وتردد صداه في نفوسهم وكتاباتهم .

4 - كثرة أعداء بني أمية من الشيعة والخوارج ، ومن الحاقدين عليهم ، والطامعين في الحكم ، مثل المختار الثقفي ، وابن الأشعث ، وابن المهلب وغيرهم ، مما اضطر الأمويين إلى الدخول معهم في معارك طاحنة ، والتنكيل بهم .

وفوق ذلك : الموالي من الفرس ، الذين لم ينسوا زوال دولتهم على أيدي العرب ، فصبوا جام غضبهم على الأمويين ، واتهموهم بالتعصب ضدهم .

تجمعت كل هذه العناصر الموتورة ، وكان لكل منها ، شعراء وخطباء ، ونقلة للأخبار ورواة ، وراحت تبث الشائعات في جوانب العالم الإسلامي ، وتضخم الأخطاء الصغيرة ، وتفتعل الأكاذيب ، وتلفق الروايات عن العصر الأموي ورجاله .

كما شارك دعاة بني العباس - إبان المرحلة السرية لدعوتهم ، والتحضير للثورة على الدولة الأموية - في هذا التيار ، وأخذوا يركزون على تشويه سمعة الخلفاء والولاة ، ليخلقوا رأيا عاما معاديا للدولة ، وقد نجحوا في ذلك نجاحا كبيرا .

5 - ظلت هذه الأخبار والشائعات ، يتردد صداها على ألسنة الناس ، حتى بدأ عصر التدوين ، فدون المؤرخون كل ما وصل إلى سمعهم ، وسواء أكان حقا أم باطلا .

وكان من سوء حظ الأمويين أن تاريخهم دون في عصر خصومهم العباسيين .

وقد لعبت الخصومة- التي بلغت حد استئصال شأفة الأمويين ، ونبش قبورهم- دورها في تشويه هذا التاريخ ، وطمس معالمه .

لقد أدت تلك العوامل مجتمعة ، إلى تشويه كثير من جوانب التاريخ السياسي لعصر بني أمية ، وتزييف عديد من حقائقه ، وتلفيق الشائعات والأباطيل ، حول خلفائه وولاته) اهـ .

وقال الدكتور محمد السيد الوكيل ، في مقدمة كتابه : " الأمويون بين الشرق والغرب " ص (5 - 6) : ألم تكن الدولة الأموية ، نشازا في العالم الإسلامي ، كما يدعي بعض المستغربين ؟

ولم تكن حدا فاصلا بين نظام الدولة الإسلامية في عهد الخلافة الرشيدة ، وبين النظام الذي قامت على أساسه ، كما يزعم بعض المتقولين الذين يروجون لدعوة كاذبة ، بأن الدولة الإسلامية لم تكن إلا في عهد الرسول r وخلفائه الراشدين .

وإنما كانت دولة إسلامية أصيلة ، وإن حدث فيها بعض التجاوزات ، التي لا تعيبها حقيقة كدولة ، وإنما تؤخذ على بعض الخلفاء الذين حصل منهم هذه التجاوزات .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هؤلاء المتجاوزين ، بشر يقع منهم الخطأ ، كما يقع من غيرهم ، لارتفع هذا اللوم العنيف الذي يوجه إليهم .

نعم ، إن كذبة الأمير ، بلقاء مشهورة ، وخطأه ليس كخطأ العامة ، ولكنه ما دام غير معصوم ، فالخطأ حاصل لا محالة ، والرسول الكريم r يقرر تلك الحقيقة حين يقول : { كل بني آدم خطاء ، وخير الخطاءين التوابون } [1] (مي (2 7 2 7) ت (2 4 9 9) جه (4 2 5 1) كلهم من طريق علي بن مسعدة عن قتادة عن أنس به ، وقال الترمذي : " هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة " .

على أننا ينبغي أن نعلم أن كثيرا من التهم التي ألصقت بالخلفاء ، وبخاصة بني أمية لم تثبت صحتها ، وإنما كانت من وضع أعدائهم من الشيعة وغيرهم ، فمن المعلوم أن الشيعة هم ألد أعداء بني أمية .

---

(1) الترمذي صفة القيامة والرقائق والورع (2499) ، ابن ماجه الزهد (4251) ، أحمد (3 / 198) ، الدارمي الرقاق (2727) .

وهـــم مع ما سببوه من المحن لآل البيت رضوان الله عليهم ، فكل ما حل بآل البيت من نكبات كان بسببهم ، فهم الذين خذلوا عليا كرم الله وجهه في وقت كـــان في أمس الحاجة إلى عونهم .

وهـــم الذيـــن دعوا الحســـين t وألحوا في دعوته ، ثم تخلـــوا عنه ، وهو في أشد الحاجة إلى وقوفهم معه ، وتركوه يتلقى مصيره وحده .

والغريب أنـــهم هـــم القـــتلة الحقيقيون لآل البيـــت ، وهـــم الذين يبكـــونهم ، ويلطمون خدودهم ، ويخمشون وجوههم ، حسرة وأسفا على ما حل لهم .

ولقد بلـــغ الكـــذب بهؤلاء الرافضة أن وضعوا الأحاديث كـــذبا على رسول الله r يزيـــنون بها باطلهم ، ويذمون بها أعداءهـــم ، ويؤيـــدون أهواءهم .

ونحـــن لا نســـتبعد على هؤلاء الذيـــن يضعون الحديث كـــذبا على رســـول الله r أن يلصـــقوا بـــأعدائهم كـــل نقيصـــة ، ويـــروجوا عنهم الشائعات الـــتي تدفعهـــم زورا وبهتانا . وهذه بعـــض أقوال أئمة الحديث فيهم :

سئل الإمام مالك t عن الرافضة أيؤخذ عنهم الحديث ؟ فقال : " لا تكلمهم ، ولا ترو عنهم ، فإنهم يكذبون " .

ثم قال الدكتور الوكيل في ص (**6 - 7**) من كتابه السابق : (هؤلاء هـــم الشيعة ، الأعداء الألداء لبني أمية ، وهذه هي آراء العلماء من السنة ، ومـــن الشـــيعة المعـــتدلين فـــيهم ، فهـــل يستبعد عـــلى مـــن كـــذب عـــلى رسول الله r أن يكذب على بني أمية ؟

إن الذين استباحوا لأنفسهم الكـــذب ، لا يتورعون عن إلصاق التهم بغيرهم ، ولا يكـــفون عن تشويه حياة أعدائهم .

ولست أريـــد من وراء ذلك تبرئة خلفاء بني أمية من كـــل ما نسب إليهم ، ولكني أريد توضيح حقائق لا ينبغي أن تخفى على الباحث ، وهي أن كـــثيرا مما وجه للخلفاء من التهم زيف لم يستطع أحد إثباته بطريق يمكن التسليم بـــه) .

ثــم قال الدكتور الوكيل في ص (**8 - 9**) : (إن الدولة الأموية التي فتحت بلاد الهند والسـند ، حتى وصلـت حدود الصين شرقا ، وواصلت فـتوحاتها في المغـرب العـربي ، بـل وجاوزتـه إلى أوربـا ، حـتى فتحـت الأندلس ، ووصلت جنوب فرنسا .

هذه الدولة ، لا يمكـن أن تسلم من ألسنة المستشرقين والمستغربين على حـد سواء ؛ لأن هذه الفتوحات المذهلة أورثت الأعداء حقدا لم يستطيعوا إخفاءه ، ولم يقدروا على تجـاوزه ، بـل ظلـوا يجترونه قرونا طويلة ، حتى واتتهم الفرصة ، بإصابة الدولة الإسلامية بالشيخوخة ، التي تصيب الأمـم دائما من غير تفريق ، فانقضوا عليها وهي تحتضر ، ليأخذوا منها ثأرهم ، وهي على فراش الموت .

ومهمـا قـال الحـاقدون عـن الأمويـين ، ومهمـا أثـاروا الـزوابع والعواصف من حولهـم فـإن تاريخـهم حـقبة مشرقة من أحقاب التاريخ الفذ .

وسـيرى الـدارس لهـذه الحقبة مـا نشـروه مـن الحضـارة ، وما خلـفوه وراءهم من النظم ، وما أنجبوا من القيادات ، التي ساقت جيوشهم من نصر إلى نصر ، حتى دان لهـم أكـثر من نصف الأرض المعروفة في تلك الفترة من الزمان .

وإذا تركـنا الأمويـين في الشـرق ، لنلقي نظـرة على دولتهم في الغرب نـرى ما لم يخطر لأحد على بال في تلك الفترة . نرى حضارة في العمران ، في القصور الرائعة ، والمساجد المبهرة . نـرى الحدائق في البيوت والميادين . نرى الشوارع المرصوفة ، والأسواق العامرة) [1] انتهى المقصود من كلام الدكتور .

---

(1) بل نرى قبل ذلك انتشار العلـم النبوي والسـنة ، وكثرة الفقهاء والمحدثين ، وارتفاع راية الجهاد ، وإقبال الناس على الخير ، وإدبارهم عن الشر ، وظهور المعروف ، وانحسار المنكر .

فصل

في ذكر شيء من فتوحات الأمويـــين

بعد أن تـــم الصلح بين الحسن بن علي ، وبين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم ، وبايع الحـــسن ، معاوية - وذلك عام (41 هـ) ، فكان لأهل الســـنة عام الجـــماعة ، وكـــان لأهـــل البدعة عام الفرقـــة - انطلقت جيوش الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها ، غازية في سبيل الله ، ففتحت " سوسة " و " جلولا " و " فـــزان " ، و " قصوركوار " و " خـــاور " و " غـــبرامس " و " ميلة " و " تلمسان " في بلاد المغرب الإسلامي ، وغيرها .

ثـــم لما وافـــت المنـــية خليفة المســـلمـــين ، وأمير المؤمنين وخالهم معاوية بن أبـــي سفيان رضي الله عنهما ، سنة (60 هـ) تولـــى ابنه يـــزيد ، ومـــع ما قيل فيه حقا وباطلا إلا أنـــه كان شجاعا ، ذا همة علية ، ونفس أبية ، تتطلع نفسه للقتال ، فاستمر في إعداد الجيوش للجهاد ، وإرســـال الكتائـــب تلـــو الكتائـــب ، ففـــتح الله للمسلمين في عهـــده : " المنستير " و " الزاب " و " تيهرت " و " طنجة " وغيرها إلى المحيط الأطلسي .

ثـــم توالت الفتوحات ، واستمرت في سائر عهود خلفاء بني أمية ، حتى بلغـــت الفتوحات في عهدهم أقصى حد استطاعه المسلمون تقريبا ، حتى أن خلفاء بـــني العـــباس لم يستطيعوا زيادة تلك الفتوحات - مع حرصـــهم على ذلك - زيادة تذكر ، بجانـــب فـــتوحات الأمويين ، فاقتصر العباسيون عـــلى حمايـــة الثـــغـــور ، والمحافظة على هذه الرقعة العظيمة التي بلغـــت حـــدود " الصـــين " شرقا ، و " الأندلس " وجنوب " فرنسا " غربا ، و " بحر قزوين " شمالا ، و " المحيط الهندي " جنوبا .

بل ربما لو سلمت دولتهم من ثورات الثائرين هنا وهناك ، والدعوات السـياسية السرية- بعد استقرار الأمر لبني أمية ، بعد وفاة يزيد - التي أشغلتها عن الجـهاد والفتوحات ، وأضعفت التفاف الناس عليها ، لكان قـد عـم الإسلام الأرض قاطبة .

وغالب تلك الثورات كانت ثورات شيعية ، لم تظفر من الدولة الأمويـة بشيء أكـثر من إشغالها عن الجهاد والفتوحات ، وأعظم به من ظفر ، مما يدل على أن وراء الأمر مكيدة .

وغالب أولئك الثائرين يطلبون لأنفسهم ما يحرمونه على غـيرهـم ، فيطلبون ملك الأب والجـد ، ويحرمون على الأمويين توارث الخلافة والحكـم ، إذ أنه مخالف لحقيقة الخلافة ، فحل لهم ما حرم على غيرهم .

وإن كـان بعـض أولـئك صـالحا ، إلا أن أقـل أحوالـه أنـه مستدرج .

ولست أعني بهذا عليا وابنيه - حاشا لله - وهم أجل من أن يرد عليهم ذلك ، وإنما قلته دفعا لما أعلمه من تلبيس الرافضة ، وتحريفهم الكلم عن مواضعه .

وخلافة علي خلافـة راشدة على منهاج النبوة ، وبيعته صحيحة لا مريـة فيها ولا ريب ، ومن نازعه الأمر خالف وعصى ، غير أن من في ذلك من أصحاب رسول الله r متأول ، مجتهد مخطئ .

والحسن t خلافته خلافة نبوة كذلك ، فهي تمام الثلاثين ، غـير أن الأمر لم يستقم له ، وما كـان صاحب ملك ودنيا ، وإنما كـان صاحب تقـى وزهـد وأخرى ، فتزل بالخلافة إلى معاوية رضي الله عنهما .

أما الحسين t فكان يرى أن الخلافة بعد معاوية له ، وهو أحق أهل ذلك العصر ، وما كان أحد لينازعه ، إلا أن معاوية كان قد أخذ البيعة لابنه يزيد ، فكان ما كان .

وقتل الحسـين t ظلم كبير ، وفجور ظاهر ، نال به t الشهادة ، ونال قاتله اللعنة والمحادة .

وإنما عنيت ما حدث بعدهم ، في دولة بني أمية من ثورات ، يقف المتأمل من مقاصدها مواقف ريبة ، مع حرمتها شرعا ، وسذاجتها عقلا .

وكما قررنا قريبا أن الإسلام انتشر في تلك البلاد ، وانتفع أهلها بالإسلام والمسلمين ، إذ تحرروا من عبادة العباد ، إلى عبادة رب العباد ، ومن ذل الدنيا ، إلى عز الآخرة والدنيا .

قال الدكتور عبد الشافي بن محمد عبد اللطيف ، في كتابه (العالم الإسلامي في العصر الأموي) ص (785) : (أما أبرز أمجاد الأمويين الباقية على الزمن ، فهي جهودهم في ميدان الفتوحات الإسلامية ، فرغم المصاعب الجمة التي كانت تعترض طريقهم ، والقوى العديدة المعادية لهم ، والتي كانت تشدهم إلى الوراء ، فقد نفذوا برنامجا رائعا للفتوحات ، ورفعوا راية الإسلام ، ومدوا حدود العالم الإسلامي ، من حدود " الصين " في الشرق ، إلى " الأندلس " ، و " جنوب فرنسا " في الغرب ، ومن " بحر قزوين " في الشمال ، حتى " المحيط الهندي " في الجنوب .

ولم يكن هذا الفتح العظيم ، فتحا عسكريا لبسط النفوذ السياسي ، واستغلال خيرات الشعوب ، كما يدعي بعض أعداء الإسلام ، وإنما كان فتحا دينيا وحضاريا ، حيث عمل الأمويون بجد واجتهاد على نشر الإسلام في تلك الرقعة الهائلة من الأرض ، وطبقوا منهجا سياسيا في معاملة أبناء البلاد المفتوحة ، هيأهم لقبول الإسلام دينا ، حيث عاملوهم معاملة حسنى في جملتها ، واحترموا عهودهم ومواثيقهم معهم ، وأشركوهم في إدارة بلدهم ، فأقبلوا على اعتناق الإسلام عن اقتناع ورضى .

وبذلك تكون في العصر الأموي ، عالم إسلامي واحد ، على هذه الرقعة الكبيرة من الأرض ، أخذ يشق طريقه تدريجيا نحو التشابه والتماثل في العادات والتقاليد والأخلاق ، ومعاملات الحياة . وأخذت أممه وشعوبه ، تنسلخ من ماضيها كله ، وتنصهر في بوتقة الإسلام ، الذي حقق لها العزة والكرامة والحرية والمساواة ، مكونة الأمة الإسلامية) اهـ .

فصل

في رمي المالكي للحنابلة بالتجسيم والتشبيه ورد ذلك عنهم

قال المالكي ص (129) تحت عنوان " التجسيم والتشبيه " :

(صحح الشيخ عبد المغيث الحربي الحنبلي حديث الاستلقاء ، الذي فيه أن الله لما انتهى من الخلق ، استلقى ووضع رجلا على رجل ، وهذا تشبيه واضح) وعزا المالكي ذلك إلى " سير أعلام النبلاء " للذهبي (21/ 160) .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن هذا يعاب به الشيخ عبد المغيث لا الحنابلة . ولم يكن- رحمه الله - من علمائهم الكبار ، بل كان قليل العلم ، وقد بين قلة علمه ، بعض أهل العلم ، كابن الجوزي الحنبلي وغيره .

الثاني : أن إثبات الاستلقاء - لو صح ، أو عند من صححه - لا يلزم منه التشبيه .

وإثبات الصفات المجرد ، ليس فيه تشبيه ، وإن كان جنس الصفة أو الفعل ، موجودا في الخالق والمخلوق ، والمالك والمملوك .

فالله عز وجل ، حي ، سميع ، متكلم ، ينزل ، ويغضب ، ويحب ، ويرضى ، ويكره ، وغير ذلك من الصفات والأفعال الثابتة له سبحانه في كتابه الكريم ، أو في سنة رسوله r .

وكذلك المخلوق ، حي ، سميع ، بصير ، متكلم ، ينزل ، ويغضب ، ويحب ، ويرضى ، ويكره ، وغير ذلك .

وصفات الله وأفعاله سبحانه ليست كصفات خلقه جل وعلا ، ولا تشبيه في ذلك .

أما إثبات الاستلقاء ، فالعمدة فيه صحة الحديث أو ضعفه ، فإن صح ، فليس لنا إلا التسليم .

وإن كـــان الراجح ضـــعفه ، إلا أن من صححه لم يكن مشبها ، ومن ضعفه لم يكن معطلا .

الثالث : أن نـــص حديث الاستلقاء الـــذي ذكـــره المالكي ، ليس مذكـــورا في مصدر المالكي الـــذي أحال عليه ، والذي في مصدره- " سير أعلام النبلاء " - : أنه صحح حديث الاستلقاء فحسب .

فهذه الزيادة من المالكي ، و لم ينبه عليها ، وليست مستنكرة من مثله .

فصل

في إقحام المالكي للأهوازي في الحنابلة وتحميلهم أخطاءه وبيان أنه لم يكن حنبليا قط ولم يذكره أحد في الحنابلة ، وإبطال مزاعمه

قال المالكي ص (129) :

(أما الأهوازي- الحسن بن علي بن إبراهيم ، وهو من غلاة أهل السنة ، وغلاة أهل السنة حنابلة- الحنبلي ، فقد ألف كتابا طويلا في الصفات ، أورد فيه أحاديث باطلة ، منها حديث عرق الخيل الذي نصه : " إن الله لما أراد أن يخلق نفسه ، خلق الخيل فأجراها حتى عرقت ، ثم خلق نفسه من ذلك العرق " . تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا) ا هـ .

والجواب من وجوه ثلاثة :

أحدها : أن الأهوازي لم يكن ، وما كان ، ولن يكون : حنبليا قط ، فلم أقحمه هذا المخذول فيهم ؟ ! وحملهم أخطاءه ؟ !

الثاني : أن الحديث المذكور ، حديثا باطل ، لم يصححه أحد من الحنابلة قط .

الثالث : أن رواية حديث " عرق الخيل " - مع بطلانه- : لا يدل على قول الأهوازي به ، أو تصحيحه له ، أو الأخذ به ، لا هو ولا غيره ممن رواه ، أو روى أمثاله .

وكان الأئمة- رحمهم الله- ربما رووا أحاديث في أسانيدها شيء في كتب " الأسماء والصفات " وغيرها ، ليس للأخذ بها ، بل للوقوف على أسانيدها ، ومعرفة حالها ، وعللها .

فصل

في رميه مرويات شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري الهروي رحمه الله في كتابه الصفات بأنها أحاديث باطلة وإبطال زعمه

قال المالكي ص (129 - 130) :

(وألف الهروي الحنبلي كتابا في الصفات ، حشره بأحاديث باطلة من هذا الجنس) ثم عزا المالكي ذلك إلى الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (18/508) .

والجواب من وجوه ثلاثة :

أحدها : تقدم قريبا ، وأن رواية أمثال تلك الأحاديث ، لا يلزم منه القول بجميعها .

الثاني : مطالبة المالكي بدليل صحة مزاعمه ، أو سبيل معرفته ، فإن كتاب شيخ الإسلام الأنصاري غير مطبوع ، و لم يوقف له على نسخة خطية بعد .

فإن قال : كان اعتمادي على الذهبي في " السير " (18/ 509) ، كما عزا .

قلنا : لا تدل عبارة الحافظ الذهبي على ذلك ، وهذا نص عبارته رحمه الله ، قال : (وقد كان هذا الرجل ، سيفا مسلولا على المتكلمين ، له صولة وهيبة ، واستيلاء على النفوس ببلده ، يعظمونه ويتغالون فيه ، ويبذلون أرواحهم فيما يأمر به .

كان عندهم أطوع وأرفع من السلطان بكثير ، وكان طودا راسيا في السنة ، لا يتزلزل ولا يلين ، لولا ما كدر كتابه " الفارق في الصفات " بذكر أحاديث باطلة ، يجب بيانها وهتكها ، والله يغفر له بحسن قصده) اهـ .

الثالث : أن الذهبي نفسه ، قد أثنى على الكتاب بعد عبارته السابقة ، فقال في " السير " (18/ 514) : (غالب ما رواه في كتاب " الفارق " : صحاح وحسان) اهـ .

فلماذا أغفل المالكي كلام الذهبي ، وهو في صلب موضوعه ؟ !

فصل

في جعل المالكي لفظ الحد في كلام بعض أئمة السلف من الغرائب في الاعتقاد لعدم فهمه المراد منه وبيان معناه وصحته

قال المالكي ص (131) :

(وقال محمد بن إبراهيم القيسي الحنبلي : " قلت لأحمد بن حنبل : يحكى عن ابن المبارك أنه قيل له : كيف يعرف ربنا U ؟

قال : في السماء السابعة ، على عرشه بحـــد ، أو يحد .

فقال أحمد : هكذا هو عندنا " .

أقول : الرواية منقطعة عن ابن المبارك ، ولو صحت عنه ، لما كانت حجة ، فلم يرد لفظ الحد في الكتاب ، ولا في الســـنة الصحيحة ، فلماذا اللجاجة في هذه الغرائب ؟ !) ا هـــ كلام المالكي .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن قـــول ابن المبارك هذا : صحيح ، ثابت عنه ، رواه جماعات بأسانيد صحيحة ، في غير كتاب ، وقد صححه الذهبي في كتابه " العلو " .

بل صنف الإمام محمود بـــن أبـــي القاســـم بن بـــدران الدشـــتي (ت 665 هـــ) جـــزءا في ذلـــك ســـماه " إثبات الحـــد لله تعالى " ، ساق فـــيه ما ورد في الباب ، من أحاديث وآثار ، ومنها أثر ابن المبارك رحـــمه الله السابق من طرق صحيحة عدة .

الثاني : أنه ليس في قـــول عبد الله بن المبارك رحمه الله ما ينكـــر ، وما أنكـــره المالكي إلا لجهلـــه وفساد فهمـــه ، فـــإن معنى الحـــد الـــذي أراده ابن المبارك ، هو العلـــو ، ومباينة الله تعالى لخلقه ، فالله جل وعلا ، كـــما هو مستقر عند أئمة الإسلام ، عال على خلقه ، بائن منهم ، غير ممازج لهم . وهذا المراد بالحـــد .

فإذا عرفت ذلك : علمت أنــه قــد دل عليه الكتاب ، والسنة الصحيحة بل المتواترة ، وآثار السلف ، وإجماعهم .

فصل

في إنكار المالكي عظيم ما شرف الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم من إقعاده على العرش وطعنه في الحنابلة لإثباتهم ذلك والرد عليه

قال المالكي ص (131) :

(وروِوا- يعني بهــم الحنابلة - أن المقام المحمود للنبي هو قعوده صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع ربه على العرش .

واعتــبروا من رد هذا الأثــر الضعيف ، جهميا أو زنديقا ، وأنه لا يؤمن بيوم الحساب .

أقول : انظــروا إلى الأحكــام الجائــرة ، فكلمــا كانــت القصــة ، أو الأثر مكذوبا ، كلما زاد إنكــارهم عــلى من أنكــره ، وحكموا عليه بالزندقة والكــفر ، وكــأن الشــدة ، تعويــض لضــعف الحــجة) ا هــ كلام المالكي .

والجواب : أن كلامه هذا ، قــد اشتمل على عدة كذبات :

إحــداهن : أن راوي هــذا الأثر ليس بحنبلي ، وإنما قائله الإمام التابعي الكبير ، مجاهد بن جــبر (ت 102 هــ) ، تلميذ ابن عباس رضي الله عنهما ، و لم يكن- رحمه الله- حنبليا .

وقد رواه عنه الأئمة في كتبهم ، منهم :

الحافظ الكبير ، شيخ المفسرين وإمامهــم : محمد بن جــرير بن يزيد الطبري (ت 315 هــ) في " تفســيره " ، وليس حنبليا أيضا ، بل قال رحمه الله بعد روايته له : (ليس في فرق الإسلام من ينكر هــذا) ا هــ .

وقال الحافظ الذهبي ، في كتابه " العلو " ص (194) :

(وقد ذكرنا احتفال الإمام أبي بكر المروذي في هذا العصر ، لقول مجاهد : " إن الله تعالى يقعد محمدا r على العرش " وغضب العلماء لإنكار هذه المنقبة العظيمة ، التي انفرد بها سيد البشر .

ويبعد أن يقول مجاهد ذلك إلا بتوقيف ، فإنه قال : " قرأت القرآن من أوله إلى آخره ثلاث مرات على ابن عباس رضي الله عنهما ، أقفه عند كل آية أسأله " .

فمجاهد أجل المفسرين في زمانه ، وأجل المقرئين ، تلا عليه ابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن محيصن .

فممن قال " إن خبر مجاهد يسلم به ، ولا يعارض " :

- عباس بن محمد الدوري الحافظ (ت 271 هـ) .
- ويحيى بن أبي طالب المحدث (ت 275 هـ) .
- ومحمد بن إسماعيل السلمي الترمذي الحافظ (ت 280 هـ) .
- وأبو جعفر محمد بن عبد الملك الدقيقي (ت 266 هـ) .
- وأبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني ، صاحب " السنن " (ت 275 هـ) .
- وإمام وقته ، إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت 285 هـ) .
- والحافظ أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي (ت 276 هـ) .
- وحمدان بن علي الوراق الحافظ (ت 272 هـ) .

وخلق سواهم من علماء السنة ممن أعرفهم ، وممن لا أعرفهم ، ولكن ثبت في الصحاح أن المقام المحمود هو الشفاعة العامة ، الخاصة بنبينا r) اهـ كلام الذهبي .

وأثبتها أيضا أئمة كثير ، غير من سمى الذهبي هنا ، منهم :

- محمد بن مصعب العابد شيخ بغداد .

- والإمام الحجة الحافظ أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت 241 هـ) ، إمام أهل السنة قاطبة .

- وعبد الله بن أحمد بن حنبل الحافظ (ت 290 هـ) .

- ومحمد بن جرير الطبري شيخ المفسرين (ت 310 هـ) ، وسبق ذكر قوله ، بل حكايته الإجماع على ذلك .

- ومحمد بن علي السراج .

- وأبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن النجاد الحافظ شيخ العراق (ت 248 هـ) .

- والحافظ يحيى بن محمد بن صاعد (ت 318 هـ) .

- وأبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ، الحافظ الكبير (ت 348 هـ) ، ونظم في ذلك أبياتا مشهورة ، قال فيها :

حديث الشفاعة في أحمد ... إلى أحمد المصطفى نسنده

وأما حديث بإقعاده ... على العرش أيضا فلا نجحده

أمروا الحديث على وجهه ... ولا تدخلوا فيه ما يفسده

ولا تنكروا أنه قاعد ... ولا تنكروا أنه يقعده

وغيرهم كثير كما قال الذهبي ، مع سعة اطلاعه على الرجال ، وأحوالهم ، وأقوالهم رحمهم الله . وسبق أن ذكرنا حكاية ابن جرير الطبري الإجماع على القول بذلك .

قال العلامة الإمام أبو عبد الله ابن قيم الجوزية في " نونيته " :

واذكر كلام مجاهد في قوله ... (أقم الصلاة) وتلك في (سبحان)

في ذكر تفسيرالمقام لأحمد ... ما قيل ذا بالرأي والحسبان

إن كان تجسيما فإن مجاهدا ... هو شيخهم بل شيخه الفوقاني

ولقد أتى ذكر الجلوس به وفي ... أثر رواه- جعفر الرباني

أعـني ابـن عـم نبينـا وبغـيره أيـضا أتـى والحـق ذو تبيـان

والـدارقطني الإمـام يثبـت ال آثار في ذا البـاب غـير جبـان

ولـه قـصيد ضـمنت هـذا وفي هـا لـست للمـروي ذا نكـران

وجـرت لـذلك فتنـة في وقتـه مـن فرقـة التعطيـل والعـدوان

وقال ابن القيم في موضع آخر منها ، حاكيا قول خصمه له :

وزعمـت أن محمـدا يـوم اللقـا يدنيـه رب العـرش بالرضـوان

حـتى يـرى المختـار حقـا قاعـدا معه علـى العـرش الرفيـع الـشان

وكـان شيخنا الكـبير العلامة ، إسماعيل بـن محمـد بن مـاحي الأنصاري (ت **1417** هـ) رحمه الله ، يستدل بأبيات الدارقطني ويذكرها ، ويحتج لها ، وبها ، إذا عرضت هذه المسألة .

فهذا اعتقاد أئمة الإسلام ، وقولهـم في هـذا الأثـر ، الذي رواه مجاهد رحمه الله ، وغالب من ذكـر ليس بحنبلي .

أما كذبة المالكي الثانية : فزعمه أن هذا الأثـر مكذوب **!!**

واحـتجاج مـن ذكـرنا بـه- وهـم صـيارفة الحديـث ، ونـقـاده وحفاظه- يغني عن غيره .

فصل

في زعم المالكي أن معتقدات رواة الحديث سبب في توثيق الأئمة لهم أو تجريحهم لذا يجب الحذر من توثيقهم وتجريحهم فربما وثقوا لأجلها ضعيفا أو ضعفوا ثقة وإبطال زعمه والرد عليه

قال المالكي ص (1 3 2) تحت فقرة " تأثير العقيدة على الجــرح والتعديل " :

(ولعل أبرز آثار العقيدة على الجرح والتعديل عند الحنابلة : تضعيف ثقات المــخالفين ، وتوثيق ضعفاء الموافقين ، ومن ذلك :

- تضعيف ثقات الشيعة ، وخاصة فيما يروونه في فضائل علي .
- تضــعيف سائر المــخالفين من العلماء ، كعلماء المرجئة ، والقدرية ، والمعتزلة .
- تضعيف القائلين بخلق القران ، أو المتوقفين .
- تضعيف من يتوهمون فــيه أدنــى مخالفة ، حتى وصل تضعيفهم للبخاري ، ومسلم ، والكرابيسي ، وأبي حنيفة إلخ .
- تضعيف الكــبار من أئمة الأشاعرة ، كالبيهقي ، يضعفه من الحــنابلة المعاصرين : الشيخ صالح الفوزان ، ويزعم أنه لا يوثــق بنقله في العقيدة ، وهذا ما لم يسبق إلــيه الشيخ ، وإلى الآن لا أدري كيف تجرأ على هذا القول ؟ !) ا هـــ كلام المالكي .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن كلام المالكي هنا ، محض كــذب وافتراء ، فــما ضعف الحــنابلة خاصة ، وأهل السنة عامة ، ثقة وردوا حديثه لأجل اعتقاده ، لــذا لم يستطع المالكي إيراد مثال صحيح واحد فحسب ، ولا أدل على كــذبه وضعف حجته من هذا .

وقــد كــان أئمة السلف ، وكــبار علماء الإسلام ، من التابعين ومن بعدهــم : ربما ردوا حديــث راو لبدعته ، فــلا يروونه عنه ، لئلا يظهر ويقصد ، فتعم فتنة المسلمين به ، ويجد سبيلا إلى نشر ضلاله .

أما أن يكذبوه ، أو يضعفوه لأجل ذلك وهو ثقة ، فكلا وحاشا .

وأنا أبين كــذب المالكي على الحــنابلة ، وأسوق لذلك عشرين مثالا ، لــرجال من أهل البدع ، من الرافضة ، والناصبة ، والقدرية ، والمعتزلة ، والمرجــئة : قــد وثقــهم الإمام أحمد بن حنبل ، مــع علمه بــبدعهم ، بل واشتهارهم بــها ، منهم :

1 - إبراهيم بن طهمان الخراساني (ع) : وثقــهم الإمام أحمد ، وكــان مرجئا .
" تهذيب الكمال " (**2/ 8 0 1**) ، " بحر الدم " (**8 2**) .

2 - تلــيد بن سليمان المحاربي : وثقه الإمام أحمد وقال : " كان مذهبه التشيع " اهــ ، قلت : كان رافضيا ، يطعن في عثمان رضي الله عنه .

3 - ثــور بن يزيد الكلاعي : قــال فــيه أحمد : " ثــور بن يزيد ثقــة ، إلا أنه كان يرى القدر " اهــ . " بحر الدم " (**9 3 1**) .

4 - الحسن بن صالح بن حي (بخ م **4**) : قال فيه الإمام أحمد : " الحسن بن صالح ، صحيح الرواية متفقة ، صائن لنفسه في الحديث والورع " .

وقال مرة : " ثقة ، إلا أن مذهبه ذاك " . " تهذيب الكمال " (**6 / 7 7 1**) ، " بحر الدم " (**4 9 1**) .

قلت : أراد أحمد أنه يرى السيف ، ويترك الجمعة والجهاد خلف أئمة الجور .

5 - حماد بن أبي سليمان (بخ م **4**) : شيخ أبي حنيفة ، وأول من تكلم في الرأي ، كان مرجئا مشهورا بذلك ، ومع ذلك وثقه أحمد وذكر عنه ما ذكرته عنه .
" تهذيب الكمال " (**7/ 9 6 2**) ، " بحر الدم " (**8 2 2**) .

6 - سعيد بن أبي عــروبة (ع) : وثقه أحمد ، وذكر أنه يقول بالقدر ويكتمه .
" تهذيب الكمال " (**1 1 / 5**) ، " بحر الدم " (**5 6 4**) .

7 - سليمان بن قــرم بن معاذ الضبي (خت م د ت س) : وثقه أحمد وقال : " ما أرى به بأسا ، لكــنه يفرط في التشيع " . " تهذيب الكمال " (**2 1 / 1 5**) ، " بحر الدم " (**8 9 3**) .

8 - قتادة بن دعامة السدوسي (ع) : ذكره أحمد فأطراه كثيرا ، وذكر من فضله وعلمه ، وقال : " كان قتادة أحفظ أهل البصرة " ، وقد ذكر أحمد في موضع آخر : أن قتادة يقول بالقدر ويكتمه . " بحر الدم " (**365**) و (**846**) .

9 - عبد الله بن شقيق العقيلي (بخ م **4**) : قال أحمد فيه : " ثقة ، وكان يحمل على علي **t** لما . " تهذيب الكمال " (**15/ 89**) ، " بحر الدم " (**534**) .

10 - عبد الله بن أبي نجيح يسار (ع) : وثقه أحمد ، وكان قدريا ، جالس عمرو بن عبيد فأفسده . " تهذيب الكمال " (**16/ 215**) ، و " بحر الدم " (**567**) .

11 - عبد العزيز بن أبي رواد (م **4**) : قال فيه أحمد : " رجل صالح ، وكان مرجئا " . " تهذيب الكمال " (**18/ 136**) ، " بحر الدم " (**634**) .

12 - عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد (م **4**) : قال فيه أحمد : " ثقة ، تعلق في الإرجاء " . " تهذيب الكمال " (**18/ 273**) ، " بحر الدم " (**644**) . **قلت** : كان غاليا في الإرجاء ، داعيا إليه .

13 - عثمان بن غياث الراسي (خ م دس) : قال فيه أحمد : " ثقة ، كان يرى الإرجاء " . " تهذيب الكمال " (**19/ 473**) ، " بحر الدم " (**676**) .

14 - علقمة بن مرثد الحضرمي (ع) : قال فيه أحمد : " كان يتهم بالإرجاء ، وكان ثقة في حديثه ضابطا " . " تهذيب الكمال " (**20/ 358**) ، " بحر الدم " (**705**) .

15 - علي بن بذيمة الحراني (ع) : قال فيه أحمد : " صالح الحديث ، لكنه رأس في التشيع " - " تهذيب الكمال " (**20/ 328**) ، " بحر الدم " (**708**) .

16 - الربيع بن صبيح السعدي (خت ت ق) : قال فيه أحمد : " هو في بدنه رجل صالح ، وليس عنده حديث يحتاج إليه فـــيه "

- وقال مرة : " ليس به بأس " وذكر أنه كـــان معتزليا . " تهذيب الكـــمال " (**9/ 89**) ، " بحر الدم " (**293**) .

17 - سالم بن أبي حفصة العجلي (بخ ت) : قال فيه أحمد : " ليس بـــه بأس ، إلا أنه كان شيعيا " . " تهذيب الكمال " (**10/ 133**) ، " بحرالدم " (**334**) .

18 - علي بن المبارك الهنائي (ع) : وثقـــه أحمد ، وكان قدريا ، ولما قيل لأحمد في ذلك قال : " قـــد كـــان يرمى بالتشيع " . " تهذيب الكمال " (**21/ 111**) ، " بحر الدم " (**722**) .

19 - عمرو بن الهيثم بن قطـــن (بخ م **4**) : وثقه أحمد ، وكان قدريا ، ولـــما قـــيل لأحمـــد في ذلـــك قال : " نحـــن نحـــدث عـــن القدريـــة ، ولو فتشت أهل البصرة ، وجدت ثلثهم قدرية " . " تهذيب الكمال " (**22/ 280**) ، " بحر الدم " (**785**) .

20 - فطـــر بن خليفة (خ **4**) : وثقه أحمد ، وقال فيه : " صالح الحديث ، خشـــبي مفـــرط " . " تهذيـــب الكمـــال " (**23/ 312**) ، " بحـــر الـــدم " (**834**) . **قلت** : كان شيعيا .

21 - الوضين بن عطـــاء (د عس ق) : وثقـــه الإمام أحمد ، وقال مرة : " ليس بـــه بأس ، وكان يرى القدر " .

فصل

ولم يكن الإمام أحمد ولا أئمة السلف جميعا يحابون في دين الله أحدا وافقهم أم خالفهم وقد كان

- رواد بن الجراح (ق) : صاحب سنة ، إلا أن ذلك لم يمنع أحمد من بيان حاله ، فقال فيه : " لا بأس به ، صاحب سنة ، إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير " . " تهذيب الكمال " (9 / 227) ، " بحر الدم " (3 0 4) .

- ونوح بن أبي مريم ، أبو عصمة المروذي (ت فق) : مثله كذلك ، قال فيه الإمام أحمد : " كان أبو عصمة يروي أحاديث مناكير ، ولم يكن في الحديث بذاك ، وكان شديدا على الجهمية يرد عليهم ، تعلم منه نعيم بن حماد الرد على الجهمية " . " تهذيب الكمال " (3 0 / 5 6) ، " بحر الدم " (1 0 8 5) .

- وكذلك حماد بن سلمة (خت م 4) : كان إماما في السنة ، شديد التمسك بها ، منافرا لأهل الباع ، ولما سأل محمد بن يحيى النيسابوري الإمام أحمد عنه قال فيه : " إن حماد بن سلمة يخطئ " قال النيسابوري : (وأومأ بيده خطأ كثيرا ، ولم ير بالرواية عنه بأسا) . " بحر الدم " (227) .

فبما سبق ، يظهر جليا كذب المالكي ، فيما ادعاه .

الوجه الثاني : أن زعم المالكي أن الحنابلة قد ضعفوا البخاري ، ومسلما كذب أيضا ، بل هما عندهم إماما كبيران جليلان حافظان ، كتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل .

بل يحكون الإجماع على ذلك ، وينافرون وينابذون من تكلم فيهما . وأنا أتحدى المالكي ، أن يسمي لي حنبليا واحدا فقط ، قد ضعف البخاري أو مسلما رحمهما الله .

وإنما من يشكك فيهما هو وأمثاله من أهل البدع ، وقد دعا المالكي الناس إلى مراجعة " صحيح البخاري " ، وإعادة دراسته ، ودراسة أسانيده .

ولــه كــلام قبــيح في " صحيح البخاري " أيضا ، تفوه بــه لما استضافته القنوات الفضائية ، لا يحضرني نصه ، أما معناه فقد قدمته .

الوجه الثالث : أما تضعيف الحــنابلة للكرابيسي ، وأبي حنيفة فأمــر آخــر ، فقد ضعفهما في الحديث ، أئمة هذا الشأن ، قبل أن يخلق أحــمد .

الوجه الرابع : وأما زعمه أن الحنابلة يضعفون البيهقي : فحاشا وكــلا ، وهــو من كبار حفاظ الحديث ، ولم يتكلــم في حفظه أحد منهم ، بل هو محفوظ بما حفظ .

وما نسبه هذا الكــذوب إلى شيخنا الشيخ العلامة المحقق الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان حفظه الله ونفع بعلومه ، من تضعيفه للبيهقي ، وعدم وثوقه بنقله ، فكــذب صريح أيضا .

وإنما الشيخ صالح الفوزان ، وأهل السنة جميعا ، يعيبون على البيهقي رحمه الله قوله لا نقلــه ، فيعيبون ما يذكره من تأويل عقب بعض أحاديث الصفات التي يرويها ، وإلا فهم مغتبطون بكتب البيهقي رحمه الله ومصنفاته ، ومعتدون بمروياته وآرائه وأقواله ، ما لم تكن مخالفة للصواب .

وقد كــان عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وأبو هريرة من حفاظ الصــحابة بــلا ريــب ، ومــع ذلــك رد أهــل العلــم بعــض آرائهــم في مروياتهم ، وقالوا : " يؤخــذ بروايتهم ، ولا يؤخذ برأيهم " . فهذا فيهم رضي الله عنهم ، وهم حفاظ ، صحابة ، وفي مخالفاتهم الفرعية ، فكيف بغيرهم ومخالفاتــه أصولية ؟ !

وقــد ســألت شــيخنا صالحا الفــوزان ، عمــا نسبه إلــيه المــالكي في تضــعيف البــيهقي : فأنكــره ، وكــذبــه ، وقال : " البيهقي - رحمه الله -من أئمــة الإســلام ، وحفــاظ الحديــث الثقات الكــبار . وإنما أعيب عليه تأويلــه للصــفات ، وقــد عابــه عليه أهل الســنة قبلي " ا هــ .

وهنا تناقضان ظاهران للمالكي ، وتناقضاته كثيرة :

أحدهما : إن كـــان الحنابلة يضعفون البيهقي - رحمه الله - كما ذكر المالكي ، فكـــيف يكون الشيخ صالح الفوزان المعاصر ، وما زال حيا- أطال الله في عمره ، ومتعنا بـــه ممتعا بصحته وعافيته- أول من ضعفه- كما زعم سابقا- و لم يسبق إلى ذلك ؟ ! فهل الحنابلة الذين يعنيهم المالكي ، أتوا بعد الفوزان ؟ !

الثاني : أن غيرتـــه على البيهقي رحمه الله غيرة كاذبة ، فكيف ينكر تضعيفه ، وهو يكـــذب جماعة غيره كـــلهم من أئمة الدين ، ويشكك في نـــقلهم : كعبد الله بن الإمام أحمد ، وأبي بكر المروذي ، وابن أبي يعلى ، وابن بطة ، والبربهاري ، وغيرهم ؟ !!

بل كيف ينكر الكذب ويستعظمه ، وما بنى كتابه هذا إلا عليه ؟ !

فصل

في رميه الحنابلة بأن فيهم ضعفاء ووضاعين أحق بالتجريح من غيرهم وإبطال زعمه والرد عليه

قال المالكي ص (132 - 133) :

(مع المضعفين لهؤلاء من الحنابلة من حيث الجملة أضعف في الرواية من خصومهم . بل إن بعض أئمتهم كانوا يضعون الأحاديث ، ويغيرون في الأسانيد والمتون لخدمة المذهب ، كما كان يفعل ابن بطة الحنبلي ، وهو من كبار علماء الحنابلة في العقيدة ، قال ابن حجر : " وقفت لابن بطة على أمر استعظمته ، واقشعر جلدي " . ثم ذكر أثرا موضوعا عن ابن مسعود وهو أثر تكليم الله لموسى ، وعليه جبة صوف ، وعمامة [1] صوف .

ثم ذكر ما يدل على أن ابن بطة ، غير في أسماء رجال القصة ، حتى يكون إسنادها صحيحا .

وكان كثير من الحنابلة يكذبون على أحمد بن حنبل ، ويسيئون لمنهجه وسمعته ، ولذلك قال أحد العلماء : إمامان جليلان ، ابتليا بأصحاب سوء ، جعفر الصادق ، وأحمد بن حنبل) اهـ كلام المالكي .

والجواب من وجوه أربعة :

أحدها : أن الحديث الذي عابه المالكي على الإمام ابن بطة رحمه الله (ت 387 هـ) ، واتهمه بوضعه ، وتغيير إسناده ليظهر صحته حديث قد رواه مع ابن بطة جماعة من الحفاظ والعلماء غيره .

فقد رواه ابن بطة : عن إسماعيل بن محمد الصفار ، عن الحسن بن عرفة ، عن خلف بن خليفة ، عن حميد الأعرج ، عن عبد الله

(1) هكذا عند المالكي ، وهو عند الحافظ ابن حجر بلفظ : " كساء " بدل " عمامة " .

بـــن الحـــارث ، عن عبد الله بن مسعود t قال : قال النبي r { كلـــم الله تعالى موسى يوم كلمـــه ، وعليه جبة صوف ، وكساء صوف } [1] الحـــديث .

وقد رواه البيهقي في " الأسماء والصفات " (ص 2 5 2) عن جماعة من شيوخه عن إسماعيل بن محمد الصفار - وهو شيخ ابن بطة - به .

وهـــذا الحديـــث كذلـــك ، في "جزء الحسن بن عرفة العـــبدي" (ت 2 5 7هـــ) المشهور ص (3 6) بسنده الذي ذكره ابن بطة دون تغيير ولا تبديل .

وهو جـــزء مـــتواتر عن الحســـن بـــن عرفة ، قـــبل أن يخلـــق ابن بطة .

كـــما رواه الترمذي (4 3 7 1) في " سننه " عن علي بن حجر عن خلف بن خليفة به .

وهذا الحديث : حديث معل بحـــميد بن علي الأعرج ، قال ابن حبان فـــيه : " منكر الحديث جدا ، يروي عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود ، بنسخة كأنها موضوعة ، لا يحتج بخبره إذا انفرد " .

ومـــع هـــذا : فقـــد رواه الحـــاكم في " مستدركه على الصحيحين " (2/ 9 7 3) من طريق خلف بن خليفة به ، وظن حميد بن علي الأعرج راويه الضعيف : حميد بن قيس الأعرج الثقة ، فصححه وقال : (هذا حديث صحيح على شرط البخاري و لم يخرجاه) .

فإن كـــان أحد مستحقا للإنكـــار والتهمة بتغيير رجال إسناده ، فالحـــاكم - وحاشاه- فقد جمع إلى روايته لـــه : وهما في اســـم أحـــد رجاله ، ثم تصحيحه له .

وما فـــهمه المالكي من التشبيه فيه : غير صحيح ، فإن الضمير في قوله : " وعلـــيه جبة صوف " إلخ ، عائد على (موسى) عليه السلام ، ليس على (الله) جل وعلا .

---

(1) الترمذي اللباس (1734) .

ومـــن ذكـــر هـــذا الحديـــث ، في كتـــب الاعـــتقاد ، والأسمـــاء والصـــفات- كما فـــعل الإمامان أبـــو عبد الله ابن بطـــة ، وأبـــو بكـــر البيهقي - لم يـــرد منه إثبات لبس الجـــبة والصوف لله جل وعلا ، وتتره عن ذلك .

وإنما مراده إثبات صفة الكلام لله ، كما هي ظاهرة في الحديـــث ، وهـــذه صـــفة قـــد ثبتـــت بالقـــرآن ، والســـنة المـــتواترة ، والإجماع .

الوجه الثاني : أن ابن بطـــة (ت **387** هــ) رحمه الله إمام كبـــير بـــريء مما اختلقه المالكي في حـــقه ، قـــال مؤرخ الإسلام أبو عبد الله الذهبي في " سير أعلام النبلاء " في ترجمته (**529/16**) : (ابن بطة : الإمام ، القـــدوة ، العـــابد ، الفقـــيه ، المـــحدث ، شـــيخ العـــراق ، أبـــو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكـــبري الحنبلي) .

قـــال الحـــافظ الكـــبير رشيد الدين العطار (ت **662** هــ) في كتابه " نزهة الناظر ، في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحـــفاظ والأكـــابر " (ص **92**) في ابن بطـــة بعد أن ذكره من الحـــفـــاظ والأكـــابر الآخذين عن البغوي : (فقيه ، جليل ، زاهد ، مصنف ، حدث بـــ " معجم البغوي " عنه ، لكن تكلـــم فيه الخطيب وغيره) ا هـــ .

ومع إمامة ابن بطة في الدين كان في حفظه شيء ، قال الذهبي في " السير " (**530/16**) : (لابن بطة مع فضله أوهام وغلط) .

ونقـــل الذهبي عن الخطيب قولـــه : (حدثني أبو حـــامد الدلوي قال : " لما رجـــع ابن بطة من الرحلة ، لازم بيته أربعين سنة لم ير في سوق ، ولا رؤي مفطرا إلا في عيد ، وكان أمارا بالمعروف ، لم يبلغه خبر منكر إلا غيره ") ا هـــ .

الوجـــه الثالـــث : أن المـــالكي عمـــى مصـــدر نقلـــه عـــن الحـــافظ ابن حجر – عمدا - لئلا يوقـــف على حقيقة كلام الحافظ ابن حجر .

وكـــلام الحـــافظ موجود في كـــتابه " لسان الميزان " (4/ 131 - 132) في ترجمته لابن بطـــة ، إلا أن المالكي حرفه وبتره ، وكـــان مما قال الحافظ ابن حجر في ابن بطـــة هناك ، وتعمد المالكي حذفـــه : (إمام ، لكـــنه ذو أوهام) .

ثـــم قال : (ومع قلة إتقان ابن بطة في الرواية ، كان إماما في السنة ، إماما في الفقه ، صاحب أحوال ، وإجابة دعوة رضي الله عنه) ا هـــ .

ثـــم نقـــل الحـــافظ عـــن أبـــي الفـــتح القـــواس قولـــه : (ذكـــرت لأبي سعيد الإسماعيلي ، ابن بطة ، وعلمه ، وزهده . فخرج إليه ، فـــلما عاد قال لي : " هو فوق الوصف ") ا هـــ .

الوجه الرابع : أنا لا نسلم أن أحدا من علماء الحنابلة وأئمتهم ، كان يكذب على الإمام أحمد رحمهم الله جميعا .

وقـــد رمـــى المالكي ، ابـــن بطـــة بالكذب ، وبيـــنا كـــذبـــه هو ، وأن ابن بطة برئ من ذلك .

ونحـــن نطالبه هنا ، بمثال واحد صادق غير مكـــذوب ، لعالم حنبلي كـــذب على الإمام أحمد ، وما كذبات ذلك الكاذب ؟ !! وأني للمالكي بذلك ؟ !!

فصل

في رميه كتب العقائد السلفية بالتناقض وإبطال زعمه

قال المالكي ص (134) ، تحت عنوان " التناقض " :

(التناقض ســـمة رئيسة من سمات كتب العقائد ، فتجد الشيء وضده ، فتجدهم يأمرون بالاهتمام بالقرآن والسنة ووجوب اتباع الأثر ، ثم يتركون الآيات الصريحة ، والأحاديـــث المتفق عليها ، إلى موضوعات ، وأكاذيب ، وإسرائيليات ، لا تصح لا سندا ، ولا متنا) ا هــ كلام المالكي .

وأقول :

{ [illegible] } [1] ومن نظـــر في كتب عقائد أهل الســـنة حـــنابلة وغيرهـــم وقـــف على صـــدق التزامهم بالقرآن والسنة ، بفهم السلف الصالح رحمهم الله .

وكـــيف يستدلون بالموضوعات والمكذوبات ونحوها ، وهم صيارفة الحديث ونقاده ؟ !

وما رووه- هـــم - وغيرهـــم من أحاديث معلة ، فقد قدمنا سبب روايـــتهم لهـــا ، وبيـــنا حجـــتهم في ذلـــك ، وأن مقصـــدهم جمـــع ما في الـــباب ، وإيقاف الـــناس عـــلى أسانيد تلـــك الأحاديـــث بعللهـــا ، ولم يلتزموا الصحة ، فكيف يلزمون بها ؟ !

وذكـــرنا كذلك في موضع تقدم ، أن هذا أمر مستقر ، فـــعله حفاظ الإسلام حنابلة وغيرهم .

---

(1) سورة النمل آية : 64 .

وقد كانت تلك الأحاديث المعلقة تروى ، في عصر التابعين ، ثم تابعيهم ومن بعدهم ، ولم يكن حينذاك أحمد ولا أصحابه ، فكيف يناط هذا بالحنابلة ، ويترك غيرهم ؟ !

وممن كان يرويها البيهقي في " الأسماء والصفات " وغيره ، والحاكم في " المستدرك " وهما شافعيان ، وغيرهما .

أما أخبار بني إسرائيل فمان ذكر أحد الأئمة شيئا من أخبارهم ، فإنهم لم يعتمدوها قط ، وما رووها إلا جمعا لما في الباب ، واستئناسا بها على أصل مستقر في الكتاب والسنة . ولهم في أصحاب رسول الله r وأتباعهم ، وتابعيهم أسوة حسنة .

وقد أذن لهم نبيهم r إذ قال : { بلغوا عني ولو آية ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب علي متعمدا ، فليتبوأ مقعده من النار }[1] (حم) (2/ 159 ، 202 ، 214) خ (3461) ت (2669) عن عبد الله بن عمرو بن العاص) . ولما أتى حبر يهودي إلى النبي r فقال : { يا محمد ، إنا نجد في التوراة أن الله U يضع السماوات على إصبع ، والأراضين على إصبع . . . }[2] " الحديث ، تبسم النبي r للحبر مقرا له بما قال .

والعجب من هذا الغيور كيف يحمل على عقائد الحنابلة الذين يدعون اعتماد القرآن والسنة واتباع الأثر باعترافه هو ، ويترك أئمة الضلال والبدعة ، الذين يأمرون بتجنبها ويزعمون :

---

(1) البخاري أحاديث الأنبياء (3274) ، الترمذي العلم (2669) ، أحمد (2 / 159) ، الدارمي المقدمة (542) .

(2) البخاري تفسير القرآن (4533) ، مسلم صفة القيامة والجنة والنار (2786) ، الترمذي تفسير القرآن (3238) ، أحمد (1 / 457) .

- أن ظاهر الوحيين كــفر ، عياذا بالله .

- وأن الواجــب تحكــيم عقولهــم المعصومة بمــيزان العقــول " المنطق " في الوحيين ، لا جعله محكوما بهما .

ويخعلون أصل دينهم ، ومرجع عقائدهم إلى علم الكلام المذموم ، وسفسطة الفلاسفة .

فصل

في رميه الحنابلة بالغلو في التكفير والإطراء مع تحذيرهم منهما والرد عليه

قال المالكي ص (134) :

(وتجدهم يحذرون من الغلو ، مع غلوهم في التكفير ، وغلوهم في الثناء على علمائهم) اهـ كلام المالكي .

وأقول :

ما مثال ذلك ؟ وهل انفرد الحنابلة يوما بتكفير أحد لم يكفره السلف وأهل السنة ؟ ! وإذا كان الحنابلة انفردوا بتكفير أحد ، فمن هو ؟ ! وما معتقده الذي كفره الحنابلة لأجله و لم يصيبوا ؟ !!

وقد ذكرت مرارا أن المالكي يلقي قوله دون دليل أو بينة أو مثال ، وكأن كلامه قد أصبح دليلا يستدل به لا له ، وكلامه هنا من هذا الباب .

وكان مما عاب المالكي به الحنابلة : تكفيرهم جملة من فرق المسلمين ، وذكر منها المعتزلة ، والرافضة .

وقدمت أن هاتين الطائفتين ومن وافقهما : مجمعون على جملة اعتقادات أجمع السلف على كفر فاعل آحادها ، فكيف بها مجتمعة ؟ !!

ومثلت لذلك بقولهم بخلق القرآن ، وإنكار العلو ، وإنكار الصفات ، ونفي رؤية الله U في الآخرة ، وغير ذلك .

وذكرت في " المقدمة الثالثة " أول الكتاب : إجماع السلف الصالح قاطبة على كفر الجهمية ، القائلين بخلق القرآن وكفر كل من قال بذلك .

ومن أسلفنا داخلون في ذلك بلا ريب ، فلم ينفرد الحنابلة بتكفير من ذكر ، إن كان زعم إنفرادهم به .

وقد رمى المالكي الحنابلة بفريته السابقة ظلما ، مع سلامتهم منها ، وترك الرافضة وهم أوقع الناس فيها ، فكفروا الشيخين أبا بكر ، وعمر أفضل الأمة بعد نبيها وأتـــمها إيمانا ، بل قد كفروا غالب الصحابة وفسقوا أكثر الباقين ، إلا عليا وجماعة قليلين حتى آل البيت ، الذين يزعمون حبهم وتوليهم لم يسلموا من هذا ، فأدخلوا عبد الله ، وعبيد الله ابني العباس بن عبد المطلب في ذلك ، ونالوا من الحسن بن علي سبط رسول الله r وابنه .

فـــأين المالكي عنهم ؟ !! يدافع ويذب عن المعتزلة والقدرية والرافضة أن لا يكفـــروا بـــالحـــق ؟ !! ويـــتركـــهم- هـــم- وقـــد كفـــروا الصـــحابة بالظلم ؟ !! بل قد كفروا الأمة كـــلها عداهم .

فصل

في رميه أهل الفرق جميعا بأنهم متناقضون يأمرون أتباعهم باتباع السواد الأعظم عند تمكنهم فإذا كانوا قلة قالوا طوبى للغرباء وبيان مراده والرد عليه

قال المالكي ص (134) :

(وتجـــد هذه الفرق والطوائف عند سيطرتها وكثرة أتباعها ، تأمر أتباعها باتباع السواد الأعظم ، وعدم مخالفة الأمة .

فإذا انتصر خصومهم ، وأصبحوا سوادا أعظم ، يأتي العقائديون ويقولون : " طوبى للغرباء ، الذين يصلحون إذا فسد الناس " ، فالجماعة ما وافق الحق ، ولو كنت وحدك .) ا هـــ .

والجواب من ثلاثة وجوه :

أحدها : أن السواد الأعظم ، يراد به أحد أمرين كلام الأئمة :

- إما لزوم جماعة المسلمين ، وإمامهم وإن كـــان جائرا ظالما ، وعدم الخروج عليه ، وشق عصا الطاعة .

- وإما الإجماع .

فـــالأول : لا يخالف فيه إلا الخوارج .

والثاني : لا يخالف فيه إلا صاحب قول منبوذ ، شـــذ به عن الأمة ، فخشي احتجاجهم عليه بالإجماع فأبطلـــه ، وقـــد قال سبحانه : } Br` ç±$Ïè$9$S'Aq .`Ï /è‰ $B ?6üû a { ÇÊÎÈ #ž•ÅÁB ôNuä!$y™r NÎgs_ ¾ÏmÎ=óÁçRur 4¯<uqs? $B ¾Ï&Îk9uqçR tûüÏZÏB÷sßJø9$# È@‹Î6y™ uŽöxî ôìÎ6Ftƒur 3‰ßgø9$# {[1] .

ولم يستدل أهل الســـنة حنابلة وغيرهـــم على الحق – قط – بكثرة أتباعه ، كـــيف لا ؟ ! وهـــم يتلون قـــول الله تعالى : } rŽÏ[ŸèÏÛ & ò2ÎŽ `B Ï̂ † $ŽöFø Ç

(1) سورة النساء آية : 115 .

«$è‹î™ `ã 8q•Ôã { [1] وقولـــه جل وعلا : } |Mô •m ûr Ä $Y9$Ÿò2 & $Br

ÇÌÈ ûüÏBsŒ3Î { [2] .

ولو اطـــرد هـــذا ؛ لـــبطل دين الإسلام برمته ، فإن الكـــفـــار والمشركين أكـــثر من المؤمنين ، بل قد ثبت في " الصحيحين " من حديث أبي سعيد الخـــدري **t** عن النبي **r** قال : } يقول الله تعالى : يا آدم ! فيقول : لبيك وسعديك ، والخير في يديك . فيقول : أخرج بعث النار . قال : وما بعث النار ؟ قال : من كـــل ألف تسع مائة وتسعة وتسعين . فعنده يشيب الصغير ، وتضع كل ذات حمل حملها ، وترى الناس سكارى ، وما هم بسكارى ، ولكن عذاب الله شديد " قالوا : يا رسول الله ، وأيـــنا ذلك الواحد ؟ قال : " أبشروا ، فإن منكـــم رجلا ومن يأجوج ومأجوج ألفا " . ثم قال : والذي نفسي بـــيده ، إني أرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة " . فكبرنا ، فقال : " أرجو أن تكونوا ثلث أهل الجنة " . فكبرنا ، فقال : " أرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة " . فكبرنا ، فقال : " ما أنتم في الناس ، إلا كالشعرة السوداء في جلد ثور أبيض ، أو كشعرة بيضاء ، في جلد ثور أسود { [3] (خ (**3348**) و (**6530**) ، م (**222**)) .

الوجه الثاني : متى كان الحنابلة أكثر من بقية أتباع المذاهب ؟ ! وأي عصر ذاك ؟ ! حتى أمر الحنابلة باتباع السواد الأعظم لذلك!!

وما زال الحنابلة قليلي العدد ، من عهد أحمد إلى يومنا هذا ، وإن كانوا في معتقدهم على معتقد سلف الأمة وخيارها .

---

(1) سورة الأنعام آية : 116 .

(2) سورة يوسف آية : 103 .

(3) البخاري أحاديث الأنبياء (3170) ، مسلم الإيمان (222) ، أحمد (3 / 33) .

وقد كــانوا في صدر الإسلام الأول في عهد الصحابة ، والتابعين ، وأتباعهم سوادا أعظم .

فأئمة الهــدى المتقدمون ، هم سلف الحنابلة ، لهذا إن أمر الحنابلة باتــباع أئمة الإسلام قبل أحمد ، لا يأمروهم باتباع مذهب الإمام أحمد وأصحابه ، وإن كــانوا جميعا على معتقد واحــد ، إلا أن المتبوع أولــى بالاتباع من التابع .

الوجه الثالث : أن الآمر بلزوم السواد الأعظــم- على المــراد الأول- هو النبي r كــما في حديث حذيفة t وفيه قال حذيفة : ({ فــإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟ فقال r " فاعتزل تلك الفرق كلها ، ولــو أن تعــض بأصل شجرة ، حتى يدرك الموت وأنت على ذلك } [1] رواه البخاري ، ومسلم (خ (3 3 3 8) و (7 5 5 6) ، م (4 3 4 3) .

وهو r قائل : { إن الدين بدأ غريبا ، ويرجع غريبا ، فطــوبى للغرباء الذين يصلحون إذا فسد الناس من بعدي من سنتي } [2] رواه عنه الترمذي في " جامعه " (0 3 6 2) ، وقال : " هذا حديث حسن صحيح " .

فإن كــان ثمة تناقض في الأمرين- كما يزعم المالكي - : فــمرده للنبي r بأبي هو وأمي . وهل يبقى لقائل هذا إسلام وإيمان ؟ ! عياذا بالله .

---

(1) البخاري المناقب (3411) ، مسلم الإمارة (1847) ، ابن ماجه الفتن (3979) ، أحمد (5 / 387) .

(2) صحيح مسلم كتاب الإيمان (145) ، سنن الترمذي كتاب الإيمان (2630) ، سنن ابن ماجه كتاب الفتن (3986) ، مسند أحمد (4 / 74) ، سنن الدارمي كتاب الرقاق (2755) .

فصل

في رميه للحنابلة بالتناقض في أمرهم بالوقوف عند حدود الشرع وعدم الزيادة عليه ثم يزيدون هم أمورا في المعتقد ليست فيه والرد عليه

قال المالكي ص (4 3 1) :

(وتراهم يأمرون بالوقوف عند حـدود النصوص الشرعية ، وعدم الزيادة علـيها ، بيـنما هـم يـزيدون كـثيرا مـن العقـائد ، ليست في الكـتاب ولا السنة) ا هـ كلام المالكي .

وأقول :

أين مثال ذلك ودليله ؟ ! أأعياه التمثيل له ، ولو بمثال ؟ !

وإن كـان يعـني بهـذه الـزيادات الـتي زادهـا الحـنابلة ، وليسـت في كـتاب الله ، ولا سنة رسوله r ما ذكره سابقا من وجوب الإيمان بالدجال ، والمهدي ، وحفظ حـق الصحابة ، والإمساك عفا شجر بينهم ونحوها ، فهذه أمور قـد أثبتها الشرع في الكـتاب والسـنة الصـحيحة والمتواترة ، كـمـا أن الحنابلة لم يـنفردوا بإيجـاب الإيمـان والأخـذ بها ، بل شاركهم كثـير غيرهم ، من أهل العلم والسنة ، كما تقدم .

فصل

في رميه للحنابلة بالتناقض في تكفير الخصوم فإذا كانوا ضعفاء حرموه وجعلوه من عقائد الخوارج وإذا قووا كــفروا المسلمين والرد عليه

قال المالكي ص (4 3 1) :

(وتــراهم يعظــمون تكفير المســلم ، وأنــه مــن عقــائد الخــوارج ، وأنــه لا يجــوز . وهذا الورع عن التكفير ، إنما هو عند ضعفهم!! فإذا قــووا ، لا يرقبون في مسلم إلا ولا ذمة) ا هـــ .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن تكفير من ارتكب ناقضا من نواقض الإسلام المعلومة المقــررة : أصل من أصول الإسلام ، أجمع على صـــحته- من حيث الأصل- المسلمون جميعا ، باختلاف مذاهبهم ، وتعدد طرائقهم ، وليس من عقائد الخوارج ، و لم ينفرد الخوارج بذلك ، وبينا ذلك في " المقدمة الأولى " أول الكتاب .

أما ما انفرد به الخوارج ، وإخوالهم المعتزلة والرافضة ، هو تكفير المؤمنين ، بالمعاصي والكبائر التي لا يكفر فاعلها ، أو جعله- لأجلها- في مترلة بين مترلتين ، وربما كفـــروهم بطاعات عظيمة ليست بمعاص ، كتكفير الرافضة لأبي بكر ، وعمر رضي الله عنهما ، وتكفير الخوارج لعثمان وعلي رضي الله عنهما ، وتكفـــير المعتزلة وأضرابهم ، لمعتقدي اعتقاد السلف الصالح رضي الله عنهم ، وفي هذا يقول الإمام الكبير أبو عبد الله ابن قيم الجوزية في " الكافية الشافية " :

وخصومنا قـــد كفرونـــا بالـــذي هـــو غـــايـــة التوحيـــد والإيمـــان

الوجه الثاني : أن الحنابلة وأهل السنة جميعا ، قد كانوا ضعفاء ، تسلطت علـــيهم المعـــتزلة في عهـــد الخلـــيفة العباســـي المـــأمون ، وأعملـــوا ســـيوفهم في رقاهم ، وجلدوا ظهورهم ، وسجنوهم ، وآذوهم فعظم بلاؤهـــم : و لم يمنعهم ذلك أبـــدا ، أن يكـــفـــروا المعتزلة ، وجميع من قال بقولها بخلق القرآن .

بل قد كــفــر الإمام أحمد **t** بعــض مجادليه من المعتزلة ، في مجلس المعتصم ، وأمام نظره وسمعه .

وتعاقب على تعذيب الإمام أحمد **t** ثلاثة خلفاء من بني العباس ، وطال عذابه ، وطال سجنه ، فلم يختلف قوله الأول عن قوله الأخير ، و لم يزده ذلك إلا ثباتا ، ورفعة في الدارين .

فأي قوة كانت لأحمد حينذاك ؟ ! وأي ظهور ؟ !!

وكذلــك كــان حــال أتــباعه مــن معاصــريه ، ومــن بعدهــم إلى " شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم وغيرهم ، كانوا ضعفاء تسلط المبتدعة عليهم بالسلاطين ، وسجنوا وأوذوا ، وحصــل لهم ما هو معروف معلوم ، فــما حملهم هذا قــط ، على التبديل والتغيير ، كــما كــان أتباع الأنبــياء والرسل ، قال سبحانه :

} $Br ‹qãÊ $Br ‹$©<Ĝ™ ’Î ÑÅ$ ¹ & $Jÿ ‹qãdr $Jù ž•Ï. bq•ŠÍ ¼çèB @G»% ÓÉ `B ûÉ.r { Çï̂ÎÈ ûïÎ É9$¢Á9$# =Ït ª! $#ur (qãZ3G™$# . [1]

---

[1] سورة آل عمران آية : 146 .

فصل

في رميه للحنابلة بالتناقض في نهيهم عن الاشتغال بما لم يشتغل به النبي صلى الله عليه وسلم وهم يشتغلون بمضايق الاعتقادات مما لم تعرف إلا عنهم كما يزعم والرد عليه

قال المالكي ص (134) :

(وتراهم ينهون عن الاشتغال بأمر لم يشتغل به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه ، فإذا سنحت لهم الفرصة ، أمروا الناس بمضايق من الاعتقادات ، لم تخطر على بال صحابي ، ولا تابعي مع مسميات وألقاب سموها هم وآباؤهم ، ما أنزل الله بها من سلطان) اهـ .

والجواب من وجهين :

أحدهما : مطالبة المالكي بمثال واحد فحسب ، على صدق دعواه! وقد ذكرت في مواضع كثيرة ، وسيأتي كثير أن المالكي يلقي اتهاماته الكاذبة دون دليل ولا بينة ولا حتى مثال ، كما هو حال كلامه هنا ؛ لعجزه عنه ، ولو كذبا وتلبيسا .

الثاني : أن الحنابلة وأهل السنة عامة ، شغلهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما دار في فلكهما ، لم يدخلوا في منطق ولا فلسفة ، بل يرون العلم في جهلهما ، والجهل في علمهما ، فمن أين تدخل عليهم ألفاظ ليست في الكتاب والسنة ، وتخالفهما ؟ !

فصل

في رميه الحنابلة بالتشدد في نقد وتضعيف الرجال المخالفين لهم وإن كانوا أئمة والمبالغة في توثيق أتباعهم وإن كانوا ضعفاء والرد عليه

قال المالكي ص (4 3 1) :

(وتراهم يتشددون في نقد وتضعيف الرجال الذين لا يوافقوهم في شواذ العقائد ، حتى وصل ذمهم للبخاري ، ومسلم ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، والكرابيسي ، وابن الجعد ، وأبي حنيفة ، والحنفية .

فضلا عن تضعيف سائر الشيعة ، متمسكين بعبارة نقلوها عن الشافعي في تكذيب الخطابية من الروافض ، لأنهم يستحلون الكذب ، فجعلها هؤلاء في كل الشيعة ، ثقاقم وضعفائهم !!

بينما يبالغون في توثيق أتباعهم ، ولو كانوا ضعفاء ، أو خفيفي الضبط ، كما فعلوا في توثيق ابن بطة مثلا) اهـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : كذب هذه المزاعم ، كبقية مزاعمه السابقة ، والآتية .

الثاني : مطالبته بذكر حنبلي واحد فقط ذم البخاري ، أو مسلما ، أو يحي بن معين ، أو علي بن المديني ، ولن يجد .

وهؤلاء عند الحنابلة وأهل السنة حفاظ الإسلام وأعلامه الأعلام .

قال الإمام أحمد في البخاري : " ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل البخاري " وعد أحمد الحفاظ أربعة ، وذكره منهم .

أما يحي بن معين : فقال فيه أحمد : " أعلمنا بالرجال : يحي بن معين ، وكل حديث لا يعرفه يحيى بن معين ، فليس بحديث " .

وأما ابن المديني : فلم يكن أحمد يسميه ، بل كان يكنيه تبجيلا له وتعظيما ، وكان يقول فيه : " أحفظنا للطوال علي " .

أما علي بن الجعد : فثقة ، وثقه يحيى بن معين ، ولم يضعفه أحمد ، ولا الحنابلة ، وإنما نـــهى الإمام أحمد عن الجـــلوس إليه ، والأخذ عنه ، لتـــناوله أصحاب رسول الله r ومجاهرته بذلك ، فخشي أحمد أن يـــتأثر بـــه من جلـــس إليه ، أو أن يظهر أمره ، ويفشو شره ، إذا كـــثر سواده .

أمـــا الكرابيســـي : ففقـــيه ، لـــيس عـــنده حديـــث ، حـــتى يوثـــق أو يضعف ، وكان صاحب بدعة .

وأمـــا أبـــو حنيفة رحمـــه الله : فإمـــام ، فقـــية ، كـــبير ، ذا رأي ، ولم يعتن بالحديث كـــثيرا لهذا كـــان مقلا ، وقد تكلم بعض الأئمة في حفظه ، لذا لم يحتج به أهل الصحاح ، لا الشيخان ، ولا غيرهما .

إلا أن الترمذي روى له في " العلـــل " موضعا واحـــدا من قولـــه ، لا من منقوله .

واختلف في حديث رواه النسائي في (سننه) ذكر فـــيه النعمان ، فقال بعضهم : إنه أراد أبا حنيفة النعمان ، وقال آخرون : لا ، لم يرده ، وأراد غيره .

الوجه الثالث :

أن الحنابلة لم يضعفوا ثقات الشيعة كما زعم المالكي ، بل قد وثق الإمام أحمد جماعة منهم ، مع علمه بتشيعهم ، وكذلك أصحابه رحمهم الله ، منهم :

- سليمان بن قـــزم بن معاذ الضبي ، قال فيه أحمد : " ما أرى به بأسا ، لكنه يفرط في التشيع " .

- علي بن بذيمة الحراني ، قال فـــيه أحمد : " صالح الحديث ، لكنه رأس في التشيع " .

- سالم بن أبي حفصة العجلي ، قال فـــيه أحمد : " لـــيس بـــه بأسا ، إلا أنه كـــان شيعيا " .

- علي بن المبارك الهنائي ، وثقه أحمد وقال : " قـــد كـــان يرمى بالتشيع " .

- فطر بن خليفة ، قال فـــيه أحمد : " صالح الحديث ، خشبي مفرط " .

الوجه الرابع : إن الحنابلة وأهل السنة عامة ، إن وثقوا أحدا أو ضعفوه في الرواية ، فمرد ذاك إلى حفظه ، وضبطه ، وصدقه ، وأمانته ، لا لكونه حنبليا أو غير حنبلي .

وقد قدمت جملة ممن وثقهم الإمام أحمد وكانوا مبتدعة ، وآخرين ضعفهم ، وكانوا من أئمة السنة ، كرواد بن الجراح ، ونوح بن أبي مريم ، وحماد بن سلمة وغيرهم .

أما تمثيل المالكي لمزاعمه السابقة ، بابن بطة رحمه الله : فباطل ، فإن ابن بطة - كما قدمنا - إمام كبير صاحب سنة واتباع ، وفقه عظيم ، أثنى عليه الأئمة لذلك ، إلا أنهم لينوه- رحمه الله ، ورحمهم- في حفظه .

وعلم الرجل ، واتباعه ، وفقهه ، وورعه شيء ، وحفظه ، وإتقانه فيما يروي شيء آخر . ومن خلط بينهما : لم يخف فساد رأيه .

أما رميه لابن بطة بالكذب فحاشاه ، وقد بينا فساده في فصل تقدم (ص **256 - 260**) ، وأنه أجل من أن يدفع ذلك عنه رحمه الله .

فصل

في رميه للحنابلة بأنهم لا يمدحون السلطان إلا إذا نصرهم ولو كان باغيا أما إذا آذى أحدهم فيذمونه ولو كان عادلا وإبطال زعمه

قال المالكي ص (134 - 135) :

(وتراهم يذمون السلطان إذا آذى أحد أتباعهم ، وأن هذا سلطان سوء وينسون كـــل فضائله ، كما فعلوا بالمأمون ، وكـــان من أعدل ملوك بني العباس ، وكثرهم علما .

فـــماذا جـــاء ســـلطان آخـــر أظهـــر نصـــرتهم ، يمدحونـــه بمـــبالغة ، ولو كان مبتدعا ظالما كالمتوكـــل ، بل ويبدعون ويضللون من يخالفه ، ويرددون قواعد طاعة ولاة الأمور ، وأن من لم يدع للإمام ، فهو صاحب بدعة .) ا هـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن المالكي يلزمه ما يلزمنا ، فإن كـــنا نمدح المتوكـــل ، ونـــذم المأمون للمذهب ، فهو قـــد مدح المأمون ، وذم المتوكـــل للمذهب أيضا! غير أن مدحنا للمتوكـــل : كان لنصرته السنة ، وإظهاره لها . وذمنا لـــلمأمون : كـــان لابتداعه في الدين ، وإدخاله علوم الفلاسفة الزنادقة على المسلمين ، وحمله الناس على الكـــفر ، وهو القول بخلق القرآن ، وقتله أئمة الإسلام وحفاظه ، وجلدهم وسجنهم ، حين امتنعوا عن طاعته في الكـــفر .

أما مدح المالكي ، للمأمون : فلفـــجوره وضلاله وبدعته . وذمه للمتوكل ، فلاتـــباعه الســـنة ونصرتها ، وقـــمع مخالفيها ، وشدته على الرافضة .

الثاني : أن من المستقر عند أهل السنة جميعا- والحنابلة منهم- : السمع والطاعة لمن ولي أمر المسلمين ، وعدم الخروج عليه ، إلا إذا أتى بكفر بواح عندنا فيه من الله برهان ، كـــما جاءت به السنة ، وزال المانع عنه ، بجـــهل أو شبهة ، وكـــان مقدورا على ذلك ، ولا يتسبب خروجهم عليه ، بفتنة أعظم مما خروجوا لأجلها .

وهذا معلوم من مذهبهم ، سواء كان الإمام محبا لهم مكـــرما ، أم مبغضا لهم مناوئا .

لهذا ، لم يأمر الإمام أحمد بالخروج على خلفاء بني العباس الذين سجنوه ، وجلدوه ، وحصل منهم له ما هو معلوم .

ولو كـــان سمعهم وطاعتهم للأئمة ، معلقا بحظهم من الدنيا ، أو بميل السلطان لهـــم ونحـــوه ، لكـــان المأمون ، والمعتصـــم ، والواثق أولى الأئمة بالخروج والقتال وخلع البيعة .

وكذلك كـــان حال الحنابلة وأهل السنة جميعا ، وحال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، ومن سجن معه من تلاميذه مع سلاطين عصورهم ، المناوئين لهم والساجنين ، لم يدعوا أحد منهم للخروج على السلطان ، أو منابذته بالســـلاح ، مـــع كـــثرة أتـــباعهم ، ومحبيهم مـــن عامـــة الـــناس وخاصتهم ، وما أمر جنازة الإمام أحمد ، ومن خرج فيها مشيعا باكيا ، وجنازة شيخ الإسلام ابن تيمية ، بخاف على أحـــد .

الثالث : أن الخليفة العباسي المأمون : لم يكن- كما زعم المالكي - ذا عدل وعلـــم جـــم ، وإنما كـــان باغيا جائرا ، سفك دماء العلماء المعصومة ، وفـــتن الأمة ، وأدخل الفلسفة في علـــوم المسلمين ، بعد أن كانت سالمة منها ، فضل وأضل .

فإن كـــان ظلـــم الحجاج وسيفه ، غاية يضرب بها المثل في الظلم والشر ، فلقد كان المأمون أطغى منه وأشر .

وكـــيف يقـــاس الحجاج ، بالمأمون ، وكان سيف الحجاج صلتا على الخوارج ، والبغاة ، وفي الجهاد ، إلا أنـــه نـــال جماعات من الصالحين فاختلطت فـــيه دماء زكية بأخرى ردية . أما سيف المأمون فقد عصم منه كل زنديق ومبطل ، ولم يرق إلا دماء علماء الأئمة ، وكبار الأئمة ؟ !

وما نقــم المأمون منهم ، إلا ما نقمه من هم على شاكلته من المؤمنين ، الذين قال فيهم جل وعلا : { ÇÑÈ ‰‹Ütø$Í‘ƒÍè$#«!$$Î/ (qãZÏB÷sãƒb&HwÎ) ö/ãèÖB (qßJs)tR $Btr } [1] .

قــال الإمام الحــافظ ابــن كــثــير الشــافعي ، في " البداية والنهاية " (15/ 2 30) في ترجمته : (وقد كــان فيه تشيع واعتزال ، وجــهل بالســنة الصحيحة) .

ثــم قال : (وكان على مذهب الاعتزال ؛ لأنه اجتمع بجماعة ، منهم بشر بن غياث المريسي فخدعوه ، وأخذ عنهم هذا المذهب الباطل .

وكــان يحــب العلــم ، ولم يكــن له بصيرة نافذة فــيه ، فدخل عليه بسبب ذلك الداخل ، وراج عنده الباطل ودعا إليه ، وحمل الناس عليه قــهرا ، وذلك في آخر أيامه ، وانقضاء دولته) ا هـــ كلامه رحمه الله .

فعدل المأمون الذي أراده المالكي :

هـــو سفك دماء العلماء الربانيين ، الذيــن قــيدوا من مشارق الأرض ومغاربها ، ليقولوا كــلمة الكفر ، أو تضرب أعناقهم ، و!ستباح حرمة دمائهم ، ظلما وبغيا .

أما علم المأمون الذي أراده المالكي :

فمجاهرته بالرفض والاعتزال ، والتصريح بخلق القرآن ، بل حمل الناس عليه بالسيف .

الوجه الرابع : أن الخليفة العباسي المتوكــل ، الذي جعله المالكي (مبتدعا ظالما) : كــان إمام هدى ، وسنة ، وصلاح ، وعدل ، وخير ، قال الحــافظ خليفة بن خياط : (استخلف المتوكــل فأظهر السنة ، وتكلــم بها في مجلسه ، وكتب إلى الآفاق برفع المحنة ، وبسط السنة ، ونصر أهلها) " السير " للذهبي (2 1/ 2 3) .

(1) سورة البروج آية : 8 .

وقال الذهبي رحمه الله في " سير أعلام النبلاء " أيضا (12 / 34) :

(وفي سنة 234 هـ أظهر المتوكل السنة ، وزجر عن القول بخلق القرآن ، وكتب بذلك إلى الأمصار ، واستقدم المحدثين إلى سامراء ، وأجزل صلاتهم ، ورووا أحاديث الرؤية والصفات) اهـ .

قلت : وكانت مجالس الحديث تعقد في المساجد ، ويحضرها عشرات الآلاف .

ثم قال الذهبي (12/ 36) : (وغضب المتوكل على أحمد بن أبي دؤاد ، وصادره وسجن أصحابه ، وحمل ستة عشر ألف درهم ، وافتقر هو وآله) اهـ .

ثم أطلق المتوكل رحمه الله ، من تبقى في السجون ممن امتنع من القول بخلق القران ، وأنزلت عظام الإمام الحافظ الكبير أحمد بن نصر الخزاعي الشهيد ، ودفنها أقاربه .

وذكر ابن كثير في ترجمته في " البداية والنهاية " (10/ 387) : أن المتوكل قال يوما لبعضهم : " إن الخلفاء تغضب على الرعية لتطيعها ، وإني ألين لهم ليحبوني ويطيعوني " .

وقال ابن كثير أيضا رحمه الله : (وكان المتوكل محببا إلى رعيته ، قائما في نصرة أهل السنة ، وقد شبهه بعضهم بالصديق في قتله أهل الردة لأنه نصر الحق ، ورده عليهم ، حتى رجعوا إلى الدين ، وبعمر بن عبد العزيز حين رد مظالم بني أمية .

وقد أظهر السنة بعد البدعة ، وأخمد أهل البدع وبدعتهم بعد انتشارها واشتهارها ، فرحمه الله .

وقد رآه بعضهم في المنام بعد موته وهو جالس في نور ، قال : " فقلت : المتوكل ؟ ! قال : المتوكل .

قــلت : فــما فــعل بك ربك ؟

قال : غفر لي .

قلت : بماذا ؟

قال : بقليل من السنة أحييتها " .

وروى الخطيب عن صالح بن أحمد : أنه رأى في منامه ليلة مات المتوكل ، كأن رجلا يصعد به إلى السماء ، وقائلا يقول :

ملــك يقــاد إلى مليــك عــادل **متفــضل في العفــو لــيس بجــائر**

وروى عن عمرو بن شيبان الحلبي ، قال : " رأيت ليلة المتوكل قائلا يقول :

يــا نائـــم العــين أوطــان جثمــان **أفــض دموعك يا عمــرو بن شــيبان**

أما ترى الفئة الأرجــاس مــا فعلــوا **بالهــاشمي ، وبــالفتح بــن خاقــان**

وافــى إلى الله مظلومــا فــضج لــه **أهل السماوات من مثنى ووحــدان**

وسوف يأتيكـــم مــن بعــده فــتن **توقعــوها لهــا شــأن مــن الــشان**

فابكــوا على جعفر و ابكــوا خليفتكــم **فقد بكــاه جميــع الإنــس والجــان**

قال : فــلما أصبحت ، أخبرت الناس برؤياي ، فجاء نعي المتوكــل أنه قد قتل في تلك الليلة .

قال : ثــم رأيته بعد هذا بشهر ، وهو واقف بــين يدي الله U فقلت : ما فــعل بك ربك ؟

فقال : غفر لي .

قــلت : بماذا ؟

قال : بقليل من السنة أحييتها .

قــلت : فــما تصنع ههنا ؟

قال : أنـتظر ابـني محمـدا ، أخاصـمه إلى الله الحلـيم العظـيم الكريم " ا هـ كلام الحافظ ابن كثير .

وقـد رواها أيضا الحافظ ابن عساكر بإسناده إلى عمرو بن شيبان .

وقال السيوطي في ترجمة المتوكـل رحمهما الله ، في " تاريخ الخلفاء " ص (**391**) : (أظهر الميل إلى السنة ونصر أهلها ، ورفـع المحنة ، وكـتب بذلك إلى الآفاق) .

ثـم قال : (وتوفـر دعاء الخلق للمتوكـل ، وبالغوا في الثـناء عليه ، والتعظيم لـه ، حـتى قـال قـائلهم : " الخـلفاء ثلاثة : أبو بكـر الصـديق **t** في قـتل أهل الردة ، وعمر بن عبد العزيز في رد المظالم ، والمتوكـل في إحياء السنة ، وإماتة التجهم ") ا هـ كلام السيوطي .

قلت : عنى السيوطي بقائلهم في كلامه السابق : قاضي البصرة إبراهيم بن محمد التيمي ، فقد ذكر الذهبي مقولته هذه في " السير " (**32/10**) وعزاها إليه .

ثم قال السيوطي ص (**391**) : (وقال أبو بكر ابن الخبازة في ذلك :

وبعد فـإن السـنة الـيوم أصـبحت ... معـززة حتى كـأن لـم تـذلل

تصول وتسطو إذ أقـيم منـارهـا ... وحـط منار الإفك و الـزور من عـل

وولى أخو الإبـداع في الـدين هاربـا ... إلى النار يهوي مجبـرا غـير مقبـل

شـفى الله منـهم بالخليفـة جعـفر ... خليفتـه ذي الـسنة المتـوكـل

خليفـة ربي ، وابـن عـم نبيـه ... وخير بني العبـاس مـن منـهم ولي

أطـال لـنـا رب العـالمين بقـاءه ... سليما مـن الأهـوال غـير مبـدل

وبـوأه للنـصر للـدين جـنـة ... يجـاور في روضـاتها خير مـرسـل

وكان مما نقمه الرافضة المجوس على المتوكـــل - رحمه الله رحمة واسعة - مع ما سبق من نصرة الســـنة ، وقـــمع المعـــتزلة : هدم المتوكـــل الدور والمشاهد التي أقامتها الرافضة عند الحسين بن علي رضي الله عنهما ، لإقامة البدع والشنائع فيها .

هدمهـــا - رحمه الله - ممتـــثلا في ذلـــك قـــول الـــنبي r لعلي بـــن أبـــي طالب t { ولا تدع قبرا مشرفا إلا سويته } [1] رواه الإمام أحمد في " مسنده " (1/ 129) ومســـلم في " صحيحه " (969) وأبـــو داوود (3218) والترمذي (1049) والنسائي (2031) وكان ذلك سنة (236 هـ) . فـــلـــما فـــعل ذلك : ضجت الرافضة في العراق ، ولهجت بسب المتوكـــل وشتمه وما زالوا إلى أن آل الأمر إلى صغير أفراخهم (المالكي) ، فتابع أجداده في ذلك ، ورمى المتوكـــل رحمه الله بـــما قد رماه سلفه به .

اللـــهم ارحم المتوكـــل رحمة واسعة ، وأسكنه فسيح جناتك ، وأعظم لـــه أجره ، واغفر لـــه ذنبه ، وارفـــع درجاته في عليين ، وألحقه بالنبيين r والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا .

---

(1) مسلم الجنائز (969) ، الترمذي الجنائز (1049) ، النسائي الجنائز (2031) ، أبو داود الجنائز (3218) ، أحمد (1 / 96) .

فصل

في رميه الحنابلة بالتناقض في الإجماع فيدعونه في أمور ليس فيها إجماع فإذا استدل عليهم أحد به أبطلوه وقالوا وما أدراك لعل الناس قد اختلفوا وإبطال زعمه

قال المالكي ص (135) :

(وتراهم يحتجون بالإجماع ، ويدعونه في أمور ليس فيها إجماع ، فإذا احتججت عليهم بالإجماع في أمر أظهر منه ، يرددون عبارة أحمد بن حنبل : " من ادعى الإجماع فقد كذب ، وما أدراك لعلهم اختلفوا ") اهـ .

والجواب عليه من وجهين :

أحدهما : مطالبة المالكي بأمرين لتصح دعواه :

- مثال على ما ادعى الحنابلة فيه الإجماع ، وليس فيه إجماع ، بقول عالم ، لا بهذيان المالكي .

- ومثال آخر ، ادعي فيه الإجماع علينا في مسألة خالف فيها الحنابلة ، فتخلصوا منه بنفي صحة الاحتجاج بالإجماع .

الوجه الثاني : أن الإمام أحمد رحمه الله لا ينكر صحة الاحتجاج بالإجماع ، وهو يأخذ به ، بل احتج به في مسائل عدة .

ولكن مقولة أحمد السابقة في إنكار الإجماع ، يراد بها أحد رجلين .

- من حكى الإجماع ، وهو ليس بأهل لحكايته .

أو رجل حكاه بعد انتشار العلماء في بلاد المسلمين الشاسعة ، فما يدريه لعل الناس اختلفوا و لم يعلم .

فصل

في رميه الحنابلة بالتناقض في الصحابة فيذمون الرافضة لطعنهم في كثير من الصحابة ويتركون النواصب مع نيلهم من علي رضي الله عنه وهو من الصحابة ورد مزاعمه

قال المالكي ص (135) :

(وتراهم يتناقضون في الصحابة ، ووجوب تقديرهم ، فيذمون الشيعة ؛ لأنهم ينتقصون أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بينما لا يذمون النواصب ولا يذكرونهم بسوء ، مع أنهم كانوا يلعنون علي بن أبي طالب ويذمونه ، ويرمونه بكل طامة ، سواء كان ذلك من قبل حكامهم من بني أمية ، أو علمائهم كحريز بن عثمان ، وثور بن يزيد ونحوهم) اهـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن من سب صحابيا واحدا فأكثر ، كان رافضيا خبيثا . وعلي t صحابي ، بل من أفاضل الصحابة وخيارهم ، فمن تكلم فيه بشيء ، كان رافضيا ناصبيا .

وكل كلام الحنابلة وغيرهم من أهل السنة في ذم الرافضة ولعنهم ، هو في الناصبة كذلك ، من الطاعنين في علي رضي الله عنه .

الثاني : أن الحنابلة كبقية أهل السنة ، يحبون آل البيت ، ويحفظون وصية رسول الله r فيهم ، ويروون أحاديث فضائلهم ويحدثون بها ، ويبغضون ويذمون من تكلم فيهم بحرف .

وفي " مسند الإمام أحمد " مئات الأحاديث التي رووها ، فأول المسانيد في " مسنده " رحمه الله ، وهو من ترتيب ابنه عبد الله : مسند الخلفاء الراشدين الأربعة ، رابعهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب t وعنهم جميعا ، روى عنه الإمام أحمد في " مسنده " (818) حديثا .

ثـــم ذكـــر عبد الله مسند بقية العشرة ومسند توابعهم ، ثم ذكر مسند آل أبـــي طالب الحسن ، والحسين ابني علي بن أبي طالب ، وعقيل ، وجعفر ابني أبي طالب ، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهم .

ثـــم ذكر عبد الله مسند آل العباس العباس بن عبد المطلب وأبنائه : الفضل ، وتمام ، وعبيد الله ، وعبد الله ، وروى فـــيه (1784) حديثا لهم .

ثـــم ساق حديث مئات الصـــحابة رضي الله عنهم ، ولم يـــرض عبد الله بن الإمام أحمد أن يتقدم آل البيت أحد ، عدا الخلفاء الراشدين ، وتتمة العشرة المبشرين بالجنة وتوابعهم ، ثم حديثهم .

ثم ختم عبد الله " مسند أبيه " : بمسند النساء ، بدأه بأم المؤمنين عائشة بنت أبـــي بكـــر ، ثـــم فاطمة بنت رسول الله r ثم حفصة بنت عمر بن الخطـــاب ، ثـــم أم سلمة ، ثم زينب بنت جحش ، ثم جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار ، ثم أم حبيبة بنت أبي سفيان ، ثم خنساء بنت خذام ، ثم أخت مسعود ابن العجماء ، ثم رميثة ، ثم ميمونة بنت الحارث ، ثم صفية أم المؤمنين ، ثم أم الفضل بنت عباس ، ثم أم هانئ فاختة بنت أبي طالب رضي الله عنهن جميعا ، وفيهن هاشميات ، وأمهات المؤمنين ، وهن جميعا من آل البيت .

وفي " الشريعة " للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن الحسن الآجري الحنبلي (ت 360 هـ)- وهو من الكتب المعتمدة عند الحنابلة في العقيدة وأهمها- : ذكـــر الآجري عدة أبواب في فضائل علي وآل بيته رضي الله عنهم جميعا ، قـــد تقدمت في فصل تقدم في رد زعم له نحو زعمه هنا ، ص (197 - 214) من كتابي هذا .

كما مر في فصل تقدم ، طرف من الرد عليه في هذا الباب ، وذكر اعتقاد الحنابلة في آل البيت ص (227 - 230) .

الوجه الثالث : أن حريز بن عثمان الرحبي - وهو من رواة الستة عدا مسلما - : من أئمة المسلمين ، وعلماء الحديث الورعين ، و لم يكن ناصبيا كما زعم المالكي ، وإنما رماه بعضهم بالنصب ، و لم يصح عنه ، بل قد نفاه عنه أبو حاتم الرازي وبرأه منه .

وذكر الذهبي في " ســـير أعلام النبلاء " (7/ 80) إنكار حريز لما نسب إليه من شتم علي **t** أو النيل منه .

وذكـــر أن رجلا قال له : بلغني أنك لا تترحم على علي ، فقال له حريز : " اسكت ، رحمه الله مائة مرة " ، وقال حريز مرة : " والله ما سببت عليا قط " .

قال الذهبي بعد ذلك في " السير " (7/ 81) : (هذا الشيخ كـــان أورع من ذلك) اهـــ .

أما ثـــور بن يزيد الكلاعي (ت 153 هـــ) : فهو من رواة الستة عدا مسلما كذلك ، وكان قدريا ، و لم أر من ذكره بالنصب .

وعلـــى كـــل حـــال من كـــان ناصبيا فـــإن الحنابلة يضللونـــه ، ويبدعونه كما سبق .

ويتعذر عليهم وعلى غيرهم أن يحصوا كـــل مبتدع أتى ببدعة ثم يذمونه .

وإنما يكفيهم أن يبينوا أصل المسألة ، ويبدعون صاحب القول بها ، أو كـــان رأسا فـــيها ، ممن عرفوا وبلـــغهم ، أما من لم يعرفوه أو لم يبلغهم ، فـــ { ª!$#Ü3ãW $gèó™ãr $²)w ÿR } [1] .

الوجـــه الرابع : أن المالكي جـــاهل بالتاريخ جهلا كـــبيرا ، فجعل الحنابلة مداهنين لحكـــامهم بني أمية - كما زعم - إذ أنهم يتكلـــمون في علي **t** وهم ساكتون لا يفوهون بشيء .

وهذا من أعجب العجب ، ومن أظهر الكـــذب ، فإن الإمام أحمد رحمه الله ، لم يولـــد إلا في دولة بني العباس ، و لم يدرك بني أمية ، فكيف يداهنون حكـــاما لم يعاصروهم ؟ ! و لم يدركوا يوما من أيامهم ؟ ! و لم يولدوا إلا في عهد خصومهم ؟ !

(1) سورة البقرة آية : 286 .

فصل

في رميه الحنابلة بالتناقض بانتقاد الآخرين بالمشتبه من كلامهم والاعتذار عن عبارات صريحة مخالفة ، صدرت من أئمتهم ، والرد عليه

قال المالكي ص (136) : (وتراهم ينتقدون الآخرين ، ويستدلون على صحة نقدهم لهم ، بأمور مشتبهة من كلامهم ، ولو بطرف عبارة) اهـ .

والجـــواب :

أن المالكي يقصد بالأمور المشتبهة في كلامه هذا ، أحد أمرين :

إما اشتباه مقصود المتكلم من كلامه ، فهذا باطل غير صحيح ، فإن الحنابلة لما تكلموا وكفروا الجهمية بقولهم بخلق القرآن ، ونفي الرؤية ، وتعطيل الصفات ، كانت عباراتهم- أعني الجهمية- صريحة ، ومقصدهم ظاهر ، ولم ينازع في ذلك أحد .

ولم تقـــل الجهمية والمعتزلة لأهل الحديث ، حنابلة وغيرهم : " إنكم لم تفهموا مقصدنا من كلامنا ، أو فهمتموه على غير وجهه ، وإنما مرادنا كـــذا وكـــذا ! " ونحو ذلك ، بل كانوا ينافحون عن معتقدهم ، وصريح عبارتهم .

وكذلك القول في الرافضـــة ، في كلامهـــم في الصـــحابة والإمامة ، وكذلك الخوارج ، والقدرية ، والمرجئة ، وغيرهم من أهل البدع .

وإما أن يقصد المالكي " اشتباه الحكـــم ، وما يؤول إليه حال قائله " : فهذا باطل غير صحيح أيضا . فإن كـــفر الجهمية ومن قال بقولهم مجمع عليه عند الأئمة جميعا قبل أحمد وبعده ، وهو مستقر عند أهل السنة كذلك .

وأما البدع والضلالات التي لم يكـــفروا بها فإنهم بدعوا منتحلها وضللوه ، وهم في ذلك كـــله على ثقة مما حكـــموا وقضوا به .

وعلى كلا الحالين ، ليس للمالكي دليل واحد أو مثال على صحة ما ادعاه .

فصل

في رميه الحنابلة بتكلف الأعذار لأئمتهم وعدم إعذارهم المخالفين مع أهليتهم لذلك والرد عليه

قال المالكي ص (6 3 1) :

(بينما يبالغون في الاعتذار لعبارات صريحة صدرت من أئمتهم ، كما يفعلون في الاعتذار عما كتبه عبد الله بن الإمام أحمد ، أو الأهوازي ، أو الهروي في التجسيم .

أو ما كتبه البربهاري في التكفير ، أو ما كتبه ابن تيمية في انتقاص علي بن أبي طالب ، ورد كثير من فضائله) ا هـ كلام المالكي .

قلت : وقد تبين من كلامه هذا أنه يريد بكلامه السابق ، في الفضل قبله " اشتباه مقصود المتكلم ، لا اشتباه الحكم " وقد قدمنا رده .

والجواب من وجوه عدة :

أحدها : أن أئمة الحنابلة المذكورين ، هم أئمة أهل السنة أيضا ، و لم يخطئوا فيما ذكروه ورووه ، حتى يحتاج إلى الاعتذار عنهم ، باعتذار متكلف أو غير متكلف ، مع التنبيه أن الأهوازي لم يكن حنبليا ، وتقدم بيانه .

الثاني : رمي المالكي لشيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي رحمه الله بالتجسيم ، من جنس رمي عمرو بن عبيد ، لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما به ، ومن جنس رمي أهل البدع جميعا ، لأهل السنة به .

وإلا فإن رواية أحاديث الصفات ، والإيمان بها على ظاهرها ، من غير تكييف ولا تشبيه ، ولا تمثيل ، ولا تعطيل ليس فيه تشبيه ، إلا عند الضلال والمبتدعة .

الثالث : أن البربهاري رحمه الله ، لم ينفرد بتكفير من كفر ، و لم يكفر إلا من قالت الأمة بكفره ، وقد تقدم الدفاع عنه رحمه الله .

الرابع : أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله- وأهل السنة حنابلة وغيرهـــم- أكثر الناس إجلالا ، وحبا ، وتعظيما ، لصحابة رسول الله r ورضي عنهم جميعا ، خاصة ذوي الفضل الكبير ، والسبق الشهير ، كالخلفاء الأربعة ، وبقية العشرة ، والمهاجرين والأنصار ، فكيف ينتقص شيخ الإسلام عليا t وهو رابع الخلفاء الراشدين ، وأفضل الناس قاطبة بعد النبي r والخلفاء الثلاثة قبله ، وكـــان يدافـــع رحمه الله عن عامة الصحابة من مسلمة الفـــتح وغيرهـــم ، وممن هـــم دون علي في الفضل والسابقة ؟ ! وإنما أهل البدع والأهواء قوم بهت ، يكـــذبون ولا يستحون .

وقـــد قـــدمـــنا قريـــبا في غير موضـــع ، مـــا يبـــين مكـــانـــة علـــي t عند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

ولم يـــتهـــم شيخ الإسلام ابن تيمية بهذه التهمة ، إلا الروافض بعد رده العظيم عليهم المسمى " منهاج السنة النبوية " الذي أثنى عليه العلماء ، حتى مناوئي شيخ الإسلام وخصومه ، أثنوا عليه وأطروه ، كالتقي السبكي ، وأبياته في ذلك معروفة مشهورة .

أمـــا دعواه أن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله- رد كثيرا من فضائل علي t فكـــذب لا بينة عليه ولا دليل أو مثال ، إلا إن كان يقصد بفضائله التي ردها شيخ الإسلام :

- القول بإلهيته رضي الله عنه .
- أو نبوته .
- أو تقديمه على الشيخين .
- أو ما ورد في فضله من أحاديث موضوعة وضعيفة .

فإن كـــان هذا ، فنعم إذن ، ولا إنكار على شيخ الإسلام رحمه الله ، ولا حرج .

ولم يكـــن علي t محتاجا إلى تلك الفضائل المزعومة .

لترفـــع من قـــدره الرفيع ، أو تزيد في فضله العظيم .

ولم يرد شيخ الإسلام رحمه الله شيئا صح ، ورد في فضائله رضي الله عنه .

أما ما كان في صحته نزاع ، فمن أهل العلم مصحح ، ومنهم مضعف ، فلا إنكار على المصحح ولا المضعف ، وهذا من مواطن الاجتهاد .

وقد ذكرنا سابقا ، شيئا من كلام شيخ الإسلام في علي t وتضليله رحمه الله من توقف عن التربيع به .

فصل

في رميه الحنابلة بالتناقض حين قالوا إن أبا حنيفة لم يؤت الرفق في دينه بزعمه وهم يكفرونه وهذا أبعد عن الرفق والرد عليه

قال المالكي ص (136) :

(وتراهم يذمون رجلا مثل أبي حنيفة ، لزعمهم أنـــه لم يؤت الرفق في دينه ، ثم يكفرونه ، وهذا أبلغ في البعد عن الرفق) ا هــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن من ذم أبا حنيفة رحمه الله ، ذمه لأمور رجـــع عن أكثرها ، فربما بلغه رجوعه فأمسك ، وربما لم يبلغه ، وغالب هؤلاء من أئمة السلف المتقدمين على الإمام أحمد ، وليسوا من أصحابه .

أمـــا تكفير أبـــي حنـــيفة رحمـــه الله فـــلم يكفـــره أحـــد مـــن الحنابلة قط ، وإنما رووا أقوال بعض الأئمة فيه بأسانيدهم .

وهذا لا تبعة عليهم فـــيه ، و لم ينفردوا به ، وقد قدمنا تفصيله في فصل سابق والحمد لله .

الثاني : أن من يعنيه المالكي بنفي الرفق عن أبي حنيفة رحمه الله : هو سوار بن عبد الله رحمه الله [1] و لم يكن حنبليا .

فإن أراد المالكي الذب عن أبـــي حنيفة رحمه الله فليحمل عليه وليترك الحنابلة .

الثالث : أنـــه إن كـــان أحد من الحنابلة ذم أبا حنيفة ، فليس ذلك مذهبا لهـــم ، بل مذهب غالبهم الثناء عليه ، وتبجيله ، وذكر فضله ، والأخذ بفقهه ، كبقية أهل العلم ، وذكر أقواله ، ونزاعه أو موافقته . و لم تخل كتب الحنابلة قط ، من ذكره رحمه الله ، ومن علمه .

(1) " السنة " لعبد الله بن أحمد (1 / 190) (259) .

فصل

في رميه الحنابلة بالتناقض بذمهم المنطق وإنكار المجاز ثم يستدلون بهما والرد عليه

قال المالكي ص (6 3 1) :

(وتراهم يذمون المنطق ، وينكرون المجاز ، مع وجود هذا وهذا في كلامهم وحججهم .) ا هـ .

والجواب :

أن من ذم المنطق من أئمة السنة ، حنابلة وغيرهم ، ومن أنكر منهم المجاز لم يستدل به أبدا ، إلا أن يكون في معرض الرد عليهم ، وإظهار تناقضهم ، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه " الرد على المنطقيين " ، وفي غير كتاب .

و لم ينفرد الحنابلة بتحريمه ، بل كل السلف على ذلك ، و لم يطرأ الخلاف في جواز تعلم مبادئه ، ما خلى منها عن محادة الشريعة ، إلا متأخرا عند المتأخرين ، و لم يسلم أيضا من تحريم العلماء الربانيين ، حنابلة وغيرهم .

قال أبو عمرو بن الصلاح (ت 3 4 6 هـ) الإمام الشافعي الشهير ، في فتواه الشهيرة في تحريم المنطق والفلسفة :

(الفلسفة رأس السفه والانحلال ، ومادة الحيرة والضلال ، ومثار الزيغ والزندقة .

ومن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة ، المؤيدة بالحجج الظاهرة ، والبراهين الباهرة .

ومن تلبس بها تعليما وتعلما قارنه الخذلان والحرمان ، واستحوذ عليه الشيطان) .

إلى أن قال : (وأما المنطق : فهو مدخل الفلسفة ، ومدخل الشر شر ، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع ، ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين ، والأئمة المجتهدين ، والسلف الصالحين ، وسائر من يقتدى به من أعلام الأئمة

وسادها ، وأركان الأمة وقادها ، قد برأ الله الجميع من معرة ذلك وأدناسه ، وطهرهم من أوضاره) إلى آخر فتواه المعروفة الشهيرة ، رحمه الله .

وكذلك حرمه الإمـــام النووي (ت **676** هـــ) ، والجلال السيوطي (ت **911** هـــ) في رسالة سماها " القول المشرق ، في تحريم الاشتغال بالمنطق " قال فيها : (فـــن المنطق ، فـــن خبيث مذموم ، يحرم الاشتغال به ، مبنى بعض ما فيه على القول بـــ " الهيولي " ، الذي هو كـــفـــر يجر إلى الفلسفة والزنـــدقة ، وليس له ثمرة دينية أصلا ، بل ولا دنيوية ، نص على مجموع ما ذكرته أئمة الدين ، وعلماء الشريعة . فأول من نص على ذلك :

الإمام الشافعي رضي الله عنه .

ونص عليه من أصحابه :

* إمام الحرمين .
* والغزالي في آخر أمره .
* وابن الصباغ ، صاحب " الشامل " .
* وابن القشيري .
* ونصر المقدسي .
* والعماد بن يونس .
* وحفده (ت **571** هـــ) .
* والسلفي .
* وابن بندار .
* وابن عساكر .
* وابن الأثير .
* وابن الصلاح .
* وابن عبد السلام .

* وأبو شامة .

* والنووي .

* وابن دقيق العيد .

* والبرهان الجعبري .

* وأبو حيان .

* والشرف الدمياطي .

* والذهبي .

* والطيبي .

* والملوي .

* والأسنوي .

* والأذرعي .

* والولي العراقي .

* والشرف بن المقري .

* وأفتى به شيخنا ، قاضي القضاة ، شرف الدين المـــناوي .

* ونص عليه من أئمة المالكية :

* ابن أبي زيد ، صاحب " الرسالة " .

* والقاضي أبو بكر بن العربي .

* وأبو بكر الطرطوشي .

* وأبو الوليد الباجي .

* وأبو طالب المكي ، صاحب " قوت القلوب " .

* وأبو الحسن بن الحـــصار .

* وأبو عامر بن الربيع .

* وأبو الحسن بن حبيب .

* وأبو حبيب المالقي .

* وابن المنير .

* وابن رشد .

* وابن أبي جمرة .

* وعامة أهل الغرب .

ونص عليه من أئمة الحنفية :

* أبو سعيد السيرافي .

* والسراج القزويني ، وألف في ذمه كتابا سماه " نصيحة المسلم المشفق ، لمن ابتلي بحب علم المنطق " .

ونص عليه من أئمة الحنابلة :

* ابن الجوزي .

* وسعد الدين الحارثي .

* والتقي ابن تيمية ، وألف في ذمه ونقض قواعده مجلدا كبيرا سماه " نصيحة ذوي الإيمان ، في الرد على منطق اليونان " .

وقد اختصرته في نحو ثلث حجمه ، وألفت في ذم المنطق مجلدا ، سقت فيه نصوص الأئمة في ذلك) إلى آخر فتواه رحمه الله .

فإن قال المالكي : لست أنكر على الحنابلة تحريمهم المنطق ، فقد حرمه السلف ، وجمهور الخلف ، كما ذكرت سابقا .

وإنما ما أنكرته عليهم القول بتحريمه ، ثم الاستدلال به ، فهذا تناقض منهم .

قلنا له :

هذا كذب منك ظاهر ، فهلا مثالا واحدا إن كنت صادقا ؟ !

فصل

في رميه الحنابلة بالتناقض في ذمهم الخوارج بتكفير المسلمين وقتلهم ثم يكـــفرون المسلمين ويفتون بقتلهم والرد عليه

قال المالكي ص (136) :

(وتراهم يذمون الخوارج ، لأنهم يقتلون المسلمين ويكـــفرونهم ، بينما هم يفتون بقـــتل خصومهم وتكفيرهم ، كـــالخوارج تماما . انظر على سبيل المثال ، الآثار عند عبد الله بن أحمد : (528 ، 531) ، (431) ، (1/ 118 ، 107 ، 112 ، 115 ، 120 ، 121 ، 124 ، 127) وغير ذلك مما لا يمكـــن حصره) ا هـــ .

والجواب من وجوه أربعة :

أحدها : أن علماء المسلمين جميعا ، يكـــفرون من ارتكب ناقضا من نواقـــض الإسلام ، الاعتقادية ، أو القولية ، أو الفعلية ، وليس هذا من عقائد الخوارج أو خروجا .

الثاني : أن من كـــفـــره الحـــنابلة ، للتجهم أو الاعتزال ، من قول بخلق القـــرآن ، وغـــيره لم ينفردوا- كما سبق بيانه- بتكفيره ، وهم مسبوقون من أئمة السلف جميعا بتكفيرهم ، وعليه المتأخرون من أهل السنة .

الثالث : أن الحنابلة والسلف جميعا وأهل الســـنة كـــلـــهم بعدهم كـــفروا الجهمية والمعتزلة ، وخصوا بالتسمية الجهم بن صفوان ، وبشرا المريسي ، والجـــعد بن درهم ، ونحوهم .

أما الخوارج فكـــفـــروا عثمان ، وعليا رضي الله عنهما ، ومن معهما ، وكـــفـــروا عصاة المسلمين ببعض الكـــبائر ، فهل يرى المالكي أن تكفير الزنادقة لعنهم الله كالجهمية من جنس تكفير عثمان ، وعلي رضي الله عنهما ؟ !

الرابع : أن الأرقام والمواضـــع التي ذكرها المالكي في كلامه السابق ، وعابها على الحنابلة ، وأشار إلى وجودها عند عبد الله بن أحمد في كتابه " الســـنة " ، وأن فيها

تكفيرا للمسلمين من الحنابلة ، فسأذكر ما تحت تلك الأرقام المذكورة من آثار ، ليتبين مدى كـــذب هذا الرجل وفجوره :

رقم (**8 2 5**)

- روى عبد الله بن الإمام أحمد في " الســـنة " تحته بسنده إلى يزيد بن هارون قال : (إن كان ما يذكر عن بشر المريسي حقا : حل سفك دمه) .

رقم (**1 3 5**)

- وروى عبد الله بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي قال : (من زعم أن الله **U** لم يكـــلـــم موسى صلوات الله عليه : يستتاب ، فإن تاب ، وإلا ضربت عنـــقـــه) .

رقم (**2/ 1 3 4**)

وروى عبد الله بسنده إلى الإمام مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل قال : (كـــنت مع عمر بن عبد العزيز رحمه الله ، فـــقال لي : ما ترى في هؤلاء القدرية ؟

قال : قلـــت : أرى أن تستتيبهم ، فإن قبلوا ذلك ، وإلا عرضتهم على السيف .

فقال عمر بن عبد العزيز : ذلك هو الرأي .

قـــلت لمالك : فما رأيك أنت ؟

قال : هو رأيي) اهـــ .

رقم (**1/ 8 1 1**)

وروى عبد الله بسنده إلى فطـــر بن حماد قال : (سألت معتمر بن ســـليمان فقلت : يـــا أبا محمد ، إمام القـــوم يقول : " القـــرآن مخلوق " أصلي خلفه ؟

فقال : " ينبغي أن تضرب عنقه ") .

رقم (**1/ 7 0 1**)

وروى عبد الله بسنده إلى سفيان الثوري قال : (من زعم أن قول الله U { qÏ3»ƒ @ › ÿýqR) $$R& $¯Í÷ê©$ª! ãåÅtø$ ÇÌÈ }[1] مخلوق ، فهو كافر ، زنديق ، حلال الدم) .

رقم (1/ 2 11)

وروى عبد الله بسنده إلى سفيان بن عيينة قال : (من قال : " القرآن مخلوق " لما كـــان محتاجا أن يصلب على ذباب) يعني جبل .

رقم (1/ 115)

وروى عبد الله بسنده إلى وكـــيع بـــن الجراح قال : (من زعم أن القرآن مخلـــوق ، فقـــد زعم أنه محدث يستتاب ، فإن تاب وإلا ضربت رقبـــته) .

ورقم (1/ 0 2 1)

وروى عبد الله بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي ، بأقوال عدة له ، منها قـــول عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله : (لو كـــان لي من الأمر شيء ، لقمت علـــى الجسر ، فـــلا يمر بي أحد من الجهمية ، إلا سألته عن القرآن فإن قال : إنه مخلوق : ضربت رأسه ورميت به في الماء) .

ورقم (1/ 1 2 1) وروى عبد الله بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي ، بعدة آثار بمعنى الأثر السابق .

رقم (1/ 4 2 1)

---

(1) سورة النمل آية : 9 .

وروى عبد الله بسنده إلى شبابة بن سوار قال : (اجتمع رأيي ، ورأي أبي النضر هاشـــم بن قاســـم ، وجماعة من الفقهاء ، علـــى أن المريســـي كـــافـــر جـــاحد ، نـــرى أن يستتاب فإن تـــاب ، وإلا ضربت عنقه) .

رقم (1/ 7 2 1)

* وروى عبد الله بسنده إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد قال : (بلغني أن بشـــرا المريســـي يزعم أن القـــرآن مخلـــوق ، لله علـــي إن أظفـــرني به ، إلا قتلته قتلة ما قتلتها أحدا قط) .

وبعد سياقة هذه الآثار ، التي زعـــم المالكي أن فيها تكفـــيرا من الحـــنابلة لخصومهم من المسلمين فشابهوا الخـــوارج ، لذلك يتبين جليا أنها أقوال جماعة من أئمة السلف ، وهم :

* عمر بن عبد العزيز ، الخليفة الراشد (ت 101 هـــ) .

* وأبو سهيل نافع بن مالك الأصبحي (ت بعد 140 هـــ) ، عم الإمام مالك وشيخه .

* وسفيان بن سعيد الثوري (ت 1 6 1 هـــ) .

* ومالك بن أنس ، إمام دار الهجرة (ت 9 7 1 هـــ) .

* ومعتمر بن سليمان (ت 7 18 هـــ) .

* ووكيع بن الجراح (ت 6 19 هـــ) .

* وعبد الرحمن بن مهدي (ت 198 هـــ) .

* وسفيان بن عيينة (ت 198 هـ) .

* ويزيد بن هارون (ت 256 هـ) .

* وشبابة بن سوار (ت 206 هـ) .

* وهاشم بن القاسم ، أبو النضر (ت 207 هـ) .

هارون الرشيد ، الخليفة القرشي الهاشمي العباسي ، الصالح ، العادل ، الجاهد (ت 192 هـ) .

وهؤلاء كلهم- رحمهم الله - ليسوا بحنابلة ، بل هم جميعا أسن من الإمام أحمد رحمه الله ، وجملة منهم لم يدركهم ، فإن وفاة أحمد رحمه الله سنة (241 هـ) .

وكلهم من أئمة الحديث وأهله ، مخرج حديثهم في الصحاح الستة ، عدا أمير المؤمنين هارون الرشيد رحمهم الله .

وبعد هذا السياق يظهر جليا أمران :

* كذب المالكي ، وليس بجديد ولا مستغرب منه ، فالشيء لا يستغرب من معدنه ، وكتابه هذا كله مبني عليه .

* وأنه يرى أئمة السلف الصالح مشابهين للخوارج ، مكفرين للمسلمين ظلما ، نعوذ بالله من ران القلوب ، وخبث العقائد .

ويلزم المالكين كذلك أحد أمرين :

إما أن يكفر الزنادقة ، الذين كفرهم السلف الصالح ، وأجمع أهل السنة على ذلك ، بما فيهم الحنابلة فيكون المالكين خارجيا أيضا مثلهم ، ويكون عاب على الحنابلة وأئمتهم السابقين ، ما هو واقع فيه .

أو لا يكفرهم فيكون مخالفا للسلف ، وأهل السنة جميعا ، وموافقا للزنادقة والضلال ، فليختر ما شاء فلا ثالث لهما .

فصل

في زعمه أن الحنابلة لم يأمروا بأمر إلا خالفوه أو ينهوا عن شيء إلا ارتكبوه والرد عليه

قال المالكي ص (6 13) :

(لكنني أقول في الخلاصة هنا إنـــني لم أجـــد غـــلاة الحنابلة ، ينهون عن شيء ، إلا ارتكبوه عندما يريدون ، و لم يأمروا بأمر إلا خالفوه عندما يريدون ذلك) ا هـــ .

والجواب :

أنـــا قـــد سقنا سفاهات المالكي حرفا حرفا ، وبينا كـــذبه فيها وتلبيسه ، فلم يصح له منها شيء ، فهذه نتيجة فاسدة مبنية على مقدمات كـــاذبة .

فصل

في رمي المالكي فرق المسلمين عامة بالتناقض وخصه الحنابلة بمزيد من التناقضات التي تجعلهم كثر تناقضا من المعتزلة والأشاعرة والرد عليه

قال المالكي ص (136) :

(وهذه مصيبة عامة ، لا تكاد تنجو منها فرقة من فرق المسلمين للأسف ، لكنها في غلاة الحنابلة ، تبدو أكثر وضوحا من الأشاعرة ، والمعتزلة على الأقل) ا هـ .

والجـــواب :

أن الله U لما كان كتابه الكريم ، سالما من التناقض ، لأنه من عنده سبحانه ، وكذلك كانت ســـنة نبيه r وكان أهل السنة جميعا بما فيهم الحـــنابلة ، أشد الناس تمسكا بهما ، وانتصارا لحماهما سلموا من التناقض في عقائدهم ، لهذا لم يستطع المالكي أن يمثل على ذلك بمثال واحد صحيح فقط .

أما أهل البدع ، كالمعتزلة والأشاعرة ، فـــحظهم من التناقض بقدر بعدهم من الســـنة ، وحظـــهم من الصواب بقـــدر إصابتهم للســـنة وقربهم منها .

قال أبو المظفر السمعاني (ت 489 هـــ) رحمه الله :

(ومما يدل على أن أهل الحديث هم على الحق أنك لو طالعت جـــميع كتبهم المصنفة من أولهـــم إلى آخرهم ، قديمـــهم وحديثهم ، مع اختلاف بلدانهـــم وزمانهم ، وتباعد ما بينهم في الديار ، وسكون كـــل واحد منهم قطـــرا من الأقطار ، وجدتـــهم في بيان الاعتقاد على وتـــيرة واحدة ، ونـــمط واحد ، يجرون فيه على طريقة لا يحيدون عنها ، ولا يميلون فيها ، قولهـــم في ذلك واحد ، ونقلهم واحد ، لا ترى بينهم اختلافا ، ولا تفرقا في شيء ما ، وإن قل .

بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ، ونقلوه عن سلفهم وجدتـــه كأنه جاء من قلب واحد ، وجرى على لسان واحد ، وهل على الحق دليل أبن من هذا ، قال الله

تعالى : } $Zy»=Ï-z $ ïnŠÏù (#rß‰` y9 «! $ Îöî ‰ZÏã ô`ÏB b%. öq9r b#äöà)ø9$ brã/‰F t Ÿx ù&
ÇÑËÈ #ZŽÏVŸ2 { [1] ، وقال تعالى : } (#qè%§x? Ÿwr $Yè‹ÏJ_ «! $ @ø7pt¿2 (#qßJÅÁGãã$ { [2] .

وأما إذا نظرت إلى أهل الأهواء والبدع رأيتهم متفرقين مختلفين ، أو شـيعا وأحـزابا ، لا تكـاد تـجـد اثنـين منهم على طريقة واحدة في الاعتقاد ، يبدع بعضهم بعضا .

بل يرتقون إلى التكفير ، يكـفر الابن أباه ، والرجل أخاه ، والجـار جـاره .

تراهم أبدا في تنازع ، وتباغض ، واختلاف ، تنقضي أعمارهم ، ولـما تتفق كلماتهم } ÇÊÍÈ šc qè=É)÷è tw žw Pöq% öNåk¨Ρr'Î 7 Ï9ºŒ 4Ó®Lx© öNåkæ5qè=è%r $Yè‹ÏJy öNåk âç|¡ øtrB { [3] .

أو مـا سـمعت أن المعـتزلة مـع اجـتماعهم في هذا اللقب يكفـر البغداديون منهم البصريين ، والبصريون منهم البغدادين .

ويكفر أصحاب أبـي علي الجـبائي ابنه أبا هاشم ، وأصحاب أبي هاشم يكفرون أباه أبا علي ، وكذلك سائر رءوسهم .

وأرباب المقالات منهم ، إذا تدبرت أقوالهم رأيتهم متفرقيـن يكفر بعضهم بعضا ، ويتبرأ بعضهم من بعض .

وكذلك الخوارج والروافض فيما بينهم ، وسائر المبتدعة بمثابتهم ، وهل على الباطل دليل أظهر من هذا ، قال الله تعالى : } (#qè%§ùûsù $bÎ) [4] (#qçR%.r öNåkuZƒÏŠ 'Î NåktJ÷ZÏB |Mó¡©9 $Yè‹Ï©
«ä óÓx« { [5] .

---

(1) سورة النساء آية : 82 .

(2) سورة آل عمران آية : 103 .

(3) سورة الحشر آية : 14 .

(4) في الأصل : " فارقوا " على قراءة .

(5) سورة الأنعام آية : 159 .

وكـــان السبب في اتفاق أهل الحديث أنـــهم أخذوا الدين من الكتاب والسنة وطريق النقل ، فأورثهم الاتفاق والاختلاف .

وأهـــل الـــبدع أخذوا الديـــن من المعقولات والآراء ، فـــأورثهم الافتراق والاختلاف .

فإن النقل والرواية من الثقات والمتقنين قـــلما يختلف ، وإن اختلف في لفظ أو كلمة ، فذلك اختلاف لا يضر الدين ، ولا يقدح فيه .

وأما دلائل العقل فقلما تتفق ، بل عقل كـــل واحـــد يري صاحبه غير ما يرى الآخر ، وهذا بين والحمد لله) انتهى كـــلام أبي المظفر السمعاني ، نقلـــه عنه الحافظ أبو القاســـم التيمي رحمهما الله ، في كتابه العظيم " الحجة في بيان المحجة " (2/ 224 - 227) .

فصل

في رميه الحنابلة بالتناقض في نهيهم عن الكلام والجدل حين ضعف حجتهم فإذا تمكنوا تركوا ذلك وجادلوا والرد عليه

قال المالكي ص (137) :

(مثل شبهتهم في النهي عن علم الكلام والجدل ، مـع أنهم يتناقضون ويجادلون إذا تمكنوا من ذلك .

لكن لهم شبها ضعيفة ، يمنعون بها العلماء من الخوض في علم الكـلام ، بيـنما يعلمـون العـوام مصطلحات مسـتحدثة مـن علـم الكلام) ا هـ .

والجـواب :

أحدها : أن الناهين عن علـم الكـلام ، هم أئمة السلف ، وشيوخ المسلمين ، من كـل المذاهب ، باختلاف العصور ، وقد قـدمت قريبا عند ذكر الناهين عن المنطق ، جملة كـبيرة من أسمائهم ، حنفية ، ومالكية ، وشافعية ، وحنابلة .

بل حتى أئمة هذا الفن - أعني علم الكلام - قد رجع عنه جملة من كبار أئمته ، وندموا على دخولهـم فيه ، كأبي حامد الغزالي ، والفخر الرازي ، وغيرهم ، وقد ذكرنا بعضهم في موضع سابق .

الثاني : أن الناهين عن جدال أهل البدع ومناظرتهم هم أئمة السلف والمسلمين كذلك ، حنابلة وغير حنابلة ، من أهل السنة ، قال الإمام البغوي رحمه الله في " شرح السـنة " (216/1) : (واتـفق علماء السلف من أهل السـنة على النهي عن الجدال والخصومات في الصفات ، وعلى الزجر عن الخوض في علم الكلام وتعلمه) ا هـ .

وقـد عقد جملة من أئمة المسلمين أبوابا في مصنفاتهم ، ذكروا فيها نهي السلف عن الجدال والمناظرة ، ومنهم :

* الآجري في " الشريعة " : (باب ذم الجدال والخصومات في الدين) .

* واللالكـــائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة " : (سياق ما روي عن النبي r في النهي عن مناظرة أهل البدع وجدالهم ، والمكالمة معهم ، والاستماع إلى أقوالهم المحدثة وآرائهم الخبيثة) .

* وابن بطـــة العكـــبري في " الإبانة الكـــبرى " : (باب النهي عن المراء في القرآن) .

* وابن عبد البر في " جامع بيان العلم وفضله " : (باب ما يكره فيه المناظرة والجـــدال والمراء) .

* وأبو القاسم التيمي في " الحجة في بيان المحجة " : (فصل في النهي عن مناظرة أهل البدع وجدالهم والاستماع إلى أقوالهم) وغيرهم .

وفي هذه الكتب وغيرها ما لا يحصى كثرة من نهي جماعات من السلف عن الجدال والمراء .

ومستندهم في ذلك : قول الله تعالى : { $tB ãA Ï‰»pgä† þ’Îû ÏM»tƒ#uä «!$# žwÎ) ûïÏ%©!$# (#rãxÿx. Ÿxsù } ‍[1] ونحوه ، وقـــول النبي r { أبغض الرجال إلى الله : الألد الخصم } [2] ، أخرجه البخاري (4 5 2 3) ، ومسلم (2 6 6 8) عن عائشة رضي الله عنها .

وقولـــه r { ما ضل قـــوم بعد هدى كانوا علـــيه إلا أوتـــوا الجدل ، ثـــم قرأ : { $B çnqç/uŽŸÑ 7 9 žwÎ) Kwy` } [3] } [4] أخرجه الترمذي (5) وابن ماجـــه (8) والحاكم (7) وصححه ، ووافقه الذهبي عن أبي أمامة رضي الله عنه .

---

(1) سورة غافر آية : 4 .

(2) البخاري المظالم والغصب (2325) ، مسلم العلم (2668) ، الترمذي تفسير القرآن (2976) ، النسائي آداب القضاة (5423) ، أحمد (6 / 205 ، 6 / 55 ، 6 / 63) .

(3) سورة الزخرف آية : 58 .

(4) الترمذي تفسير القرآن (3253) ، ابن ماجه المقدمة (48) .

ومن أقوال أئمة السلف الشهيرة في هذا الباب :

* قـــول أبي قلابة رحمه الله : (لا تجالسوا أهل الأهواء ، ولا تجادلوهم ، فـــإنـــي لا آمن أن يغمسوكم في الضلالة ، أو يلبسوا عليكـــم في الدين بعض ما لبس عليهم) .

* وقـــول الحسن البصري ، ومحمد بن سيرين : (لا تجالسوا أصحاب الأهواء ، ولا تجادلوهم ، ولا تسمعوا منهم) .

* وقول عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي : (لا تجالسوا أهل القدر ، ولا تخاصموهم ، فإنهم يضربون القرآن بعضه ببعض) .

* وقـــول الفضيل بن عـــياض : (لا تجادلوا أهل الخصومات ، فإنهم يخوضـــون في آيـــات الله) ، وهـــؤلاء كـــلـــهم قـــبل الإمـــام أحمـــد رحمهم الله .

والآثار في هذا الباب كثيرة جدا عن الصحابة والتابعين وأتباعهم ، ومن بعدهم ، قال الإمام اللالكائي الشافعي (ت18هـــ) في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة " (1/19) :

(فـــما جنى على المسلمين جناية أعظم من مناظرة المبتدعة ، ولم يكـــن قهر ولا ذل أعظـــم مما تـــركهم السلف على تلك الجملة ، يموتون من الغيظ كـــمدا ودردا ، ولا يجدون إلى إظهار بدعتهم سبيلا ، حـــتى جـــاء المغـــرورون ، ففـــتحوا لهـــم إلـــيها طـــريقا ، وصـــاروا إلى هلاك الإسلام دليلا ، حتى كـــثرت بينهم المشاجرات ، وظهرت دعوتهم بالمناظرة ، وطرقت أسماع من لم يكن عرفـــها من الخاصة والعامة) . . . إلى آخر كلامه رحمه الله .

أمـــا مـــا ورد في جـــواز الجـــدال والمـــناظرة أيضـــا فكـــثير ، كقولـــه سبحانه :

{ ß¡ ôm& ‘ Ïd ÓÉL©9$$ Og ø9Ï‰»_ r ÷ pZ ¡ tø ¥$ pàÏ ãöqJ ø9$$ ÷ pJ ò3Ït ø: $$ 7Î/ u‘ È@‹Î6™ 4<Î) äí ÷Š$# } [1] ، وجدال

---

(1) سورة النحل آية : 125 .

إبراهيم عليه السلام لقومه ، وللنمرود ، وجدال نبينا محمد r لقومه آحادا وجماعات ، وتحاج آدم وموسى عليهما السلام .

وأخذ به كثير من السلف مثل :

* الشافعي مع حفص الفرد المعتزلي وغيره .

* وعمر بن عبد العزيز مع غيلان الدمشقي القدري وغيره .

* والأوزاعي مع بعض القدرية .

* والإمام أحمد وجماعات من الأئمة مع المعتزلة في خلق القرآن ، وغيره .

* والدارمي مع بشر المريسي .

وغيرهم كـــثير لا يحصى ، قال الحافظ ابن رجب في " جامع العلوم والحكـــم " : (قال كثير من أئمة السلف : ناظروا القدرية بالعلم ، فإن أقروا به خصموا ، وإن جحدوا فقد كـــفروا) اهـــ .

ولا تعارض بين هذه الأدلة والأقوال والأفعال المانعة من الجدال والمناظرة ، والآمرة به ، أو الآذنة .

وإنما المسألة فيها تفصيل ، ذكـــره جملة من أهل العلم ، فلا تجوز المناظرة والجدال إلا بتحقق شروط في المناظر ، والخصم ، والمكان .

فشرط المناظر :

* أن لا يناظر إلا في حق .

* وأن يكون عالما عارفا بما يناظر فيه ، متمكـــنا منه .

وشرط الخصم المناظر :

* أن يعلـــم مناظره فيه الإنصاف ، وطلب الحق ، بحيث لو استبان له الحق رجع إليه ، وترك ما هو فيه وعليه .

وشرط المكان المناظر فيه :

* أن لا يكون عاما ، إلا إذا ضمن أمرين :

* أن لا يكــون فــيه من لو سمع شبه الخصم تعلق قـلــبه – لجهله - ببعضها ، وربما لم يع ، أو لا يعي ، حجة المناظر له ، فيهلك .

* وأن لا يكــون الخصم مغــمورا غــير معروف ، فإذا نوظر عرف وظهر أمره عند بعض المفتونين .

فــإن كــان كــل من في المجلس ضالا ، فإن اهتدوا ، وإلا بقوا على ما هم عليه من الضلال ، فلا بأس بالمناظرة فيه على عمومه .

ومــدار الحكــم تحقــق المصلحة ، ولو مع تخلف بعض هذه الشروط ، فإن ظــن تحقق مصلحة راجحة ، مع تخلف أحد هذه الشروط ، روعيت المصلحة ، وترك الشرط ، كــأن تعلــم مكابرة الخصم ، وعدم رجوعه للحق ، ولو قامت عليه الحجة ، أو ملاججته في باطل ، يعلــم - دون مــناظرة - بطلانــه ، إلا أن المــناظر أراد إرغامــه وتصــغيره أمــام أتــباعه ، آملا في هدايتهم ، وطلبا لنجاتهم ، كما ناظر موسى عليه السلام فرعون ، وفرعون يعلــم بطــلان ما هو عليه ، لهذا قال الله عنه وعــن قومــه : { #qãèr $VuB ÏNãø$ yR& $gF(Y)øKó™$#r $kÍ5 (#r%s_r } [1] ، إلا أن مــا يــرجوه موسى عليه السلام من المصلحة تحقق ، فآمن له السحرة ، وزوجة فرعون ، وكثير من أتباعه .

ومــن نظــر في كــلام السلف في نهيهم وأمــرهم ومنعهم وتجويزهم ، رأى أن مدار ذلك كــله على ما سبق .

وهكذا كان منع الحنابلة وتجويزهم ، ونهيهم وأمرهم ، ولم يكــن ســببه ما زعمه المالكي من ضعف الحجة والدليل ، فإنهم ظاهرون بالحــجــة على جميع مــن ناظرهم وجــادلهم ، وحسبك مناظرتهم مــع المعتزلة في خلق القرآن وغيرها ، ومناظرة شيخ الإسلام ابن تيمية لخصومه وغيرهم .

الوجه الثالث : مطالبته بدليل صحة قوله : " بينما يعلمون العوام مصطلحات مستحدثة من علم الكلام " ، أو مثاله ، وأنى له بذلك ؟

---

(1) سورة النمل آية : 14 .

فصل

في زعم المالكي أن سبب تحريم الحنابلة لعلم الكلام هو عدم معرفتهم لوظيفته وعدم فهمهم لحجج خصومهم ، والرد عليه

قال المالكي ص (17) :

(ويحسن أن أسرد هنا نموذجا لـــلحوار معهـــم في جدوى علم الكلام للإمام أبي الحسن الأشعري ، وكان يرد على غلاة الحنابلة في عصره ، الذين يحرمون علم الكلام ، نتيجة عدم فهمهم لوظيفة علم الكلام نفسه ، أو عـــدم فهمهـــم لحجـــج الآخـــرين من المعـــتزلة ، وأصـــحاب الأشـــعري والكلابية وغيرهم) ا هـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن السلف قاطبة كـــانوا ينهون عن علم الكلام قبل الإمام أحمد وأصحابه وبعدهم ، وسبق تقرير ذلك ، فلا معنى لتخصيصهم .

والثاني : أن الحكـــم على الشيء فـــرع عن تصوره ، وكـــان السلف وأهل الســـنة جميعا رحمهـــم الله أتم الناس علما وورعا وفقها ، لـــذا كـــان حكـــمهم في علـــم الكلام وغيره حقا وصدقا وعدلا .

الثالث : أن سبب تأليف اليونانيين لكتب الفلسفة والمنطق وكـــتب الكـــلام هو غياب الوحي عنهم ، وحاجتهم إلى معرفة الغيبيات وأمور كثيرة لا سبيل إلى معرفتها إلا بالوحي .

فـــحاول كبارهم الوصول إليها بعقولهم ، وخافوا من زللها في تصوراتها ، فوضعوا موازين وقواعد تعصم أذهانهم وعقولهم بزعمهم من الخطأ ، ليجزموا بصحة ما وصلوا إليه .

فقـــدموا لما جهلوا أو أرادوا إثباته بمقدمات مسلمة ضرورة ، ليصلوا إلى نتيجة مجهولة أو متنازع فيها ، وما زادتهـــم تلك القواعد إلا ضياعا وضلالا في باب الإلهيات ، والغيبيات عامة .

فإذا كانـــت هـــذه وظـــيفة علـــم الكـــلام ، أيطلـــبه رجـــل قـــد رضي بالله تعالى ربـــا ، وبمحمد r نبيا ، وبالإسلام دينا ، قد صدق بما جاء عن الله في كتابه الكريم ، وما قاله نبيه r الصادق الأمين ؟

لا والله ، ولكـــن لما كان أولئك الضلال المبتدعة جهمية ومعتزلة ونحوهـــم شـــكـــاكا ذوي ريبة تختلج وتتلجلج في صدورهم ، وتحشرجهم في نحورهـــم ، عمدوا إليه عطاشى ، فشربوا منه شرب الهيم ، فـــما زادهم إلا عطشا ، فلهذا تجدهم أجهل الناس بالكتاب والسنة وعلومها .

وزاد جهلهم بهما : طلـــبهم ما يناقضهما ، ويعارضهما ، فزادوا على الشر شرا أعظـــم منه ، ولما بلغوا غايتهم فيه ، وقضوا نهمتهم منه إذا بشكـــهم قـــد زاد ، وما كان عندهم من إيمان قليل - قبل ولوجهم في علم الكلام - قد زال .

فكـــم أريقت دموع مخذول تحير في الحق ، لا يدري بما يورد وبما يصدر ، وكـــم تفـــوه آخـــر بالحسرات والعبرات ، وحسد العجائز وذوي الجـــهـــالات لســـلامة قلوبهـــم ، وطهـــارة أنفســـهم ، وســـأل الله إيمانـــا كإيمانهم بعد بلوغه في علم الكلام ما بلـــغ .

وقـــد قـــدمت في فصل ســـابق أقوال جماعة من كبار المتكلمين وأئمتهم ، يتحسرون ويتندمون على دخولهم فيه ، فهل يتمنى مؤمن ذلك أو يسعى إليه ؟ حاشا لله .

الوجه الرابع : أن زعم المالكي أن الحنابلة - ومراده السلف جميعا - لم يفهموا حجـــج الآخـــرين من المعتزلة والكلابية والأشاعرة باطل إجماعا ، غير صحيح .

بل إن مراد المعتزلة وغيرهم من المبتدعة في حججهم ظاهر بين ، لا يحتاج إلى مزيد إيضاح ، وهو كــفر وردة عن الإسلام ، ومحادة له ، فإن أبى إلا قوله فــليبين لنا مراد قومه المعتزلة من حججهم التي لم يفهمها السلف .

وكتب السلف رحمهــم الله ومــن بعدهــم بــين أيديــنا ، وأقوالهــم - وهي لا تحصى - مدونة عندنا ، تدل على معرفتهم التــامة بحجج المخالفين ومرادهم .

وحجــج الأئمة في نــقض شبهات أولئك الضلال تــدل عليه كذلك .

ولو ســلــمنا لــلمالكي - ولا نســلــم - أن أحــد أئمــة السلف أو العلماء قــد خفي عنه مقصد أولئك الضلال ، أو غاب عنه فهمه لحجتهم ، فكفرهم بأقوالهم تلك ، أفيشمل ذلك الجهل بحــجة الخصم ، وفهمها السلف جميعا ، وأهل السنة قاطبة بعدهــم ، فيجمعون على كفر أولئك ، وهم لم يفهموا مرادهم ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم .

فصل

في إيراد المالكي رسالة لأبي الحسن الأشعري في استحسان علم الكلام صنفها قبل رجوعه إلى السنة ونقضها

ثم ذكر المالكي رسالة أبي الحسن الأشعري في " استحسان الخوض في علم الكلام " ليبـين للمخالف المحرم للكلام حسن تعلمه ، وبعد الصواب عن محرمه .

وجواب هذا مجمل ومفصل ، أما المجمل فمن وجهين :

أحدهما : أن هـذه الرسالة صـنفها الأشـعري قـبل رجوعه إلى السـنة ، عندما كـان معتزليا ، وقـد رجـع عنها ، وعن كـل ما كتبه في الاعتزال ، ودان الله U بعقيدة إمام المسلمين أحمد بن حنبل t ذكر ذلك في رسالته الشهيرة " الإبانة " .

بل خالف الأشعري المتكلمين وأضرابهم بعد رجوعه إلى السنة ، ونقـض كثيرا من أصولهم في رسالته " الإبانة " و " رسالته إلى أهل الثغر " ، وغيرها .

الثاني : أن مخالفة أبي الحسن الأشعري لأئمة الإسلام والسنة لا تضـر ما أجمعوا عليه ، ولا تغـير حكـمه ، وإنما هي مردودة عليه ، لا قيمة لها ، ولا حظ لها من النظر ، ولا من الاعتبار ، وقـد قدمنا أنه قد رجع عنها ، فالحمد لله .

فصل

في الجواب المفصل على رسالة أبي الحسن الأشعري في استحسان الخوض في علم الكلام

قال المالكي ص (137) :

(يقول أبو الحسن الأشعري في رسالته في " استحسان الخوض في علم الكلام " يـــرد على الحـــنابلة : " إن طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس مالهم ، وثقـــل عليهم النظر والبحث عن الدين ، ومالوا إلى التخفيف والتقليد ، وطعـــنوا على مـــن فـــتش عن أصول الديـــن ، ونسبوه إلى الضلال ") ا هــ كلامه .

والجواب :

أن الأمر في الاعتقاد مبني على التسليم والاتباع ، وهذا مقرر عند أهل الســـنة والجماعة ، بالكـــتاب والســـنة ، وإجماع سلف الأمة ، ومن جاء بعدهم من الأئمة .

وهذا ما يسميه المتبدعة تقليدا ، ويعيبون أهل السنة به ، لجعلهم الوحيين مصدرا للعقيدة دون تحكيم العقل فيها ، وأمور الغيب عامة لا يمكن إدراكـــها بالعقل قط ، بل إن غاية إدراك العقل لما غاب عن الإنسان من أمور الدنيا ، أو شيء منها ، ظني لا يفيد العلم ، ولا حتى العلم المقارب ، فكيف بما غـــاب عنه من أمور الآخرة ونحوها ؟

فلا يحكـــم العقل في ذلك ، أو يصحح حكـــمه فيها ، إلا ناقص عقل ، أو من لا عقل له ، ولـــو كان في العقول كفاية ، أو نوع كفاية ، لما كان الخلق في حاجة للرسل ، ولما أرسل الله سبحانه رسله إلى عباده .

ولو كانت كافية لما ضلت اليونان ، وهم أهل العقل وعلومه ، بل إن ضلال اليونانين في هذه الأبواب أعظم من ضلال غيرهم ، لهذا تجد أن جميع أهل الملل والنحل باختلافها أقرب إلى الهداية ، وأكثر طلبا لها من اليونانين فلاسفة ومناطقة .

حتى من آمن منهم ، إيمانه مذبذب ، على شفا جرف هار ، تجده قليل عبادة ، وضعيف ديانة وصلاح واستقامة وزهد وورع ، بل ربما كان خلوا منها كـــلها أو أكثرها .

ومنهم من لم يدخل في الإسلام إلا مكيدة به وبأهله ، فـــما حصل منهم في عهد المأمون وقبله وبعده من تفرق المسلمين إلى اليوم شيء كبير عريض ، لو اجتمعت جيوش الكـــفر لفعله لما استطاعت ، ولكن مكر الليل والنهار .

ومن طالع تراجم المتكلمين لم يجد أحـــدا منهم يسلم من طامة أو بلية ، بل هم في ذلك بين مكـــثر ومقل ، عياذا بالله .

ومن لم يشفه الوحي في معرفة أصول الدين فلا شفاه الله ، ومن لم يعرفه به فكيف وبـــم يعرفه ؟

ثم ذكر المالكي قول الأشعري :

(وزعموا أن الكـــلام في الحـــركة ، والســـكون ، والجســـم ، والعـــرض ، والألوان ، والأكـــوان ، والجـــزء ، والطفـــرة ، وصفات الباري **U** بدعة وضلالة) اهـ كلامه .

والجواب :

أن هـــذا حـــق ، فإن تحكـــيم العقـــل في صـــفات الله جـــل وعلا الذاتـــية والفعلية ، وما يجوز عليه سبحانه ، وما يمتنع ، بمنأى عن الوحي ، بل مع معارضته منكر عظيم ، بل كـــفر وردة عن الإسلام .

لهـــذا تجـــد عقائد المتكلمين تخالف صريح القرآن وصحيح الســـنة مخالفة ظاهرة ، لا يمكن الجمع بينهما ، وتخالف اعتقاد المسلمين في الصدر الأول ، وما تلاه من أهل القرون الفاضلة المفضلة ، وما عليه أهل السنة جميعا بعد ذلك .

غـــير أن بعد المتكلمين من الحق وقربهم منه : بقدر حظهم من علم الكلام ، فـــمن زاد علمه به زاد بعده عن الحق ، والله المستعان .

ثم أورد المالكي ص (137 - 138) قول الأشعري ، وهو يذكر حجج أهل السنة في إبطال علم الكلام :

(**1** - وقالوا :

لـــو كـــان هدى ورشادا لتكـــلـــم فيه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وخلفاؤه وأصحابه .

2 - قالوا :

ولأن النبي صلى الله عليه وعلى آلـــه وسلم لم يمت حـــتى تكـــلـــم في كل ما يحتاج إليه من أمور الدين ، وبينه بيانا شافيا ، ولم يترك بعده لأحد مقالا فيما للمسلمين إليه حاجة من أمور دينهم ، وما يقربهم إلى الله **U** ويباعدهم عن سخطه .

فـــلما لم يرووا عنه الكلام في شيء مما ذكرناه علمنا أن الكلام فـــيه بدعة ، والبحث عنه ضلالة ؛ لأنه لو كان خيرا لما فات النبي صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم ، ولتكـــلموا فيه .

3 - قالوا :

ولأنه ليس يخلو ذلك من وجهين :

* إما أن يكونوا علموه فسكتوا عنه .

* أو لم يعلموه ، بل جهلوه .

فإن كـــانوا علموه ولم يتكلموا فيه وسعنا أيضا نحن السكوت عنه كما وسعهم السكوت عنه ، ووسعنا ترك الخوض فيه كما وسعهم ترك الخوض فـــيه ؛ لأنه لو كـــان من الدين ما وسعهم السكوت عنه .

وإن كـــانوا لم يعملوه وسعنا جهله كما وسع أولئك جهله ؛ لأنه لو كان من الدين لم يجهلوه .

فـــعلى كلا الوجهين الكلام فيه بدعة ، والخوض فيه ضلالة .

فهـــذه جملـــة مـــا احـــتجوا بـــه في تـــرك النظر في الأصول) ا هـــ كلامه .

وأقول :

هذه حجج قوية ، دافعة لكـــل شبهة وبدعة ، وهي حجج تبطل كـــل بدعة وضلالة ، سواء كانت علم الكلام أم خلق القرآن أم غير ذلك ، كما أن لهم في رد علم الكلام حججا أخرى لم يذكرها الأشعري ، قد ذكرنا طرفا منها في مواضع تقدمت .

ثم قال المالكي ص (8 3 1) :

(ثـــم أخذ أبو الحسن الأشعري في الرد قائلا : " الجواب عن الكلام السابق من ثلاثة أوجه :

أحدها : قلـــب السؤال عليهم ، بأن يقال : النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يقـــل أيضا : " إنـــه من بحث عن ذلك ، وتكلم فيه ، فاجعلوه مبتدعا ضالا " ، فقد لزمكم أن تكونوا مبتدعة ضلالا ، إذ تكلمتم في شـــيء لم يـــتكلـــم فـــيه الـــنبي صـــلى الله علـــيه وعـــلى آلـــه وسلم) ا هــ كلامه .

وجواب هذا الوجه يسير من ثلاثة وجوه :

أحدها : أن الكـــلام في أسماء الله وصفاته وأمور الغيب عامة توقيفي ، لا يجوز أن يـــزاد فـــيها أو ينقص منها إلا عن طريق الوحي ، فـــمن تكلـــم في هذا الباب من غير توقيف كان مخطئا ، ولو قدر أنه أصاب ؛ لتكـــلمه فيه من غير طريق الوحي ، فإذا تقرر هذا فالكلام في هذا الباب بعلم الكلام فاسد باطل .

الثاني : أن علـــم الكلام وكتبه كتب المنطق والفلسفة لم تكن في عهد النبي r حتى يخصها بشيء ، إلا أن علـــم الكـــلام قـــد احـــتوى على مسائل كـــثيرة وعظيمة ، قد حذر النبي r وشدد في آحادها ، فكيف بها مجتمعة ؟ كرد القرآن أو الســـنة بالرأي ، أو ضرب بعضه ببعض ، أو التشكيك في حكـــمه بمتشابهه ، أو الكلام في الدين بالرأي ، مع ما احتواه علم الكلام من مخالفة لكلام الله U وكلام رسوله r وهذا كاف في معرفة حكم الشارع فيه .

الثالث : أن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ساروا على ما سار عليه نبيهم r فلما طـرأ علم الكلام ودخل على المسلمين ضج أئمة الإسلام وعلماؤهم بإبطاله ، وتحريمه ، ورده ، والتحذير منه ، ومن أهله ، وتكفير كثير من منتحليه لفساد عقائدهم ، وقد تقدم .

ثم أورد المالكي الوجه الثاني لجواب أبي الحسن الأشعري على أهل السـنة فقال : (والجواب الثاني : أن يقال لهم : إن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يجهل شيئا مما ذكـرتموه من الكـلام في الجسـم والعرض ، والحـركة والسكون ، والجزء والطفرة ، وإن لم يتكلم في كل واحد من ذلك كلاما معينا ، وكذلك الفقهاء والعـلماء من الصحابة ، غير أن هذه الأشياء التي ذكرتموها معينة أصولها ، موجودة في القرآن والسـنة جملة غير مفصلة) اهـ كلامه .

والجواب من وجوه ثلاثة :

أحدها : أنـه إذا كان أصل هذه الألفاظ موجودا في القرآن والسنة فـلم الإعراض عنها ، واستبدال عباراتهما بعبارات المتكلمين والفلاسفة اليونان ؟

الثاني : أنـا لو سلمنا - ولا نسلـم - أن أصل هـذه الألفاظ في الكـتاب والسنة فقد تضمنت أمورا زائدة على أصلها ، أو نقصت عنه ، فهي غـير موافقة ، فيبقى حكـم ذلك القدر الزائد مردودا ، يحتاج دليلا لإثباته .

الثالث : أن غالب تلك الألفاظ محادة لما جاء عن الله جل وعلا ، وعن رسوله r مناقضة لهما ، فكيف يكون أصلها في الكتاب والسنة ؟ معاذ الله .

فإن المـتكلمين يقولـون : إن الحـركة والسـكـون مـن صـفات المخلوقـات ، لهذا لا تجوز في حق الله U ثم يبطلون بذلك جميع صفات الله سبحانه الفعلية ، وهذا باطل فاسد ، مخالف بالكتاب والسنة والإجماع ، وللمتكلـمين غير ذلك مما لا يستساغ ذكره .

ثم قال الأشعري :

(أما الحركة والسكون والكلام فيهما فأصلهما موجود في القرآن ، وهما يدلان على التوحيد ، وكذلك الاجتماع والافتراق ، قال الله تعالى ، مخبرا عن خليله إبراهيم صلوات الله عليه وسلامه ، في قصة أفــول الكواكــب والشمس والقمر ، وتحركهما من مكان إلى مكــان ، ما دل على أن ربه U لا يجوز عليه شيء من ذلك ، وأن من جاز عليه الأفول والانتقال من مكــان إلى مكــان فليس بإله) ا هـــ كلامه .

والجواب من وجوه ثلاثة :

أحدها : أن في هذا الكــلام السابق محادة ومخالفة ومعارضة لما في الكــتاب والســنة ، وتحريفا لكــلام الله U عن مواضعه ، وهذا مصداق ما قــدمنا قريبا .

الثاني : أن قــول إبراهيم عليه السلام دال على خلاف ما استدل بــه الأشعري ، فإنه عليه السلام لم ينكر حركــة هذه الكواكب ، وإنما أنكر أفولها ، وغياب سلطانها بعد ظهوره ، وهذا يدل على جواز الحركة والظهور ، لا انتفائه .

قال سبحانه وتعالى : } $£_ ãøïi$d@ ‘ä# .öY %$A d»‹# ì'ĥ ù=$ &ù@Ÿ %$A wt
émï=$F¨iü úš ÈïÇ ù=$ ‘ä#$%) J• /$Ẑz$ %$A d»‹# ĥ' ù=$ &ù@Ÿ %$A èûÜ©9ð öïï' ĥ'
Ÿ 2àqð úž Ë`$%)öQ9$ÒẑķÌû ÈÐÇ ù=$ ‘ä#$9±ð § /$ẐÎîz %$A d»‹# ĥ' d»‹#ł & 2òçž ù=$
&ù=Mð %$A ƒ»)öÉ ĥ' /ì ŕü Ë$@è ô$Ĩbq ÈÑÇ { [1] .

الثالث : أن الكــتاب والسنة قد دلا على ثبوت الصفات الفعلية لله جل وعلا ، كصفة المجـــيء والترول وغيرها ، التي أنكرها المعتزلة ، وسبق إنكارها في كلام الأشعري المتقدم ، ومن ذلك :

---

(1) سورة الأنعام الآيات : 76 - 78 .

* قوله تعالى : } $ÿ|¹ ä7=J¸ r 7 ‘ ä ` r ÇËÈ %yŠ %yŠ Ùß öR $ÏM©Ï #(Ê) ‹x. ÇËÈ $ÿ|¹ { [1] .

* وقال تعالى : } ÓÅ ‰r è 6 Í=J¸ Ü$Jó¸ `Ï @=Ï ’Î ª! $Ï¾gŠÏù bÎ ¨ƒ) br ãÏàZƒ @d $Ï¾R { [2] .

* وقال U : } ÏM»ƒ#ä âÙ è/ š† Îû ¨ƒ 7 ‘ ’Îû ¨ƒ è3Í=J¸ $Ï¾Î›ïÛ bÎ ¨ƒ) br ãÏàZƒ @d 7n‘ { [3] .

وروى الإمـــام مـــالك في " الموطأ " عــــن ابــــن شــــهاب عــــن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وأبــي عبد الله الأغــر عن أبــي هريرة **t** قال : إن رسول الله **r** قال : } ينـزل الله **U** كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير ، فيقول : من يدعوني فأســتجيب لــه ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له { [4] ، وهذا حديث صحيح مخرج في " الصحيحين " (خ (**5 4 1 1**) و (**1 2 3 6**) و (**4 9 4 7**) عن القعنبي وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي وإسماعيل بن أبي أويس كلهم عن مالك ، م (**8 5 7**) عن يحيى بن يحيى عن مالك به) .

---

(1) سورة الفجر آية : 22 .

(2) سورة البقرة آية : 210 .

(3) سورة الأنعام آية : 158 .

(4) البخاري الدعوات (5962) ، مسلم صلاة المسافرين وقصرها (758) ، الترمذي الصلاة (446) ، أبو داود الصلاة (1315) ، ابن ماجه إقامة الصلاة والسنة فيها (1366) ، مالك النداء للصلاة (496) ، الدارمي الصلاة (1484) .

قال عباد بن العوام :

(قـــدم علينا شريك بن عبد الله منذ نحو من خمسين سنة ، قال : فقلت لـــه : يـــا أبـــا عـــبد الله إن عـــندنا قومـــا مـــن المعـــتزلة يـــنكرون هـــذه الأحاديث - يعـــني حديث النزول السابق - قال : فحدثني بنحو من عشرة أحاديث في هـــذا ، وقـــال : " أما نحن فقد أخذنا ديننا هذا عن التابعين عن أصحاب رسول الله r فهم عمن أخذوا ؟ ") .

ثم قال الأشعري ص (1 3 9) :

(أما الكـــلام في أصول التوحيد فمأخوذ أيضا من الكتاب ، قال الله تعالى : { öqs9 $JÍŽÏù b%. $?%|¡ ÿ9 ª! $žw) þÎI]#ä } [1] ، وهـــذا الكـــلام موجـــز منـــبه عـــلى الحـــجة ، بأنه واحد لا شريك له) ا هــــ .

والجواب :

أن أهل الكـــلام يظنون أن أصل التوحيد ومرجعه هو توحيد الربوبية ، وهو الذي أرسلت به الرسل ، ونزلت في بيانه الكـــتب ، والحـــق في هذا أن الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم بعثوا بأنواع التوحيد الثلاثة : توحيد الربوبية ، وتوحيد الألوهية - وهـــو توحيد العبادة - وتوحيد الأسماء والصفات .

ولم ينازع المشركون وغالـــب أقوام المرسلين في الأمم كـــلها في توحيد الربوبية ، وإنمـــا كـــان نـــزاعهم في توحـــيد الألوهـــية ، قـــال الإمـــام القاضـــي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الدمشقي (ت79هـــ) في " شرح الطحاوية " (9-81) :

(وكـــثير من أهل النظر يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى : { öqs9 $JÍŽÏù b%. $?%|¡ ÿ9 ª! $žw) þÎI]#ä } [2] لاعتقادهم أن توحيد الربوبية ، الـــذي قرروه هو توحيد الألوهية الذي بينه القرآن ، ودعت إليه الرسل عليهم السلام .

---

(1) سورة الأنبياء آية : 22 .

(2) سورة الأنبياء آية : 22 .

وليس الأمر كذلك ، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل ونزلت بـــه الكتب هو توحيد الألوهية ، المتضمن توحيد الربوبية ، وهو عبادة الله وحده لا شريك له .

فإن المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية ، وأن خالق السماوات والأرض واحد ، كما أخبر تعالى عنهم بقوله : { û÷ü³r N§F¯™ ôB ,=Ï{ 9$ ÌN°q»J¡¡ ª! $£Èäq)à‹9 Ú ö‘F{$ @è } ، [1] { ÇÌÊÈ šc q3=è? ó0ÊZà2 bÎ) $gŠÏù `Br Hú ö‘F{$ ÇJÏ} @è ÇÌÎÈ šc r㤩x.? Ÿxùr& @è 4 bqä9q)à‹™ } [2] ، ومـــثل هـــذا كـــثير في القـــرآن ، ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم) ا هـــ .

ثم قال المالكي ص (140) :

(ثم أطال الأشعري الكـــلام على هذه المسألة في نحو خمس صفحات ، ثم قـــال : " يقال لهم : النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يصح عنه حديث في أن القرآن غير مخلوق ، أو هو مخلوق ، فـــلم قلتم إنه غير مخلوق ؟ " .

فإن قالوا : قاله بعض الصحابة ، وبعض التابعين ، قيل لهم : يلزم الصحابي والتابعي مثل ما يلزمكـــم من أن يكون مبتدعا ضالا ، إذ قال ما لم يقله الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

فإن قال قائل : فأنا أتوقـــف في ذلك ، فلا أقول مخلوق ، ولا غير مخلوق ، قيل له : أنت في توقفك ذلك مبتدع ضال ؛ لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يقـــل : إن حدثـــت هذه الحادثة بعدي توقفوا فيها ، ولا تقولوا فيها شيئا ، ولا قـــال : ضللوا ، وكفـــروا من قـــال بخلقه ، أو مـــن قـــال بنفي خلقه .) ا هـــ كلامه .

---

(1) سورة لقمان آية : 25 .

(2) سورة المؤمنون الآيتان : 84 - 85 .

والجـــواب :

أن الله **U** قـــد قـــبض نبيه **r** بعد أن أكمل الدين ، وأتم الشريعة ، فقال سبحانه : { $YŠ N»=ŏ'Y|$Ñä9 ãMŠÆ 'r ÓĖJèÏ Ñäøæ ãMôÿör ÑäY/Š Ñä9 ãMùJ ø PöK$ } [1] ،

وقال أبو الدرداء **t** (لقد مات النبي **r** وما طائر يطير بجناحيه إلا وعندنا منه خبر) .

ولما قال المشركون لسلمان الفارسي **t** { قـــد علمكم نبيكم كـــل شيء حتى الخراءة ؟ فقـــال : " أجل لقـــد نهانـــا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول ، أو أن نستجي باليمين ، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار ، أو أن نستنجي برجيع ، أو بعظم } [2]

وهذا في مسلم في " صحيحه " (**2 6 2**) .

فإذا كـــان الحال كذلك فكـــيف نترك في أمر عظيم كمسألة خلق القرآن بلا بينة ولا دليل ؟ وقـــد دل الكتاب والسنة الصحيحة ، بل المتواترة ، وإجماع السلف ، على أن القرآن كلام الله ، منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود .

وقد تكلـــم الله به ، وما كان منه سبحانه فهو غير مخلوق ، ومن قال خلاف ذلك فقد كـــفر ، قال سبحانه وتعالى : { ô‘$6ã µÿY®'R& ë»GÏ } [3] ، وقال جل وعلا : { «!$þŠô z ôÌ ¾ãÿÀ ÁFB $ãYè» z ¼çF#ƒ•©@6_ 4?ã b#äöŠö$#‹ »d $Z®'R& öÿ9 } [4] ، وقال : { ÇÌÏÈ $VŠÎò6 ? Ó›qã ª!$N=.r } [5] ، وقال : { 4?ã ÑßÖè/ $YÒù @Ò'9$ 7 tÏ * } [6] ، وقال : { ª!$N=. `B NßÏB ‹Ù è/ } ، وقال : { ¼ç$‘ ¼çJ=.r $ZÎ»)ŠÜ9 Ó›qã ä!` $#9r } [1] ،

---

(1) سورة المائدة آية : 3 .

(2) مسلم الطهارة (262) ، الترمذي الطهارة (16) ، النسائي الطهارة (41) ، أبو داود الطهارة (7) ، ابن ماجه الطهارة وسننها (316) ، أحمد (5 / 439) .

(3) سورة الأنعام آية : 92 .

(4) سورة الحشر آية : 21 .

(5) سورة النساء آية : 164 .

(6) سورة البقرة آية : 253 .

وقال : } ÇÈ ûüÜÎ»à9$Pö)ØSÏMø$Ë& Ó›qã 7ø‘ 3Š$R Øîr { [2] ، والآيات في هذا الباب كثيرة .

وكذلك الأحاديث النبوية متواترة في هذا الباب ، وهي أكثر من أن تحصى ، منها :

* قــولــه r } ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ، ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان { [3] ، رواه البخاري (6539) ومسلم (1016) مــن حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه .

* وقولــه r } يقول الله تعالى : يا آدم ، فــيقول : لبيك وسعديك ، فينادي بصوت : إن الله يأمرك أن تخرج ذريتك بعثا إلى النار { [4] ، رواه أحمــد في " مسنـــده " (3/32 - 33) ، والـــبخاري في " صحيحه " (3348) و (4741) و (6530) ، ومسلم (222) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

أما إجماع الســـلف قاطبة وأهل الســـنة جميعا فقد حكـــاه جماعـــات مـــن العـــلماء ، كـــأبي حـــاتم وأبـــي زرعـــة الحافظـــين الرازيـــين رحمهما الله وغيرهما .

وقـــد ذكرت أول الكتاب أسماء جماعات من السلف والحفاظ ممن كـــفروا من قال بخلق القرآن ، فلا يقول ما فـــاه به الأشعري ، أو يستدل به ، أو يخاله حجة ، إلا من لم يعرف الكتاب ولا السنة ، ولا ما كان عليه علماء الأمة ، وإنما صنعته الكلام والفلسفة .

ثم قال الأشعري ص (140) :

(وخبرونا لو قال قائل : إن علم الله مخلوق ، أكنتم تتوقفون فيه أم لا ؟

---

(1) سورة الأعراف آية : 143 .

(2) سورة الشعراء آية : 10 .

(3) البخاري التوحيد (7005) ، مسلم الزكاة (1016) ، أحمد (4 / 256) .

(4) البخاري تفسير القرآن (4464) ، مسلم الإيمان (222) ، أحمد (3 / 33) .

فإن قالوا : لا ، قـيل لهـم : لم يقل الـنبي صـلى الله علـيه وعـلى آلـه وسـلم ولا أصحابه في ذلك شيئا .

وكذلك لو قال قائل : هذا ربكم شبعان ، أو ريان ، أو مكتس ، أو عريان ، أو مقرور . . . ونحو ذلك من المسائل ، لكان ينبغي : أن تسـكت عـنه ؛ لأن رسـول الله صـلى الله علـيه وعـلى آلـه وسلم لم يتكلـم في شيء من ذلك ، ولا أصحابه ، أو كـنت لا تسكت فكنت تبين بكلامك أن شيئا من ذلك لا يجوز على الله U وتقدس عن كذا وكذا ، بحـجة كذا وكذا) ا هـ كلامه .

والجـواب :

أن باب الأسماء والصفات باب غيبي ، لا تجوز الإضافة إليه ، أو النقص منه ، إلا بوحي من كتاب الله ، أو سنة رسول الله r فمن وصف الله عز وجـل بشيء ليس في الكتاب ولا السنة رد على قائله ، وطولب بالدليل .

أما المتكلمون فلا يستطيعون إثبات صفة ولا نفيها خارج الكـتاب والسـنة ، فإنهم لا يسـتدلون بحجة عقلية عـلى إثـباتها أو نفيها إلا ولخصمهم حـجة عقلية أخرى ، ترد ما استدلوا به ، وتثبت خلافه .

لهذا كـان مـآل أكـثرهم - والعياذ بالله - الزندقة ، ومن سلم منهم من الزندقة كان شكاكا متلجلجا .

ثم قال المالكي ص (2 4 1) بعد إتمامه كلام أبي الحسن الأشعري : (وأنتم ترون أن عدم فـهم حجة الطرف الآخر ، والظن بأنه لا يعتمد على دليل ، من الأسباب الرئيسة في انتقاصنا للآخرين ، والنظر إليهم بعين الازدراء ، وكـأنهم مجموعة من العوام الذين يعكفون على التقليد ، ويعتمدون على أذواقهم وعقولهم القاصرة ، إلخ .

ولو تواضعنا وطلبنا من الآخر أن يبين حجته بالبراهين لندرسها ونراجعها لكـان أفضل مما نحن عليه من نفي الآخر ، والتعالي عليه ، ولعلنا أجهل منه ، وأبعد عن الحق) ا هـ كلام المالكي .

والجواب عن هذا يسير من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكره المالكي قد سلم منه السلف وأتباعهم بحمد الله ، وإنما هو وصف لحاله مع أئمة السلف وعلماء السنة ، على حد قول الأول : " رمتني بدائها وانسلت " ، وهو أحق الناس بنصيحته .

الثاني : أن أهل السنة حنابلة وغيرهم رحمهم الله لما حكموا على علم الكلام بما حكموا به عليه ، كان حكما عادلا منصفا ، قد بينا سابقا دلائل صدقه ، وظهور إصابته .

ولا أدل وأوضح على ذلك من رجوع أبي الحسن الأشعري نفسه عما كان فيه من اعتزال وكلام إلى مذهب أهل السنة ، وخص منهم إمام الأئمة أحمد بن حنبل t وهذا قد ذكره أبو الحسن الأشعري في رسالته " الإبانة " .

فلم رجع الأشعري عن كلامه السابق ، بل عن مذهبه كله إلى مذهب الإمام أحمد ؟ أم أن أبا الحسن الأشعري - أيضا - لم يفهم ما كان هو عليه ، ويحتج له ، ويذب عنه ؟

وكذلك رجوع أئمة المتكلمين وكبارهم - الذين بلغوا فيه الغاية ، وأصبح المتكلمون يحتجون بهم ، وقد كانوا يحتجون لهم - عن الكلام ، وقد قدمنا ذكر بعضهم ، وهذا يدل على دقة فهم السلف لمآل علم الكلام وأهله .

فصل

في زعم المالكي أن من صفات الحنابلة الظلم والرد عليه

قال المالكي ص (143) في سياق ذكره صفات الحنابلة :

(- الظلم ، مثل قولهم :

* المرجئة مثل الصابئين .

* المرجئة يهود .

* الرافضة أكفر من اليهود والنصارى .

* المعطلة أكفر من المشركـــين .

* المرجئة والقدرية ليس لهما نصيب في الإسلام .

* الحنفية كاللصوص .

* وصـــم المـــتأولين للنصـــوص كالأشـــاعرة وغيرهـــم بالمـــلحدين ، ومخانيث المعتزلة .

* الجهمية كـــفار .

* القدرية كـــفار .

* الرافضة كـــفار .

* القدرية مجوس) ا هـــ كلام المالكي .

والجـــواب من وجوه :

أحدها : أن هذه أقوال قالها جماعة من أئمة السلف قبل الحنابلة ، فجملة منها لسعيد بن جبير التابعي الكبير رحمه الله ، ولأمثاله .

الثاني : أن المعطلة والجهمية - ومنهم المرجئة الغالية - والرافضة متفقون على جملة اعتقادات قـــد أجمع السلف وأهل السنة بعدهم على تكفير قائلها ، كالقول بخلق القرآن ، وقد قدمنا أول الكتاب وفي غير موضع أسماء جماعات منهم ، ودليل ذلك وحجته .

أما القدريـــة فقد صح عن ابن عمر رضي الله عنهما في " صحيح مسلم " (8) أنـــه كـــفـــرهم ، وهو أول من كفرهم ، فهم كـــفار بلا شك ، وهذا موطن إجماع بين أهل السنة لا نزاع فيه .

الثالث : أن وصف القدرية بالمجوس ظاهر لمشابهتهم لهم ، فإن القدرية قالوا : إن العبد هو الذي يخلق فعله ، فأثبتوا خالقين متعددين ، كالمجوس الذين أثبتوا إلهين اثنين : النور والظلمة ، بل القدرية أشر منهم لكثرة الخالقين الذين أثبتوهم .

وكذلك تسمية الأشاعرة أو وصفهم بالملحدين فهم كذلك ، وليس المقصود بالإلحاد هنا إنكار الله تعالى أو نفيه كما يظن المالكي ، وإنما المقصود المعنى اللغوي ، وهو الميل عن الحـــق إلى الباطل ، وهـــذا يتفق فيه معهم كـــل مبتدع مال عن الحـــق إلى الباطل ، أو تكلـــم في آيات الله U بغير المراد منها .

أما تسميتهم بمخانيث المعتزلة فحق أيضا ، فإنهم خرجوا من الاعـــتزال ، ولم يدخلـــوا في الســـنة ، فـــبقوا مذبذبين ، لا إلى هـــؤلاء ، ولا إلى هؤلاء ، ليســـوا معـــتزلة فـــيقولوا بـــأقوالهم ، وليســـوا من أهـــل الســـنة فلا يخالفوهم ، وهذا معنى لا بأس به .

الرابع : أما وصف الحنفية بأنهم كاللصوص فأرادوا به أحد أمرين :

* إما أنـــهم لا حديث عندهم ، وليسوا من ذوي العناية به ، فكـــانوا يأخذون الحديث من أهل الحديث ، ثم يحتجون به عليهم بخلاف ما أريد به ، ولا ينسبونه إلى راويه .

* أو أنهم يسرقون الناس من اتباع الحديث والأثر إلى اتباع الرأي ، وقد قدمنا أن قـــائل هذا القول وغيره ليس بحنبلي ، وإنما هو من أئمة السلف السابقين ، ولا يخفى أنـــه يقبل منهم رحمهـــم الله ما لا يقبل من غيرهم ، والحمد لله .

فصل

في زعمه أن من صفات الحنابلة إنكارهم فضائل الآخرين والرد عليه

ثم ذكر المالكي ص (143) صفة أخرى للحنابلة ، فقال :

(- إنكـــارهم لفضـــائل المخـــالفين بـــأنهم لا يعـــرفونهم بطلـــب العلـــم ، ولا بضبط الرواية ، ولا صلاح السيرة ، ولا تجنب الكبائر ، ويريدون إبطال الشريعة ، والمعطلة يريدون نفي وجود الإله ، إلخ) ا هـــ كلامه .

والجواب من وجوه أربعة :

أحدهـــا : مطالبـــته بدلـــيل صدقه ومـــثاله ، بذكـــر قـــول حنـــبلي واحد - ويكفينا – نفى عن المخالف صفة هي متحققة فيه ، ولن يجد .

الثاني : أن الجمل السابقة بعضها للإمام أحمد ، وأخرى لغيره من الأئمة شافعية وغيرهم ، فإن كـــان قولهـــم في أولـــئك باطلا ، وهـــم لا يستحقونها ، والمعروف عنهم خلافها ، فليبد حجته .

الثالث : أن الأمة قـــد أجمعت على فضل أولئك الأئمة الذين لم يستطع المالكي تسميتهم ، وأشار إليهم بالضمير ، ويعني بهم الإمام أحمد والحسن بن محمد الزعفراني وغيرهم ممن لهم تلك الأقوال التي ساقها وغيرها .

فإن كـــان هـــذا حـــالهـــم مـــع مخالفـــيهم ، يكذبـــون علـــيهم ، وينفون عنهم ما يعلمون ثبوته فيهم ، فـــهذا كـــذب صريح منهم ، يسقط العدالة ، ويرد الرواية ، فإما أن نأخذ بإجماع الأمة على عدالتهم وصدقهم ونزاهتهم ، أو نأخذ بقول هذا الرافضي المالكي .

الرابع : أنا قـــدمنا في موضع سابق تعديل الإمام أحمد رحمه الله لجملة من أهل البدع المخالفين له ، وتوثيقه لهم فيما رووه ، وهذا أعظم من مجرد الشهادة بطلب العلم ، أو مجانبة الكبائر ونحوها ، فإن توثيقه لهم يتضمن ذلك ، مع سلامة ما رووه وأدوه .

الخامس : أن إرادة الجهمية وأضرابهم إبطال الشريعة ظاهر ، فإن أصل الشريعة وبابها " الوحـــيان " ، وقـــد أبطلتهما أو كـــثيرا مما فيهما الجهمية بأنواع التأويلات ، وضروب المعارضات ، وأي إبطال للشريعة أعظم من هذا ؟

أما إرادة المعطلـــة نفـــي وجود الله جـــل وعلا فهذا ظاهر أيضا في نفـــيهم علو الله جل وعلا على خلقه ، **وقولهم** : إنه سبحانه لا داخل العالم ، ولا خارجه ، ولا فوقـــه ، ولا تحته ، ولا يثبتون له - تعالى - صفة ، بل ينفون عنه جميع الصفات بحجة أنه لا تجوز عليه تعالى الحركة ولا السكون ، وليس بجوهر ولا عرض ولا جســـم ، فـــإذا نظـــرت في نعـــوتهم الـــتي ارتضـــوها لله ســـبحانه وجمعتها لم تظفر بإله ، وإنما لا تتحقق تلك الصفات إلا بالعدم المحض ، فهذا نفي لوجود الله جل وعلا .

فصل

في زعم المالكي أن الحنابلة لم يتركوا عالما خالفهم إلا ذموه وعابوه والرد عليه

قال المالكي ص (143 - 144) :

(و لم أجد عالما خالف غلاة الحنابلة في أمر وعلموا بمخالفته إلا ذموه ، واتهموه بالبدعة أو الزندقة ، وما إلى ذلك ، وهذا له دلالة على الجهل بالنفس والآخرين ، ويدل على تعصب مذموم شرعا وعقلا) اهـ كلامه .

والجواب من وجوه أربعة :

أحدها : أنه يريد بغلاة الحنابلة إذا ذكرهم أئمة السلف وعلماء الإسلام والسنة ، وتقدم التنبيه على ذلك غير مرة ، حيث نقل نصوصا لهم ، ثم نسبها لغلاة الحنابلة .

الثاني : أن الخلاف منه خلاف سائغ ، ومنه خلاف غير سائغ ، أما الخلاف السائغ : فما كان فرعيا لا صلة له بأصول الدين ومعاقد الإيمان ، فهذا لا يوجب تبديعا ولا تضليلا ولا تكفيرا ، أما غير السائغ : فما كان في أصول الدين ، فهذا يوجب تارة تبديعا وتارة تضليلا أو تكفيرا .

وهذا قدر مشترك متفق عليه بين المسلمين جميعا ، حنابلة وغير حنابلة ، سنة ومبتدعة ، بل هو متفق عليه عند أهل الملل والنحل جميعا ، فما من صاحب ملة ونحلة إلا وهو يعتقد ضلال مخالفه فيها .

الثالث : أن من بدعه الحنابلة أو ضللوه أو كفروه فإنما فعلوا ذلك لاستحقاقه ذلك الحكم بمخالفته لاعتقاد أئمة الإسلام ، الثابت في الكتاب والسنة ، وليس لمخالفته لهم كما زعم المالكي ، ولا أدل على ذلك ولا أظهر من موافقة أئمة السلف وأهل السنة باختلاف مذاهبهم للحنابلة في أحكامهم تلك ، كاتفاقهم على تكفير الجهمية والمعتزلة القائلين بخلق القرآن وبغيره من العقائد الفاسدة .

الرابع : أنه لو كان الحنابلة يكــفرون أو يضللون كـــل مخالف لهم مطلقا ، سواء كانت مخالفته فرعية أو أصلية ، لما سلم لهم أحد ، بل لا تكـــاد تـــجـــد عالمين اثنـــين حنبليين أو غير حنبليين يتفقان في جميع أمورهما ، وإن كانا متفقين في الأصول .

فصل

في زعمه أن من صفات الحنابلة الافتراء على الخصوم والرد عليه

قال المالكي ص (146) في سياقه صفات الحنابلة بزعمه :

(- الافتراء على الخصوم ، مثل زعمهم أن جهـــم بن صفوان كـــان يريد أن يمحو آية { ÇÎÈ 3" qGõ'$Ä ë@è$'?ã ß»tq9$ } [1]) ا هـــ كلامه .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن الجـــهم بن صفوان زنديق ، أجمع أهل السنة على ضلاله وكـــفره ، وأقوالهـــم فيه كثيرة جـــدا ، حنابلة وغير حنابلة ، بل أقوالهـــم في تكفير من قال بقوله أكثر من أن تحصى ، فكيف به هو ؟ وقد ذكرنا جماعات منهم في " المقدمة الثالثة " أول الكتاب .

الثاني : أنه إذا كان الجهم بتلك المثابة وذلك الضلال فهو أهل لكل شـــر ، فلا يستطيع المالكي أن ينفي ما نسب إليه سابقا إلا بحجة ودليل ، لا بالتلبيس والتضليل .

الثالث : أن ما نسب إلى جهـــم من إرادتـــه محو تلك الآية غير مستغرب ولا مستنكر ، فإنه وإن لم يتمكن من ذلك ويظفر به إلا أنه قد محا معناها الحقيقي ، وجعل لها معنى باطلا فاســـدا غير مراد ليبطل حكـــمها مع بقاء رسمها .

الرابع : أن قـــائل تلك العبارة ، أن جهما أراد محو آية { ÇÎÈ 3" qGõ'$Ä ë@è$'?ã ß»tq9$ } [2] هو من أصحاب جهم ، ورواه عنه أبو نعيم شجاع بن أبي نصر البلخي سماعا من جهم ، وليسا بحنبليين .

(1) سورة طه آية : 5 .

(2) سورة طه آية : 5 .

فصل

ثم قال المالكي ص (6 14) :

(ويزعمون بأنه (أي الجهم) يصلي على عيسى ، ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وأنه ذم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم) ا هـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن ما ذكر قيل في بشر المريسي ، وليس في الجهم كما في الموضـــع الـــذي عزا إلـــيه المالكي في " الســـنة " لعبد الله بن الإمام أحمد (1 7 0/1) .

الثاني : أن بشـــرا قـــد كـــفـــره جماعات من السلف ، وضلله آخرون ، فهو ساقط ، لا تستنكر منه تلك الأقوال والأفعال ، حتى تنفى عنه بلا حجة ولا دليل .

الثالث : أن قائل ذلك ليس بحنبلي ، وهو يحيى بن أيوب ، قال عبد الله بن أحمد في " السنة " (1 7 0/1) : (أخبرت عن يحـــيى بن أيوب قـــال : كنـــت أسمـــع الناس يتكلمون في المريسي ، فكرهت أن أقدم عليه حتى أسمع كلامه ، لأقول فيه بعلم ، فأتيته ، فإذا هو يكثر الصلاة على عيسى ابن مريم صلوات الله عليه ، فقلت له : إنـــك تكـــثر الصلاة على عيسى ، فأهل ذاك هو ، ولا أراك تصلي على نبينا ، ونبينا r أفضل منه ، فقال لي : ذلك كـــان مشغولا بالمرآة والمشط والنساء) ا هـــ من " السنة " ، فهل فـــيه أكفر من هذا الزنديق المســـمى بشرا المريسي ؟ عليه لعائن الله ، ومن تولاه ودافع عنه .

وقـــد أفـــرد الرد عليه وبيان ضلاله وكـــفـــره وزندقته الإمام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله ، في كتابه الشهير " رد عثمان بن سعيد على بشر المريسي الكافر العنيد " .

فصل

ثم قال المالكي ص (146) : (وأنه يحل المسكر) ا هـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن هـذا ليس مقولا في الجهـم ، وإنما قيل في أبي حنيفة رحمه الله .

الثاني : أن قائلـه أبو عوانة (ت 175 هـ) ، وليس بحنبلي ، بل هو متقدم على الإمام أحمد رحمهما الله ، وأسن منه .

الثالث : أن سبب ذلك إباحة أبي حنيفة وجماعة شرب النبيذ ، وإخراجهم له من الخمر ، وقـد تكلـم الفقهاء في ذلك ، وحرم الجمهور النبـيذ ، وجعلوه خمرا مسكرا ، إلا أبا حنيفة ، فإنه لا يراه كذلك ، وهذا معنى قول أبي عوانة ، وقد أنكر على أبي حنيفة في ذلك جماعات .

فصل

ثم قال المالكي ص (146) : (وقولهم : إن بشرا المريسي وأصحابه لا يدرون ما يعبدون[1]) ا هـ كلامه .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن قـائل ذلـك وكـيع بـن الجـراح كمـا في " السـنة " لعبد الله بن أحمد ، ووكـيع (ت 197 هـ) من أئمة السـلف ، وهو متقدم على الإمام أحمد ، وليس بحنبلي .

الثاني : أن تتمة كلام وكيع رحمه الله تبين سـبب حكـمه على أولئك بما قال ، وهو قولهـم بخلق القرآن ، وتعطيل الصفات ، وإنكار علو الله ، ولا يعرفون ربهـم ، ولا يصـفونه إلا بالسلوب المجـردة ، التي لا تصلـح أن تكون وصفا لشيء سوى الجـماد أو العدم .

(1) هكذا هو في كتاب المالكي ، أما مصدره فهو فيه " مَنْ " وهو المناسب .

فصل

ثم قال المالكي ص (146) : (قولهم : إنما أراد بشر المريسي وأصحابه أن يقولوا : ليس في السماء شيء) ا هـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن هذا حق ، فبشر المريسي والجهمية والمعتزلة وأضرابهم لا يقولون : إن في السماء إلها ، وينكرون علو الله U على خلقه ، وأنه في السماء ، وهذا عندهم من جملة " التوحيد " ، ويدعون إليه ، وينافحون عنه ، فلم الإنكار إذن ؟ وهل يعلم المالكي غير هذا إن كان يعلم ؟

الثاني : أن قائل ذلك : حماد بن زيد (ت 179 هـ) ، وهو من أئمة السلف وكبار المحدثين ، وليس بحنبلي ، بل هو متقدم على الإمام أحمد .

الثالث : أن هذا القول قاله حماد بن زيد في الجهمية ، و لم يخص حماد أحدا منهم بتسميته ، ولا شك أن المريسي جهمي ، بل من كبارهم ، ولكن لم خص المالكي بشرا وأصحابه دون البقية ، وترك نص حماد مع وقوفه عليه ؟

فصل

ثم قال المالكي ص (146) : (وزعمهم أن من قال : " القرآن مخلوق " فهو يعبد صنما ، وأنه قد قال على الله ما لم تقله اليهود والنصارى) ا هـ .

والجواب من وجهين :

أحدهما : صحة القولين ، فإن من عطل صفات الله U الذاتية والفعلية خشية تشبيه الله عز وجل - بزعم أهل البدع - بالمخلوقات الحية ، ونفى لذلك كلام الله ، وقال بخلق القرآن ، فقد جعل إلهه جمادا ؛ لسلبه جميع الصفات ، ووصفهم له بأوصاف الجمادات ، فهم مشابهون لعباد الجمادات كالأصنام وغيرها .

الثاني : أن هـــاتين الجملتين لإمامين كبيرين ، أولاهما لهارون بن معروف المـــروزي رحمه الله (ت 231 هـــ) ، والأخرى لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224 هـــ) ، وهما ليسا بحنبليين .

فصل

قال المالكي ص (146) : (وقد عنون عبد الله بن أحمد عنوانا في كتابه " باب من زعم أن الله لا يتكلم فهو يعبد الأصنام ") ا هـــ .

وهذا والله حق ، وقد تقدم بيان معناه ، وصحته في سابقه .

فصل

قال المالكي ص (146) : (وغير هذا مما لا يمكنني حصره ، ولم أشأ أن أتتبعه) ا هـــ .

والجـــواب :

أن المالكي قـــد اجتهد في الكذب والافتراء على الحنابلة ، ولم يظفر - مع حرصه على التلبيس ، وعدم امتـــناعه عن الكذب - بموضع واحد فقط يصـــح فـــيه زعمه وبهتانه على الحنابلة رحمهم الله ، أو على غيرهم من أهل السنة .

وكلامه هنا من جملة كلامه هناك ، دعاوى خاوية ، وادعاءات خالية .

فصل

قال المالكي ص (146 - 147) : (وزعموا أن أبـــا حنيفة يزعم أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لو أدركه لأخذ بكثير من قوله) ا هـــ .

والجـــواب : أن قـــائل هـــذا يوســـف بـــن أســـباط الشـــيباني الزاهد (ت 195 هـــ) ، وليس بحنبلي .

فصل

في زعمه أن الحنابلة لم يكفهم الافتراء على الناس حتى افتروا على الجن والهواتف وجعلوهم مؤيدين لهم والرد عليه

قال المالكي ص (147) :

(و لم يكتفوا بالافتراء على البشر ، حتى افتروا على الجن والهواتف ، فيأتون بالأخبار التي تجعل الجن في صفهم ، وكأن الجن والهواتف ليس فيهم معطلة ولا جهمية ، مع أن القرآن الكريم قد أخبر عنهم أن فيهم الصالحون [1] وفيهم الكفار .

ومن أمثلة هذه الأساطير هنا : ما رووه من أنهم سمعوا هاتفا يلعن (بشرا المريسي ، وثمامة بن أشرس) ا هـ .

والجواب من وجوه ثلاثة :

أحدها : أن قائل هذا ليس بحنبلي كذلك ، فقد رواه عبد الله بن أحمد في " السنة " (1/169) (195) بإسناد صحيح ، قال : (حدثني هارون بن عبد الله الحمال ، ثنا محمد بن أبي كبشة قال : " سمعت هاتفا يهتف في البحر ليلا فقال : لا إله إلا الله ، كذب المريسي على الله U ثم هتف ثانية فقال : لا إله إلا الله ، على ثمامة والمريسي لعنة الله ، قال : وكان معنا في المركب رجل من أصحاب بشر المريسي ، فخر ميتا ") ا هـ .

وهارون : عالم ، ثقة ، جليل ، احتج به مسلم في " صحيحه " ، ووثقه الأئمة الكبار ، وابن أبي كبشة : وثقه ابن حبان ، رحمهم الله جميعا .

الثاني : أن سبب نفي المالكي لهذا الأثر الصحيح عن هذا الهاتف كونه جاء موافقا لاعتقاد السلف رحمهم الله ، مع أن الجن فيهم المؤمن والكافر ، والسني والجهمي وغير ذلك ، كما ذكر هو ، وهذا الأمر - أعني وجود كفار ومبتدعة في

---

(1) كذا عند المالكي ، وصوابها (الصالحين) اسم (أن) مؤخر ، ولعل المالكي اكتفى بنصبه عن نصبها .

الجان - الذي يخاله المالكي علة تبطل هذا الأثر لا قيمة له ، فوجود هاتف بأمر موافق لاعتقاد السلف لا ينفي وجود آخرين مخالفين له .

ولا تصح له علـــته هذه إلا إذا ادعى أن الجان والهواتف كـــلهم على اعتقاد واحد مخالف لاعتقاد السلف ، وهذا لا يدعيه ، ولا يسعه ذلك ، وقد قال خلافه .

الثالث : أن ما هتف بـــه هذا الهاتف أمر متفق عليه بين أهل الســـنة جميعا ، وكـــان علـــيه أئمة السلف رحمهم الله ، فليس بأمر منكـــر ولا مستغرب .

فصل

في زعمه أن من صفات الحنابلة عدم إدراك معنى الكلام والرد عليه

ثم قال المالكي في سياق صفات الحنابلة ص (160) :

(- عدم إدراك معنى الكلام

من السمات الغالبة على مذهبنا العقدي السلفي الحنبلي أننا لا ندرك معاني الألفاظ والمصطلحات التي نتحدث بها ، فتجد ألفاظا ضخمة ، فإذا سألت قائلها عن معانيها إذا به يبهت) اهـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن دعواه الانتساب لمذهب الحنابلة السلفي في الاعتقاد باطل ، قد قدمنا بطلانه ، وأنه لا يصح انتسابه لهم إلا إن صح انتساب زياد لبني أمية ، وكتابه هذا دال على اعتقاده الرافضي المعتزلي الفاسد ، كما أنه ليس من أهل العلم ولا من طلبته حتى يكون حنبليا أو غير حنبلي .

الثاني : مطالبته بمثال واحد فقط يدل على صحة ما ادعاه ، ولن يجد .

الثالث : أن هذه الألفاظ الضخمة التي يزعم المالكي أن الحنابلة يتكلمون بها ، ولا يعرفون معانيها ، لها حالان :

- إما أن يزعم أن الحنابلة اختلقوها وتكلموا بها دون بقية علماء المسلمين ، فإن كان هذا فهم أدرى الناس بها ، وأعرف بمقصودها من غيرهم ، فهم محدثوها وصانعوها ، والمحتكم إليهم في معانيها .

- وإما أن يقول : تكلم بها الحنابلة وغير الحنابلة ، فلم إذن يحمل على الحنابلة ويترك غيرهم ؟ وإن قال : لجهلهم بمعانيها ، قلنا : ولم اختار الجهل الحنابلة وترك غيرهم ؟

ثم يلزمه أحد أمرين :

* إما أن يقول : إن الحنابلة كلهم باختلاف عصورهم قد تكلموا بتلك الألفاظ وهم يجهلونها .

* أو يقول : منهم من جهلها ، ومنهم من يعلم معانيها .

إن كان الأول فلا يوافقه عليه عاقل ، وإن كان الثاني فلماذا علم حكمه وجعل ذلك من صفات الحنابلة ؟ ولا يخلو أتباع مذهب من جهل بعض أتباعه في بعض المسائل ، أو عدم تمكنهم منها ، فلم يحمل على الحنابلة ؟

ثم يلزمه أحد أمرين كذلك :

* إما أن يقول : إن تلك الألفاظ - المزعومة - جهلها الحنابلة أو بعضهم ، وهو عرفها وحده .

* أو أن أهل العلم قبله نبهوا على عدم فهم الحنابلة لها .

إن كان الأول : فقد ادعى ما يعلم هو بطلانه ، وما لم يسلم به له أحد ، وكيف لا ينبه أحد من علماء المسلمين على ذلك ويبينه ، ثم ينبه مثل هذا الجاهل ؟

وإن كان الثاني : فمن هو ذلك المنبه ؟ وما تلك الألفاظ التي زعم خطأ الحنابلة في معرفتها ؟ وأين نبه ؟

فصل

في تشكيك المالكي في معاني مصطلحات كثيرة مستقرة عند أهل العلم كالسلف الصالح ، وأهل السنة ، وأهل الأثر وأهل الحديث وحد البدعة والإجماع وغيرها والرد عليه

ثم قال المالكي ص (160) :

(وتـــتردد عندنا في العقائد ألفاظ كثيرة ، ومصطلحات فضفاضة ، لا نعرف معناها ، أو على الأقل يختلف الناس في تحديدها من شخص لآخر ، فنطلقها بلا تحديـــد ، مثل : " السلف الصـــالح " ، " أهل السنة " ، " أهل الأثر " ، " أهل الحديث " ، " الطائفة المنصورة " ، " البدعة " ، " الإجماع " ، " الضلالة " ، " الأمة " ، " علماء الأمة " ، " الرافضة " ، " الجهمية " ، " الخوارج " ، " النواصب " ، " الشيعة " ، " الكتاب " ، " السنة " ، إلخ) ا هـــ .

والجواب يسير من وجوه :

أحدها : أنـــا نســـلم له ما أثبـــته لنفســـه مـــن الجهل بتلك المصطلحات التي منها " الكتاب " و " السنة " ، بل نسلم له أكثر من ذلك من الجهل وقلة العلم ، غـــير أن جهلـــه واعترافـــه بـــه لا يدل على جهل غـــيره ، وإنما يوجب عليه أمـــرا ، وهو سؤال أهل العلـــم ، قال سبحانه : { ÇÎÈ bqçè? ÿ Oç'ä bĵ ìøë!$Ÿ@d& (þèó ù } (1) لا أن يرمي غيره به .

الثاني : إن كـــان مراده من إيراد هذه الألفاظ وبيان جهله بها أن يجهل الحنابلة بها ، وينفي معرفتهم لها ، فهذا باطل ، وكتبهم كـــلها في العقيدة تبين معرفتهم التامة بها ، وليست هذه الألفاظ مجهولة ، حتى عند عامة أهل الســـنة بله علماؤهم .

---

(1) سورة النحل آية : 43 .

الثالث : أن معاني ما ذكره عندنا هي على ترتيبه :

*** السلف الصالح :**

هـــم أئمة الدين ، وعلماء الأمة المـــتقدمين ، من أهل القرون الثلاثة المفضلة الأولى ، المستقيمين على الســـنة ، ومنهم الصحابة جميعا ، ثم تابعوهم بإحسان ، وتابع تابعيهم ، ومن تلاهم على الإحسان والإيمان ، وقد تقدم ذكر جماعات منهم ، وذكر أقوالهم في غير مسألة .

وهذا الأمــر لا ينازع فــيه كــثير من أهل البدع ، بل يوافقون أهل السنة في هذا الحـــد ، لكـــنهم قد يقولون : (مذهب السلف أسلم ، ومذهب الخلف أعلم) .

* وأهل السنة وأهل الحديث والأثر بمعنى واحد ، وهم المستقيمون على الكـــتاب والســـنة ، على فهم السلف الصالح ، فلا ينفون عن الله - عز وجـــل - ما أثبته لنفسه في كتابه ، أو أثبته له رسوله ، بل يثبتونه مسلمين للوحـــي ، غير متكلفين ولا مكيفين أو مشبهين ، ولا مؤولين أو معطلين .

ولا يثبتون له سبحانه شيئا لم يثبته لنفســـه أو رسوله r محكمين الوحـــي في أمورهـــم كـــلهـــا ، متـــبعين عـــلماء الأمـــة المرضيين ، وسلفهم الســـابقين ، في فـــهم معانـــيها ، ومعـــرفة المقصـــود من ورائها .

ولتمسكهم الشـــديد بحديـــث النبي r وآثـــاره ، وآثـــار أصـــحابه وتابعيهم ، رواية ودراية ، سموا أهل الحديث ، وأهل ا لأثر ، وهم الفرقة الناجية ، والطائفة المنصورة .

*** أما البدعة :**

فقد نص على بيانها النبي r حيث قال : { إن أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهـــدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعـــة ، وكـــل بدعـــة

ضلالة ، وكل ضلالة في النار } [1] (حم (3/310) و (371) م (867) مي (206) جه (45) ن (1578) واللفظ له) .

وقال r { من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد } [2] (حم (6/240 و 270) خ (2697) م (1718)) .

*** والإجماع :**

اتفاق علماء الأمة الربانيين في عصر ما على حكم أمر ما ، هذا في الأمور الشرعية ، ويعتبر في كل إجماع غيره إجماع علمائه ، فإجماع النحاة لا يعتبر فيه إلا النحاة ، ولا يخرق إجماعهم من ليس له معرفة بالنحو ، وإجماع الشرع دليل محكم في كل أمر ثبت وصح فيه .

والضلالة :

كل ما صرف المسلم عن الكتاب والسنة وحقيقة فهمهما والعمل بأوامرهما ، ككتاب المالكي هذا .

والأمة :

أمة دعوة ، وأمة إجابة ، فالأولى : يدخل فيها المسلمون ، وأهل الكتاب وغيرهم ممن أدركوا دعوة النبي r في حياته ، أو بعد مماته ، فيلزمهم اتباعه ، وترك ما هم عليه له .

والثانية : أمة الإجابة ، وهم الذين اتبعوه r وأسلموا ممن أدرك حياته r أو جاء بعده .

---

(1) مسلم الجمعة (867) ، النسائي صلاة العيدين (1578) ، ابن ماجه المقدمة (45) ، أحمد (3 / 311) ، الدارمي المقدمة (206) .

(2) البخاري الصلح (2550) ، مسلم الأقضية (1718) ، أبو داود السنة (4606) ، ابن ماجه المقدمة (14) ، أحمد (6 / 270) .

والأصل في المـــراد بالأمة إذا أطلقت أمة الإجابة ، وكذلك إذا نسبت إليها الفضائل والمحامد والنصر والعزة والرفعة والتمكن ونحوهـــا ، كقولـــه ســـبحانه : } Žöz ŠÑÇZä

@ÿd& šÆ B#ä öθr &ø $Î bqãΒßsêr Ì 6 ZΒ9$Çã š c öθg¨?r Å$ rãè J9$Î brãΒù?Ä $Y‾=Ï Μ_Ì–z épBé

$# Š6ÅG»Éè 39 b%x. öθz#Ÿ@Ç&Nß { الآية [1] .

وإذا قيل : علماء الأمة فالمقصود كما هو معلوم أمة الإجابة ، أما أمة الدعوة فـــلا تراد بإطلاق " الأمة " إلا إذا دلت قرينة على ذلك ، ومنه قـــول النبي r } والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ، ثم يموت ولـــم يؤمن بـــالذي أرسلت به ، إلا كـــان من أصحاب النار { [2] رواه الإمام أحمد في " مسنده " (2/ 317) ، ومسلم في " صحيحه " (218) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

*** والرافضة والشيعة بمعنى :**

وهـــم كـــل من انتقص صحابيا واحدا فأكثر ، وهم يسمون أنفسهم شيعة ، يزعمون كذبا تشيعهم لآل البيت t وأهل السنة يسمونهم رافضة لرفضهم الإسلام والحق ، ورووا - أعني الرافضة - أنـــهم لـــما سماهم أهل السنة رافضة جاءوا جعفرا الصادق t فشكوا له ذلك ، فقال : " والله ما سموكـــم به ، ولكن الله سماكم " .

*** والنواصب :**

من ناصب الخليفة الراشد علي بن أبـــي طالب t العداء وكرهه ، ثم صار لقـــبا لمن ناصب آل بيته - t وعنهم - العداء أو كـــرههم ، وكذلك آل بيت النبي r عامة .

---

(1) سورة آل عمران آية : 110 .

(2) مسلم الإيمان (153) ، أحمد (2 / 350) .

لذلك فإن الرافضة - التي تزعم التشيع للآل ومحبتهم - ناصبة كذلك ، فإنهم يزعمون محبة علـــي t وآل بيـــته ، وآل البيت عامة ، ثـــم تراهم يطعنون في سبط رسول الله r الحسن بن علي - رضي الله عنهما - ، ويصفونه بصفات قبيحة كـــمسود وجوه المؤمنين لتـــنازله t بالخلافة لمعاوية t وحقن دماء المسلمين ، وكان ذلك سبب مدح النبي r والثـــناء عليه حين قال r { إن ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين } [1] (حم (5 / 38 ، 44 و 47 و 51) خ (2704) ، (3629) ، (3746) د (4662) ت (3773) ن (1410)) .

ويطعـــنون في حـــبر الأمـــة عـــبد الله بـــن عـــباس ، وأخـــيه عبـــيد الله - رضي الله عنهم - ، وفي زوجات رسول الله ، أمهات المؤمنين عائشة وحفصة رضي الله عنهما ، وآخرين ، بل لم يســـلـــم أحد مـــن آل البيـــت مـــن طعـــنهم ، لا علـــي ، ولا الحسين ، ولا ذريته ، بل ولا النبي r .

ومن أراد أن يرى ذلـــك مجموعا في كـــتاب فليرجـــع إلى كـــتاب العلامـــة الحســـن الموســـوي - أحـــد كـــبار عـــلماء الشـــيعة ، بـــالحوزة النجفـــية - " كشـــف الأســـرار ، وتبرئة الأئمـــة الأطهـــار " ويعـــرف بـــ " لله ثم للتاريخ " طلبا للاختصـــار ، ففيه طلـــبة المحـــق ، وغـــيض المبطل .

*** أما الجهمية :**

فهم من نفى عن الله سبحانه صفة أو اسما ثابتا فأكثر ، أو نفى القدر ، أو قـــال : إن الإيمان المعرفة فحسب ، ولهـــم أقوال غير ذلك ، وما سبق مدار أقوالهم .

---

(1) البخاري الصلح (2557) ، الترمذي المناقب (3773) ، النسائي الجمعة (1410) ، أبو داود السنة (4662) ، أحمد (5 / 51) .

* **والخوارج** :

هـــم المارقة الذين خرجوا على علي t عند التحكيم وبعده ، وقـــد ولي علي t قـــتلهم فقتلهم ، وفرق جموعهم ، ونال بشارة النبي r بفضل من قاتلهم ، وقد استقر مذهب الخوارج بعد ذلك على عدة أمور ، منها : تكفير مرتكب الكبيرة غير المستحل لها ، والخروج على أئمة الجور المسلمين .

* **والكتاب** :

هو القرآن ، كـــلام رب العالمين ، المترل غير المخلوق ، تكلم به سبحانه وحيا ، وسمعه منه جبريل ، وألقاه على محمد r وهو المحفوظ تامـــا كـــاملا بـــين دفتي المصحف ، فـــمن قال : إنه مخلوق ، أو ناقص ، ولو حرفا كـــفر بالإجماع .

* **والسنة** :

هي أقوال النبي r وأفـــعاله وتقريراته ، وكذلك تطلـــق السـنة على ما كـــان مستندا على ذلك ، فيقال : من الســـنة : الإيمان بالقدر ، وأن الإيمان يزيد وينقص ، والمسح على الخفين ، وهكذا .

فصل

في زعمه أن الصحابة كانوا مختلفين في مسائل كثيرة عقدية وفقهية وسياسية فاتباع ما كانوا عليه متعذر والرد عليه

قال المالكي ص (160) :

(وكذلك قوله [1] بعضهم : " عليك بما كان عليه الصحابة " نصيحة مطاطة ، فإن كـــان يعرف أن الصحابة قـــد اختلفوا في أمور كثيرة ، عقدية وفقهية وسياسية ، فأيهم نتبع ؟

فإن كان القائل لا يعرف اختلافهم فهذه مصيبة ، وإن كـــان يريد إجماعهم فلم يجمعوا إلا على شيء معروف فيه نص شرعي غالبا) ا هـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن الموصي بلزوم ما كان عليه الصحابة هو النبي ﷺ في قوله ﷺ في تلك الفرقة الناجية من النار : { من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي } [2] ، وما ألزمنا المالكي به يلزم النبي ﷺ فإن كـــان لا يدري ﷺ أن أصحابه سيختلفون ، ثم أمـــر بلزوم ما كانوا عليه فهذه مصيبة .

وإن علم ﷺ ولكن أراد إجماعهم ، فهم لم يجمعوا إلا على شيء معروف فيه نص شرعي غالبا ، كما زعم المالكي .

الثاني : أن أمر السلف وعلماء الأمة والأئمة بلزوم ما كان عليه الصحابة يعنون به الأصول لا الفروع ، فإن الصحابة - رضي الله عنهم - وإن اختلفوا في الفروع الفقهية ، إلا أنهم لم يختلفوا في الأمور الأصولية العقدية .

الثالـــث : عـــدم تسليمنا له بوجـــود اخـــتلافات بين الصحابة - رضي الله عنهم - في العقيدة ، ومطالبته بمثال واحد صحيح لصحة زعمه .

---

(1) كذا في كتاب المالكي .

(2) سنن الترمذي كتاب الإيمان (2641) .

فإن قال : رؤية النبي r ربه في الدنيا ، قلـــنا لـــه : وهل لك غـــيره ؟ فإن هذا لا يصح مثالا لك ، فإن الصحابة - رضي الله عنهم - مجمعون على رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة ، والأحاديث في ذلك متواترة ، لكـــنهم اختلفوا في جواز ذلك في الدنيا ، وهل كانت رؤيا النبي r ربه حقيقة أو رؤية منام ؟ والتراع في هذه الأخيرة فرعي ليس أصليا .

فصل

في زعم المالكي بطلان بعض ما أجمع عليه الصحابة وغيرهم والرد عليه

قال المالكي ص (160) :

(لكن أكثر دعاوانا في إجماعهم أنهم أجمعوا على أن القرآن غير مخلوق ، أو على تقديم أبي بكر أو علي ، وغير ذلك ، إنما هي مجرد دعاوى ، تدل على جهلنا بمعنى " الإجماع " ، وجهلنا بالتاريخ نفسه .

إذ إن أكثر هذا افتراء عليهم ، فقد كان الأمر بين غائب عنهم لم يبتوا فيه أو مختلف فيه بينهم) ا هـ كلامه .

وأقول :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

قد خرج رفض هذا واعتزاله ، وأخرج الله ما في صدره ، أما إجماع الصحابة على أن القرآن منزل غير مخلوق ، وأنه متكلم سبحانه متى شاء بما شاء ، فهو إجماع معلوم ، أكبر من أن ينكر ، وقد حكاه الإمام الكبير اللالكائي - رحمه الله - وغيره .

وهذا عليه الكتاب والسنة وأئمة الإسلام من عهد صحابة رسول الله r ومن تبعهم بإحسان ممن جاء بعدهم .

بل إن المعتزلة كلها في عهد المأمون وبعده في ذلك العصر لم يستطع أحد منهم أن يقول ما قاله المالكي ، بل كان أهل السنة يحجونهم بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين .

أما إجماعهم على تقديم أبي بكر على الصحابة جميعا ، علي وغيره - رضي الله عنهم جميعا - ، فهذا حق ، بل قد أجمعوا على تقديم عمر كذلك على علي ، وأجمع أهل السنة قاطبة على ذلك .

وأول من حكى إجماع الصحابة عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، فأخرج الإمام أحمد في " مسنده " (14/2) والبخاري في " صحيحه " (6598)

عنه t قال : (كــنا فــي زمن النبي r لا نعدل بأبي بكــر أحــدا ، ثــم عمر ، ثم عثمان ، ثــم نترك أصحاب النبي r لا نفاضل بينهم) .

و لم يخالف أحد منهم هذا الإجماع حتى علي t وأرضاه ، فقد روى البخاري في " صحيحه " (2 6 7 1) عن محمد ابن الحنفية t قال : (قلت لأبي : أي الناس خير بعد رسول الله r ؟ قال : " أبو بكر " ، قلت : ثم من ؟ قال : " ثم عمر " ، وخشيت أن يقول : عثمان ، قــلت : ثم أنت ؟ قال : " ما أنا إلا رجل من المسلمين " .

وصــح عنه t أنــه توعد من قدمه على الشيخين أبي بكر وعمر أن يجلده حد المفتري ، بل تواتر هــذا عنه ، أنــه خطــب بــه في مســجده على منبره في الكوفة ، ذكر تواتره شيخ الإسلام ابن تيمية ، والحافظ ابن كــثير في " البداية والنهاية " .

فإنكار المالكي هذا كــله يدل على جهل مطبق وداء عضال .

فصل

في جعل المالكي الولاء والبراء وهجر أهل البدع وأضرابهم من تشريع الكراهية بين المسلمين والرد عليه

قال المالكي ص (161) تحت عنوان " تشريع الكراهية بين المسلمين " : (أصحاب العقائد يشرعون من عندهم للكراهية بين المسلمين بعبارات وأقوال باطلة ، ولا مستند لها من الشرع كأقوال البربهاري ونقوله) اهـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن المالكي هنا يحكي إجماع أصحاب العقائد - وهم من علماء المسلمين - على قولهم وأمرهم بكراهية المخالفين ، فإن كان كما قال فإجماعهم حجة ، فكيف يخالفه وهو يعلمه ؟

الثاني : أنه قد أجمع أهل العلم من أهل السنة ، بل ومن غيرهم من أهل البدع باختلاف مذاهبهم ، على " كراهية بعض المسلمين " لمعاصيهم أو بدعهم ، وهذا أمر يعلمه المالكي كما تقدم في كلامه .

فهم يبغضون أصحاب المعاصي والكبائر ، وأصحاب الضلالات والبدع ، بغض النظر عن ضابط كل فئة ، فضابط كل فئة لا يخرق الإجماع على هذا الأصل ، فإذ تقرر هذا دل على صحته ، وأن أصله بالكتاب والسنة ، وأن مخالفه مخالف للإجماع لا عبرة بقوله .

الثالث : أن أهل السنة لما أبغضوا أهل البدع كان ذلك لمخالفتهم الشرع ، وعظم ضررهم على المسلمين ودينهم ، واتباعا للنبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم كعمر مع صبيغ بن عسل ، وعلي مع الخوارج ، وسفكه رضي الله عنه لدمائهم ، وعبد الله بن عباس وابن عمر مع القدرية وغيرهم .

والمالكي ينكر ويعيب على أهل السنة وأصحاب العقائد عامة كـــرههم وبغضهم للمبتدعة والضلال ؛ لأنهم داخلون في دائرة الإسلام مـــع تناقضه بطعنه وكـــرهه لكـــثير من أئمة الإسلام والسنة ، بل وبعض الصحابة كمعاوية رضي الله عنه .

فطعن في عبد الله بن أحمد ، بل وأبيه أحيانا ، وابن أبي يعلى ، والبربهاري ، وجماعات من أئمة السلف من التابعين وأتباعهم ممن صرح بأقوالهم ، ولم يجسر على التصريح بأسمائهم .

وكذلك طـــعن في كـــثير من خلفاء بني أمية ، وبني العباس عدا المأمون مع بغيه وضلاله ، بل وطـــعن في الحنابلة وغيرهـــم من علماء المسلمين ، وهذا غاية الظلـــم والبغي والضلال ، فكـــيف يعيب وينكر على العلماء بغضهم لأصحاب المعاصي والبدع ؟

فصل

في رميه البربهاري بتشريع الكراهية بين المسلمين والرد عليه

ثم قال المالكي ص (161) :

(وتأملوا الأقوال التالية للبربهاري مثلا ، وكيف تشرع الكراهية بين المسلمين :

* من أحب صاحب بدعة أحبط الله عمله ، وأخرج نور الإسلام من قلبه .

أقول : هذا يشبه ادعاء العلم بالغيب .

* آكل مع يهودي ونصراني ، ولا آكل مع مبتدع .

* إذا علم الله من الرجل أنه مبغض لصاحب بدعة غفر له .

* ومن أعرض عن صاحب بدعة ملأ الله قلبه إيمانا .

* ومن انتهر صاحب بدعة أمنه الله يوم الفزع الأكبر .

* ومن أهان صاحب بدعة رفعه الله في الجنة مائة درجة) اهـ .

والجواب من وجوه ثلاثة :

أحدها : أن نسبة المالكي هذه الأقوال للبربهاري لا تصح ، فإنه - رحمه الله - ناقل لا قائل ، وقد ذكرها في كتابه " شرح السنة " ص (138 - 140) ، ونسبها للإمام الكبير والزاهد الشهير الفضيل بن عياض رحمه الله .

وهي أقوال مشهورة عنه روى غالبها :

* أبو نعيم في " الحلية " في ترجمة الفضيل (8/103) .

* واللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " .

* وابن بطة في " الإبانة الكبرى " ، وجماعة غيرهم .

فإن كان في ذلك عيب فالمعيب الفضيل لا البربهاري .

الثاني : أن أقوال أئمة السلف ومن تبعهم بإحسان من الخلف متواطئة ومتفقة على ذلك ، لا تجد بينهم فيه خلافا .

الثالث : أن هجر ونهر وزجر أصحاب البدع وبغضهم وكرههم من أعظم الطاعات ، وأوثق عرى الإيمان الحب في الله ، والبغض في الله ، فمن حقق ذلك حقق طاعة عظيمة تزيد الإيمان وتعلي الدرجات ، ومخالفتها معصية تضعف الإيمان .

فصل

في زعم المالكي أن من صفات الحنابلة ذم المناظرة والحوار لعدم قدرتهم عليه والرد عليه

ثم قال المالكي ص (2 6 1) في سياقه صفات الحنابلة :

(- ذم المناظرة والحوار :

الحوار والمناظرة كانت سائدة عند المعتزلة ، وبحوارهم ومجادلتهم جلبوا لجمهورهم كثيرا من الناس ، ويبدو أنـــه لمـــا رأى الحـــنابلة هـــذا الأمر قـــد تفاقم ، وأنـــهم لا يستطيعون مناظرة المعتزلة ، قالوا بتحريم ذلك من باب ردة الفعل فقط ، فقط .

مع أن الله **U** في القرآن الكريم يأمر رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بطلب البراهين من الكفار { ÇïÍÈ šú ü‰» ¹ ôÉZä bÎ ÑãZ»dëç (q®d } [1] ، وهذه البراهين التي يطلبها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من الكـــفـــار ليست في أمـــر هـــين من الأمور التي يتحدث عنها البربهاري ، بل إنـــه صلى الله عليه وعلى آله وسلم يطلب البرهان على أن لله شريكا يستحق العبادة .

فإذا جاز طلب البرهان من المخالف على أن لله شريكا فـــمن باب أولى جواز طلب البراهين على أمور أقل أهمية ، كالتي تختلف فيها الطوائف الإسلامية من قضايا الإيمانيات أو الأحكام .

والجـــدل المذموم إنما هو الجدل الذي لا يطلب صاحبه الحقيقة ، وإنما يريد المغالبة والمكابرة ، أما إن أعلن الطـــرف الآخـــر أنـــه يريد الحـــق ، وجعل البحث العلمي هو السبيل الأمثل لحـــل المسائل المختلف فيها فقد أنصف ، وتجب أو تستحب محاورته ومجادلته) ا هـــ .

---

(1) سورة النمل آية : 64 .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن المعتزلة كانت ذليلة منبوذة ، لا يسمع لهم ، ولا يجلس إليهم ، لا من العامة ، ولا من الخاصة ، لا في عهد الإمام أحمد رحمه الله ، ولا في عهد من قبله من التابعين وأتباعهم .

وكان الظهور والسواد والمحبة والأتباع والنصرة لأهل السنة ، لذا لم يتمكن المعتزلة من نشر ضلالهم إلا بسيف المأمون ، وحمل الناس عليه قسرا ، فقتل العلماء - قتله الله - وأضل العامة ، فأين البحث العلمي والمناظرة والحوار المراد منه الحق ؟

ومع ذلك كله ، وتعاقب ثلاثة خلفاء عليه ، لم يتمكن المعتزلة من نشر ضلالهم ، ولا ترويج بدعهم ، وما إن انتهت المحنة إلا وعاد الناس لحضور مجالس علمائهم المتبعين الصادقين ، ومنابذة المعتزلة المبتدعة الملحدين ، فأين ذلك الجمهور المزعوم للمعتزلة في ذلك الوقت والحين ؟

الوجه الثاني : أن مناظرة أئمة السنة - حنابلة وغيرهم - للمعتزلة مشهورة ، قد امتلأت بها الطروس والطباق في مجلس المأمون ، ثم المعتصم ، ثم الواثق بالله ، وقبل ذلك وبعده .

وكذلك إفحام أئمة الإسلام للمعتزلة ، وخروجهم حيارى مخذولين ، فمتى غلبت المعتزلة أهل السنة في المناظرات ؟ وأين ؟

الثالث : أن الحنابلة لم ينفردوا بتحريم مناظرة أهل البدع وجدالهم ، بل قد حرمه أئمة الإسلام السابقون من التابعين فمن بعدهم ، قال أبو قلابة رحمه الله : (لا تجالسوا أهل الأهواء ، ولا تجادلوهم ، فإني لا آمن أن يغمسوكم في الضلالة ، أو يلبسوا عليكم في الدين بعض ما لبس عليهم) .

وقال الحسن البصري ، ومحمد بن سيرين : (لا تجالسوا أصحاب الأهواء ، ولا تجادلوهم ، ولا تسمعوا منهم) .

وقال البغوي (ت 510 هـ) رحمه الله في " شرح السنة " (1/ 216) :

(واتفق علماء السلف من أهل السنة على النهي عن الجدال والخصومات في الصفات ، وعلى الزجر عن الخوض في علم الكلام وتعلمه) ا هـ .

وعقد جملة من الأئمة أبوابا في بعض مصنفاتهم لذمه والتحذير منه كالآجري في " الشريعة " ، وابن بطة في " الإبانة الكبرى " ، واللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة " ، وابن عبد البر في " جامع بيان العلم وفضله " ، وأبي القاسم التيمي في " الحجة في بيان المحجة " ، وغيرهم .

وقد ذكرنا هذا بنوع تفصيل في فصل سابق (ص 318 - 322) ، فلم خص المالكي الحنابلة بهذا وهو أمر عام عند السلف قبلهم ؟

الرابع : أن الحوار والمناظرة والجدل في حكمها تفصيل ، فتحل في حال ، وتحرم في أحوال ، وقد قدمت ذلك أيضا ، فليرجع إليه من شاء .

الخامس : أن ما كانت تجادل فيه المعتزلة والمبتدعة عامة أهل السنة أمور عظام تخرج من الإسلام ، وتولج في الكفر ، كقولهم بخلق القرآن ، وتعطيل الصفات وغيرها ، وهذا بإجماع أئمة الإسلام ، كما تقدم في غير موضع ، فليس نزاعنا وجدالنا معهم في أمور هينة كما زعم المالكي .

فصل

في زعمه أن من صفات الحنابلة التزهيد في التحاكم إلى القرآن الكريم مع المبالغة في الأخذ بأقوال الرجال والرد عليه

قال المالكي ص (1 6 4) في سياقه صفات الحنابلة بزعمه :

(- التزهيد في التحاكم إلى القرآن الكريم ، مع المبالغة في الأخذ بأقوال الرجال

القرآن الكريم أعلى مصدر تشريعي عند المسلمين ، فقد اختلف المسلمون في ثبوت السنة ، وفي الإجماع ، وفي القياس ، وفي قول الصحابي ، وفي غير ذلك ، لكن لم يختلفوا أن القرآن الكريم هو المصدر الرئيس الشرعي في كل أمر من الأمور الدينية ، قال تعالى : { bqã8Bsè÷Ws? bÎ) Ÿ@qß™§9$#ur «!$# ’n<Î) çnrŠã÷sù &äóÓx« ’Îû óOçFôãt“»uZs? bÎ*sù $YxÏ»ÿ«!$$Î/ } [1] ، ففي الآية تحذير للمسلم بأن من لم يرض بالتحاكم إلى الله والرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فإنه يقدح في إيمانه بالله واليوم والآخر) ا هـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أنا إذا قبلنا جنس الخلاف وعددناه خلافا معتبرا لم يسلم لنا حتى القرآن ، فإن الرافضة مجمعة على تحريفه ونقصه ، وقد جمع الطبرسي روايات الشيعة وأقوالهم في كتاب ضخم سماه " فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب " ساق فيه أكثر من ألفي رواية في ذلك ، وقد وقفت عليه .

بل جعل أبو الحسن العاملي - وهو أحد كبار أئمتهم - القول بتحريف القرآن ونقصه من ضروريات مذهب الشيعة ، فقال : (وعندي في وضوح صحة هذا القول بعد تتبع الأخبار ، وتفحص الآثار ، بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيع ، وأنه من أكبر مقاصد غصب الخلافة) ا هـ كلام العاملي .

---

(1) سورة النساء آية : 59 .

فإذا تقرر هـــذا فاعلم أن المعتـــبر من الخـــلاف خـــلاف أئمة الإسلام وعلماء السـنة ، لا أئمة الضلالة والبدعة ، وإلا لربما ارتقى الخـــلاف بهـــؤلاء إلى الإســـلام كـــلــه ، إذا اعتبروا خـــلاف الـــيهود والنصارى ، وملل الكـــفر الباقية .

الثاني : أن من نـــازع في قبول السنة رد القرآن لأمره بالأخذ بها ، ومـــرق من الديـــن ، قـــال سبحانه : } $Br#ä?9$Na$S9$Aqß™§9$ ù ãä ãr ç$Br kX9$Na ã¥ç ùS$RFqg§ { [1] ،

وقال جل وعلا : } ùŠsó ‹ íS$%ïiû a/$ÿïqgb ãô &Dßíh¼ý &b èÂŠåNd ü§ZFp &r ã ÂŠåNd ã‹ #>ë

ÏŠÏÈ Ç &ÿŠÏ { [2] .

والرد إليه r في حياته بسؤاله ، والوقوف عند جوابه ، والرد إليه r بعد مماته إلى سنته ، كما قال بذلك أئمة المسلمين ، قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : " من رد السـنة كـفـر " .

ووجوب الأخذ بالسنة ، وأنها وحي تحرم مخالفتها إذا صحت وثبتت ، ولم تكـن منسوخة ، محل إجماع ، فمن ردها فقد كـفـر ، وقـد صنف الجلال السيوطي (ت **911** هـ) رحمه الله رسالة شهيرة سماها " مفتاح الجـنة في الاحتجاج بالسنة " في وجوب الاحتجاج بها وكـفر المخالـف ، قال الجلال السيوطي - رحمه الله - في مقدمته بعد الحـمدلة : (اعلموا - يرحمكم الله - أن من العلـم كهيئة الدواء ، ومن الآراء كهيئة الخـلاء ، لا تذكـر إلا عند داعية الضرورة ، وإن مما فـاح ريحـه في هـذا الزمان ، وكـان دارسـا - بحمد الله تعالى - منذ أزمان ، وهو أن قائلا رافضيا زنديقا أكـثر في كلامه أن السنة النبوية والأحاديث المروية - زادها الله علوا وشرفـا - لا يحتج بها ، وأن الحـجة في القرآن خاصة .

---

(1) سورة الحشر آية : 7 .

(2) سورة النور آية : 63 .

وأورد على ذلك حديث : { ما جاءكـــم عني من حديث فاعرضوه على القرآن ، فإن وجدتم له أصلا فخذوا به ، وإلا فردوه } ، هكـــذا سمعت هذا الكلام بجـــملته منه ، وسمعه منه خلائق غيري ، فمنهم من لا يلقي لذلك بـــالا ، ومنهم من لا يعرف أصل هذا الكلام ، ولا من أين جـــاء ، فأردت أن أوضح للناس أصل ذلك ، وأبين بطلانه ، وأنه من أعظم المهالك .

فاعلموا رحمكـــم الله أن من أنكر كـــون حديث النبي **r** قولا كان أو فعلا - بشرطه المعروف في الأصول - حجة كفر ، وخرج عن دائرة الإسلام ، وحشر مع اليهود والنصارى ، أو مع من شاء الله من فرق الكفرة) ا هـــ كلامه .

وبقية كلامه ، بل جميع كتابه - رحمه الله - مهم ، نافع غاية النفع ، مبين حكم هؤلاء المردة .

فصل

في سبب تزهيد الحنابلة في القرآن وأن خصومهم أكثر تعظيما منهم له عند المالكي وبيان كذبه والرد عليه

ثم قال المالكي ص (164) :

(وكـــان المخالفون للحنابلة أكـــثر تعظيما للقرآن ، واستدلالا به منهم ، فلما رأى الحنابلة ذلك ، وأن القرآن الكريم تستدل به الطوائف المبتدعة لجئوا إلى التزهيد من التحاكم إلى القرآن الكريم ، مع تضخيم الآثار ، والأقوال المنسوبة لبعض التابعين أو العلماء .

بل بـــدعوا من يعود إلى القرآن الكـــريم ، وقـــدموا عليه أقوال الرجال ، يقول البربهاري : " إذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده ، ويريد القرآن ، فلا شك أنه رجل قد احتوى على الزندقة ، فقم من عنده ودعه ") اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن مراد أئمة الإسلام بهذا ونحـــوه كقول الـــبربهاري رحمه الله وغيره أمران :

1 - أن يرد الخصم السنة ، ولا يحتج بها ، ولا يقبلها ، ولا يريد إلا القرآن فحسب ، وهذا قد قـــدمنا بيان كـــفـــره ، وأن من قبل القرآن ورد السنة الصحيحة فهو كـــافر ، والواجب قبولها .

وقـــد حذر النبي ﷺ من هذه الفئة الـــمارقة فقال : { يوشك أن يقعد الرجل علـــى أريكـــته ، ويحدث بحديـــثي فيقول : بيني وبينكـــم كتاب الله ، فما وجدناه فيه حلالا استحللناه ، وما وجدناه حراما حرمنا ، ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله } [1] ، رواه الإمام أحمـــد في " مســـنده " (4/132) ، والدارمـــي

---

(1) الترمذي العلم (2664) ، ابن ماجه المقدمة (12) ، الدارمي المقدمة (586) .

(592) ، والـــترمذي (2664) وابن ماجه (12) ، والحاكم (109/1) ، وجماعة ، من حديث المقدام بن معدي كـــرب رضي الله عنه .

2 - أن يستدل على الخصـــم بالقرآن ، وتكـــون الآية ذات وجوه ومحـــامل ، فيبين للخصـــم المـــراد مـــنها بســـنة رســـول الله r أو آثار أصحابه وتابعيهم ، فلا يقـــبلها ، ويردها ، يريد حمل القرآن على عقله وهواه .

ولا يقصد أئمة الإسلام غير هذين الأمرين ، وهما ظاهران ، وقـــد ساق الأئمة حنابلة وغيرهم كالدارمي في " الســـنة " ، والبربهاري في " شرح السنة " ، والآجري في " الشريعة " ، واللالكـــائي في " السنة " ، والبيهقي ، وابن عبد البر في " جامع العلم " ، والخطيب البغدادي في " الفقيه والمتفقه " وفي غيره ، والســـيوطي في " مفتاح الجـــنة " عشرات الآثار في هذا الباب عن بعض الصحابة ، وجماعة من التابعين ، ومن بعدهم .

والحـــنابلة أشد الناس احتجاجا بالقرآن ، وتمسكا به ، وبالسنة ، وكيف يرد القرآن من يحتج بالسنة ، وينتصر لها ، ويذب عنها ؟ وكيف يستقيم الاحتجاج بالسنة لأحد لا يحتج بالقرآن ؟

وهذه " العقيدة الواسطية " لشيخ الإسلام ابن تيمية ، مع أنها وريقات في المعتقد إلا أن فيها أكثر من (140) آية من القرآن محتجا بها .

ورادو الســـنة بزعم الاحتجاج بالقرآن ليس حرصا منهم على القرآن ، وقياما بأمره ، وتمسكا بأحكامه ، وإلا لأخذوا بالسنة ، وإيجاب الأخذ بها منصوص عليه فيه ، وإنما أرادوا إسقاط الســـنة ، وترويج ذلك على السذج ونحوهم ؛ كـــي لا ينتصف منهم ، ويـــبقى القرآن مجملا في كثير من أحكامه دون مبين مفصل ، فيحرفوا ظاهره بأهوائهم وآرائهم .

الوجه الثاني : أن سلف الحـــنابلة وغيرهم من أئمة الإسلام في تقيـــيد فـــهم القرآن بالســـنة هـــم صحابة رسول الله r كعلي بن أبـــي طالب t فقد أخرج ابن سعد

في " الطبقات " من طريق عكـــرمة عن ابن عباس أن علي بن أبي طالب أرسله إلى الخوارج فقال : (اذهب إليهم فخاصمهم ، ولا تحاجهم بالقرآن ، فإنه ذو وجوه ، ولكن خاصمهم بالسنة) .

فـــما ألزم بــه المالكي الحنابلة - لــما أمروا بالتحاكم إلى السنة في فـــهم القرآن - أنـــهم يـــزهدون في القرآن ويـــردونه ، يلـــزم علـــيا t بل يلزمه t فـــوق ذلك .

وروى اللالكـــائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " عنه t قـــال : (سيأتي قـــوم يجادلونكـــم فـــخـــذوهم بالسنن ، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله) ، وروى الدارمـــي (121) واللالكـــائي (202) وابـــن عـــبد الـــبر في " الجامع " (2/132) والخطيب في " الفقيه والمتفقه " وغيرهم عن عمر بن الخطـــاب t قال : (إنـــه سيأتي ناس يجادلونكـــم بشبهات القرآن ، فـــخـــذوهم بالســـنن فإن أصـــحاب الســـنة أعلـــم بكتاب الله) .

وهذه الآثار هنا وغيرها مما ورد في هذا الباب يبين مراد عـــلماء الإســـلام بـــأقوالهم تلـــك ، كقـــول الـــبربهاري رحمه الله وغيره ، على الوجه الذي قـــدمناه في الوجه الأول .

فصل

ثم قال المالكي ص (164) : (وقال - يعني البربهاري : " وإن القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن " .

أقول (القائل المالكي) : السنة عظيمة المترلة ، لكن ليست أهم من القرآن ، وهي أحوج إلى القرآن .

فالســـنة تحـــاكم إلى القرآن ، فـــيعرف ما ثبـــت عـــن رسول الله ، وما لم يثبت ، إذ إن من منهج المحدثـــين في معـــرفة ضعف بعـــض متون السنة مخالفتها للقرآن الكريم) اهــــ .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن القرآن الكـريم لما كانت أحكـام العبادات فـيه والتشريع مجملة غالبا ، وكانت السـنة مفصلة ، سواء كانت قولية أو فعلية أو تقريرا ، كان القرآن أحوج إليها من هذا الوجه .

وخـذ مثلا : أمـر الله U في كتابه الكريم في آيات كثيرة بالصـلاة والـزكاة ، ولكـنه سـبحانه لم يبـين أركـانها ، وواجـباتها ، وشروطها ، وعددها ، وما يبطلها ، وكـم نصاب الزكاة ؟ وما يزكـى ، وما يترك ، وأجناس المزكـيات ، وغير ذلك مما لم تبينه إلا السنة ، فالقرآن أحوج إلى السـنة من السـنة إليه لهذا الوجه ، ولتضمن السنة أحكام القرآن مفصلة .

الثاني : أن هذا القول على هذا الوجه لم ينفرد به البربهاري ، بل قاله قبله : مكحول الشامي (ت 113 هـ) أحد أئمة التابعين ومحدثيهم وفقهائهم ، بل هو عند أبـي حاتم الرازي ، وسعيد بن عبد العزيز أفـقه أهل الشام بإطلاق .

وقال يحيى بن أبي كثير (ت 132 هـ) وهو أحد كبار أئمة التابعين : (السنة قاضية على القرآن ، وليس القرآن بقاض على السنة) رواه عنه الدارمي في " سننه " (587) ، وبوب عليه (باب السنة قاضية على القرآن) .

والمالكي يعلم مراد البربهاري ، إلا أنه ارتضى التلبيس ، فقد بين محقق " شرح السـنة " - الردادي جزاه الله خيرا - للبربهاري (في الطبعة التي اعتمدها المالكي) مراد البربهاري ، وساق ما ذكرته هنا وغيره في بيان ذلك .

والسنة الصحيحة غير المنسوخة لا تخالف القرآن ، بل هي موافقة لـه ، وما يراه بعضهم مخالفا فإن ذلك في تصوره وعقله ، لا في حقيقة الأمـر ، أما ما لم يصـح من السـنة فـلا يـنظر فـيه ، وافق القرآن أم خالفه .

فصل

في زعمه أن البربهاري يقدم الرجال على النبي صلى الله عليه وسلم والرد عليه

قال المالكي ص (164 - 165) :

(وقال (يعني البربهاري) : " التكبير على الجنائز أربع ، وهو قول مالك بن أنس ، وسفيان الثوري ، والحسن بن صالح ، وأحمد بن حنبل ، والفقهاء ، وهكذا قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم " .

أقول : انظروا كيف جعل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم آخر هؤلاء ؟) ا هـ كلام المالكي .

والجواب على هذا التلبيس من وجهين :

أحدهما : أن البربهاري رحمه الله استدل على صحة قول هؤلاء الأئمة بأنه قول رسول الله r ولم يستسغ أن يذكر قول رسول الله r ثم يعقب عليه بذكر قولهم .

الثاني : أن البربهاري قد ملأ كتابه " شرح السنة " - وهو مصدر المالكي - بتعظيم السنة ، وأقوال النبي r وتقديمها وعدم تقدمها ، ووجوب الحاكم إليها ، لا إلى أقوال الرجال أو غير ذلك ، حتى قال المالكي لشدة ما رأى من تمسك البربهاري - رحمه الله - بالسنة بأنه يقدم السنة على القرآن ، فكيف يجعله المالكي الآن يقدم أقوال الرجال عليها ؟

قال البربهاري - رحمه الله - في كتابه " شرح السنة " (104 - 105) : (ومن خالف الكتاب والسنة فهو صاحب بدعة ، وإن كان كثير العلم والكتب ، واعلم رحمك الله أن من قال في دين الله برأيه وقياسه وتأويله من غير حجة من السنة والجماعة ، فقد قال على الله ما لا يعلم ، ومن قال على الله ما لا يعلم فهو من المتكلفين) ا هـ .

فصل

ثم قال المالكي ص (5 6 1) :

(وقال الـــبرهاري أيضا : " وإذا سمعت الرجل يطعن على الآثار ، أو يرد الآثار ، أو يريد غير الآثـــار ، فاتهمه على الإسلام ، ولا تشك أنــه صاحب هوى مبتدع " .

أقول : وهل الذي يطعن على القرآن الكريم ، أو لا يريد القرآن ، ويريد أقوال الرجال ، هل هذا مبتدع أم لا ؟) اهـــ كلام المالكي .

وأقول :

إن كـــان أمر البرهاري بالأخذ بالسنة ، وفهم القرآن على ضوئها ، يلزم منه رد القرآن - كما زعم المالكي - ، فأولى الناس بالطعن علي بن أبي طالب **t** وجماعة غيره من أئمة الإسلام المتقدمين على البرهاري ؛ لأمرهم بفهم القرآن بالســـنة ، وجعلهم السنة قاضية على القرآن .

وإن كـــان دافـــع المالكي لقول ما سبق في البرهاري هو الغيرة على كتاب الله الكريم فأين غيرته - المزعومة - من الرافضة ، وهو يلمعهم ، ويهون اختلافاتنا معهم ، وينتصر في غير موطن لهم ، وهم مجمعون على الطـــعن في القرآن بأنه ناقص غير تام ، ومجمعون على رد كتب السنة جميعا ؛ لأنها من رواية الناصبة ؟

فصل

في زعمه أن من صفات الحنابلة التزهيد والتساهل في كبائر الذنوب والموبقات مع التشدد في أمور مختلف فيها ، والرد عليه

ثـــم قال المالكي ص (166) في سياقه ذكر صفات الحنابلة بزعمه ، تحت عنوان " التزهيد والتساهل في كبائر الذنوب والموبقات ، مع التشدد في أمور مختلف فيها " :

(وهذا خلاف نصوص القرآن الكريم ، فضلا عن السنة ، قال البربهاري : " إذا رأيت الرجل من أهل الســـنة ، رديء المذهب والطريق [1] فاسقا فاجـــرا ، صاحب معاصي ضالا ، وهو على السنة ، فاصحبه ، واجلس معه ، فإنه ليس يضرك معصيته ، وإذا رأيت الرجل مجتهدا في العبادة ، متقشفا محترقا بالعبادة ، صاحب هوى ، فلا تجالسه ، ولا تمشِ معه في طريق ") اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدهـــا : بإصـــلاح مـــا حـــرفه المـــالكي في نقلـــه مـــن كـــتاب البربهاري - رحمه الله - وإتمامـــه ، قـــال البربهاري ص (124) : (وإذا رأيـــت الـــرجـــل مجتهدا في العبادة ، متقشفا محترقا بالعبادة ، صاحب هوى ، فلا تجالسه ، ولا تقعد معه ، ولا تسمع كـــلامه ، ولا تمش معه في طريق ، فإني لا آمن أن تستحلي طريقته ، فتهلك معه .

ورأى يونس بن عبيد ابـــنه وقـــد خـــرج من عند صاحب هوى ، فقال : " يا بني من أين جئت ؟ " .

قال : من عند فلان .

---

(1) هكذا عند المالكي ، وفي كتاب البربهاري ص (123) : (رديء الطريق والمذهب) .

قال : " يا بني ، لأن أراك خرجت من بيت خنثى أحب إلي من أن أراك تخرج من بيت فلان وفلان ، ولأن تلقـــى الله يا بني زانيا ، فاسقا ، سارقا ، خائنا ، أحب إلي من أن تلقاه بقول فلان وفلان " .

ألا ترى أن يونس بن عبيد قد علم أن الخنثى لا يضل ابنه عن دينه ، وإلى صاحب البدعة يضله حتى يكفر ؟) ا هـــ كلام البربهاري .

الثاني : أن هذا ليس تهوينا للكبائر والموبقات ، وإنما هو تعظيم للبدع والمحدثات ، وأنـــه مع عظـــم الـــزنا والسرقة وغيرهما من المعاصي والفجـــور ، إلا أن البدع أعظـــم جرما ، وصحبة أربابها أشـــد ضررا من وجهين :

أحدهما : اغترار الناس بالمبتدع إذا كان مظهرا للصلاح والعبادة ، مما يغر بعض العامة ، ومن لا بصيرة له .

الثاني : أن المبتدع يتخذ بدعته دينا يتدين به ، ويدعو إليه ، ويذب عنه ، ويجادل فيه ، فخطر التأثر به كبـــير ، أما العصاة فإنهم إن لم يستروا معاصيهم ويخجلوا منها لم يدعوا إليها . وإن دعوا إليها لم يستجب لهم ؛ لظهور قبحها للعامة والخاصة .

وإن تأثـــر بهـــم أحد فهو أخف من تأثره ببدعة مبتدع ربما أخرجته من الإسلام جملة .

وليس بخاف على أحد أن علماء المسلمين جميعا ينهون عن الكـــبائر والمعاصي ، وعن صحبة أربابها ، وهـــم حـــين يجعلون البدع والمبتدعة أشـــر من العصاة والمعاصي فلبيان خطر البدع والمبتدعة ، لا لتهوين المعاصي والكبائر .

فصل

في زعمه أن البربهاري يقدم الزناة والفساق والخونة على علماء الحنفية والمختلفين مع الحنابلة ، والرد عليه

ثم قال المالكي ص (166) :

(وقال أيضا - يعني البربهاري - : " لأن تلقى الله زانيا ، فاسقا ، سارقا ، خائنا ، أحب إلي من أن تلقاه بقول فلان وفلان " .

أقول : ويقصد بفلان وفلان علماء الحنفية ، أو المعتزلة ، أو المختلفين مع الحنابلة ، لكن البربهاري يلقانا بقوله ، وقول الأوزاعي ، وحماد بن زيد ، وهم على فضلهم بشر يصح أن يقال فيهم فلان وفلان ، وهذا تناقض ، ولا بد من منهج يحمي من التناقض) اهـ .

والجواب من وجوه ثلاثة :

أحدها : أن ما عابه المالكي على البربهاري ونسبه إليه ليس من قوله ، وإنما هو من كلام يونس بن عبيد ، أحد أئمة التابعين وحفاظهم ، وحديثه مخرج في الصحاح الستة ، وقد ذكرنا نصه في الفصل السابق .

الثاني : أن مراد يونس بن عبيد (بفلان وفلان) عمرو بن عبيد ، كما في بعض نسخ كتاب البربهاري ، وذلك مذكور في حاشية طبعته ، وقد ذكر الذهبي قصة يونس بن عبيد مع أبيه ، وفيها التصريح بعمرو بن عبيد ، فذكر الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (6/294) :

(أن خويلا - يعني ختن شعبة - قال : كنت عند يونس ، فجاءه رجل فقال : يا أبا عبد الله تنهانا عن مجالسة عمرو بن عبيد ، وقد دخل عليه ابنك ؟

قال : ابني ؟

قال : نعم .

فتغيظ الشيخ ، فلم أبرح حتى جاء ابنه ، فقال : يا بني قد عرفت رأيي في عمرو ثم تدخل عليه ؟

قال : كان معي فلان ، وجعل يعتذر .

قال : أنهاك عن الزنا ، والسرقة ، وشرب الخمر ، ولأن تلقى الله بهن أحب إلي من أن تلقاه برأي عمرو وأصحاب عمرو) اهـ .

فمراد هذا الإمام الكبير ظاهر ، و لم يرد الحنفية الذين أقحمهم المالكي لهوى في نفسه ومرض ، ويظهر هنا تحذير يونس - رحمه الله - لابنه من المعاصي ، وتبيينه لابنه أنها مع عظمها ونهيه له عنها إلا أن بدعة عمرو بن عبيد أعظم ؛ لأنها كفر .

الثالث : أن قياس المالكي عمرو بن عبيد وأصحابه من أهل البدع المرتدين بأئمة الإسلام كالأوزاعي وحماد بن زيد قياس فاسد ، يدل على ضلاله وجهله .

فصل

في زعمه أن من صفات الحنابلة التقارب مع اليهود والنصارى والتشدد على المسلمين والرد عليه

ثم قال المالكي ص (167) في سياقه صفات الحنابلة بزعمه تحت عنوان " التقارب مع اليهود والنصارى ، والتشدد على المسلمين " :

(من سمات كتب العقائد عند غلاة الحنابلة أهم يتساهلون مع اليهود والنصارى ، ويفضلون مخالطتهم ومآكلتهم على إخوانهم المسلمين ، نقل البربهاري أثرا تقول [1] " آكل مع يهودي ونصراني ولا آكل مع مبتدع ") اهـ .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن صاحب هذا القول ليس بحنبلي ، لا من الغلاة ، ولا من المعتدلين ، وهو الإمام العابد الكبير الفضيل بن عياض (ت 187 هـ) من أئمة العلم والزهد والحديث ، احتج به الشيخان .

الثاني : أن عدم مآكلة المبتدع ومشاربته والأكل مع اليهودي والنصراني ليس لقرب اليهود والنصارى منا ، ولا لخفة ضلالهم ، ولكن مخافة إضلال هذا المبتدع لجليسه ومآكله ؛ لاستدلاله على ضلالاته بمتشابه القرآن وتحريفه الكلم عن مواضعه فربما زل سامعه لجهله ، أما اليهودي والنصراني فضلالهما ظاهر بين .

هذا مراد الأئمة من هذا وأمثاله ، ويراعون في كل ذلك المصلحة ، ألم تر أن النبي ﷺ هجر الثلاثة الذين خلفوا ، واشتد عليهم في ذلك مع صلاحهم وصدقهم ، ولم يهجر المنافقين مع كفرهم وكذبهم ؟ .

فهل يقول أحد : إن المنافقين أحب إلى رسول الله ﷺ من صحابته الصالحين ، أو أنه ﷺ يقارب مع المنافقين ، ويتشدد على المؤمنين ؟ .

---

(1) كذا في كتاب المالكي .

وإنما كانت مصلحة الثلاثة المخلفين في هجرهم ؛ ليتوبوا ويصدقوا الله ، ويتوب الله عليهم ، ويعفو - سبحانه - عن زللهم ، فيكمل أجرهم ، ويستقيم أمرهم ، أما المنافقون فلا خير فيهم ، ولا رجاء لاستقامة حالهم .

فصل

في زعمه أنا لا نخشى إلا من المسلمين أما الكفار فلا والرد عليه

ثم قال المالكي ص (167) :

(ونحن إلى اليوم لا نخشى إلا من المسلمين ، ولا نحذر إلا منهم ، ولو جاء مسافر من بريطانيا أو أمريكا لما استنكرنا شيئا ، لكن لو قال : جئت من سلطنة عمان ، أو من دولة إيــران ، لنظرنا إلــيه شــزرا ؛ لأن عمان إباضية ، وإيران فيها أغلبــية شيعية ، ولا بــد أن نسأل صاحبنا : لماذا سافرت إلى هناك ؟

ولو علمنا به قبل سفره لحذرناه منهم كثيرا ، بينما لا نحذره من اليهود ولا النصارى ، بل ولا من الملحدين ، ولنا في هذا تــأويلات واعتذارات لا يسعني استعراضها ، ولا الجواب عليها) اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن خشية المالكي من المسلمين ، وتحذيره منهم ، وعدم استنكاره على المسافرين لبريطانيا وأمريكا وغيرها من بلاد المشركين ، أمر يخصه ، يدل على ضعف ديانته وجهله .

أما الحنابلة وغيرهــم من أئمة المسلمين فيحرمون السفر لبلاد الكفــار ، بريطانيا وأمريكا وغــيرهــا ، إلا لضــرورة أو مصــلحة راجحــة للمسلمين ، قــال الإمــام ابــن قــيــم الجوزيــة الحنــبلي - رحمــه الله - في " زاد المعاد " (3/ 122) :

ومنع رسول الله r من إقامة المسلمين بــين المشركين إذا قــدر على الهجرة من بينهم ، وقال : { أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين " ، قيل : يا رسول الله و لم ؟ قال : " لا تراءى ناراهما } [1] .

---

(1) سنن الترمذي كتاب السير (1604) ، سنن النسائي كتاب القسامة (4780) ، سنن أبي داود كتاب الجهاد (2645) .

وقال : { من جامع المشرك وسكن معه فهو مثله }[1] إلى آخر كلامه ، ونحوه عند ابن قدامة - رحمه الله - في " المغني " (13 / 149 - 152) .

فإذا حرم البقاء في أرض المشركين وهي موطن ذلك المقيم ، فكيف يجوز السفر من بلاد المسلمين إلى بلاد المشركين ؟ وقد أفتى علماء بلادنا المعاصرون والسابقون - رحم الله ميتهم ، وحفظ حيهم - بحرمة السفر إلى بلاد الكفار إلا لمسوغ شرعي ظاهر .

وأصدرت " اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء " بدار الإفتاء بالمملكة العربية السعودية عدة فتاوى تحرم السفر إلى بلاد الكفار ، وما يتعلق بذلك ، ومن جملة الموقعين عليها :

سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله .

وفضيلة الشيخ عبد الرزاق عفيفي رحمه الله .

وفضيلة الشيخ عبد الله بن حسن بن قعود شفاه الله ، ومتعه بالصحة والعافية .

وفضيلة الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان حفظه الله .

وفضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد حفظه الله .

الثاني : أن السفر إلى بلاد المسلمين التي فيها مبتدعة قلوا أم كثروا إن لم يخش على دين المسافر إليها ، جائز ، وبدعتهم وضلالهم لا تجعل بلادهم بلاد كفر وشرك .

الثالث : أن ما نسبه المالكي إلى الحنابلة من تشدد على المسلمين ، وتساهل مع الكافرين ، باطل كما سبق ، إلا أن المالكي هو الواقع فيه ، فإن كتبه وأبحاثه الهزيلة كلها في الطعن في الصحابة ، أو بني أمية ، أو بني العباس ، أو في علماء الحنابلة ، أو أئمة السلف والتابعين ، وغيرهم من مشايخ الإسلام ، أما اليهود والنصارى فلم نر له شيئا فيهم قط ، لا قليلا ولا كثيرا ، وقد نبهنا على هذا في أول الكتاب عند ذكرنا تناقضات المالكي وكثرتها .

---

(1) أبو داود الجهاد (2787) .

فصل

في رميه الحنابلة بمخالفة المروءة لفرحهم بمصائب خصومهم من أهل البدع والرد عليه

ثم قال المالكي ص (168) :

(روى الخلال الحنبلي في " كتاب السنة " (5 / 129) [1] أن أحمد بن حنبل (سئل) [2] هل يأثم الرجل يفرح بما يترل بأصحاب ابن أبي دؤاد " المعتزلي " ؟ فقال : ومن لا يفرح بهذا ؟

قيل له : إن ابن المبارك قال : الذي ينتقم من الحجاج هو ينتقم للحجاج من الناس ، قال : أي شيء يشبه هذا من الحجاج ؟ هؤلاء أرادوا تبديل الدين .

أقول : أنا أستبعد هذا عن أحمد ، لكن هذا الأثر وأمثاله يدل على فرح الحنابلة بحصول المصائب لمخالفيهم ، وهذا خلاف المروءة ، فضلا عن مخالفته لرحمة الإسلام وتعاليمه) اهـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن هذا أثر صحيح ثابت عن أحمد t فرواه الخلال عن أبي بكر المروذي ، وهو عن أحمد ، وهؤلاء أئمة ثقات كبار .

الثاني : أنه لما كان المسلم يفرح بعز وحياة من يكون في عزه وحياته نصر للإسلام ، وإظهار للمسلمين ، ويحزن إذا تخلف ذلك ، كان الفرح بما يكون لأصحاب ابن أبي دؤاد من مصائب مشروعا ، بل مسنونا ؛ لحملهم الناس على الكفر ، وقتلهم علماء الأمة ، وحفاظها ، وسجنهم البقية الباقين وتعذيبهم ، أفيكون هذا ممنوعا ، ويكون فعل المعتزلة بالأمة والأئمة محمودا ؟

---

(1) كذا في كتاب المالكي ، والصواب : (5 / 121) .

(2) ما بين المعقوفين ليس في كتاب المالكي ، ولا يستقيم الكلام إلا به .

الثالث : أن مراد ابن المبارك في قوله سابقا أن من يذكر الحـــجاج بما ليس فيه ، ويبغي عليه ، فإن الذي سينتقم من الحجاج وبغيه على المسلمين وعلمائهم سينتقم ممن يبغي على الحجاج نفسه ، ولعن الحجاج وذكـــر ظلمه بحـــق ليس فيه مصلحة مرجوة للمسلمين ، بخلاف الطعـــن في المبتدعة ، وتحذير الناس منهم ، وبيان ضلالهم ، فإن هذا فيه سلامة معتقداتهم ، وصونا لدينهم .

الرابع : أن زعـــم المالكي أن هذا خلاف المروءة ومخالف لرحمة الإسلام وتعاليمه باطل ، وكيف تنتفي المروءة عنده إذا طعن في أعداء الســـنة وأهل البدع ، ولا تنتفي عنه وهو يطعن في معاوية t بل في مســـلمة الفتح جميعا ، ويخرجهم من الصحبة ، ويطـــعن في أئمة التابعين ، وجماعات غيرهم من أئمة المسلمين ؟

أما رحمة الإسلام ففي استقامة الناس على دين الله U ودعوتهم إليه ، وتحذيرهم مما يخالفه ، بل ضرب رقاب أعدائه ، ليبقى صافيا كما أنزل على محمد r ولنا أسوة حسنة في أمر النبي r بعض أصحابه بقتل ذلك الخـــارجي الـــذي كـــان يصلي ، وفي ضرب عمر t لصبيغ بـــن عسل ، وشجه لرأسه بالدرة ، وقـــتال علي t للخوارج ، فـــفعلـــهم غايـــة الـــبر والـــرحمة ، إلا عند المنافقين والمـــرجفين والمبطلين .

فصل

في زعمه أن من صفات الحنابلة الحكم الجائر على نيات الآخرين والرد عليه

ثم قال المالكي ص (168) في سياقه صفات الحنابلة بزعمه ، تحت عنوان " الحكم الجائر على نيات الآخرين " :

(روى الخلال عن أحمد (5/121) : " ما أحد أضر على أهل الإسلام من الجهمية ، ما يريدون إلا إبطال القرآن ، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم " .

أقول : وهذا وأشباهه أستبعده عن أحمد أيضا ، وهو مروي بكثرة في كتب الحنابلة ، وقد سبقت أحكام جائرة من هذا النوع في فقرات سابقة) اهـ كلام المالكي .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن هذا الأثر ثابت عن الإمام أحمد ، صحيح عنه ، مشتهر به ، وجاء نحوه عن غيره من السلف رحمهم الله ، والمالكي يعلم هذا ، لذا أشار إلى كثرة روايته في كتب الحنابلة ، وهو مروي أيضا عند غيرهم ، فيلزمه أحد أمرين :

* إما أن يكذبهم ، ويرد رواياتهم عن الإمام أحمد بهذا الأثر وغيره .

وإما أن يصدقهم ، ويأخذ بقولهم .

فإن كان الأول لم يوافقه على ذلك أحد ، والحنابلة من أئمة الدين ، وعلماء المسلمين فقهاء ومحدثين ، والطعن فيهم طعن في جماعات من علماء المسلمين بغير حق .

وإن كان الثاني لزمه الطعن في الإمام أحمد ، وهذا ما يحاول المالكي تجنبه ؛ خوفا من المسلمين ، وعلما منه بعدم رضاهم ، بالطعن في أحد جبال العلم والحفظ والزهد والورع .

الثاني : أن حكـــم الإمـــام أحمد ليس حكـــمـــا على النـــيات ، ولا المغيبات ، وإنما هو حكـــم على الجهمية بأعمالهم الظاهرة ، وأقوالهم المشتهرة ، بل والمتواترة .

فـــإنهم لم يتركـــوا آيـــة في أسماء الله أو صفاته ، أو في أمور الآخرة ، أو في أمور الغيب عامة ، إلا حرفوها ، وأخرجوها عن ظاهرها إلى معان أخرى مخالفة لتأويلها الصحيح ، ولبقية كتاب الله وسنة رسوله r وما عليه السلف الصالح وأئمة الهدى .

وكذلك فعلوا بالسنة حين ردوها بأنواع التكلفات ، وما قبلوه منها فعلوا به كما فعلوا بآيات القرآن ، وهذا عين الإبطال ، بل وأخبثه ؛ لانخداع بعض العامة والرعاع بما قد يسمعونه منهم من متشابه القرآن وغيره .

فصل

في زعمه أن من صفات الحنابلة الأمر بقطيعة الرحم من أجل العقيدة والرد عليه

قال المالكي ص (169) في سياقه صفات الحنابلة بزعمه ، تحت عنوان " الأمر بقطيعة الرحم من أجل العقيدة " :

(الله U أمر بصلة الرحم ، ولو كـــان الأرحام كـــفارا ، وأخص الأرحـــام همـــا الوالـــدان ، فأمر الله U بالإحســـان إلى الوالديـــن ولو كانا كافرين ، لكن لا يطيعهما الإنسان إذا أمراه بالكفر ، أما أصحاب العقائد من غلاة الحنابلة فيرون أنه يجب على الابن ألا يكلـــم أباه إذا كان هذا الوالد يرى أن القرآن مخلوق ، أو توقـــف " السنة " للخلال (5 / 143)) اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن الله U ورسوله r لم يأمر بقطيعة الرحم من أجل العقيدة فحسب ، بل وقتالهم وسفك دمائهم ، والبراءة منهم ، كما هو هدي أنبيائه - عليهم الصلاة والسلام - نوح مع ابنه وقومه ، وإبراهيم مع أبـــيه وقومه ، ولوط مـــع زوجـــه ، ومحمد r مع قومه وعمه وبني عمه ، وهكذا صحابته رضي الله عنهم ، وأئمة الهدى المقتدين بهم .

قال سبحانه وتعالى : } Š$m ôB šc rŠ‡qãÌ•Å ‰ÿ $Ïöx‡ «!$# šc qžBsã$Ïq‰ ‰yB ž v ãÌ•Å ‰ÿ $Ïöx‡ «!$# šc qžBsã$Ïq‰ ‰yB ž v ãÌ•Å ‰ÿ $Ïöx‡ «!$# šc qžBsã$Ïq‰ ‰yB ž v ãÌ•Å ‰ÿ $Ïöx‡ «!$# šc qžBsã$Ïq‰ ‰yB ž v

[illegible] { . [1]

قال الحافظ ابن كثير عندها في " تفسيره " :

---

(1) سورة المجادلة آية : 22 .

(وقد قال سعيد بن عبد العزيز وغيره : أنزلت هذه الآية - } ŵv ‰yÅBqãšsBzq šc $ ‹÷ ÷ Ïnx ŸQŠÏk÷Ý {[1] إلى آخرها - في أبي عبيدة عامر بن عبد الله بن الجـــراح حـــين قـــتل أبـــاه يوم بـــدر ، ولهذا قال عمر بـــن الخطـــاب t حين جعل الأمر شورى بعده في أولئك الستة : " ولو كان أبو عبيدة حيا لاستخلفته " .

وقيل في قوله تعالى : } r÷qö 2Ÿ$RqþŒä/$t&äd$N {[2] : نزلت في أبي عبيدة قتل أباه يوم بدر . } r& ÷Žä$t/$ud$N {[3] في الصدِّيق هَمَّ يومئذ بقتل ابنه عبد الرحمن . } r& ÷Žãä$±Ž¤ $N { في مصعب بن عمير ، قتل أخاه عبيد بن عمير يومئذ . } Ù÷qz$R$O {[4] في عمر قـــتل قريبا له يومئذ أيضا .[5]

وفي حمزة وعلي وعبيدة بن الحـــارث ، قـــتلوا عتبة وشيبة والوليد بن عتبة يومئذ ، فالله أعلم) .

ثم قال ابن كثير : (ومن هذا القبيل : حين استشار رسول الله r المسلمين في أسارى بدر ، فأشار الصديق بأن يفادوا ، فيكون ما يؤخذ منهم قـــوة للمسلمين وهـــم بنو العـــم والعشيرة ، ولعل الله تعالى أن يهديهم .

وقـــال عمـــر : لا أرى مـــا رأى يـــا رسول الله صلى الله عليه وسلم! هل تمكـــنني مـــن فلان - قريـــب لعمر - فـــأقتله ، وتمكن عليا من عقيل ، وتمكن فـــلانا من فلان ، ليعلـــم الله أنه ليست في قلوبنا موادة للمشركين ، القصة بكمالها) .

---

(1) سورة المجادلة آية : 22 .

(2) سورة المجادلة آية : 22 .

(3) سورة المجادلة آية : 22 .

(4) سورة المجادلة آية : 22 .

(5) سورة المجادلة آية : 22 .

ثم قال ابن كثير : (وفي قوله تعالى : { ‘Å _š$!ª ã‡Ñ r‘ Êq) ã¡¢q } [1] سر بديـــع ، وهو أنـــه لما سخطوا على القرائب والعشائر في الله تعالى ، عوضهم بالرضا عنهم ، وأرضاهم عنه ، بما أعطاهم من النعيم المقيم ، والفوز العظيم ، والفضل العميم) ا هـــ كلام ابن كثير رحمه الله .

والمـــحادّة لله ورسوله r درجـــات ، فمنها ما يكـــون بالكـــفـــر والشرك ، كمحادة المشركين واليهود والنصارى ، ومن ذلك أيضا : محادة الرافضة والجهمية والباطنية وأضرابهم .

ومن المحادة أيضا ، دون ذلك ، كمحادة أهل البدع ، ممن لم تخرجهم بدعهم من الإسلام .

ومنها دون ذلك ، كمحادة العصاة وأصحاب الكبائر ، حتى جعل بعض الأئمة : سلاطين الجـــور المســـلمين من المحادين كسفيان رحمه الله وغيره .

ويجـــب في كـــل نوع : الهجر ، وعدم الموادة ، والبراءة إلى الله من أصحابها ، ونصحهم ، وزجرهم ، إلا أنـــهم في ذلك درجات ، حسب درجات محادتهم .

إلا إن كـــان في صلة أولئك : مصلحة شرعية راجحـــة ، فـــتُراعى المصلحة ، علها تتحقق .

الثاني : أن ما حكـــاه المالكي ، وعزاه " للسنة " للخلال (5 / 3 4 1) : باطل غـــير صحيح ، ففي ذلك الموضع ، ما يخالف ما زعمه المالكي ، وهذا نص ما عند الخلال في ذلك الموضع ، قـــال رحمه الله : (أخبرنا محمد بن النقيب بن أبي حرب الجرجرائي قال : سألت أبا عبد الله عن رجل له والد واقفي ، فقال : " يأمره ويرفق به " .

قلت : فإن أبى! يقطع لسانه عنه ؟

---

(1) سورة المجادلة آية : 22 .

قال : (نعم) ا هـــ .

ثم قـــال الخـــلال : (وأخبرنا محمد بن أبي حـــرب قـــال : سألت أبا عبد الله عن رجل له أخت أو عمة ، ولها زوج واقفي ؟

قال : " يلتقي بها ، ويسلم عليها " .

قلت : فإن كـــانت الدار له ؟

قال : " يقف على الباب ، ولا يدخل ") .

ثـــم قـــال الخـــلال : أخبرنا أحمد بن أصرم المـــزني قـــال : سمعت أبا عبد الله ، قال له رجل : إن لي أخا واقفيا ، فأقطـــع لساني عنه ؟

قال : نعم ، نعم " مرتين أو ثلاثا) ا هـــ النقل من " السنة " للخلال .

قلت :

هـــذا جميع ما ذكره الخلال رحمه الله ، في الموضع الذي عزا إليه المالكي ، وذكر فيه ما ذكر ، وليس فيه شيء مما زعمه!

فإذا ظهر هذا ، علمت بغي المالكي أيضا في قوله ص (**169**) بعد كلامه السابق ، حين قـــال معلقا : (وهذا ما لا أعلمه في طائفة من الطوائف ؛ لما للوالدين من مكانة كبيرة حث عليها الإسلام .

وقد سمعنا في زماننا هذا بمن يهجر والديه لأدنى مخالفة ، سواء في العقائد أو الأحكام!!

وهذه نتيجة طبيعية ، لهذه الكتب يجب ألا نغضب منها!! ما دمنا نصحح مضامينها !!) ا هـــ كلامه .

وهذه نتيجة فاسدة ، بمقدمة كاذبة ، كما بينا سابقا .

ولا أدري هل المالكي يعني بمن سمع به في زماننا هذا ، أنه يهجر والديه لأدنى مخالفة سواء في العقائد أو الأحكام : ذلك العاق! الذي كان يكـــره أباه ويعقه ، لذبه عن معاوية ، وشدته على زوجته ، لانحرافها عنه أو لا ؟ !! والمالكي يعلـــم من أعني!!

فصل

في زعمه أن من صفات الحنابلة النصب والرد عليه وبيان حكـــم الرافضة

ثم قال المالكي ص (170) في سياقه صفات الحنابلة بزعمه تحت عـــنوان " النصـــب " : (هـــذا الموضـــوع في غايـــة الأهمـــية ؛ لأن أكبر الفرق الإسلامية التي بيننا وبينها خصومة شديدة ، هي الشيعة .

صحيح أن جذور هذه الخصومة كانت في القرن الأول ، إذ لجأ بنو أمـــية ، إلى الفـــتك بمحبي أهل البيت وإذلالهم ، فقتلوا حجر بن عدي صبرا في عهد معاوية ؛ لأنه أنكر سب علي على المنابر ، وقتلوا عمرو بن الحـــمق الخـــزاعي ، وكان ممن لقي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وهاجر إليه ، وكذلك كان حجر بن عدي .

وقتلوا الحسن بن علي ســـيد شباب أهل الجـــنة بالسم ، وقتلوا أخاه الحسين بالسيف ، وارتكبوا مجزرة كربلاء) اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن جميع ما ذكره المالكي هنا ، كان قبل أن يُخلق أحمد !

فلـــم يكـــن حينها أحمد ! ولا صاحب لأحمد ! فكيف تكون تلك أفعالا للحنابلة ؟! بل صفة من صفاقم ؟!

الثاني : أن من ولي قتل حجر بن عدي t بنو أمية ، وليس الحنابلة!

أنا عمرو بن الحمق : فاختُلف في سبب موته ، فقيل : قتل ، وقيل : نهشته حية فـــمات ، وقيل : إنـــه قـــتل حـــدا ؛ لأنه أحد الأربعة الذين دخلوا على عثمان رضي الله عنه .

وعلى جميع الأحـــوال ، فـــلا علاقـــة للحـــنابلة ، ولا حـــق علماء المسلمين أجمعين بهذه الفتن . وكذلك سم الحسن وقـــتل الحسين ، رضي الله عنهما وأرضاهما .

وقتلهما مصيبة عظيمة ، وقد قدمنا في هذا شيئا من التفصيل ، في فصل تقدم .

الثالث : أن الحنابلة جميعا ، وأهل السـنة عامة ، محبون لأهل البيت ، مقـدمون لهـم ، مكرمون لمقامهم ، يحفظون وصية رسول الله r فيهم . وهـم بنو هاشـم ، وأزواج رسول الله r وقد حرمت عليهم الزكاة ، تطهـيرًا لهم ، وإكمالا لرفعتهم ، وإظهارا لعزهم ، وفد ذكرت في مواضع تقدمت شيئا من النقل عن الحنابلة في ذلك .

الرابع : أن المالكي رمى الحنابلة بالنصب ، وهم براء منه ، ودافـع عن الإباضية ، وهم نواصب بلا شك ، يجاهرون في كتبهم بسب علي بن أبي طالب - رضي الله عن علي - ولعنهم ويدافـع كذلك عن الروافض ، وهم نواصب ، فسبهم للحسن بن علي - رضي الله عنهما- مشهور ، وتسميتهم له بمسود وجوه المؤمنين! وخديعتهم للحسين t وإظهارهم لـه النصرة والقتال ، حتى خرج من مكة هو وأبناؤه- وكانوا بها آمنين- وبرز له عدوه : خلوا بينه وبينهم ، ليسفك دمه الطاهر .

وطـعن الرافضـة في عـبد الله وعبـيد الله ابـني العـباس بـن عبد المطلب - رضي الله عنهم- : ظاهر غير خافٍ ، وكذلك طعنهم في أمّي المؤمنين عائشة بنت الصديق ، وحفصة بنت الفاروق - رضي الله عنهم جميعا- فهم الروافض والنواصب حقا .

وقـد بين العلامة الحسين الموسوي ، أحد علماء الحوزة النجفية في كـتابه " كشف الأسرار " ، وتبرئة الأئمة الأطهار " : طعن الرافضة في النبي r نفسه! وفي علي رضي الله عنه! وعزا ذلك كـله لمصادرهم المعتمدة المعتبرة ، بل ذكـر أنـه ما من أحـد من آل البيت ، إلا وقد طعنوا فيه وانتقصوه!

الخـامس : عـد الرافضـة من فـرق المسـلمين ، أو داخلـة فـيهم : غـير مُسلَّـم ، فـهم مجمعون على القول بخلق القرآن ، وعلى نقص القرآن ، وعلى الطعن في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وغير ذلك .

وآحاد هذه المسائل يكـفر صاحبها بإجماع الأمة ، وتقدم بيانه .

وأنـــا أنقل هنا كلام بعض علماء الحنفية ، في هؤلاء الرافضة ، ليرى المالكي اتفـــاق الحنابلة مع غـــيرهم من علماء المسلمين وأئمتهم ، أحنافا وغيرهم .

قال الســـيد المطهر بن عبد الرحمن بن علي بن إسماعيل المدني الحنفي ابن قاضي العرب في رسالته في (تكفير الشيعة " [1] (**1 6** /أ) :

(قـــال في " الوجيز " و " الخـــلاصة " : " الروافـــض إن كـــان يسب الشيخين ويلعنهما : فهو كـــافر . وإن كـــان يفضل عليا عليهما : فهو مبتدع . ومن قذف عائشة بالزنا : كـــفر ") ا هـــ .

وقـــال (**2 6** /أ) : (قال في " الوجيز " و " الخلاصة " : " من أنكر خلافة أبـــي بكـــر : فـــهو كافـــر في الصحيح ، ومنكر خلافـــة عمر : كافـــر في الأصـــح ") ا هـــ كلام السيد المطهر بن عبد الرحمن المدني الحنفي ، ابن قاضي العرب في رسالته في " تكفير الشيعة " .

وقال العلامة زيـــن العابدين بن يوسف بن محمد بن زين العابدين الكوراني - وكان من أئمة الحنفية- في رسالته " اليمانيات المسلولة ، على الروافض المخذولة " [2] التي جمعها لبيان حال الرافضة ، وصواب تكـــفير من كـــفـــرهم ، والـــرد عـــلى مـــنكره ، قـــال في أولهـــا واصـــفا رســـالته تلك (ص **4 0 1 - 5 0 1**) : (ناعية على الشيعة الشنيعة ، والرافضة البشيعة بالإكفـــار ، حاكمـــة علـــيهم بمبايـــنة الـــدار ، والخلـــود في دار الـــبوار ، مـــع ما سمحت به في ذلك آراء أكابر الأئمة ، وأنظار علماء الأمة ، الذاهبين في المذاهب الأربعة المستقيمة ، السالكين مسلك السنة القويمة ، جمعتها وأنا العبد المفتقر إلى الله الغـــني ، زين العابدين بن يوسف . . . الكوراني

---

(1) أصله محفوظ بـــ " مكتبة عارف حكمت " بالمدينة النبوية ، برقم (عام 698) ، وهو بخط المؤلف رحمه الله ، فرع من سننه (990 هــ) .

(2) طـــبع عام (1420 هـــ ونشرته " مكتبة الإمام البخاري) ، بتحقيق ودراسة الدكتور المرابط بن محمد يسلم المجتبى ، وأصله رسالة ماجستير ، مقدمة إلى " كلية الدعوة وأصول الدين " بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ونالت درجة الامتياز .

بعدما رأيت بعض علماء السنة جازما بكفر هؤلاء المارقين الكافرين ، وبعضا آخر قادحا في المكفرين ، علما من الأول بقوانين الدين ، وجهلا من الثاني بالحق المبـــين) .

ثم قال رحمه الله (ص 291-294) : (المقالة الثالثة : في إفتاء العلماء بكـــفرهم . قد أفتى بذلك الإمام مالك والإمام الشافعي رضي الله عنهما ، ووافقهما كـــثيرون من أئمة المسلمين كما سبق في المقالة الثانية ، نقلا عن الشيخ ابن حجر . ونقـــل القاضي عياض عن الإمام مالك كيفية عقوبتهم من القتل وغيره .

وكـــل ذلك مفصل في كتابه المسمى بـــ " الشفاء " . . . ووقـــع في " الفتاوى البزازية " القول بكـــفرهم ؛ لقولهم برجعة الأموات إلى الدنيا ، وإنكـــارهم خلافـــة الشيخين وغير ذلك مـــن قباحاتهم . . . وقـــال الإمام فـــخر الإسلام البزدوي في " أصوله " : " وقد صح عن أبي يوسف رحمه الله أنـــه قال : ناظرت أبا حنيفة t في مسألة خلق القرآن ستة أشهر ، فـــاتفق رأيي ورأيه على أن من قال بخلق القرآن فهو كافر .

وقد صح هذا القـــول عن محمد رحمه الله " انتهى . وهو صريح في كـــفر هؤلاء الضالين ؛ لاتفاقهم مع المعتزلة على كـــون القرآن مخلوقًا على ما هو مسطور فـــي كتبنا وكتبهم) .

ثـــم قال رحمه الله (ص 295) : (ووقـــع في " الفتاوى التتارخانية " : أن من أنكـــر خلافة أبي بكر ، فالصحيح أنه كافر ، وكذا خلافة عمر رضي الله عنهما . ونقـــل الإمام الرازي في " التفسير الكبير " : القول بكـــفرهم وكفر الخوارج أيضا) .

ثم قال (ص 305) : (المقالة الرابعة : في بيان حال المتأخرين منهم ، وحكـــم دارهم ، وإفتاء العلماء فيهما . اعلم أن ما سبق هو بيان حال مطلق الشيعة والرافضة ، فلـــو تترلنا عن إكفارهم جميعا ، فلا شك أن كثيرا من متأخري هذه الفرقة سيما الإمامية ، قد التحقوا بالفرق الضالة كما مر مفصلا) .

ثم قال (ص 323 - 324) : (وممن صرح بإكفارهم ، وأفتى به فيما بلغنا : العالم الزاهد المحقق المدقق مفتي الثقلين أستاذ الفريقين : المولى أبو السعود قـــدس الله سره . ومنهم : العالم الفاضل والمدقق الحافل المولى جلال الديـــن الدوانـــي ، مع كـــمال خبرته بحال هؤلاء الضالين . ومنهم : الفاضل الكـــامل المـــولى عصام الدين الإسفراييني ، مع كثرة ممارسته لهم ، وطول مؤانسته بهم) .

ثم قال (ص 325) : (وأيضا أفتى بذلك رئيس المفسرين ، خالي العزيز المـــولى عبد الكريم الكوراني - ابن المولى المذكور مصنف " التفسير الواضح " وغيره من التصانيف المعتـــبرة ، مـــع تبحره في العلـــم وكـــمال خـــبرته بـــحال هؤلاء الضاليـــن) .

ثم قال رحمه الله (ص 331) : (خاتمة في التكـــلم إجمالا فيما سبق وبيان ما حصل منه . اعلـــم أنا قـــد بينا في هذه الرسالة معظـــم عقائد الشيعة والرافضة بالنقل عن الكـــتب المعتبرة ، والعلماء المهرة ، وبينا ما أثبت الأئمة والعـــلماء به كـــفرهم ، من الآيات والأحاديث ، وذكرنا ما كـــفـــروا به من الأفعال والعقائد ، ومن أفتى بكفرهم من العلماء ، سيما علماء المذاهب الثلاثة ، مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة ، ومذهب الإمام الشافعي ، ومذهب الإمام مالك رضي الله تعالى عنهم مع التحقيق في ذلك كـــله .

وأثبتنا كـــون دار متأخريهم المخصوصة بهم دار كـــفر بلا شبهة ، وأوضحنا أن إفتاء العلماء المتأخرين في حق هؤلاء الضالـــين ، إنما كان مع علم وورع واختبار) إلى آخر كـــلام العلامة زين العابدين الكوراني ، وهو مهم ومفيد ، رحمه الله رحمة واسعة .

فصل

في رميه الحنابلة بالاستدراك على الشرع باشتراطهم فهم السلف الصالح لنصوص الوحيين وهذا عنده بدعة والرد عليه

قال المالكي ص (178) تحت عنوان " الاستدراك على الشرع ، أو بدعة اشتراط فهم السلف) :

(ترى أصحاب العقائد- وأخص هنا أصحابنا السلفية- يشترطون شروطا ليست في كــتاب الله ، ولا ســـنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ليقطعوا به كل آمال الاتفاق .

فالله U أرشدنا عند اختلافنا مع المسلمين ، أن نرجع للكتاب والســـنة ؛ لقوله تعالى : { bÎ*sù ÷Läêã“»uZs? ’Îû &äó« çnr–Šãç sù ’<Î) « $ ÉAqß™§9$ bÎ) ÷Läê Zä. ¨bqãZÏB÷sè? « $ ÏQöqu‹ø9$ ìÅ¨y } [1] .

فلما رأى أصحاب العقائد ، ومنهم السلفية الحنابلة ، أن العودة للكتاب والسنة ، سيلغي أكثر الشئائم ، والتكفيرات ، والتبديعات ، والمخالفات الموجودة في كتب العقائد : لجأوا إلى الزيادة على ما ذكره الله U بقولهم : " إن الكتاب والسنة لا تكفي ، فلا خير في كتاب بلا ســـنة ولا خير في سنة بلا فهم السلف الصالح " !! وهكذا نفوا الخيرية عن الكـــتاب والســـنة ، بهـــذا الشـــرط الـــبدعي الـــذي اشترطوه ، وانتقصوا بـــه من كـــتاب الله وســـنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم) اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن الكـــتاب والسنة- بلا شك- كافيان لكـــل مؤمن مهتد ، في أمور دينه ودنياه .

لكن علـــى فهم مَن نفهم نصوصهما ، وقـــد اختلفت أفهام الناس لهما ؟ ! أعلـــى فـــهم الجهمية ؟ ! أم فـــهم المعتزلة ؟ ! أم فـــهم الرافضة ؟ ! أم فـــهم الخوارج ؟ ! أم

---

(1) سورة النساء آية : 59 .

فـــهم الأشاعرة ؟ ! أم فـــهم الباطنية ؟ ! أم على فهم أئمة الإسلام والدين ، السلف الصالح المزكـــين بالوحي وإجماع الأمة ؟ فكل من ذكرت ، يستدل بالكتاب ، وتارة بالسنة ، واستدلالاتهم من الآيات ، مختلفة متباينة متناقضة! فتجعل طائفة آية ما ، في وجوب أمر ما ، وتجعلها طائفة أخرى في كـــفر موجبها!! وهكذا!!

ألم تعلـــم أن الأزارقة من الخـــوارج : استدلوا علـــى جـــواز قتل أطفال المسلمين مع آبائهم ، بقول الله تعالى : } ÇËÈ #‘$fŠ ûïÍÿ»3ø$`B ÇÚ öF$’?ã ö‹? wŕ É§ { [1] !!

قالوا : فسماهم بالكـــفار وهم أطفال!! فكيف جاز ذلك في قوم نوح ، ولا يجوز في قومنا ؟ ! وما بيننا وبينهم إلا السيف!!

كـــما زعم كبيرهم نافع بن الأزرق [2] .

وقالت المطبخية- أتباع أبي إسماعيل المطبخي - بأن لا صلاة واجبة ، غير ركعة بالغداة ، وركعة بالعشي! واحتجوا بقوله تعالى : } í$k]9$Çû•Û o4=Á9$ÉÏ%&r { [3] .

وكفَّـــرت الخـــوارج فاعلي الكـــبائر من المسلمين ، بقول الله تعالى : } `Br $ÝBsã @Fçø)f ÇÌÈ $VJŠÏàã $/#‹ã ¼çm9 £ãã&r ¼çmZè9r ïnøã ª! $|=Å î r $kŽÏù #$Î»z ÐYg_ ¼çnät“ f ù #YÏdèGB { [4] ،

وقـــول النبي r } لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن { [5] الحديث .

---

(1) سورة نوح آية : 26 .
(2) " ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين " للعلامة عبد الله بن أسعد اليافعي ص (36- 37) .
(3) سورة هود آية : 114 .
(4) سورة النساء آية : 93 .
(5) البخاري الأشربة (5256) ، مسلم الإيمان (57) ، الترمذي الإيمان (2625) ، النسائي الأشربة (5659) ، أبو داود السنة (4689) ، ابن ماجه الفتن (3936) ، أحمد (2 / 386) ، الدارمي الأشربة (2106) .

بل زعمـــت جماعة من الخوارج : أن قول الله تعالى : } ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ {[1] : زعموا -لعنهم الله- : أن الذي استهوته الشياطين حيران ، هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه!! ونفت المعتزلة وأشياعها : رؤية الله U في الآخرة ، بقوله سبحانه : } ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ {[2] ، وأثبتها أهـــل الســـنة بهـــذه الآيـــة ، وقـــالوا : الإدراك بالبصـــر ، قـــدر زائـــد عـــلى الـــرؤية . فـــما لا تدركـــه الأبصار : شيء تراه ، لكنها لا تحيط بـــه ، كما ترى الأبصار البحار ، ولا تدركـــها ، وهكذا .

ونفت المعتزلة وأشياعها الرؤية بقولـــه سبحانه : } ﯞ ﯟ ﯠ {[3] ، وأثبتها أهل السنة بهذه الآية ، وقالوا : لو كـــان سبحانه لا يُرى لقال : (إنـــي لا أُرى) و لم يقـــل : } ﯞ ﯟ {[4] ! فـــمَـــنْعه سبحانه موســـى - علـــيه السلام- من الرؤية : يدل على جوازها عليه ، وامتناعها على موسى لسبب خارج ، وهو كونه في الدنيا .

ولأهـــل الســـنة أدلـــة كـــثيرة مـــن القـــرآن والســـنة الصـــحيحة ، بل بلغت حد التواتر ، ولكـــن ذكرت ما سبق ، لبيان ازدواج الاستدلال وتباينه .

وأمثلة هذا ، كثيرة جـــدا ، وما من فرقة إلا ويستدل أربابها بالقرآن على صحة معتقداتهم بمتشابهه ، وهـــم الذين عَنى الله U في قوله سبحانه : } ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ

(1) سورة الأنعام آية : 71 .
(2) سورة الأنعام آية : 103 .
(3) سورة الأعراف آية : 143 .
(4) سورة الأعراف آية : 143 .

bqãöθßù Ó÷- öθgÎ]qè ’Î ûïÏ%©!$B'ù M»gÎ»±FBã ãzé& É»GÅ3ø9$Pé£d M»J3tB M»ƒ#ä çµZÏB |=»GÅ3ø9$

bqãqà)/ ÉΟù=Ïèø9$’Î bqã‚Å™º§9$ ª! $ωÎ) ÿ…ã&s#ƒÍrù? Ν=è÷ƒ $Br ¾Ï&Î#ƒÍrù? äî$óÏGö/ ùZGÏÿø9$äî$óÏGö/ çµZÏB m7»±? $B

. (1) { ÇÌÈ É»6ø9F $(qä9'ré& Hw) ãÇ2¤ƒ $Br $ZÎn' ‰ZÏã ôÏB @ä ¾ÏmÎ $ZB#ä

فإذا عُلـــم هذا ، وأن الجميع يستدلون - بحق وباطل - بالقرآن والسنة ، فـــالُمحق يستدل بها على وجهها ، والمبطل يصرفـــها بالتأويلات والمتشابهات : علمنا صحة ذلك الضابط ، وأن يُفهم الوحيان على فهم السلف الصالح ، المشهود لهم بالعلم والديانة والورع .

فإن أبى المالكي هذا : لزمه أحد أمرين :

إما أن يأخذ بهذه التأويلات كلها ، وهي متعارضة متناقضة ! .

أو يأخذ بشيء منها ، ويترك آخر .

فالأول : مستحيل ، غير ممكن .

والثاني : ممكن ، ولكن ما ضابط ما يأخذ به وما يترك ؟ إن قال : نأخذ بقول السلف الصالح : وافقنا .

وإن قال : غيرهم : فلِم أخذ بقولهم ، ورد الآخرين ؟ !

وما عابه علينا ، في أخذنا بفهم السلف الصالح : نعيبه عليه في أخذه بقول من ارتضى ! بل العيب في حقه أكبر وأظهر .

* * *

---

(1) سورة آل عمران آية : 7 .

فصل

في إبطال المالكي معنى السلف الصالح والرد عليه

ثم قال المالكي ص (178) : (ولا أدري هنا ماذا يقصدون بفهم السلف :

- إن كانوا يقصدون الصحابة : فقد اختلف الصحابة في فهم كثير من العقائد والأحكام ، فبأي فهم نلتزم ؟ !

- وإن كانوا يقصدون اتباع ما فهمه الصحابة كلهم : فهذا لا يخالف فيه أحد ، لكن حصول هذا الإجماع في الفهم صعب ، بل مستحيل ، إلا في أمر دليله واضح .

- وإن قصدوا اتباع فهم آحاد السلف فيما لم يختلفوا فيه ، قيل لهم : اختلافهم في الفهم دليل على أن فهمهم يخطئ ويصيب ؟ ! فإذا كان كذلك ، فمن يضمن لنا أن فهم الآحاد منهم ، ليس من القسم الذي أساءوا فهمه ؟ ! وقد فهم عدي بن حاتم من الآية الكريمة : { ìóã ÿ#$`ÏB ŠqèøRF{$# uÅ‹ø‹sƒø:$# z`ÏB âÙu‹ö/F{$# äÝø‹sƒø:$# ãNä3s9 tû¨üt7oKtƒ 4Ó®Lym } [1]

فهما خاطئا ردّه عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم) اهـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : بيان المراد بالسلف الصالح ، وهم : الصحابة والتابعون وتابعوهم ، على الإيمان والإحسان ، أهل القرون الثلاثة الأولى ، المشهود لهم بالخيرية على لسان النبي r ممن لم يُعرف ببدعة ولا شذوذ .

أما الصحابة : فكلهم كذلك ، أما من بعدهم من التابعين وأتباعهم ، فحصل عند أفراد قلة شيء من المخالفات أو البدع ، عُرفوا بها ، واستثنوا من أولئك ، فليسوا سلفا صالحا ، بل كانوا سلفا سيئا .

---

(1) سورة البقرة آية : 187 .

الثاني : أن فـــهم السلف ، الصالح رحمهـــم الله ، في أمور المعتقد عامة : فهم متفق لا خلاف فيه ولا اختلاف ، فمن ادَّعى غير ذلك ، فعليه الحجة والدليل .

الثالث : أن اختلاف أقوال السلف في مسألة أو أكثر- غير مسائل الاعتقاد- : لا يكـــون قصورا أو خطئا ، بل هو غالبا اخـــتلاف تنوع لا تضاد .

وما كـــان متباينا من ذلك : فلا يحل ولا يجوز : إحداث قول جديد ، خارج عما جاءوا به ؛ لكونه مخالفا للإجماع ، فهم وإن كانوا غير متفقين في معـــنى واحـــد ، أو قول واحـــد في تلـــك المســـألة ، إلا أنـــهم مُجمعون- بالجملة- على خلاف هذا القول المحدث الجديد ، وهذا محرر في أصول الفقه ، في " باب الإجماع " باستفاضة .

الرابع : أنه يستحيل أن يفـــهم أحـــد منهم ، فهما خاطئا في آية ، أو حديث ، ولا يقوم دليل على بيان خطئه ، أو لا يبين أحد منهم خطأه . فإن الله قد حفظ دينه سبحانه ، وهذا من حفظ الدين وكماله ، ومن نظر في أقوال الأئمة ، علم ذلك .

فصل

في سبل فهم الكتاب والسنة عند المالكي دون فهم السلف الصالح والرد عليه

ثم قال المالكي ص (179) مبينا أداة فهم الكتاب والسنة بزعمه :

(أما آلية الفهم : فلا تتم بتقليد صحابي ولا تابعي ، وإنما بالنظر في الآيات ، والأحاديث الصحيحة ، التي تتحدث عن الموضوع نفسه ، والعودة بعد ذلك للآثار ، ولغة العرب ، وكل ما يساعد في تجلية المعنى ، وما إلى ذلك) اهـ .

والجواب :

أن هذا حق ، لكنه لا يُغني عن اشتراط فهم السلف الصالح رحمهم الله ، فَعُلُوُّ الله U على خلقه بأنواعه ، بالذات ، والقدر ، والقهر ، مع ظهوره ، وكثرة أدلته من الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والفطرة ، حتى بلغت أدلته ألفي دليل ، كما قال الإمام أبو عبد الله ابن قيم الجوزية رحمه الله في " نونيته " :

يا قومنا والله إن لقولنا ألفا تدل عليه بل ألفان

حتى صنف جماعة من أهل العلم مصنفات في جميع أدلته الكثيرة ، كابن قدامة ، والذهبي ، وابن القيم ، وغيرهم .

ومع ظهور هذه المسألة ، وعظم جُرْم المخالف فيها ، إلا أن أهل البدع ، أوَّلوا أدلتها وحرَّفوها ، وحصروا دلالتها ، في علو القدر والقهر ، دون علو الذات!

فلا يستقيم فهم المرء للوحيين ، إلا إذا فهمها على فهم السلف الصالح رحمهم الله ، وبنى على قواعدهم .

* * *

فصل

في دواء ما في كتب العقائد من ظلم وبغي عند المالكي والرد عليه

ثم قال المالكي ص (182) تحت عنوان : " ما المنهج " :

(إذا كانت كـــل هذه الأخطاء والخـــرافات في كتبـــنا العقدية ، فما الحل إذن ؟ !)

اهـــ كلامه .

وأقـــول :

لم يســـتطع المـــالكي ذكـــر مـــثال واحـــد صـــحيح ، عـــلى تلـــك الأخطـــاء والخـــرافات!! و لم يسلم له شيء من كذباته في حق الحنابلة وأهل السنة ، فإن لم يكن ثمة داء ، فلا حاجة إلى الدواء!

ثم قال المالكي :

(الحل سهل على من أراد الله له اليسر ، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي :

* العودة لاسم الإسلام نفسه .

* وتـــرك التنابز بالألقاب ، فلا نصـــم الآخرين بلقب . ولا نرضى لنا إلا بلقب واسم الإسلام ، قال تعالى : } ôBr ô¨ß¡ômr& Zwöqs% `£JÏiB !%tæy n<Î) «!$# Ÿ@ÏJtãur [sÎ=»|¹ tA$s%ur ÓÍ_¯RÎ) z`ÏB šúüÏJÎ=ó¡ßJø9$# { [1] ، وقـــال تعـــالى : } bÎ*sù (#öq©9uqs? (#qä9qà)sù (#rßygô©$# $¯Rr'Î/ šcqßJÎ=ó¡ãB { [2] .

ثم قال المالكي ص (182-183) :

(ولنترك الانتسابات التي تفرقنا بها شيعا ، فلا شرعية لكلمة شيعة ولا سنة ، ولا جهمية ، ولا سلفية ، ولا معتزلة ، كشرعية كلمة الإسلام .

---

(1) سورة فصلت آية : 33 .

(2) سورة آل عمران آية : 64 .

وكـــل من رغب عن التسمية بالإسلام ، فلن يجد تسمية أفضل منها ، فهي تسمية مأمور بها في كتاب الله ، وهي تسمية ارتضاها الله لنا ، و لم يأت نـــص باستحباب تسمية أخرى . ومن زعم ذلك فعليه الدليل ، ولا دليل إلا من باب التوهم فقط .

قـــد يقول البعض : إن تسميتنا أهل السنة ، قد جاءت بها نصوص ، كأمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم باتباع السنة في قوله : { عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين }[1] .

أقول (القائل المالكي) : الله U أيضا ، قد أمر بالعدل أيضا ، فـــلماذا ننكر على المعتزلة تسميتهم أنفسهم " أهل العدل " أو " العدلية " ؟ !

وأمر الله بالاستقامة ، فـــلماذا ننكر على الإباضية تسمية أنفسهم " أهل الاستقامة ؟!

وأمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بمحبة أهل البيت ، فلماذا ننكر على الشيعة تســـمية أنفسهم شيعة أهل البيت ، مستدلين بقوله تعالى : { * ÏrÎ c ž Ï` ¾ÏmÏGèÏ‹©

ÇÑÌÈ NŠÏdºtö/z {[2] .

واستدل المعتزلة على شرعية اسمهـــم ، بقولـــه تعالى على لسان إبراهيم :

{ r&ãÌlä Ns3 r$B ?ãq qc šÌ `Ï ŠßrÈ $Ï !« }[3] .

وهكذا ، فأسماء الفرق ، أقوى دلالة على الشرعية من اسمنا ، علما بأن الحديث السابق ، وحديث افتراق الأمة محل تنازع في التضعيف والتصحيح ، داخل أهل السنة)

اهـــ كلام المالكي . .

(1) الترمذي العلم (2676) ، ابن ماجه المقدمة (44) ، أحمد (4 / 126) ، الدارمي المقدمة (95) .

(2) سورة الصافات آية : 83 .

(3) سورة مريم آية : 48 .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن تسمية أهل البدع بأسمائهم ، وتلقيبهم بأوصافهم : تسمية شرعية واجبة ، وإن كانوا داخلين أو مُدخلين أنفسهم في الإسلام ، كما سمى الله U ورسوله المنافقين بهذا الاسم ، وسمى النبي r الخوارج بهذا الاسم ، وسماهم مارقة . ولما خرجوا في عهد علي t سماهم الصحابة والتابعون خوارج مراق ، وحرورية ، وكلاب النار ، كما في الآثار ، وبقيت تلك التسمية ملازمة لهم .

ولما خرج معبد الجهني ، وابتدع بدعته في نفي القدر ، سماهم من أدرك هذه البدعة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم : قدرية ، كما فعل عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم .

وفي عهد التابعين ، حين ابتدع واصل بن عطاء بدعه المعروفة ، واعتزل هو وأتباعه مجلس الحسن البصري رحمه الله ، سماهم الحسن : معتزلة ، وبقي هذا الاسم فيهم بعد ذلك إلى يومنا هذا ، ولا يُعرفون إلا به .

ولما أتت الشيعة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ، وقالت له : تبرأ من أبي بكر وعمر لننصرك . أبى ذلك . فقالوا له : إذن نرفضك! فسماهم زيد رافضة لذلك ، وبقي الاسم فيهم إلى اليوم .

الوجه الثاني : أن حكم المالكي ، بعدم جواز التسمي بهذه الأسماء ، مع مخالفتها للكتاب والسنة عنده : مخالف لإجماع أهل السنة! فما زالوا مذ كانوا إلى اليوم ، مطبقين على تسمية الجهمية جهمية ، والمعتزلة معتزلة ، والخوارج خوارج ، والقدرية قدرية ، والرافضة رافضة أو شيعة ، وهكذا .

و لم يَفُهْ أحد منهم قط ، بحرمة تسمية أولئك بتلك الأسماء .

بل إن حكم المالكي : مخالف لإجماع المسلمين عامة! بجميع فرقهم ونحلهم . فما من فرقة إلا وتسمي نفسها باسم ، وتسمي الآخرين بأسماء ، و لم يحرم أحد منهم ذلك ، بل أطبقوا عليه . .

الثالث : أن توحيد الأمة واتفاقـــهـــا واجـــتماعها - وقـــد تفرقـــت فرقا - : ليس بتوحيد الاسم! وإنما بتوحيد الاعتقاد ، وتوحيد الكلمة .

ولا يكـــون إلا بكـــلمة التوحـــيد ، ولا يصلح أمـــر هـــذه الأمـــة ، إلا بما صلح به أولهـــا ، كما قـــال مالك . فـــيرجـــع المسلمون جميعا إلى الكتاب والسنة ، بفهم السلف الصالح والإجماع ، كما تقدم بيانه .

أما من ظـــن أن مجرد توحيد الاسم ، يحقق اجتماع الكلمة واتفاق الأمة! فالنزاع معه حينها ، يكون في صحة عقله وسلامته ، لا في صحة قوله ورأيه!

وها هـــم اليهود مع اجتماعهم في هذا الاسم : إلا أنهم متفرقين مختلفين ، كما قال سبحانه : { tB ö¼ç¡ $¹Ïid öºçqèr ´ÆR® 7ï°Œ ö¼ßRˇî Röï ž qè$èƒ šc ÇĩÈ } [1] .

الرابع : أن خلافـــنا مع الشيعة والمعتزلة والجهمية والقدرية وغيرهـــم من أهل البدع ليس في أصل التسمي من حيث صحته وعدمه! وإنما في أصل مذهبهم ، ومقصدهم بالتسمية .

فإنكارنا على المعتزلة ، تسمية أنفسهم " أهل التوحيد والعدل " ليس لاستقباحنا الاسم ، فالاسم جميل محمود ، وإنما إنكارنا عليهم وتضليلنا لهم لأجل مرادهم من هذه التسمية .

فمرادهم بالتوحيد : تعطيل الصـــفات ؛ لأن الصـــفات المـــتعددة عندهم ، تقتضي ذواتا متعددة! كذا قالوا!

لهذا يرون أن نفيهم للصفات ، يُبقي إلها واحدا! لا شريك له! فهذا التوحيد عندهم!

أما العـــدل : فيعنون به إنكـــار القـــدر! ويزعمون أن في إنكاره ونفيه ، إثبات عدل الله المطلق! إذ لو كان قـــدر لم يكن ثمة عدل! كذا قالوا!

(1) سورة الحشر آية : 14 .

فهـــذان الاسمـــان (التوحـــيد والعـــدل : اشـــتملا عـــلى معنيين فاسدين منكرين قبيحين .

وكذلـــك اســـم الشـــيعة : فالتشـــيع بمعـــنى محـــبة آل البيـــت رضي الله عنهم ، مع محبة الصحابة وتوليهم ، وتقديم الثلاثة على علي رضي الله عنهم معنى صحيح .

إلا أنـــهم قصدوا بـــه : تولـــي آل البيت بزعمهم ، مع البراءة ممن عدا عليّ ! فطعنوا في الخـــلفاء الثلاثة قبله ، وفي جماعات من الصحابة رضي الله عنهم!

بل طعنوا في جماعة من خيار آل البيت وكبارهم ، كالحسن بن علي رضي الله عنهما ، وعبد الله بن عباس ، وعائشة بنت أبي بكر ، وحفصة بنت عمر ، أمي المؤمنين ، وغيرهم .

وبينا سابقا كذب الشيعة (الروافض) في تولـــي آل البيت وادعائهم محبتهم ، وإنما هو ثوب لبسوه للكيد بالمسلمين .

الخامس : أن زعـــم المالكي أن الشيعة استدلت على صحة تسميتها بقولـــه تعالى : { * Îr Žc `Ë ©Ë<èGÏÎ¼ ŽZb•ºÏËŠN ÈÌÑÇ } [1] وأن المعتزلة استدلت على صحة تسميتها كذلك بقولـــه سبحانه : { r&ãlÏ9ãNä3s9Br$ ?ã6q cš Ë` ßrÈ$6 ‹ } [2] ! إلخ ما ذكر : غباء ، فإن هذه الآيات الكريمات دليل على صحة الكلمة من حيث اللغة ، لا صحة اعتقاد من تسمى بالشيعة أو المعتزلة! وإلا لصحت أديان المشركين واليهود والنصارى والصابيئن! و لم نسمع أو نر أحدا من الأئمة أنكر التسمية نفسها دون ما تضمنته من معان حتى يستدل عليه ، فإن كان المالكي يعلم أحدا قال ذلك فلـــيذكره!

(1) سورة الصافات آية : 83 .

(2) سورة مريم آية : 48 .

فصل

في رد المالكي على من أنكر الانتساب إلى مسمى الإسلام دون اسم آخر بدعوى الاختلاط مع أهل البدع! والرد عليه

ثم قال المالكي ص (183) :

(فإذا قال البعض : لكن التسمية بالإسلام ، سيخلطنا مع المبتدعة ؟ !

أقول (القائل المالكي) : لسنا أفضل من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه من المهاجرين والأنصار ، فقد كان اسم الإسلام يجمعهم مع المنافقين ، والأعراب ، والطلقاء ، والمرجفين ، فقد كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : { لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه } [1] ويقصد بأصحابه هنا : المنافقين) اهـ كلامه .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن المالكي يريد اتفاق واجتماع الأمة على اسم واحد ، ولو كان من جنس اتفاق ودخول المنافقين في اسم المسلمين عامة حسب الظاهر! وهذا مما لا يحمده العقلاء .

فإن كانت المصلحة في عهد النبي r إبقاءهم دون قتلهم ؛ لئلا يظن الأباعد أن النبي r يقتل من أسلم من أصحابه ، فيُحجموا عن الإسلام : فما المصلحة عندنا اليوم ؟ !

ووجودهم ومن على شاكلتهم من المبطلين ، يضر المسلمين ولا ينفعهم ، قال سبحانه فيهم ، مبينا منفعة خروجهم مع المسلمين للقتال ، لمن جهل ذلك

(1) البخاري تفسير القرآن (4622) ، مسلم البر والصلة والآداب (2584) ، الترمذي تفسير القرآن (3315) ، أحمد (3 / 393) .

} bqã»B™ ÓÛã‹Ïr pZFÿ$#ŠÑàó Rqãèÿ ÑãÞ=»ïÏ{ ¢qã Ê÷Ÿ r ZÏ$6z ¤vÏ ÑärŠ#– $B /ãÛ‹Ï ¢qã_•z çÏ9 ÑÏ; { .(1)

كما أن الله U ونبيه r لم يجعلا الأئمة دون بيان حال المنافقين وأعيانهم ، فأخبر الله سبحانه ورسوله r بأوصافهم ، وأقوالهم ، وهيئاتهم .

بل قـــد أخـــبر النبي r حذيفة بن اليمان t بأسمائهم ، وفي هذا جواز تسميتهم بالمنافقين ، بخلاف ما ادعى المالكي .

الثاني : أن قياس المالكي : المنافقين بأهل البدع مطلقا : قياس مع الفارق .

فالمنافقون : مظهرو الاستقامة ، مبطنو الكفر .

أما المبتدعة : فمظهرون لبدعهم ومخالفتهم ، داعون إليها .

ولو أبطوها- كما فعل المنافقون- وأظهروا الاستقامة ، لما خرجوا من اسم الإسلام ، بل لم نخرجهم من اســـم السنة ، وحسبنا ما ظهر ، لا ما خفي . وقد صح عن عمر بن الخطاب t أنه قال : (إن ناســـا كـــانوا يؤخذون بالوحي على عهد رسول الله r وإن الوحي قـــد انقطع ، فلا نؤاخذكم إلا بما ظهر لنا منكم ، فمن أظهر لنا خيرا أمناه وقربناه ، وليس لنا من سريرته شيء ، الله يحاســـب سريرته .

ومن أظهـــر لـــنا شرا لم نأمنه ولم نقربه ، وإن قال : إن سريرته حسنة) رواه البخاري في " صحيحه " (2 6 4 1) .

وكذلك قـــرن المالكي مؤمني الطلقاء والأعراب ، مع المرجفين والمـــنافقين : باطل ، فالطـــلقاء مؤمنون من جملة أصحاب رسول الله r لهم حق الصحبة وفضلها ، ولا ينفيها ، أو ينتقصهم إلا رافضي معلوم النفاق .

والأعراب إذا آمنوا ، لم يضرهم تعرُّبهم ، قـــال سبحانه مبيـــنا حالهم : } Ìü#•ãF{$

`Br ÇÌÈ ÏÅ$m ÐŠÎæ ª! $# ¾ÍÎqß‘ 4?ã ª! $A“R& $B Šr‰ã ¢qß=è÷ ¤v& â‰ô_ &r $]$ÿÏR #•ÿà2 ‰©&

---

(1) سورة التوبة آية : 47 .

[illegible]

[illegible]

[illegible] } [1] . أما

المنافقون والمرجفون : فشرٌّ محض لا خير فيهم .

(1) سورة التوبة الآيات : 97 - 99 .

فصل

في بيان سبيل الحق عند المالكي وهو الإيمان الجملي غير المفصل والالتزام بالواجبات الجملية المجمع عليها دون المختلف فيها وتجنب المحرمات المتفق على تحريمها دون المتنازع فيها والرد عليه وبيان أن ما اختاره باب للزندقة لا الحـــق

قال المالكي ص (184-185) :

(فإن قال قائل : كيف أستطيع أن أعرف الحق ، إذا لم ألتزم مذهب طائفة أتعلم منها الدين ؟

أقـــول : عُد إلى كتاب الله ، ستجد الأمور الإيمانية الكلية ، وستجد المــــحرمات المتفق عليها ، والواجبات المتفق عليها ، وستجد ما يرفـــد ذلك من إجماع المسلمين على هذه الأمور ، من صلاة ، وصيام ، وحج ، وزكاة ، وأمر بالعدل ، والصدق ، والأمانة ، ونهي عن الجرائم المعروفة .

فدين الله واضـــح ، لا يحتاج لكـــل هذه الكتب في العقائد ، التي رأيت فسادها وإفسادها ، وتشكيكها وانحرافها عن أبسط المبادئ الدينية . فالعودة للاعتصام بحبل الله ، ومعرفة الأصول العامة ، التي يلتقي عليها المسلمون ، خير من التمادي في الشبهات ، والشتائم التي لا تسمن ولا تزيد المرء إلا شكا) اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن هذا مخالف لإجماع أهل السنة ، بل لإجماع المسلمين جميعا ، الذين صنفوا المصنفات المختلفة الكثيرة في العقيدة ، مختصرات تُحفظ ، ومطولات تُشرح ، منثورات ومنظومات ، متونا ، وحـــواش ، وتعليقات ، وتقييدات ، وتقريرات ، وهل عند المسلم ، أعز وأغلى من عقيدته ؟ !

الثاني : أن كـــل ما جاء في القرآن الكريم : يجب الإيمان به : ومن كـــفـــر بحرف واحـــد منه : فقد كـــفـــر بـــه كـــلـــه ، لا يصح له إيمان ، ولا يُقبل منه عمل ، وكذلك ما صح من كلام النبي r .

وتقييد المالكي الإيمان ، بالإيمان بالأمور الإيمانية الكـــلية ، قيد لا ضابط له! فما الأمور الإيمانية الكـــلية ؟ وما الأمور الجزئية ؟

إن كـــان الإيمان بما في القرآن والســـنة الصـــحيحة واجبا لازما ، فكل ما فيه كـــلي .

وإن كـــان المالكي يعني أمورا إيمانية وردت في القرآن ، دون أمور أخرى : فهذا تكذيب لشيء ورد في القرآن! وتكذيب حرف منه ، كتكذيبه كله .

الثالث : تقييد المحرمات ، الواجـــب الامتناع عنها ، بالمحرمات المتفق عليها : زندقة وكـــفر ، فإن من لم يمتنع عن المعاصي والمحرمات ، إلا ما حصل إجـــماع محقق في حرمتها : كان زنديقا مرتدا ، لرده نصوص الكتاب والسنة الصحيحة ، في محرمات كثيرة جدا .

والذي عليه المسلمون : الامتناع عما نهى الله U عنه ، ونهى عنه رسوله r دون اشتراط لحصول إجماع في ذلك المحرم ، لذا تجد أحدهم قد يحرم أمـــرا اجتهاديا ، لدليل يصححه ، وترى آخر يحله ، أو يكرهه ، ونحو ذلك . وهذا أمر لا خلاف فـــيه .

ومن خالف منهم في أمر محرم ، لتأويل ، أو تعارض أدلة في نظره :

فهذا مجتهد ، إن أصاب له أجران ، أو أخطأ ، له أجر واحد ، ما كان مستقيما على الكتاب والسنة .

الـــرابع : كالســـابق ، إلا أنـــه في الواجـــبات ، فلـــو لم نلـــتزم إلا بالواجبات المـــتفق عليها- كما يطالب به المالكي - لسقطت واجبات كثيرة ، ثبتت بالقرآن أو السنة ، وربما بهما .

وقد يكون المخالف فيها ، لم يبلغه الدليل ، أو لم يفهم المراد منه ، أو ظنه منسوخا ، أو لم يصح عنده ، أو تأوله على غير وجهه ، وغير ذلك من الأمور المسببة لاختلاف أقوال العلماء .

ولا تكاد تجد مسألة فقهية ، إلا وفيها خلاف على الوجه الذي بيناه سابقا ؛ لذا جمع بعض الأئمة مسائل الإجماع ، وأفردها في مصنف ، كالحافظ ابن المنذر ، وابن حزم وغيرهما ، مع أن بعض تلك الإجماعات ، لم تُسَلَّمْ لهم .

بل لو قبلنا نزاع أهل البدع كالرافضة- لإدخال المالكي لهم في المسلمين- : لكان في الإيمان بصحة القرآن ، وسلامته من النقص والتحريف ، خلاف ونزاع!!

وكذلك الحال في نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لقول طوائف منهم : إن النبوة كانت لعلي t فخانه جبريل ، وأعطاها محمدا !!

وفي هذا : طعن في جبريل- عليه السلام-! وكل ذلك كفر .

الخامس : أن العبادات المتفق على وجوبها ، كالصلاة ، والصيام ، والحج ، والزكاة : لم تسلم من الخلاف في شروطها ، وأركانها ، وواجباتها ، ونحو ذلك ، فما العمل حينئذ ؟ ! أنتركها لنسلم من الخلاف ، أم نقبل الخلاف هنا ، وقد منعناه هناك ؟ !!

السادس : أن زعمه أن الدين واضح ، فلا يحتاج إلى كل هذه الكتب المصنفة في الاعتقاد : صحيح المقدمة ، فاسد النتيجة! فإن الدين واضح ، وكتب العقيدة المبنية على الكتاب والسنة ، على فهم السلف الصالح ، مما سبَّب وضوحه .

وكلام المالكي هنا مخالف لعمل المسلمين جميعا ، سنة ومبتدعة ، فإنهم قد أكثروا من التصنيف فيها ، نظما ونثرا ومختصرات ومطولات ، على اختلاف الفرق والمذاهب ، فلِم خص الحنابلة أهل السنة بهذا ، وقد شاركهم في الإكثار من التصنيف فيها ، الرافضة ، والمعتزلة ، والجهمية ، والأشاعرة ، والماتريدية ، والإباضية ، وغيرهم .

السـابع : أن الاعتصـام بحـبل الله تعـالى ، لا يكـون إلا باتـباع الوحيين ، لا باتـباع أوهام الناس وأهوائهـم ، فـما اتفـقوا علـيه كان حقا!! وما لم يتفقوا عليه لم يكن واجبا!!

وإنما العبرة في ذلك ، بالكتاب والسنة .

والإجماع إذا انعقد صحيحا من أهل السنة : وجب الأخذ به ، أما إن لم ينعقد ، فالعبرة بما انعقد من أدلة الكتاب والسنة ، وافـقها الناس أم خالفوها .

الثامن : مطالبة المالكي ، بذكر مسـائل الإيمان ، والاعتقاد ، والفقه التي أجمع عليها المسلمون بجميع طوائفهم ، والتي تكفي في صحة الإيمـان ، وقـبول الأعمـال ، ويكـون فاعلهـا مطـيعا لله سـبحانه ، ورسوله **r** .

فصل

في نقض النتائج التي وصل إليها المالكي في كتابه هذا

ثــم ذكــر المــالكي ص (6 8 1 - 5 9 1) فصلا ســماه " الخاتمة وأبرز النــتائج " ، ذكر فيه أربعا وعشرين نتيجة ، وصل إليها بعد بحثه هذا! وإليك بيانها :

أولى نتائج المــالكي ، ذكــرها ص (6 8 1) وهــي : أنْ لــيس لمصطلح العقيدة ، بهذا المعنى الشــائع ، أصل ، لا في الكــتاب ، ولا في السنة ، ولا أقوال السلف الصالح .

والجــواب :

قد تقدم أول هذا الكتاب ، وبينت أن المالكي سطحي ، لا ينظر إلا في ظاهر الألفاظ ، دون ما تحتويه ، فينكر تســمية أمور الإيمان بالعقيدة! وهي تسمية اصطلاحية شرعية ، لها دلالتها اللغويــة ، وعمل بها كثير من المسلمين ، من الأئمة والحفاظ ، كاللالكائي ، والبيهقي وغيرهما .

بل اتفق على هذه التسمية و لم ينكرها : المسلمون جميعا .

وليذكر لنا المالكي عالِما واحدا فحسب ، أنكر ذلك!

وكــيف يطالب المالكي بسلف لهذا الإطلاق ، وهو ينكر مطالبة العلماء بالسلف في مسائل الاعتقاد ؟ !

ولو سلمنا للمالكي دعْواه هذه : أسقطنا جميع اصطلاحات علماء المسلمين اللفظية! في الاعتقاد ، والفقه ، والأصول ، والنحو ، وبقية العلوم والفنون ، وهذا جهل مركب! .

فصل

في نقض نتيجة المالكي الثانية والثالثة

ثم ذكر النتيجة الثانية (ص 186) : وهي أن الإيمان هو اللفظ الشرعي المهجور ، الذي استخدم مكانه مصطلح العقيدة المبتدع! كما زعم المالكي .

والجواب :

قد تقدم كذلك في موضعه ، وبينا أن هذا اللفظ " الإيمان " لم يهجر ، بل سمى جماعة من الأئمة ، جملة من مصنفاتهم بالإيمان ، كابن أبي عمر ، وأبي عبيدٍ القاسم بن سلام ، وابن أبي شيبة ، وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم .

إلا أنه قد استقرت هذه التسمية " الإيمان " ، على جزء من أمور المعتقد ، فاختصت ببحث شروط صحة الإيمان ، وأسباب زيادته ونقصه ، والرد على من أنكر ذلك ، ونواقضه ، وما إلى ذلك .

أما أمور الاعتقاد : فتضم ذلك وغيره ، من مباحث الإيمان بأسماء الله وصفاته ، وحكم منكر شيء منها ، ورد تأويل المتأولين ، والإيمان بأمور الغيب على التفصيل ، ومباحث الصحابة ، وحكم أصحاب الكبائر ، والإمامة ، وحقوق الإمام ، وحقيقة توحيد الله ، والأمور المخالفة له ، وحكم مرتكبها ، وغير ذلك .

ولو تنازلنا ، وألزمنا جميع المسلمين باستبدال لفظ " العقيدة " بـ " الإيمان " : لما كان هذا سببَ اتفاق المسلمين ، بل كل فرقة ترى أن ما تعتقده ، هو حقيقة الإيمان!

فصل

في نقض نتيجته الرابعة

ثم ذكر المالكي ص (186) النتيجة الرابعة ، وهي : (بدعية التمذهب العقدي لفرقة من الفِرَق الإسلامية ، فلا يجوز الانتماء المطلق الذي يوالى عليه ، ويعادى عليه ، إلا للإسلام نفسه .

ولا يجوز للمسلم أن يرى أن مذهبه العقدي ، يصلح بديلا للإسلام ، فلا سنة ، ولا شيعة ، ولا معتزلة ، ولا سلفية ، ولا أشعرية ، ولا إباضية ، ولا صوفية ، وإنما هو الإسلام فقط) اهـ كلام المالكي .

والجواب :

أن هذا من جملة جهله ، فكل من ذكر يَدْعون للإسلام ، إلا أن كل فرقة ، تفهم الإسلام على طريقة خاصة بها!

فأهل السنة ، يفهمون نصوص الوحيين ، كما فهمها السلف الصالح ، أما الرافضة ، والمعتزلة ، وغيرهم ، فيفهمون الإسلام فهما فاسدا ، يخالف ما كان عليه المسلمون في القرون المفضلة في صدر الإسلام .

ومن زعم أن الإسلام الحق ، هو غير اعتقاد أهل السنة : فهو ضالّ مضل .

بل أفتى شيخنا الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله ، بأن من قال : لا يجوز إلزام الناس بعقيدة معينة ، لا بسلفية ، ولا . . . . . ، ولا . . . . . ، ولا : بأنه كافر مرتد عن الإسلام ، لإنكاره إلزام الناس باعتقاد أهل السنة السلف الصالح ، وهو الإسلام الحق الصحيح .

فصل

في نقض نتيجته الخامسة

ثم ذكر المالكي ص (6 8 ١- 7 8 1) النتيجة الخامسة فقال :

(**5** - ضرورة العودة للقران الكـــريم ، والالتزام بما فيه ، من مجمل الإيمانيات التي يسمونها العقائد ، ومجمل الأوامر الظاهرة ، والمحرمات الظاهرة ، والأخلاق الواجبة ، وعدم امتحان الناس بالمتشابه منه .

ثـــم العودة لمتواتر السنة ، ثم الصحيح المشهور ، وترك التنازع في المختلف فيه من السنة ، سواء من حيث الثبوت ، أو دلالة النص ، وفتح حرية الاجتهاد في ذلك ، ما دام أن الشروط السابقة قـــد تحققت) اهـــ .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن العودة إلى القرآن الكـــريم ، والالتزام بما فيه : واجب لازم في مجمل الإيمانيات وفروعها ، وبكـــل ما جاء فيه ، فمن كـــفر بحرف واحد منه ، فـــقد كـــفر به كـــله .

أما الاقتصار على الإيمان بمجمل الإيمانيات : فهو إيمان ببعض الكتاب ، وكـــفـــر ببعض ، كما فـــعل أهل الكتاب من قبل ، قال سبحانه : { bqãBsgùÇ è?Î Ç$Ŝ$GÅ»É Pöqƒr $‹R‰9$ óo4Šs ’Î Ó“÷Å z⌐Î Nà6 YÏB š• ÿ@èøÿƒ `B ât“_ $Jù <Ù è?Î šc rãÿõ3?r brŠ•ãÿJ»Ŝ$É #‹è$Ŝ$Ë©& #‹Î<Î $$Br ª! $Ä@ÿ»óÎ @ãä $Jè? bqèJè? ÇÑÎÈ }[1] ولو صـــح إيمان هؤلاء الذين يؤمنون بالمُجْمَلات دون البقية : لصح إيمان اليهود والنصارى!

بل إن من آمن بالمُجْمَلات فحسب ، هو أشر من فعل اليهود والنصارى ، لكـــفـــر هذا بغالب القران ، وكفـــرهم- هـــم- ببعضه ، وإيمانهم ببعضه الآخر!

---

(1) سورة البقرة آية : 85 .

الثاني : أن الالتزام- كذلك- بما في القرآن الكريم : واجب لازم ، بمجمل الأوامر الظاهرة ، والمحرمات الظاهرة وغيرها .

والأوامر الظاهرة والمحرمات الظاهرة : قد بيَّنها المالكي فيما تقدم ، بأنها الأوامر والنواهي المجمع عليها! وقد قدمنا أن هذه زندقة .

وقد قال أئمة الإسلام : " من تتبع الرخص تزندق " أي أن من تتبع أقوال العلماء المجيزين لما يهوى دون اعتبار للراجح ، وللصحيح من الدليل : تزندق . وهذا هو عين قول المالكي ، بل قوله هو : أقبح وأشأم! لإيجابه هذه الزندقة ، على المسلمين جميعا .

الثالث : أن الرجوع للسنة الشريفة ، متواترة ، وصحيحة لم تواتر : واجب لازم ، في جميع ما جاءت به .

وأما ترك الأحاديث المتنازع فيها ، من حيث الثبوت ، أو الدلالة : فباطل بإجماع المسلمين ، سنة ومبتدعة فكثير من الأحاديث التي يستدلون بها في الأصول والفروع : متنازع فيها ، من حيث الثبوت ، أو الدلالة ، إلا أن العبرة في ذلك بأمرين :

أحدها : أن يكون في الحديث المستدل به ، إجماع على صحته عند أهل السنة ، فلا نظر في نزاع المبتدعة ، كنزاع كثير منهم في صحة أحاديث " الصحيحين " ، والمالكي منهم! وقد أجمع أهل السنة على صحتهما .

الثاني : أن يكون أهل السنة مجمعون على تأويله على وجه ما ، فحينئذ يجب المصير إليه ، وترك ما سواه .

وأما الأحاديث المتنازع فيها في الفروع ، إن لم يوجد الأمران السابقان أو أحدهما : فإن العبرة بالراجح ، إما في ثبوتها ، وإما في دلالتها . وهذه الأوجه ، يقول بها المبتدعة أيضًا ، إلا أنهم يخالفوننا بمن يعتد به في الإجماع ، وفي صحة التأويل ، وكذلك التصحيح والترجيح . فما يطالب به المالكي هنا باطل لوجهين :

* لمخالفته إجماع المسلمين كما سبق .

* ولأن فيه إسقاطا لكثير من الأحاديث والأحكام ، وإبطالها .

ثـــم إن ما قـــرره المالكي هنا : نظري لم يستطع هو نفسه تطبيقه! بل خالفـــه مخالفـــة ظاهرة! وهذا من جملة تناقضاته الكثيرة ، فـــأنكـــر المـــالكي عـــلى شـــيخ الإســـلام ابـــن تيمـــية وغـــيره ، تضـــعيفهم حديـــث . " أنا مدينة العلم ، وعلي بابها " ، وشدد النكير في ذلك عليه! مع أنـــه غـــير مسلم بصحته ، والتراع في صحته مشهور معروف ، بل الراجح عند محققيهم ضعفه ، بل قال جماعة بوضعه ، منهم : الإمام أحمد ، وابن معين (حكاه الخطيب عنه) وأبو حاتم ، ويحيى بن سعيد ، والدارقطني ، وابن عدي ، وابن الجوزي ، والذهبي . ووصفه الحـــافظ أبو عبد الله البخاري بالنكارة ، وقال : " ليس له وجه صحيح " ، وكذلك فعل الترمذي فيه فقال : " منكر " . وانظر " الشذرة في الأحاديث المشتهرة " لابن طولون (1/130-131) و " تمييز الطيـــب من الخبيث " لابن الديبع ، وغيرهما ، وغالب من صنف في الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة يذكره .

فـــلم لم يعمل المالكي بقاعدته هذه ، ويترك الكلام في هذا الحديث المتنازع في صحته ، وفي معناه لو صح ؟ !

الوجه الرابع : أن باب الاجتهاد ، مفتوح لصاحبه المتحققة فيه شروطه ، في الفروع دون الأصول ، وليس لكل من ادعاه!

فصل

في نقض نتيجة المالكي السادسة

ثم قال المالكي ص (187) ذاكرا النتيجة السادسة التي وصل إليه :

(6 - لم تكـــن الإيمانيات الـــتي يسموها العقائد ، مفصولة عن الأحكـــام والأخلاق ، بل كانت الدعوة لكـــل هذا ، دعوة واحدة ، وهي الدعوة للإســـلام ، في شمولهـــا وتكاملها دون المـــبالغة في جانب أو إهمال جانب .

أما غلاة العقائديين ، فقد بالغوا في الخصومات العقدية ، مثل مبالغة غـــلاة الحـــنابلة في الإثـــبات والـــتكفير والتـــبديع ، ومـــبالغة الصـــوفية في المحـــبة ، ومبالغة جماعة التبليغ في الفضائل ، ومبالغة الإخوان المسلمون ، وحزب التحرير في الخـــلافة والحكـــم .

فكل حزب يعتصـــم ويوصي بالاعتصام بما يراه متميزا به عن الآخرين ، وكـــأن الاتفـــاق مع الآخرين جريمة ، والمحافظة على الظلـــم فضيلة !!

وهذا من أبلغ تسويل الشيطان ، وتزيينه للصالحين من ضعفاء العقول ، أما المؤمن الصـــحيح العقـــل ، فهو يعلم أن الاعتصام خير من التفرق) اهـــ كلامه .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن الشرع مـــن حيث مصدره : واحـــد لا ريب في ذلك ، عقائد ، أو أحكاما ، أو أخلاقا ، وفضائل ، وأخبارا وغير ذلك ، فـــمن هذا الوجه ، لا فرق بين ذلك كـــله .

أما من حيث ما يحصل به الدخول في الإسلام ، والاستقامة على الإيمان ، فهو أقسام :

* منه : ما لا يصح إيمان الرجل إلا به ، فإن اختل ذلك لم يكن مؤمنا ، كالإيمان بالله سبحانه ، ورسوله ، وملائكته ، وكتبه ، واليوم الآخر ، والإيمان بالقدر خيره وشره ، ونحو ذلك .

* ومنه : ما يكون تاركه عاصيا مذنبا ، إلا أنه داخل تحت مسمى الإيمان ، مسلم غير كافر . ويدخل في هذا القسم ، أهل المعاصي والمبتدعة ، ما لم تهو بهم بدعهم إلى الكفر .

* ومنه : ما للإنسان تركه ، وإن تركه فلا يسمى كافرا ، ولا حتى عاصيا ، ويدخل في ذلك ، عموم أحاديث الفضائل ، كإفشاء السلام ، ونحوها .

فمن أراد أن يجعل تلك الأقسام : قسما واحدا من هذا الوجه ، كان مخالفا لبدهيات العقول .

الثاني : رميه للحنابلة بالمبالغة في الإثبات ، والتكفير ، والتبديع باطل ، تقدم نقضه .

الثالث : أن زعم المالكي : أن ما عند الصوفية ، مبالغة في المحبة! وما عند جماعة التبليغ ، مبالغة في الفضائل! وما عند "الإخوان المسلمون" وحزب التحرير ، مبالغة في الخلافة والحكم : فهذا لا يقوله إلا أحد اثنين :

إما جاهل بما عليه الصوفية ، وجماعة التبليغ ، والإخوان المسلمون ، وحزب التحرير ، فلا يعرف عنهم إلا ما ذكر ، ولا يدري بمخالفات كثير منهم في المعتقد .

أو مُلَبِّس ، يُظهر الخلاف معهم ، على ذلك الوجه فحسب! وكلاهما لا يُحتج به ، لجهل الأول ، وكذب الثاني .

فصل

في نقض زعمه أن الحنابلة يجعلون المسائل المستحدثة أهم من أركان الإيمان

ثـــم ذكر المالكي ص (7 18) النتيجة السابعة ، لما وصل إلـــيه بزعمه ، وهي :

أن غلاة العقائديين يجعلون مسألة من المسائل المستحدثة ، أهم من أركان الإسلام ، كما فعلوا في مسألة " خلق القرآن " ، التي كفَّروا بها جميع المسلمين ، إلا من تابعهم إلى آخر كلامه .

والجواب :

قـــد تقدم مرارا ، وبيـــنا أول الكتاب : إجماع الأمة من السلف الصالح ومن بعدهم من أهل السنة ، على كفر من قال بخلق القرآن .

فصل

في نقض نتيجته الثامنة

ثم ذكر المالكي ص (187) النتيجة الثامنة لكتابه بزعمه ، فقال :

(8- معظــم ما سطرته كتب العقائد ، مما ليس في القران ، وصحيح الســنة مستحدث ما أنزل الله بـــه من سلطان ، ولا بعث بـــه النبي صلى المحه عليه وعلى اله وسلم .

وعلى هذا ، فلا يجوز امتحان الناس به ، ولا إعلانه على أنه دين الإسلام .

وإنما يجب أن يبقى في مستوى البحث العلمي فقط .

ولا يجوز الإنكـــار على من أدَّاه اجتهاده للقول هذا القول أو ذاك ، غير الأمور المعلومة من الدين بالضرورة ، من واجبات ومنهيات ، معروفة في دين الإسلام ، ومعروفة عند المسلمين ، مما سبق بيانه وتكراره) اهـــ كلامه .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن جميع ما في عقائد أهل السنة حنابلة وغيرهم : مستنِد على الكتاب والســـنة ، بفـــهم السلف الصالح ، ولم يستطع المالكي أن يذكر مسألة واحدة ، في كتب عقائد الحنابلة وغيرهم من أهل السنة ، خارجة عن ذلك ، إلا بالكذب والْمَيْن .

ولا يصدق كـــلام المالكي ، إلا على معتقدات أهل البدع ، كالجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم ، والمعتقدات التي يدعو إليها المالكي !

الثاني : أن مسائل الاعتقاد ، مبنية على الكتاب والســـنة بفهم السلف ، وهذه أمور مُجمع عليها ، ليست محلا للاجتهاد ، ولا يُقبل فيها اجتهاد .

الثالــث : أن إلـــزامه بالواجـــبات والمنهيات المعلومـــة مـــن الديـــن بالضرورة : باطل ، تقدم بيان بطلانه .

الرابع : أنه إذا صح عند المالكي الاجتهاد في أمور الاعتقاد ، وأنه لا يجوز الإنكـــار على من أداه اجتهاده للقول بهذا القول ، أو ذاك كما زعـــم : فلماذا ينكر على الحنابلة اجتهاداتهم في العقيدة ؟ ! أليس قد حرم المالكي الإنكار في هذه المسائل ؟ !

فصل

في نقض نتيجته التاسعة

ثـــم ذكر المالكي ص (188) النتيجة التاسعة التي وصل إليها في كتابه فقال :

(9- لا يظن مغفـــل أن المبالغة في صغائر المعتقدات ، المرتكزة على نصوص ظنية الثبوت أو الدلالة ، كان نتيجة لأهمية تلك العقائد المتنازع فيها ، وإنما كانت المبالغة في تلك المعتقدات ، نتيجة من نتائج الصراعات السياسية بالدرجة الأولى ، ثـــم الصراعات المذهبية ، أو حـــب العلـــو في الأرض ، والتفرد بالزعامة ، نتيجة التحاسد والتنافس بين العلماء . وبعـــض هذا ، نتيجة غفلة الصالحين ، مع استغلال سلطوي ، حتى ينشغل الصالحون في خصومات ثانوية ، لا أهمية لها) اهـــ كلامه . .

والجواب من وجوه :

أحدها : مطالبة المالكي بدليل صحة كلامه ، وهكذا تجد اتهامات المالكي كبيرة ، لا يجد لها دليلا صحيحا ، ولا مثالا سليما .

الثاني : أن جميع معتقد أهل السنة : معتمد على الوحيين بفهم السلف الصالح ، كما قـــدمناه مرارا ، فإذا كـــان ذلك كذلك ، فجميع معتقداتهم كبيرة ، ليس فيها صغير .

وقد كـــان المالكي ، ينكر استخدام لفـــظ " العقيدة " ومشتقاتها ، ويوجب استبدالها " بالإيمان " أو " الإيمانيات " ثم نراه يستخدم ما كان ينكره .

الثالث : أن سبب تفرُّق الناس في العقيدة ، هو الأهواء والأدواء ، والشُّبَه والدسائس .

لهذا كـــان في عهد النبي r منها شيء! إلا أنه بيَّنه r ونفاه ، وحـــذَّر من الخوارج مـــع صلاحهم الظاهر ، وصلاتهم وقراءتهم للقرآن ، وقال عنهم : { يمرقون من الدين ، كـــما يمرق السهم من الرمية } [1] .

ومن نظـــر في اعتقاد أهل السنة جميعا ، من القرن الأول إلى يومنا هذا ، باختلاف بلـــدانهم وأزمانهم ومذاهبهم : وجده معتقدا واحدا متفقا ، لا اختلاف فيه ولا خلاف ، كما ذكر ذلك غير واحد من الأئمة ، كالحافظ السمعاني وغيره .

ومن اطـــلع على كتب عقائدهم : رأى ذلك ظاهرا ، وها نحن اليوم ، ليس لنا مرجع إلا كتبهم ، مع تقدمهم علينا .

فإن كانت أسباب اختلاف معتقدات أهل السنة ، حنابلة وغيرهم ، متعلقة بالصراعات المذهبية ، قلنا : هذا باطل لأمرين :

أحدهما : أن ليس في عقائد أهل السنة اختلاف أبدا .

الثاني : أن عقائد الحـــنابلة ، من القـــرن الأول إلى اليوم ، متفقة غير مختلفة ، مع اختلاف الدول والملوك والخلفاء الذين حكموا تلك السنن الطويلة والقرون ، فـــلم لـــم تختلف عقائدهم ، مـــع اختلاف حكامهم ودولهم ؟ ! فـــمن ظن هذا ، كان هو المغفل .

الرابع : أن من نظـــر في سير أئمة السلف ، وأهل السنة ممن بعدهـــم ، كـــانوا أبعـــد الناس عن حب التصدر والزعامة ، وعن الحسد والتنافس ، وغيرها من الصـــفات الرذيلة ، إلا أن المالكي رجل سوء ، يظن بأئمة الإسلام ما هو أهله!

* * * * *

(1) البخاري المناقب (3414) ، مسلم الزكاة (1064) ، النسائي الزكاة (2578) ، أبو داود السنة (4764) ، أحمد (3 / 5) .

فصل

في نقض نتيجته العاشرة

ثم ذكر المالكي ص (188) نتيجة بحثه العاشرة ، فقال :

(**10** - تحولت العقائد إلى عمل فكري محض ، ليس له أثر على السلوك ، وهذا التحول ، كـان لـه أبلغ الأثر في تنازع المسلمين وتفرقهم ، عندما اشتغلوا بالأقوال على الأفعال ، وتلك الأقوال جرتهم إلى التنازع والتدابر والتخاصم) ا هـ .

والجواب :

أن هذا يصدق على كتب عقائد المتكلمين وأهل البدع ، كالجهمية ، والمعتزلة ، والرافضة ، وغيرهم ، لذا تجدهم أقرب الناس إلى كل إثم ، ولا يتورعون عن صغيرة ، ولا يخشون من كبيرة! وهم أقل الناس عبادة ، وزهدا ، وصلاحا ، وتقًى ، ومن وقف على سِيَرهم ، لم تكد ترجمة لأحد منهم تخرج عما سبق .

بل منهم من أسقط عن نفسه التكاليف والطاعات! وجعل نفسه وأتباعه في درجة لا يحتاجون فيها إلى عمل!!

ومنهم من استحل المحرمات والكبائر ، بأبرد الهذيان ، وأسمج الكلام ، فاستحل اللواط ، ومضاجعة النساء الأجنبيات والمردان ، وشرب الخمر ، أو الربا ، وهكذا .

أما أهل السنة جميعا ، حنابلة وغيرهم ، فهم أقرب الناس لكل طاعة وبر ، وأبعد الناس عن كل إثم وشر .

وما ذاك إلا لتمام وكمال إيمانهم بالغيب ، وتصديقهم بأحاديث رسول الله r وعدم رد ما صح منها ، آحادا ومتواترة ، وكسرهم لصنم التأويل الفاسد ، الذي أبطل الديانات وأفسدها .

لهذا تجد عامة أهل السنة ، أكثر ورعا وصلاحا وتقًى من غالب المتكلمين ، بل إن العامة أصفى من أولئك ، وما ذاك إلا لسلامة قلوبهم من شبهات المتكلمين ، مع العلم

الرباني ، والوحي الرحماني : فلا شك أن أصحاب تلك القلوب ، أشد الناس إيمانا ، وأثبتهم جنانا .

وذكر عن الفخر الرازي : أنه دخل بلدة ، فاجتمع الناس حوله ، وساروا خلفه ، و لم يبق أحد سمع بمقدمه إلا أتاه .

فلقي رجل امرأة عجوزا في البلد ، لم تخرج مع أولئك! فقال لها : الفخر في البلدة و لم تخرجي إليه ؟ ! فقالت : ومن الفخر ؟

فقال : هذا الذي أقام على وجود الله ألف دليل!

فقالت : أعوذ بالله! والله لولا شك قد ملأ قلبه ، لما طلب لله ألف دليل .

فأخبر الفخر الرازي بقول المرأة فقال : اللـــهم إيمانا كإيمان العجائز .

وقد تكاثر عن الرازي وغيره : الندم ، والحيرة ، والشك ، فيما هم عليه ، حتى إذا حل الموت بساحة أحدهم قال : " أموت على ما ماتت عليه عجائز نيسابور " أي الإيمان المطلق ، الخالص من شوائب المتكلمين . .

فصل

نقض نتيجته الحادية عشرة

ثم ذكر المالكي ص(188) نتيجة بحثه الحادية عشرة فقال :

(11 - إذا كـــان المسلمون في الماضي معذورين إلى حد ما في التنازع لقوة الخلافــة ، وضعف الكفـــار ، وظنهم أن تنازعهم لن يكـــون لـــه الخطر المستقبلي على الإسلام وأهله ، فليس لهـــم اليوم مبرر لهذا التنازع ، مع ضعف المسلمين السياسي والاقتصادي والعسكري .

وعـــلى هـــذا ، فالاعتصـــام بحـــبل الله ، والالـــتقاء على الخطوط العريضة : أمر واجـــب ، لا يصد عنه إلا مشارك في الجرائم التي تنفذ ضد المسلمين في أقطار الأرض ، من فلسطين إلى البوسنة إلى الشيشان) اهـــ . .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن سبب اتفاق الأمة وتوحدها : إيمانها الكامل التام بما أنزل الله سبحانه وتعالى على رسوله **r** وبما جاء به رسوله **r** على فـــهم الرعيل الأول ، سلف الأمة الصالح ، كما قال سبحانه : } $yÿ©ûù (#qã? b)Îr (#r%Gd$Ï‰)ù ¾ÏmÎ/ LäêY B#ä $B @÷VÏJÎ/ (#qãZB#ä b*Îù

ÇÌÊÈ ÞOŠÎè9$# ßìŠÏJ¡¡9$# uqèdr ª! $# ãNåk6 ‹Ïÿõ3‹¡ ù 5$)Ï© ’Îû Nèd { [1] .

لهذا قال الإمام مالك بن أنس وغيره : " لا يصلح أمر آخر هذه الأمة ، إلا بما صلح به أولها " .

وكـــل خلاف غير عقدي ، وعداء غير ديني : سهل حله ، قريب زواله ، كما قال الشاعر :

كل العـــداوات قـــد ترجـــى مودتهـــا إلا عـــداوة مـــن عـــاداك للديـــــن

ولـــما كانت الأمـــة مجتمعة على ذلك : لم تلبث خلافاتها ونزاعها أن يزول .

---

(1) سورة البقرة آية : 137 .

أما حينما خرجت عن ذلك ، وأصبحت خلافاتها عقدية : بقيت تلك النزاعات قوية إلى اليوم .

فـــما حدث بـــين الصحابة- رضي الله عنهم جميعا- من تقاتُل زمن علي ومعاوية - رضي الله عنهما- : انتهى ، وتـــنازَل الحسن بن علي رضي الله عنهما ، لمعاوية t بالأمر ، فاستقامت حياة الناس ، واجتمع شملهم .

أما لما حدثت خلافاتهم العقدية الدينية : فلم تنته إلى اليوم ، فالرافضـــة ، والخـــوارج ، والقدريـــة ، والجهمية ، والمعـــتزلة ، مـــا زالوا موجودين ينخرون في جسد الأمة ، حتى أصبح حالها على ما هو اليوم .

الثاني : أن المالكي شخَّص الـــداء وعرَّفه ، ولم يوفق إلى معرفة الدواء ، بل اختار دواءا قاتلا ، يزيد العلة بلاء .

فإن بقاء أهل البدع والأهواء- والمالكي منهم- داخل جسد الأمة : هو الذي مـــزقها ، وأضعف كلمتها ، وشـــتَّت وحدتها ، ولا تتعافى الأمة من هذا المرض الخبيث ، إلا ببتره أو علاجه ، وليس من الحكمة أن يُتغافل عن المرض ، حتى يتفاقم ويُهلك صاحبه ، ولله در القائل :

إذا مـــا الجـــرح رم علـــى فـــساد تـــبين فيـــــه إهمـــال الطبيـــب

وليس بخـــافٍ على المسلم البصير : ما جرَّه تقريب المبتدعة ، كتقريب آخـــر خلفاء بـــني العـــباس للرافضة ، واستوزاره للطوسي الرافضي ، ثم مكـــيدته بالأمـــة ، وخيانته لها ، ومراسلته للتتار ، وتشجيعه لهم أن يستولوا على بلاد المسلمين ، ففعلوا ، وحصلت المقتلة الكبيرة الشهيرة .

الثالث : أن اجتماع المسلمين وتوحدهم : ليس مقصودا لذاته ، بل لما فيه من استقامة دين الناس ، وسلامة إيمانهم ، واستقامة أمور دنياهم كذلك .

فهو وسيلة لغاية عظيمة ، فـــمن وحَّد المسلمين على غير التوحيد الخالص ، فقد راعى الوسيلة ، وأغفل الغاية .

لهذا كـــان أمـــر النبي **r** لحذيفة بن اليمان **t** عند ظهور الشر ، أن يلزم جماعة المسلمين وإمامهم ، فإن لم يكـــن لهم جماعة ولا إمـــام ، فـــيتركهم جمـــيعا ويعتزلهم ، ولو أن يَعَـــض بأصـــل شـــجرة ، وهو مُخَرَّج في " الصحيحين " .

الرابع : أن أمر المالكي بالالتقاء على خطوط الدين العريضة- كما يسميها!- وترك الخلافات : باطل قد بينا بطلانه مرارا .

ولو ســـلمنا لـــه ذلك- ولا نُسلم- لـــما سَلِمَ لنا من الدين ، لا خطوط عريضة ولا دقيقة! فـــما من أمر ، إلا ويخالف فـــيه جملة من أهل البدع ، حتى القرآن الكريم مصدر التشريع ، قد أجمعت الرافضة على تحريفه ونقصه ، وصنف الطبرسي كتابه الضخم في إثبات ذلك ، ونقل فيه أكثر من ألفي رواية عن الرافضة ، فماذا بقي من الدين إذن ؟!.

الخامس : أن المالكي متناقض ، فيدعو للالتقاء على خطوط الإسلام العريضة ، وعدم النظر في الخلافات : وهو يسعى للتفريق بين أهل السنة بالأكاذيب ، وإلزام الناس بأمور ليست من أمور العقيدة ، أو ربما كانت منها ، لكنه- هو- لا يراها ضـــمن الخطوط العريضة- كما يسميها!- أو ربما كانت بدعا .

فلأي أمر طعن في معاوية ويزيد وبني أمية ، وبعض خلفاء بني العباس ، وجملة من الصحابة ؟ !

بل أخرج جماعة كثيرين من الصحابة ، ممن أسلموا يوم الفتح من : حدّ الصحبة ، ورمى جملة من علماء الأمة بالأكاذيب ، كالإمام أحمد ، وابنه عبد الله ، والبربهاري ، وابن أبـــي يعلى ، وابـــن بطـــة ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، مع طعنه في جماعات من السلف ، ذكر أقوالهم و لم يصرح بأسمائهم ؟ !

أليس هو أولى الناس بنصيحته ؟ ! وهو أول الناس المخالفين لها!

بل ينهانا عن الطعن والاختلاف مع أهل البدع ، ثم يطعن في أئمة الإسلام والسنة!!

فصل

في نقض نتيجته الثانية عشرة

ثم قال المالكي ص (188 - 181) ضمن نتيجة بحثه الثانية عشرة :

(أما أن نتواصى بالصبر على انتقاص علي بن أبي طالب ، وأهل بيته ، وحب ظَلَمَة بني أمية ، وتكفير أبي حنيفة ، وسائر المسلمين إلا نحن! ونتواصى بالصبر على الكذب على رسول الله ، وتبرير هذا الكذب ، بأنه مندرج تحت أصل!!

ونتواصى بالتشبيه الصريح لله - جل جلاله - له بخلقه ، بناء على الإسرائيليات والأساطير ، فهذا كله ليس من الحق الذي نُؤجر على الصبر عليه!!) اهـ .

والجواب :

قدمناه مرارا ، وبينا أن بضاعة المالكي المزجاة : إلقاء التهم والأكاذيب دون حجة ، ولا دليل ، ولا تمثيل . وما ذكره هنا مندرج تحت ذلك .

وقد تعلق في بعض مواضع من كتابه بكذبات وتلبيسات ، حاول فيها تقرير ما سبق ، وقد بينا - عند موضعها - بطلانها بالحجة والدليل .

فصل

في نقض نتيجته الرابعة عشرة

ثم ذكر المالكي ص (9 8 1) نتيجة بحثه الرابعة عشرة فقال :

(4 1 - غـلاة العقائديين ، من أقل الناس فـهمًا لحجج المخالفين ، نتيجة قيام العقـائد عـندهم عـلى التقلـيد والتسـليم ، دون اعتراض عـلى ظـلم ، ولا حديث موضوع ، ولا إساءة في حق الله .

وبالتالي هـم من أكره الناس للبحث العلمي ؛ لأنه يشكـل الخطر الأول على الأخطاء المتوسدة بطون تلك الكتب ، التي اتخذوها مصاحف يتحاكمون إليها) اهـ .

والجواب من وجوه :

أحدها : إن كـان يقصد بغلاة العقائديين : أهل السنة ، حنابلة وغيرهـم : فـلم يكونوا قليلي فـهم لحجـج مخالفيهم ، بل هم أتم الناس فهما لها ، لهذا تجد أن حججهـم قد أفحمت أهل البدع منذ عصرهم المتقدم ، إلى عصورنا المتأخرة .

وما مناظرات الإمام أحمد للمعتزلة في مجلس المعتصم ، والواثق ، إلا شيئا من ذلك ، وكذلك بقية مناظرات الأئمة ، كرد الإمام الدارمي على بشر المريسي ، وتفنيده حُجَجه بل شُبَهه .

ومن أكبر الأدلة على صحة هذا : رجوع كثـير من أئمة المتكلمين إلى مذهب أهل السنة ، بعد أن خاضوا فيما خاضوا فيه! فهل هم أيضا لم يفهموا حججهم ؟ !

وقـد رجـع أبو الحـسن الأشعري - إمام المتكلمين في وقته- عن اعتقاده إلى اعتقاد إمام المسلمين أحمد بن حنبل ، كذا قال في " الإبانة " ، وغير كتاب .

الثاني : أن الحنابلة وأهل السنة عامة ، أحرص الناس على البحث العلمي ، الملتزم بكتاب الله U وسنة رسوله r بفهم السلف الصالح ، فإن كان هذا مراده بالبحث العلمي ، فليُخرج لنا مسألة واحدة تخالف هذا البحث العلمي!

أمـا إن قصـد بالبحـث العلمي : تحكـيم الأهـواء والشهوات في الوحيين : فلا .

الثالث : مطالبة المالكي بأمور ثلاثة :

١- بيان من يريد بغلاة العقائديين ، بأن يسميهم لنا ، أو يسمي بعضهم .

2 - أن يذكر سبب جعله ذلك المسمى من غلاة العقائديين!

3 - الحـــجج التي لم يفهموها ؟ وليمثل بواحدة فحسب ، بشرط كونها صحيحة غير مكذوبة .

وسيظهر أن مراده بالغلاة : أئمة السلف ، وعلماؤهم! وأن سبب جعله لهم غلاة : ما عليه اعتقاد أهل السنة جميعا!

فصل

في زعم المالكي أن ما ذكره من أخطاء عند الحنابلة ما هي إلا أمثلة فحسب ولم يرد الاستقصاء ولو أراده لجاءت أخطاء الحنابلة أضعاف ما ذكر وإبطال مزاعمه

قال المالكي ص (194) خاتما هذه النتائج :

(أخيرا أقول : لا يظنن ظان ، أنني تعمدت استقصاء أخطاء غلاة الحنابلة في العقائد . فإني لم أذكر إلا نماذج فقط ، ولم أذكر معظم ما أعرفه ، فضلا عن البحث عما لا أعرفه في هذا الجانب . ولو حاولت الاستقصاء في هذا الجانب ، لخرج البحث عن هذا الاختصار الذي ترون) اهـ كلامه .

والجواب :

أنَّا قد بينا فيما سبق ، بطلان جميع ما ذكره ، فغالب ما ذكره كذب مختلق ، بينا ذلك بدليله . وشيء منه مُلَبَّس مُحَرَّف!

فأين الأخطاء المزعومة ، ولم يسلم له خطأ واحد ؟ ! فإن أبى ، فليذكر لنا مثالا واحدا صحيحا غير مكذوب ولا محرف!

فصل

في التنبيه مرة أخرى على مراد المالكي الحقيقي بالحنابلة وبراءهم منه ومن انتسابه إليهم

ثم ذكر المالكي ص (196) : فصلا في " الحنابلة والسياسة " ، قال في أولـه : (سبق أن كررت حتى مللت ، أن كلامي ينصبّ على الغلاة منا نحن الحنابلة ، ولا أدعي التعميم . أقول هذا صادقا ، بل لا أعتبر نفسي إلا حنبليا ، بحكـم النشأة ، والتعليم ، والبيت ، والتلقي ، والطريقة في الاستدلال ، لكن هذا كـله ، لا يمنع نقد الغلو أينما كان) اهـ

والجواب من وجوه :

أحدها : أن قصده بغلاة الحنابلة : الحنابلة كـلهم ، بل أهل السنة جميعا ، من أئمة السلف ، كمالك ، والشافعي ، والفضيل بن عياض ، وابن المبارك وغـيرهم ، إلى من بعدهم .

وقد بينا دليل ذلك في موضعه : بذكر المالكي أمورا أجمع عليها السلف الصالح أو عبارات قالها بعضهم ، ثم جعلها من الغلو!! والعقائد الفاسدة!! ويظهر هذا أيضا بالوجه الثاني .

الثاني : مطالبة المالكي ببيان من يريد بغلاة الحنابلة ، وتسمية أعلامهم ، ثم ذكر بعض معتدليهم ، ليظهر جليا ، أنه أراد الحنابلة جميعا ، بل وأهل السنة ، وأهم كـلهم عنده غلاة!

الثالث : أن دعْواه الحنبلية ، كدعوى بني أمية في زياد !

وبم كان حنبليا ؟ !

وعمن أخذ المذهب ؟ !

وعلى من درسه ؟ !

وماذا قرأ من كتبه ؟ !

أما علماء هذه البلاد : فهو نكرة عندهم ، لا يعرفونه إلا ببدعته!

وأما غيرهم! فهو وما شاء!

أما نشأة المالكي ، وبيته ، وتلقيه ، وطريقة استدلاله : فهي نشأة بدعية غير سنية .

فصل

في نفي المالكي علاقة الدولة السعودية حماها الله من أهل البغي والبدع بأخطاء الحنابلة والسلفيين وأن من ربط بينهما فإنما أراد الإيقاع به وبأمثاله وبيان حقيقة مقصده

ثم قال المالكي ص (197) :

(أعود فأقول : يحاول البعض الاصطياد في الماء العكر ، بزعمه أن نقد غلاة الحنابلة ، أو غلاة السلفية ، هو نقد للدولة المملكةِ العربية السعودية .

وبهذا الربط يستطيع هؤلاء تحقيق أكثر من هدف ، فيُظهرون أنفسهم بمظهر الشفيق الناصح!! وفي الوقت نفسه يحمون الأخطاء الموجودة في تراثنا الحنبلي ، التي يُجنى منها مصالح كثيرة) اهـ .

والجواب :

أن المالكي يرى أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله- كان من الغلاة! وكان يُكفر المسلمين بل أراق دماء علمائهم! كما ذكر ذلك في كتابه " نقض كشف الشبهات " وكلامه في هذا كثير في كتابه المذكور ، وفي غيره .

إذا تقرر هذا ، وعلمت أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، لم يكن له سلطان على أحد إلا بالحسنى ، ولم تكن له يد على أحد ، حتى أيده وسانده وآزره الإمام محمد بن سعود رحمه الله ، فأظهر دعوته ، ونشرها ، حتى عاد الدين خالصا لله –عز وجل – غضًّا طريًّا ، وسار على ذلك أبناؤه من بعده .

إذا عرفت ذلك كله : علمت أن أي طعن في هذه الدعوة المباركة ، أو عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، هو طعن في حُمَاتها ومناصرتها ، وهم آل سعود ، رحم الله ميتهم ، ووفَّق حيهم لما يحبه ويرضاه .

****

فصل

في رميه الحنابلة بالثورة على الأئمة والولاة! وعدم السمع لهم مع إظهارهم السمع والطاعة للولاة! وبيان كذب المالكي

قال المالكي ص (7 9 1) :

(وغلاة الحنابلة على مَرّ التاريخ ، يُظهرون للسلطان بأنهم مع السلطة ، وبأن مَن خالفهم ، فقلبه معقود على الثورة والخروج على ولي الأمر!! متناسين أن من عقائدهم المدونة ، أنهم لا يعترفون بإمامة غير القرشي إلى قيام الساعة .

ومتناسين ثوراتهم وإزعاجهم للسلطات التي تخالفهم ، مما هو مُدَوَّن في التواريخ!!

بل لو استعرضنا أحداث الدولة السعودية الثالثة ، لوجدنا لغلاة الحنابلة أكثر من ثورة!! تمنعنا المروءة والشيم عن الولوغ في هذا المستنقع من الاستعداء والانتهازية . وتفصيل تلك الأحداث وأسبابها ، وأصولها الفكرية ، داخل المنظومة الحنبلية) اهـ . .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن الحنابلة- رحمهم الله- مع سمعهم وطاعتهم ونُصحهم لولاة الأمر ، إلا أنهم أبعد الناس عن مخالطتهم ، وأزهد الناس فيما في أيديهم .

وكان أهل البدع بخلافهم ؛ لهذا استعدوا الولاة عليهم ، فسجنوهم وآذوهم ، وما حدث للإمام أحمد ، وأصحابه ، وأئمة السلف في عهده من بعض خلفاء بني العباس من سفك دم ، وسجنٍ وجلد ، بسبب أهل البدع : ليس بخافٍ على أحد ، وكذلك كثير ممن جاء بعدهم ، مرورًا بشيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم وغيره .

الثاني : أن زعمه أن الحنابلة لا يعترفون بإمامة غير القرشي إلى قيام الساعة ، يبطله مبايعة الحنابلة لآل سعود ، في الدولة السعودية الأولى وبعدها .

أما إمامة القرشي : فلقوله ﷺ : { الخلافة في قريش إلى قيام الساعة } [1] .

---

(1) أحمد (4 / 185) .

ولو تولــى على الناس غير قرشي ، واستقام الأمر له : لزم الناس جميعا طاعته وبيعته ؛ لئلا تفترق كلمتهم ، ويتشتت شملهم ، ويستدلون لهذا ؛ بقولــه r { ولو عبدا حبشيا كأن رأسه زبيبة } [(1)] فإن كان هذا في عبد حبشي ، فكيف بعربي ؟ !

والمالكي يرمي الحنابلة بتحريضهم الولاة على المخالفين ، وهو يكيد بخبث ، ويحرض الولاة - وفقــهم الله لمراضيه - عليهم ، بمثل سخافاته السابقة!

الثالث : أن ما رمى بــه المالكي الحنابلة : مصاب به متحقق فيه! فــإن من مذهبه وقومه الزيدية : أنه لا تصح إمامة ولا بيعة رجل غير فاطمي! ليس من أحد البطنين الحسن أو الحسين رضي الله عنهما . وقــد شكَّك المالكي ؛ بل نفــى الإجماع على بيعة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، مع فضلهما الكــبير ، ومترلتهما العظيمة عند المسلمين كافــة ، فكيف بمن دونهم عنده ؟ ! فهل يرى لهم بيعة ، متقدمين ومعاصرين أو لا ؟ !

وكذلك من مذهبه : الخروج على الولاة ، كما هو مستقر في مذهب المعتزلة ، لهذا تراه يقبل من المعتزلة وأضرابهم ، ما لا يقبله من غيرهم! .

الرابع : قــد كررناه مرارًا ، أن المالكي ليس له على قوله ، دليل ولا حجة ، ولا مثال ، فيلقي الكلام خاليا من الأدلة ، وكأنه دليل بنفسه .

لهذا لما أعيــته الحجة ، تعلــق بالمروءة والشيم! أنها تمنعه من ذلك! ولا أدري لما لــم تمنعه مروءته وشيمته ، من كل ما سبق من الكذب والتلبيس ، ومنعته من الحــجة والدليل ؟ ! .

---

(1) البخاري الأذان (664) ، ابن ماجه الجهاد (2860) ، أحمد (3 / 114) .

فصل

في رمي المالكي من أطاع الولاة من الحنابلة ، أنه لأمر ما أطاعهم والرد عليه

ثم لما كان كذب المالكي فيما ادعاه سابقا صريحا ، حاول ترويجه وتزيينه ، فقال بعده ص (197- 198) : " لكن الحق يقال : فالحنابلة في الجملة ، أصحاب طاعة لولاة الأمر " .

ثم شرق بهذه الجملة فأتبعها قوله : (لكنها غالبا ، ما تتداخل مع ما فيه مصلحة خاصة لهم ، سواء كانت المصلحة دينية مذهبية ، أو مادية ، أو وجاهة ، أو حب للعلو في الأرض) إلخ كلام المالكي .

والجواب :

أن المرجع لمعرفة ذلك : مصنفات الحنابلة الكثيرة في المعتقد ، وكلها مجمعة على السمع والطاعة للولاة .

وعلى هذا كانوا ، فسجن أحمد ، وجلده ، وما حدث له في تلك السنين العجاف ، وكذلك أصحابه وأتباعه ، كشيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم : لم ينقض تلك الطاعة ، وذلك السمع ، مع عدم وجود مصالح ذاتية لهم ، بل الأمر خلاف ذلك .

فصل

في دعوة المالكي للسماح بدخول كتب المبتدعة إلى المملكة! وعدم رؤيته بزعمه معنى لمنعها والرد عليه

قال المالكي ص (1 5 2) :

(أنا لا أرى معنى لمنع كتب الأشاعرة ، والشيعة ، والإباضية ، وغيرهم من المسلمين ، من دخول المملكة في ضوء هذا التفجر المعرفي .

بل إن التناقض يبلغ عندنا- في مراقبة المطبوعات- مبلغا عظيما ، عندما نسمح بدخول كتب ملحدين ، ونصارى ، ويهود ، ولا نسمح بكتب المسلمين!!) اهـ . .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن ما رآه المالكي ، لم يره إلا لفساد ديانته ، وخبث فطرته ، ولو كان سالم المعتقد ، لخشي على معتقده ، لكنه لما كان مسلوب ذلك ، لم يخف .

والتفجر المعرفي- كما يسميه المالكي !- لا يوجب أحكاما شرعية جديدة ، فالحلال حلال في عصر النبوة- ما لم يكن منسوخا- وفي عصرنا هذا ، والحرام حرام كذلك .

وكان السلف - رحمهم الله- ينهون عن مجالسة المبتدعة ، وسماع كلامهم ، وقراءة كتبهم ، طلبا للسلامة ، وإحرازا للكرامة ، فإنه ما من أحد عرَّض قلبه للأهواء ، فرجع سالما ، إلا ما شاء الله .

وكم أزلت كلمة مبتدع قلب مؤمن ، فخلفته في بحور الشكوك تائها ، بعد أن كان في أرض الإيمان مطمئنا .

قال الإمام ابن قيم الجوزية - رحمه الله- في " نونيته " :

يا من يظن بأننا حفنا عليهم ... كتبهم تنبيك عن ذا الشان

فانظر ترى ، لكن نرى لك تركها ... حذرا عليك مصايد الشيطان

فشباكها والله لم يعلق بها ... من ذي جناح قاصر الطيران

إلا رأيت الطير في قفص الردى ... يبكي له نوح على الأغصان

ويظـــل يخـــبط طالبـــا لخلاصـــه فيـــضيق عنـــه فرجـــة العيـــدان
والذنب ذنب الطير أخلى طيب الـــث مـــرات في عـــالٍ مـــن الأفنـــان
وأتـــى إلى تلـــك المزابـــل يبتغـــي ال فـــضلات كالحـــشرات والديـــدان

وروى الآجري في " الشريعة " بإسناد صحيح : عن الفريابي ، عن قتيبة بن سعيد ، عن حماد بن زيد ، عن أيوب قال : كـــان أبو قلابة - وهو أحد أئمة الدين وأركانه- يقول : " لا تُجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ، فإني لا آمن أن يغمسوكـــم في الضلالة ، أو يلبسوا عليكـــم في الدين ، بعض ما لُبِّسَ عليهم " .

الثاني : أن زعمه أنا متناقضون في المملكة ، فنسمح بدخول كتب الملحدين واليهود والنصارى ، ولا نسمح بدخول كتـــب المسلمين من الأشاعرة ، والرافضة ، والإباضية وغيرهم : فيه تفصيل :

* إن كـــان يعني بالمتناقضين : الجهة المسؤولة : فإن أنظمتها تمنع كـــل كـــتاب مُخِلّ بمعتقد أهل السنة أو فيه ضلالة ، ومن هذا : منعها كتاب المالكي المردود عليه ، وغالب كتبه الأخرى .

* وإن كان يعني بهم الحـــنابلة : فكلامه باطل ؛ إذ لا علاقة لهم بذلك .

أما كتب الكفـــار نصارى وغيرهـــم ، في علـــوم الدنيا ، كالطب ، والطيران ، والزراعة ، والصناعة ، ونحوها : فلا بأس بها ، ولا صلة لها بعقائد أصحابها ، ولو قدر أن مؤلفيها : رافضة ، أو معتزلة ، أو غيرهم ؛ لانتقاء المفسدة العقدية .

تم الكتاب

بحمد الله ومنه وفضله يوم الأربعاء العشرين من شهر الله المحرم سنة 1423 هـ

على يد كاتبه : عبد العزيز بن فيصل الراجحي

عفا الله عنه وعن والديه وإخوانه ومشايخه وجميع المسلمين

وصلى الله على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا .

الريـــاض

ص . ب 37726 الرمز البريدي

11449

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

الفهرس